الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة منتوري-قسنطينة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

الإتحاد الأفريقي بديل لمنظمة الوحدة الأفريقية
تطورات و أهداف

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام

فرع العلاقات الدولية و قانون المنظمات الدولية

من إعداد الطالب: **تحت إشراف الأستاذ الدكتور:**

سغاويل شوقي **كردون عزوز**

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور: حسنة عبد الحميد	**جامعة منتوري-قسنطينة**	**رئيسا**
الأستاذ الدكتور: كردون عزوز	**جامعة منتوري-قسنطينة**	**مشرفا ومقررا**
الأستاذ الدكتور: طاشور عبد الحفيظ	**جامعة منتوري-قسنطينة**	**عظوا مناقشا**

السنة الجامعية 2011 - 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ
لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ

[آل عمران:18]

إهداء

إلى والدي الكريمين

الذين توليانى بالرعاية و التوجيه في رحاب الإيمان و العلم

إلى إخوتي و أخواتي

إلى جميع أصدقائي و زملائي في الدراسة

إلى جميع زملائي عمال و موظفي و أساتذة كلية الهندسة

إلى كل من يحب الله و رسوله

شكر و تقدير

بعد الشكر و الحمد لله تعالى على نعمته وفضله

وبعد الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عزوز كردون على توجيهاته السديدة ونصائحه القيمة طيلة مشواري في هذا البحث.

كما أجزل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور حسنة عبد الحميد رئيسا والأستاذ الدكتور طاشور عبد الحفيظ عظوا، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة.

كما أشكر كل أساتذتي وكل من علمني وأسهم في وصولي إلى هذه المرحلة .

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى مسؤولي وعمال مصلحة الدراسات العليا ومكتبة كلية الحقوق والمكتبة المركزية بجامعة قسنطينة، ومكتبات جامعات باتنة،عنابة، سطيف، الجزائر، جيجل، الذين لم يبخلوا علي بالوثائق اللازمة لإنجاز هذا البحث.

مع خالص تحياتي للجميع

سغاويل شوقي

قائمة المختصرات :

AFRICOM Commandement militaire des Etats-Unis d'Amérique pour l'Afrique
AMISOM Mission de l'Union africaine en Somalie
CE Commission européenne
CEA Communauté économique africaine
CEDEAO Communauté écononomique des États de l'Afrique de l'Ouest
CEEAC Communauté économique des États de l'Afrique centrale
CEN-SAD Communauté des États sahélosahéliens
CER Communautés économiques régionales
CIDO Direction des citoyens africains (de la Commission de l'UA)
COREP Comité des représentants permanents
COMESA Common Market for Eastern and Southern Africa
CPS Conseil de paix et de sécurité
CUA Commission de l'Union africaine
EAC Est African Community
ECOSOCC Conseil économique, social et culturel
G8 Groupe des Huit' pays le plus industrialisés
VIH Human immunodeficiency virus
IGAD Intergovernmental Authority on Development
MAEP Mécanisme africain d'évaluation par les pairs
MAP Millenium Africa Recovery Plan
MINUAD Opération hybride de l'Union africaine et des Nations unies au Darfour
NIA Nouvelle Initiative Africaine
NEPAD Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique
NU Nations unies
OEA Organisation des États américains
OMD Objectifs du Millénaire pour le développement
ONG Organisation non gouvernementale
OUA Organisation de l'unité africaine
PAP Parlement panafricain
SADC Southern African Development Community
UA Union africaine
UE Union européenne
UMA Union du Maghreb arabe

مقدمة :

إذا كان هناك أيام تعد فواصل، بين تواريخ وأخرى، في حياة الشعوب ، فيمكن اعتبار 26 ماي 2001 يوما فاصلا ، في تاريخ قارة أفريقيا ، وذلك بولادة الاتحاد الأفريقي، وريثا لمنظمة الوحدة الأفريقية، وكيانا يواكب القرن الحادي والعشرين .

وعلى الرغم من أن الفكرة بدأت بمحاولة العقيد معمر القذافي، رئيس الجماهيرية الليبية، إحياء فكرة إقامة اتحاد للولايات الأفريقية ، وعارضه كثير من قادة دول القارة ، إلا أن الفكرة عدلت لتكون أكثر واقعية ، فاقتصرت على اتحاد لدول مستقلة .

وإذا كان الاتحاد الأفريقي، قد ولد، سياسيا وقانونيا ، في26 ماي 2001، الذي صادف الاحتفال بيوم أفريقيا ، وبعد التصديق على القانون التأسيسي للاتحاد، الذي حاز اهتماما ونقاشا وحوارا ، في قمة سرت الأفريقية في مارس2001 ، وما سبقها في العاصمة التوجولية لومي، في جويليه2000، إلا أن ولادته عمليا أجل إعلانها إلى آخر مؤتمر لمنظمة الوحدة الأفريقية، التي بدأت أعمالها في 9جويليه 2001، في العاصمة الزامبية ، لوساكا.

جاء الاتحاد الأفريقي ، ليحل محل منظمة الوحدة الأفريقية ، التي كان إنشاؤها ، أمرا حيويا ومرغوبا فيه ، خاصة في قارة تعرضت لظلم الاستعمار، وقسوة الجهل والفقر والمرض ، إذ نهبت ثرواتها، واستعبدت شعوبها ، بلا رحمة ولا هوادة ، لهذا كان إنشاء المنظمة بمثابة إعادة الأمل إلى تلك الشعوب ، والحكومات المغلوبة على أمرها ، بإنشاء نظام تعاوني ، يبنى على التضامن والتعاون والمشاركة ، بالقدر الذي تسمح به ظروف تلك الدول ، وطبيعة العلاقات البينية، وأصبحت المنظمة قوة ، تظاهر شعوب القارة الأفريقية وحكوماتها ، سواء مكافحتها الاستعمار، والتفرقة العنصرية ، أو في سعيها إلى إعادة بناء نفسها ، بالتنمية الاقتصادية ، في ظل السلام والأمن . وقال فريدريك تشيلوبا ، رئيس زامبيا ، التي استضافت قمة وداع منظمة الوحدة الأفريقية: " تشكلت منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963 ، لضمان ألا يترك بلد واحد في أيدي السادة الاستعماريين ".

حاولت منظمة الوحدة الأفريقية ، منذ نشأتها، حل مشاكل القارة ، الإقليمية والعالمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، غير أن رياح التغيير التي عصفت بالعالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين ، لم تواتها ، ذلك أن انهيار الاتحاد السوفيتي ، وسيطرة القطب الواحد على العالم، والطفرة العلمية المذهلة ، التي تجسدت في وسائل الاتصالات والمعلومات ، والمفاهيم المترتبة علي ما سمي "ظاهرة العولمة" ، التي ألغت الحدود ، وقضت على مقومات القرون الماضية، وجسدت ثقافة الغرب ، القائمة على عنصري القوة والمصلحة ـ كل هذا ـ جعل العالم الثالث نهبا لتلك القوة، التي لم يعرف العالم مثيلا لحدتها وتأثيرها ، وغدت أفريقيا ، القارة ذات الإمكانيات الهائلة، مسرحا للتنافس الغربي ، والسيطرة على شعوبها وثرواتها ، حتى ظن أن مصيرها محتوم، نظرا إلى ضياع نحو نصف قرن من التضحيات ، التي أجهضتها المخططات الاستعمارية من جهة، وفشل شعوب أفريقيا نفسها، في مواجهة مرحلة ما بعد الاستقلال وإغراق القارة في التبعية،

وخدمة مصالح نخب فرطت في تحرير القارة الأفريقية من التبعية، وتوحيدها، ولم شملها، وإنشاء منظمة تحقق أهدافها.

إزاء هذه المأساة الأفريقية ، كان لا بد من حل ، يدخل أفريقيا إلى كنف القرن الحادي والعشرين، وسرعان ما لاح ذلك الحل في مبادرة الاتحاد الأفريقي، فكانت مقررات قمة سرت الأولى، التي أُعلنت في الجماهيرية الليبية، في 9 سبتمبر 1999، وجعلت من نهاية الألفية الثانية موعدا لأفريقيا، لتجاوز واقعها.

إن الاتحاد الأفريقي ، الذي أصدر الرؤساء الأفارقة في قمة لومي ، قانونه التأسيسي وضربوا موعدا لإعلان تأسيسه - بعد أن صادقت الجهات التشريعية على ذلك القانون - في قمة سرت الثانية، هوسبيل أفريقيا إلى التعامل مع عصر العولمة، وسيشكل فضاء جهويا وعالميا، ينافس الفضاءات الأخرى، في أمريكا وأوروبا وآسيا، ويؤمل أن يمنح أفريقيا القدرة على تجسيد إرادتها، سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، ويمهد لها الأسباب، التي تمكنها من التقدم، والقضاء علي الأمراض وأسباب التخلف والفتن والحروب، وصولا إلى إعادة صياغة الحياة، وفق الهوية الثقافية الأفريقية الإنسانية.

وبات ينظر إلى الاتحاد الأفريقي على أنه الوعاء التاريخي ، الذي سيهب أفريقيا القدرة علي تدارك تخلفها، وتجاوز صعوباتها ، الأمر الذي جعلنا نتساءل عن مدى فاعلية هذا التنظيم الإقليمي الجديد في حل قضايا قارة فرقتها الحروب وأنهكها الفقر و الجوع .

إشكالية البحث :

بعد أكثر من أربعين عاما أعلن الرؤساء الأفارقة أن منظمة الوحدة الأفريقية التي لعبت أدوارا مهمة في تحرير بلدانهم لم تعد هي الوعاء المناسب لتحقيق طموحات القارة في الاستقرار والتنمية، ودشنوا كيانا بديلا أطلقوا عليه إسم الاتحاد الأفريقي، و عليه يمكن طرح الإشكالية على النحو التالي :

1 – الإشكالية الرئيسية :

هل يعتبر الاتحاد الإفريقي امتدادا لمنظمة الوحدة الأفريقية أم أنه منظمة جديدة تختلف عنه تماما من حيث المبادئ و الأهداف ؟

و بناءا على هذا يمكن طرح جملة من التساؤلات:

- ما هي أهم المراحل التي مرت بها جهود الوحدة الأفريقية وصولا إلى الاتحاد الإفريقي ؟

- ما هي أهم الدوافع التي تقف وراء إنشاء هذا الكيان الجديد ؟

- ما هي أهم الأهداف و المبادئ التي يقوم عليها الاتحاد الإفريقي طبقا لما جاء به قانونه التأسيسي؟

- وما هي أهم الأجهزة التي استحدثها هذا الكيان الجديد و لم تكن موجودة في سابقته ؟

- وأخيرا ما هي أهم قضايا الاتحاد الأفريقي ومشاكله ، و كيف يقوم بمواجهتها في ضوء التحديات المختلفة ؟

الفرضيات :

- يعتبر الاتحاد الأفريقي بديلا لمنظمة الوحدة الأفريقية .
- ارتبط ظهور الاتحاد الأفريقي بالتطورات و التغيرات التي شهدتها الفترة التي أعقبت نهاية الحرب البارة .
- يعتبر الاتحاد الأفريقي أكثر فاعلية و طموحا من منظمة الوحدة الأفريقية بفضل ما استحدثه من أجهزة و أهداف و مبادئ جديدة .
- يرتبط نجاح الاتحاد الأفريقي كمنظمة علقت عليها آمال كبيرة بمدى قدرتها على مواجهة التحديات الكبرى التي تواجه القارة الإفريقية .

أسباب اختيار الموضوع :

- خصوصية القارة الإفريقية لكونها أكثر قارات العالم معانات من الاستعمار وعرضة للاستغلال ماضيا و حاضرا، نظرا لغناها و ضعف دولها.
- حداثة الإتحاد الإفريقي ، و رغبة مؤسسيه في جعله أكثر فعالية و نشاطا من سابقته .
- الرغبة في إبراز دور أهم أجهزته الجديدة و خاصة البرلمان الإفريقي ومجلس السلم والأمن الإفريقي .
- محاولة تقييم دور المنظمة على ضوء التحديات المختلفة التي تواجهها القارة الإفريقية .
- الإسهام في إثراء الدراسات الجامعية النظرية .

أهمية الدراسة و الصعوبات التي يمكن أن تواجهنا:

تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي يقوم به الاتحاد الإفريقي في تعزيز الأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، و من محاولة جعلها أكثر فعالية وأكثر مواكبة للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الداخلية والخارجية، أما عن الصعوبات التي يمكن أن تواجهنا فتتمثل أساسا في قلة المراجع، نظرا لحداثة الموضوع، إلى جانب سرعة تطور الأحداث في أفريقيا، التي تتطلب متابعة دقيقة ومستمرة.

الهدف من الدراســـة:

- الوقوف على أهم الأسباب التي أدت إلى قيام الاتحاد الإفريقي و حلوله محل منظمة الوحدة الأفريقية .

- محاولة الوقوف على الحقائق و الظروف التي وجد و يتواجد من خلالها الاتحاد الإفريقي.

- إبراز أهم المبادئ و الأهداف التي قام عليها الاتحاد إلى جانب أهم الأجهزة المكونة له .

- إبراز أهم القضايا و التحديات التي تواجه القارة الإفريقية وكيفية مواجهته لها .

منهج البحث:

لقد جاءت هذه الدراسة وفقا لتكامل عدة مناهج، فقد استعنا بالمنهج التاريخي عند الحديث عن التطور التاريخي الذي مرت به مسيرة الوحدة الإفريقية وصولا إلى الاتحاد الأفريقي، كما استعملت المنهج المقارن عند محاولة إبراز أوجه التحول الذي طرأ على هيكل التنظيم القاري لأفريقيا من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي ، كما استعملته عند الحديث عن الشبه الظاهر بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، واستعنت كذلك بالمنهج الوصفي في دراسة الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإنسانية في أفريقيا، كما لجأت إلى المنهج التحليلي في دراسة نصوص القوانين التأسيسية والمواثيق الإعلانات الدولية.

وفي إطار محاولتنا الإجابة عن إشكالية البحث ، تناولنا هذا الموضوع في فصلين ، يتحدث الفصل الأول عن عملية التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي ، محاولا إبراز أهم المرحل التي مرت بها مسيرة الوحدة الأفريقية وصولا إلى الإعلان عن قيام الاتحاد الأفريقي، إلى جانب محاولة إبراز أهم الجوانب القانونية و السياسية لنشأة الاتحاد الأفريقي بديلا لمنظمة الوحدة الأفريقية، ودراسة القانون التأسيسي لهذا الكيان الجديد ، أما الفصل الثاني فنتحدث فيه عن الاتحاد الأفريقي ومواجهته للتحديات التنموية و الأمنية في أفريقيا ، من خلال الحديث عن علاقات الاتحاد الأفريقي الداخلية و الخارجية لإبراز مدى تأثره بها سواء بالسلب أو الإيجاب ، ودراسة مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (NEPAD) باعتبارها البرنامج الاقتصادي و التنموي للاتحاد الأفريقي، وفي الأخير سأتناول دور الاتحاد الأفريقي في حفظ السلم والأمن في أفريقيا ، مع دراسة بعض الأمثلة البارزة والمهمة ممثلة في قضيتي دارفور والصومال .

كل هذا أتناوله فيما يلي :

الفصل الأول: أفريقيا من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي : حركية متواصلة نحو تكامل أكثر فاعلية .

مقدمة الفصل الأول:

لقد تبلورت فكرة الوحدة الأفريقية منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في إطار الجامعة الأفريقية[1] ، وهي الفكرة التي ظلت مسيطرة على تيار الوحدة الأفريقية طيلة النصف الأول من القرن العشرين تقريبا، لتتوالى بعدها المحاولات الوحدوية في إطار الجهود الرسمية لتحقيق الوحدة الأفريقية، هذه الجهود التي توجت أخيرا بإنشاء أول منظمة قارية وهي منظمة الوحدة الأفريقية سنة 1963 م، ليتم بعدها تأسيس الاتحاد الأفريقي الذي يعتبر امتدادا للجهود الرامية لتلبية طموحات الدول الأفريقية في الوحدة والتقدم، كل هذه النقاط سنحاول تناولها من خلال هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الجذور التاريخية للاندماج الأفريقي.
- المبحث الثاني: نشأة الاتحاد الأفريقي.
- المبحث الثالث: القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

المبحث الأول: الجذور التاريخية للاندماج الأفريقي

منذ مطلع القرن الخامس عشر اتجه الأوروبيون نحو القارة الأفريقية في إطار بحثهم عن حلول لمشاكلهم، المتمثلة أساسا في ندرة الخامات واليد العاملة الرخيصة، إلى جانب بحثهم عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتهم، فوجدوا ضالتهم في أقرب القارات إليهم أفريقيا.

ولم تبدأ مسيرة النضال الأفريقي ضد الاستعمار الغربي إلا منذ أواخر القرن التاسع عشر، حيث بلغ التوسع الاستعماري الأوروبي في أفريقيا أوجه، وفي ظل هذه الأوضاع كان من الطبيعي أن تتعالى الأصوات المنادية بتوحيد الجهود الرامية إلى تحرير بلدان القارة الأفريقية واسترجاع السيادة المسلوبة، ولقد اتخذت هذه الجهود صورا مختلفة يمكن حصرها في الآتي:

---

[1] - مانع جمال عبد الناصر، الاتحاد الأفريقي كمنظمة إقليمية في إطار الأمم المتحدة، مجلة العلوم القانونية، معهد العلوم القانونية والإدارية جامعة عنابة، العدد 11، جوان 2007، ص 11 .

المطلب الأول: المحاولات غير الرسمية و الرسمية لتحقيق الوحدة الأفريقية

لقد عرفت أفريقيا سلسلة من المحاولات غير الرسمية و الرسمية الرامية لتحقيق الوحدة الأفريقية، التي سبقت التنظيمات القارية الكبرى ، ونذكر من هذه المحاولات :

الفرع الأول: المحاولات غير الرسمية لتحقيق الوحدة الأفريقية:

لقد ظهرت جميع المحاولات غير الرسمية في شكل مؤتمرات، عقد بعضها تحت مظلة الجامعة الأفريقية، وعقدت مؤتمرات أخرى في إطار المحاولات الشعبية لتحقيق الوحدة الأفريقية.

1- مؤتمرات الجامعة الأفريقية

لقد عقدت مؤتمرات الجامعة الأفريقية خلال النصف الأول من القرن العشرين وهي الفترة التي سيطرت خلالها فكرة الجامعة الأفريقية كل تيار الوحدة الأفريقية، بل وباعتبار أن الأفريقانية هو المصطلح الذي يشار به إلى حركة الجامعة الأفريقية فالأفريقانية في مفهومها الواسع والشامل إنما هي مجموعة الأدبيات من المبادئ والمواقف التي تدل على الالتزام بقضايا القارة الأفريقية عبر تطوراتها التاريخية والسياسية المختلفة بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحرير الإنسان الأفريقي من كافة القهر والاستعباد . [1]

وبما أن فكرة الأفريقانية قد ولدت في المهجر على يد أشخاص من أصول أفريقية فقد عقدت كل مؤتمرات الجامعة الأفريقية في الخارج[2] ، وفيما يلي نستعرض أهم مؤتمرات الجامعة الأفريقية.

أ. **المؤتمر الأول للجامعة الأفريقية (لندن 1900):**

عقد هذا المؤتمر في لندن أيام 23 و 24 و 25 جويلية من عام 1900، ويعتبر أول تجمع منظم للحركة بمبادرة ذات أصول أفريقية وينسب البعض الدعوة إلى عقد هذا المؤتمر إلى المحامي الجامايكي "هنري سيلفستر وليامز" الذي استعمل لأول مرة مصطلح "الجامعة الأفريقية" « Panafricanisme » [3] ، وبعد وفاته قاد التيار القومي كل من (ماركوس جارفي) من جامايكا والمفكر الأمريكي (ديبوا) [4] ، هذا الأخير أشار إلى أن مشكلة القرن العشرين تتجسد في الحاجز اللوني والعلاقة بين الأجناس السوداء والبيضاء في آسيا وأفريقيا وفي جزر البحار، ولذلك كانت

---

[1]- ربيع عبد العاطي عبيد، دور منظمة الوحدة الأفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات، دار القومية العربية للثقافة والنشر، القاهرة، 2002، ص 64.

[2]- البشير علي الكوت، الوحدة الأفريقية في القرن العشرين، الطبعة الأولى، منشورات المركز العربي العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي ، 2004، ص 21.

[3] - Yacomba Zerbo, la problématique de l'unité Africaine (1958-1963), Guerres mondiales et conflits contemporains, Presses universitaires de France, Paris, 2003, N° 212, P 115.

[4]- ديبوا هو أحد الزعماء الزنوج الأمريكيين درس في جامعة برلين وهارفرد وحصل على عدد من الدرجات العلمية، وكان لثقافته العالية أثر كبير في الارتقاء بحركة الجامعة الأفريقية.

المشكلة الأساسية التي تجمعهم مطلب مناهضة العنصرية[1] ، وعليه نشير إلى أن الفكرة الرئيسية التي هيمنت على أعمال المؤتمر هي قضية حماية السود، ولفت الانتباه إلى قضايا التفرقة العنصرية بين السود والبيض، ولكن الأهم هو أن هذا المؤتمر شهد ولادة العالم الأفريقي[2] ، كما شهد ظهور مصطلح الوحدة الأفريقية لأول مرة [3] .

ب. <u>المؤتمر الثاني للجامعة الأفريقية</u>:

تولى الدكتور ديبوا (Du Bois) تنظيم مؤتمرات حركة الجامعة الأفريقية بعد وفاة "وليامز" وذلك بعد أن توقفت بسبب قيام الحرب العالمية الأولى، ولذلك عقد هذا المؤتمر بعد نهاية الحرب في باريس سنة 1919، حيث استغل المؤتمرون انعقاد مؤتمر باريس للسلام لإسماع رأيهم كزنوج للدول الكبرى، وحضر المؤتمر 75 شخصية مختلفة من القارات الثلاثة (أفريقيا وأمريكا وأوروبا)، حيث عقد المؤتمر تحت شعار "أفريقيا للأفريقيين" كما كان تركيزه على ضرورة الخروج بوثيقة لحقوق الإنسان الأفريقي[4] .

ج. <u>المؤتمر الثالث للجامعة الأفريقية</u>:

عقد هذا المؤتمر على ثلاثة مراحل في كل من لندن وبروكسل وباريس سنة 1921، وهذا راجع إلى تأثر المؤتمر ببعض الأجواء الداخلية كالصراع بين تيار الزنوج الأمريكيين الأكثر تحررا وأولئك المرتبطين بفرنسا، إلى جانب تبادل الاتهامات بين الأعضاء بالشيوعية، وهي أسباب مع غيرها ساهمت في تنقل المؤتمر من عاصمة إلى أخرى [5] .

وطالب المؤتمر الثالث للجامعة الأفريقية بالمساواة بين الأجناس، باعتباره من دعائم التقدم الإنساني، إلى جانب مطالبته بعودة السود إلى أوطانهم من البلدان المستغلة، أما بخصوص الوضع في أفريقيا فقد قدم "دي بوا" تصورا مفاده أن مستقبل أفريقيا سيكون رهين بأحد أمرين، فإما تقسيمها بين دولتين أو ثلاثة من الدول الكبرى، وتقوم على المساواة بين البيض والسود، أو إقامة دولة شاملة كبرى لتحقيق الهدف إذا فشل التقسيم [6].

---

[1]- علي يوسف شكري، المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، الطبعة الثانية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 213.

[2]- ربيع عبد العاطي عبيد، المرجع السابق، ص 64.

[3]- البشير علي الكوت، المرجع السابق، ص 21.

[4]- عبد المالك عودة، فكرة الوحدة الأفريقية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1966، ص 37.

[5]- محمد الحسيني مصيلحي، منظمة الوحدة الأفريقية، من الناحيتين النظرية والتطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976، ص 25.

[6]- البشير علي الكوت، المرجع السابق، ص 23.

د. **المؤتمر الرابع للجامعة الأفريقية:**

عقد هذا المؤتمر في جولتين إحداهما في لشبونة عاصمة البرتغال والأخرى في لندن وذلك سنة 1923، وطالب المؤتمر بمعاملة السود كبشر، واستنكر المعاملة العنصرية التي يتعرضون لها في جنوب أفريقيا لصالح البيض .

أما الجولة الثانية للمؤتمر والتي عقدت في لشبونة تركزت على نظام الصخرة الذي اتبعته الحكومة البرتغالية في مستعمراتها الأفريقية [1] ، كما دعا المؤتمر الرابع للجامعة الأفريقية مرة أخرى إلى الوحدة بين الأفارقة في القارة الأفريقية وخارجها والتعاون على مواجهة الأخطار والمشاكل التي تعيشها.

ه. **المؤتمر الخامس للجامعة الأفريقية:**

عقد هذا المؤتمر في مدينة نيويورك سنة 1927، وقد طالب هذا المؤتمر بالتعاون مع شعوب وعرقيات عديدة ملونة كالهنود والصينيين والمصريين ضد الاستعمار والعنصرية، ولعل الإضافة الجديدة التي عرفتها الحركة هي مشاركة العناصر غير السوداء كإضافة جديدة إلى الحركة الأفريقانية، كما يشير البعض إلى أن المؤتمر شهد كذلك محاولات من الشيوعيين لاختراق صفوف الحركة السوداء، ومحاولة التشكيك في مؤتمر الجامعة الأفريقية الذي اعتبروه كأنه "قومية البرجوازية الصغيرة" وهذا بغية هدم نشاطها الذي كانوا يرونه يعيق انتشار الشيوعية في أفريقيا[2].

و. **المؤتمر السادس للجامعة الأفريقية:**

عقد هذا المؤتمر في مدينة مانشستر سنة 1945، ولوحظ على هذا المؤتمر نقص المشاركين من زنوج الولايات المتحدة الأمريكية و الكاريبي، مقابل زيادة في عدد المشاركين من القارة الأفريقية، وهي الخطوة المفصلية في توطيد النضال من أجل الاستقلال وتحقيق الوحدة الأفريقية [3] ، كما حمل أبناء القارة لواء المطالبة بالاستقلال وبحق الشعوب الأفريقية في التحرر من الاستعمار والإمبريالية، وتحقيق الوحدة الأفريقية في أسرع وقت، حيث قال كوامي نيكروما "الشعوب المستعمرة هي موضوع العالم، فتوحدوا" [4] .

كما بدأت أفكار دعاة حركة (الزنوجة) في الظهور منذ هذا المؤتمر عام 1945 وقد تصدى "كوامي نكروما " نفسه لهذه الأفكار التي تدعو إلى تجزئة حركة الأفريقانية و تنادي باقتصار الحركة على أفريقيا جنوب الصحراء، بينما نادى "نكروما" بشمولية الحركة بحيث تشمل كذلك الدول الأفريقية العربية شمال الصحراء، حيث كان نكروما يحلم بوحدة القارة الأفريقية من

[1] - شمل الاستعمار البرتغالي في أفريقيا كلا من: أنغولا وموزمبيق وجزر الرأس الأخضر وجزر ساوتومي وبرنسيب وغينيا بيساو.

[2]- كولين ليجوم، الجامعة الأفريقية ، ترجمة : أحمد سليمان ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة ، القاهرة ، 1966، ص 34.

[3] - البشير علي الكوت، المرجع السابق، ص 24.

[4] - Yacouba Zerbo, Op, Cit, pp 115-116.

"القاهرة إلى الكاب" إنطلاقا من الفكرة التي نادى بها في مؤتمر أكرا 1958 لكافة الشعوب الأفريقية بإقامة حكومة ولايات أفريقية متحدة [1] .

يعتبر مؤتمر مانشستر نقطة لبداية انتقال الزخم الفكري الخاص بالوحدة الأفريقية إلى القارة الأفريقية على يد بعض الشخصيات الأفريقية لعل أبرزهم الرئيس المصري جمال عبد الناصر وكوامي نكروما رئيس غانا وليوبولد سنغور الرئيس السنغالي، إلى جانب الرئيس الكيني جومو كينياتا وغيرهم، وإن تفاوتت إسهاماتهم شكلا ومضمونا في تحقيق آمال الشعوب الأفريقية في الوحدة.

2- مؤتمرات الشعوب الأفريقية

لقد جاءت هذه المؤتمرات في إطار الجهود غير الرسمية لتحقيق الوحدة الأفريقية ، عقدت أساسا بمجهودات شعبية مكونة من أحزاب ونقابات وحركات طلابية، ومع ذلك فإن هذه الحركة لم تكن تخلو من صناعة رسمية إلا أنها تبقى تستحق الإشارة باعتبارها عملا يصب في تيار الوحدة الأفريقية، وتجلت هذه المؤتمرات في:

أ. المؤتمر الأول للشعوب الأفريقية:

عقد هذا المؤتمر من 5 إلى 13 ديسمبر 1958 في مدينة أكرا عاصمة غانا، ولم يولي المؤتمر مسألة الوحدة الأفريقية اهتماما كبيرا، وهذا يعود لانشغال القارة الأفريقية بقضايا الاستقلال والتحرر بالدرجة الأولى، ويقول الدكتور نكروما في هذا الشأن "إن استقلال غانا سيكون أمرا لا معنى له إن لم يرتبط بالتحرر الكلي لأفريقيا"[2] ، وهي الفكرة التي شكلت أولى الأولويات التي انتهجها القادة الأفارقة طيلة عقود طويلة خلال مسيرتهم من أجل الحرية والوحدة والتي تجلت أكثر في ظل منظمة الوحدة الأفريقية فيما بعد. ولكن انعقاد المؤتمر في حد ذاته إلى جانب تنوع الحضور الذي كان من أنحاء مختلفة من القارة [3] ، هو مظهر من مظاهر الوحدة الأفريقية، واتخذ هذا المؤتمر اسم مؤتمر الشعوب الأفريقية [4] .

ب. المؤتمر الثاني للشعوب الأفريقية:

عقد هذا المؤتمر في مدينة تونس من 25 إلى 29 جانفي 1960 وذلك بناء على توصية صدرت من المؤتمر الأول، وحضره مندوبون عن نحو 32 إقليما أفريقيا، ومراقبين من بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والصين الشعبية.

---

[1] - ربيع عبد العاطي عبيد، المرجع السابق، ص ص 65-66.

[2]- كولين ليجوم، المرجع السابق، ص 55.

[3]- حضر المؤتمر أكثر من 200 عضو يمثلون أكثر من 200 حزبا ونقابة وحركة طلابية من عدة أنحاء من أفريقيا، كما كان من بين الحضور أيضا وفد عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وحركات تحررية أخرى من الكامرون وأنغولا وغيرها .

[4] - Jean Mfoulou, L'OUA triomphe de l'Unité ou des nationalités, L'Harmattan, Paris, 1986, P 20.

ومن أهم القضايا التي تناولها المؤتمر [1] ، قضايا تحرير الشعوب الأفريقية ونهضتها، و نبذ الحدود التي صنعها الاستعمار ،الذي يدخل في حد ذاته في إطار النزعة الوحدوية التي عرفتها القارة الأفريقية، دعم الجزائر والاعتراف بحكومتها المؤقتة ، و الاحتجاج على التجارب النووية الفرنسية ، كما شهد المؤتمر تقديم جملة من المشاريع الهادفة إلى تحقيق التكامل الأفريقي، كمشروع إنشاء السوق الأفريقية المشتركة ومؤسسة للتنمية الاقتصادية ، وشركة أفريقية للنقل البري وأخرى للنقل الجوي وغيرها من المشاريع الأخرى.

ج. المؤتمر الثالث للشعوب الأفريقية:

عقد هذا المؤتمر بالقاهرة سنة 1961، وحضره 300 مندوب يمثلون معظم شعوب القارة الأفريقية ويعتبر المؤتمر الثالث الأهم من بين مؤتمرات الشعوب الأفريقية من حيث الزعماء الأفارقة المشاركين أو الذين بعثوا برقيات تأييد مثل "كوامي نكروما" و "جوموكينياتا" وغيرهم، وأيضا من ناحية الأفكار المثارة حول الحرية والوحدة والتضامن، حيث أصدر المؤتمر عدة توصيات كان أهمها:

1. مناقشة مشكلة الاستعمار الجديد في أفريقيا، وتضمنت التوصية في هذا الشأن استنكار كافة الأساليب الاستعمارية، بما في ذلك الاتحادات الفيدرالية، والمجموعات الناشئة، تحت رعاية الدول الاستعمارية.
2. المطالبة بتصفية كافة القواعد العسكرية الاستعمارية، في أي بلد أفريقي.
3. التعاون بين الدول الأفريقية المستقلة بعضها مع بعض، في كافة الميادين الاقتصادية والثقافية، رغبة من الشعوب الأفريقية للانطلاق نحو الوحدة، كما أوصى المؤتمر بإنشاء عدة أجهزة، تسهم في تحقيق ذلك على مستوى القارة. [2]

الفرع الثاني: المحاولات الرسمية لتحقيق الوحدة الأفريقية

شهدت أفريقيا في الفترة بين عامي 1958 حتى 1963 أشكالا من التجمعات كانت كلها إرهاصات لقيام منظمة الوحدة الأفريقية من التضامن والتعاون وكانت أهم المحاولات التي بذلت على مستوى اللقاءات والتجمعات الرسمية ما يلي:

---

[1]- البشير علي الكوت، المرجع السابق ، ص 43.

[2] - المرجع نفسه ، ص 44.

1. مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة:

يعبر أول المؤتمرات الرسمية التي تجمع دولا أفريقية مستقلة، عقد في مدينة أكرا من 15 إلى 22 أفريل 1958، ولقد كان نتاج الجهود الشخصية التي قام بها رئيس غانا "كوامي نكروما"[1]، وقد حضر هذا المؤتمر كل من تونس وليبيا ومصر والسودان والمغرب وغانا وليبيريا وأثيوبيا، ولم يسمح لنظام جنوب أفريقيا بالمشاركة كونه نظاما عنصريا.

وقد عقد هذا المؤتمر تحت عدة شعارات "احترام الاستقلال والسيادة، وسلامة أراضي الدول الأعضاء"[2]، كما أكد المؤتمر على بعض المبادئ التي جاء بها مؤتمر باندنغ، واحترام ميثاق الأمم المتحدة واستقلال الأجزاء المستعمرة من القارة، كما أكد على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وطالب كذلك بإلغاء العنصرية في القارة الأفريقية.

2. إتحاد مالي:

أقيم هذا الاتحاد في 17 جانفي 1959، وحضره أربعة ممثلين لبلاد السنغال، والسودان الفرنسي (مالي حاليا)، وفولتا العليا (بوركينا فاسو حاليا)، وداهومي (بنين)، إذ لم تكن هذه البلاد وقتئذ تتمتع بالاستقلال السياسي الكامل، بل حكم ذاتي في ظل الدستور الفرنسي الصادر في 4 أكتوبر 1958.

وقد أطلق على هذا الاتحاد تسمية اتحاد مالي نسبة إلى مملكة مالي الإسلامية [3] ،التي قامت على أنقاض إمبراطورية غانا الوثنية سنة 1076م [4] ، وقال عنها القلقشندي "مالي المعروفة عند العامة ببلاد التكرور" وأضاف بأنه "يحدها من الغرب البحر المحيط وبلاد برنو من الشرق، ومن الشمال جبال البربر، ومن الجنوب الهمج..." [5] ، وهي أراضي الدول الأربعة ذاتها لتشكل بذلك وحدة التاريخ أحد دوافع الوحدة بين هذه الدول، حيث تمت الموافقة على الدستور الاتحادي من طرفها (الدول الأربعة) إلا أن رفض كل من فولتا العليا وداهومي التصديق عليه جعل الاتحاد مقتصرا على كل من السنغال والسودان الفرنسي.

وفي 13 ديسمبر 1959 اعترف الرئيس ديجول باتحاد مالي، ويعلن استقلال دولتي الاتحاد في 20 جويلية 1960، إلا أنه ما كاد يمضي على هذا الاتحاد فترة قصيرة حتى انهار لعدة أسباب لعل أهمها خلاف حول رئاسة الاتحاد بين رئيس السنغال "سنغور" ورئيس مالي "موديبوكيتا".

---

[1] - **Gilbert Aoun, organisation de l'unité Africaine et ligue des états Arabes le Mythé de l'unité, Th Sci polit , Aix : Université , Aix-Marseill , 1986 , P 228.**

[2] **-Mfoulou Jean , Op, Cit, P 20.**

[3] **- ومؤسس هذه الدولة هو سندباتا كيتا زعيم قبائل الماندنج التي سكنت مناطق السودان .**

[4] **- هادي المبروك الدالي، التاريخ السياسي والاقتصادي لأفريقيا فيما وراء الصحراء، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999، ص 48.**

[5] **- أبو العباس أحمد القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج 5، المؤسسة الوطنية للتأليف والنشر، القاهرة، 1963، ص 282.**

وقد فسر "سنغور" فشل الاتحاد بقوله: "لقد أردنا نحن وغيرنا أن نعمل بسرعة أكثر مما يجب، مستندين لا على حقائق إقليمية ولكن على مشروعات نظرية ذات طابع فرنسي" وقال في موضع آخر "الاتحاد القائم على دولتين عسير التحقيق إذ لا تكون فيه أغلبية، وبالتالي لا يوجد حكم في حال ما إذا وقع خلاف، وهذا هو بذاته ما وقع في تجربة مالي" [1] .

3. مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة الثاني:

عقد هذا المؤتمر بمدينة أديس أبابا عاصمة أثيوبيا سنة 1960، وحضرته الدول الأفريقية المستقلة حينها [2] ، إلى جانب الحكومة الجزائرية المؤقتة، وقد شهد المؤتمر بروز خلاف حول شكل الوحدة الأفريقية بين المطالبين بوحدة شاملة وبين المطالبين بنوع من التضامن والتعاون، كما أوصى المؤتمر بإقامة مجلس التعاون الاقتصادي تحت اسم المجلس الأفريقي للتعاون الاقتصادي، وتدعيم التعاون في توحيد التشريعات وغيرها [3] .

4. إتحاد الدول الأفريقية:

لقد ربط هذا الاتحاد بين كل من جمهورية مالي وجمهورية غينيا وجمهورية غانا، وقد تم الإعلان عن ميثاق اتحاد الدول الأفريقية في 29 أفريل 1961 وصدقت عليه برلمانات الدول الثلاث، وقد أشار هذا الميثاق إلى أن اتحاد الدول الأفريقية يعتبر نواة الدول المتحدة الأفريقية، وهو مفتوح لكل دولة أو اتحاد دولة أفريقية تقبله بأهدافه وموضوعه، إلا أن هذا الاتحاد الثلاثي باء بالفشل، حيث طغت عليه منظمة أكبر هي منظمة الدار البيضاء، حيث ربط بينهما المصير الواحد[4].

5. مؤتمر الدار البيضاء (مجموعة الدار البيضاء):

نشأت هذه المجموعة نتيجة انعقاد مؤتمر الدار البيضاء الذي تم بناء على دعوة وجهت من الملك الراحل محمد الخامس ملك المغرب ما بين 3 إلى 7 جانفي 1961م [5]، كما شارك في المؤتمر ستة دول هي غانا وغينيا ومالي، والجمهورية العربية المتحدة (مصر)، الحكومة الجزائرية المؤقتة، إلى جانب حضور ليبيا كمراقب.

---

[1] - بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الأفريقية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1964، ص ص 15-16.

[2] - تتمثل هذه الدول في: غينيا وغانا ومصر وتونس والمغرب وليبيريا ونيجيريا والكمرون والسودان وأثيوبيا والصومال.

[3] - البشير علي الكوت، المرجع السابق، ص 30.

[4] - بطرس بطرس غالي، المرجع السابق ،ص ص 17-21.

[5] -Gilbert Aoun, Op, Cit, P 229.

وكان الغرض من انعقاد هذا المؤتمر تبادل وجهات النظر في المشاكل الأفريقية، بغية المشاركة الجماعية في العمل على تحرير دول القارة، وتدعيم استقلال الدول التي استقلت حديثا وقتها، حتى تتحقق آمال شعوب أفريقيا كلها في التحرر والاستقلال الكامل، كما أكد المؤتمر على عدة مبادئ كان لها أثر كبير في الإطار الأفريقي لعل أهمها مبدأ الوحدة الأفريقية ومبدأ محاربة الاستعمار القديم والجديد بجميع أشكاله، والمحافظة على سيادة الدول ووحدة أراضيها، ومبدأ التعاون بين الدول الأفريقية [1] .

كما اعتمدت الدول الأفريقية المجتمعة في الدار البيضاء ميثاقا للمجموعة الذي نص على إنشاء جمعية استشارية أفريقية تتألف من ممثل عن كل دولة أفريقية، كما أنشأ عدة لجان سياسية واقتصادية وثقافية وقيادة أفريقية عليا تعمل على تنسيق السياسات والمواقف [2] .

وأما عن العضوية في مجموعة الدار البيضاء، فقد سنح ميثاقها الحق لأية دولة أفريقية في طلب العضوية، إذ قبلت هذه الدولة الأحكام الواردة في الميثاق الأفريقي وبناء على طلب يقدم إلى رئيس اللجنة السياسية لتتم الموافقة عليها بالإجماع حتى تصبح العضوية سارية، إلا أن هذا التجمع كان يفتقر إلى الانسجام الكلي بين دوله، وهذا راجع إلى التباعد الجغرافي بينها في مقابل ضعف المواصلات إلى جانب اختلافات سياسية واقتصادية وثقافية بين تلك المجموعة المكونة أساسا من دول حديثة الاستقلال [3] .

6. مؤتمر برازافيل (منظمة إتحاد الدول الأفريقية والملجاشية):

يرجع إنشاء منظمة اتحاد الدول الأفريقية والملجاشية أساسا إلى الدستور الذي أصدره الجنرال شارل ديجول في 30 جوان 1958 والذي عرف بدستور الجمهورية الخامسة، حيث طرح على المستعمرات الفرنسية [4] ، ثلاثة خيارات: فإما البقاء كما هي مستعمرات فرنسية أو أقاليم تابعة لها وراء البحار، وإما أن تبقى ضمن المجموعة الفرنسية بعد إعلان استقلالها، أو تنفصل تماما عن فرنسا، وهو الوضع الذي اختارته غينيا التي أعلن استقلالها فعلا سنة 1958، في حين اختار اثنا عشرة إقليما (جنوب الصحراء) الخيار الثاني، في حين بقيت كل من جزر القمر وساحل الصومال (جيبوتي) و الريونيون كأقاليم تابعة لفرنسا .

وقد اجتمعت الدول الأفريقية التي اختارت البقاء ضمن المجموعة الفرنسية في ساحل العاج في أكتوبر 1960 بغرض التشاور والتعاون حيث حضره جميع رؤساء الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية باستثناء غينيا ومالي، إلا أن المؤتمر كان محدود النطاق ولم يعالج قضايا كبرى باستثناء

---

[1] - محمد الحسيني مصيلحي، المرجع السابق، ص ص 40-42.

[2] - Mfoulou Jean , Op, Cit, P 22.

[3] - محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في التنظيم الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1974، ص 1169.

[4] - سيطرت فرنسا على مناطق شاسعة من أفريقيا شملت، تونس، الجزائر، المغرب، السنغال، موريطانيا، غينيا، مالي، النيجر، بوركينافاسو، ساحل العاج، بنين، تشاد، أفريقيا الوسطى، الكونغو برازافيل، الجابون، توجو، الكمرون، جيبوتي، مدغشقر وجزر ريونيون وجزر القمر.

التأكيد على مسألة ضرورة بذل الجهود لتحقيق الوحدة الأفريقية، إلى جانب تأكيد المؤتمر على ضرورة اتخاذ موقف مشترك اتجاه قضيتي الجزائر و موريتانيا [1] ، وفي شهر ديسمبر من عام 1960 عقدت المجموعة اجتماع بمدينة برازافيل وتوج بميلاد "مجموعة برازافيل" كما اجتمعت المجموعة في 1961/3/26 بمدينة ياوندي عاصمة الكمرون وقرروا إنشاء المنظمة المشتركة الأفريقية الملغاشية(O.C.A.M)[2] .

كما عرف المؤتمر الذي عقد بمدينة تناناريف خلال سبتمبر 1961 وحضرته ما أطلق عليها دول برازافيل الاثنا عشر « les douze de Brazzaville » [3] ، الإعلان عن قيام الاتحاد الأفريقي الملجاشي « UAM ».[4]

وقد ضم اتحاد الدول الأفريقية المؤسسة ونص ميثاقها على جعل العضوية مفتوحة للدول الأفريقية الأخرى، كما نص على إنشاء عدة مؤسسات شملت:

1. مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، وهو السلطة العليا التي تشرف على السياسة العامة للاتحاد، وتضع الميزانية.
2. مجلس الوزراء، وهو هيئة غير دائمة، حيث تجتمع في دورات غير عادية حسب مقتضيات الظروف.
3. الأمانة العامة الإدارية، ويتولى إدارتها أمين عام يعينه مؤتمر الرؤساء والحكومات.
4. مجموعة الاتحاد الأفريقي الملجاشي في الأمم المتحدة، وهي هيئة غير دائمة تجتمع في مقر الأمم المتحدة للتشاور قبل اتخاذ أي قرار هام من أحد فروع المنظمة الدولية.[5]

وبالرغم من أن مجموعة برازافيل حققت تطورا سياسيا في إطار التنظيم الإقليمي الأفريقي وإن كان ذلك ضمن المجموعة الفرانكفونية، كما نجحت في تحقيق المصالحة والتضامن بين الدول الأعضاء في مجالات عدة، إلا أنه يعاب عليها مواقفها من بعض القضايا الأفريقية وبخاصة الحركة التحررية في الجزائر، حيث اكتفت بالتعبير عن قلقها لاستمرار الحرب الجزائرية وطالب

---

[1] - **Yacouba Zerbo, Op, Cit, P 120.**

[2] - **Abel Eyinga, l'organisation commune Africaine Malgache et Mauricienne (O.C.A.M) , colloque d'Alger (25 mars . 12 avril 1971) problème actuels de l'unité Africaine , SNED – Alger , 1971 , p293.**

[3] - **الدول الإثنا عشر هي: 1- السنغال 2- أفريقيا الوسطى 3- الكونغو برازافيل 4- الجابون 5- موريتانيا 6- داهومي 7- ساحل العاج 8- النيجر 9- الكاميرون 10- تشاد 11- ملاجاش (مدغشقر) 12- فولتا العليا.**

[4] - **Mfoulou Jean, Op, Cit, P 23.**

[5] - **محمد الحسيني مصيلحي، المرجع السابق، ص 52.**

بإجراء مفاوضات بين الطرفين، وهذا بالطبع راجع إلى طبيعة العلاقة التي تربط المجموعة بالجمهورية الفرنسية[1] ، ولم يكتب لهذه المنظمة البقاء حيث زالت عن الوجود سنة 1985.

7. مجموعة منروفيا:

لقد جاء إنشاء هذه المجموعة كمحاولة من بعض الدول الأفريقية في التخلص من ظاهرة التكتلات الإقليمية ذات الخلفية الاستعمارية كما هو الشأن بالنسبة لمجموعة برازافيل والتي اقتصرت العضوية فيها على الدول الناطقة بالفرنسية.

كما جاءت المجموعة كذلك في إطار محاولة رأب الصدع القائم بين مجموعة الدار البيضاء ومجموعة منروفيا من أجل خلق كيان أفريقي جديد موحد، هدفه تحقيق الوحدة الأفريقية الشاملة[2]، وفي هذا السياق جاء مؤتمر منروفيا الذي عقد في الفترة من 8 إلى 12 ماي 1961 والذي عقد بمنروفيا عاصمة ليبيريا، وشاركت فيه تسع عشر دولة أفريقية مستقلة هي دول مجموعة برازافيل الاثنا عشر وسبع دول أخرى وهي: ليبيريا ونيجيريا وسيراليون والصومال وتوجو وتونس وأثيوبيا، إلا أن مجموعة الدار البيضاء رفضت الاشتراك في هذا الاجتماع، واكتفى المجتمعون في المؤتمر حيال هذا الأمر بإصدار بيان مشترك أعلنوا فيه أسفهم لعدم اشتراك مجموعة الدارالبيضاء، وقد قامت المجموعة على جملة من المبادئ الأساسية:[3]

- الاعتراف بسيادة وشرعية كل دولة.
- الوقوف ضد أي محاولة ضم من دولة لدولة أخرى.
- احترام سلامة أراضي كل دولة.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة.
- استنكار قيام الحركات الهدامة التي تمولها الدول الخارجية.[4]

ورغم نجاح مجموعة منروفيا في جمع دول ناطقة بالفرنسية وأخرى بالإنجليزية إلا أنها فشلت في تقريب وجهات النظر بين مجموعة الدار البيضاء ومجموعة برازافيل، غير أن الوحدة استمرت خلال الفترات اللاحقة حيث توجه "إيزيكوي" الحاكم العام لنيجيريا بنداء إلى دول المجموعتين لنبذ خلافاتهما، واصفا إياها بالثانوية، ودعاهما إلى بذل الجهود في سبيل تحقيق التقارب في سبيل تحقيق الوحدة الأفريقية.

---

[1] - **Abel Eyinga, Op, Cit, P 305.**

[2] - **البشير علي الكوت، المرجع السابق، ص 39.**

[3] - **Mfoulou Jean, Op, Cit, P 24.**

[4] - **محمد الحسيني مصيلحي، المرجع السابق، ص 65.**

وتمت الاستجابة للدعوة النيجيرية بعقد اجتماع "لاجوس" عاصمة نيجيريا في جانفي 1962 إلا أن مجموعة الدار البيضاء قاطعت الاجتماع بسبب عدم دعوة الجزائر بحجة أنها دولة غير مستقلة، وإن كان هذا الموقف ترضية لفرنسا من جانب مجموعة برازافيل التي كانت تتمتع بأغلبية داخل مجموعة منروفيا[1] .

ورغم فشل مؤتمر "لاجوس" في تقريب وجهات النظر إلا أنه نجح في إصدار مشروع إنشاء منظمة أفريقية شاملة ليتم دراسته والموافقة عليه في اجتماع آخر، الذي وإن لم يتم إلا أنه كان من أهم المواثيق الذي اعتمد عليه في إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية.

إلا أنه باستقلال الجزائر ووفاة الملك المغربي محمد الخامس وإتباع خلفه موقفا أقل تشددا اتجاه موريتانيا، انحصر الخلاف بين مجموعتين الدار البيضاء وبرازافيل الأمر الذي فتح الطريق أمام الأفارقة لبناء منظمة إقليمية واحدة تجمعهم وهي منظمة الوحدة الأفريقية وهذا بعد مسيرة أكثر من نصف قرن في سبيل تحقيق ذلك.

المطلب الثاني: منظمة الوحدة الأفريقية .

بحلول عام 1963 كانت أفريقيا مفرقة بين ثلاثة جماعات، شملت الأولى مجموعة الدول العربية ممثلة بمنظمة الدار البيضاء، أما الكتلة الثانية فشملت الدول الفرانكفونية أو المستعمرات الفرنسية السابقة في أفريقيا ممثلة في منظمة الاتحاد الأفريقي الملغاشي، وشملت الكتلة الثالثة مجموعة الدول التي خضعت للاستعمار الانجليزي[2] ، وما كان لها إلا أن تكون كذلك وقد قسمتها خلافات حادة حول مسائل عدة، خاصة بالنسبة لقضية الجزائر وقضية الكونغو ، كذلك أن أيدي البعض كانت قد لطخت بدماء الحرب الأهلية[3] ، إلا أن رغبة الأفارقة الجامحة في الوحدة كانت أكبر من أي خلاف، ذلك أنه يبدو أن ما جمعهم أكثر مما يفرقهم، فقضايا محاربة الاستعمار والقضاء على العنصرية كانت توحد خطابات القادة الأفارقة على اختلاف تياراتهم، وفي ظل هذا الوضع ظهرت محاولات لتجميع دول القارة في مجموعة واحدة ، فسعت بعض الدول الأفريقية كغينيا وأثيوبيا لمحاولة عقد اجتماع الدول الأفريقية المستقلة في القارة، توج بعقد المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا في ماي 1963.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 66.

[2] - Mfoulou Jean, Op, Cit, PP 27-29.

[3]- محمد طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص 1171.

الفرع الأول: إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية

لقد سبق مؤتمر القمة الأفريقي في أديس أبابا اجتماع تمهيدي لوزراء الخارجية الذي انعقد في الفترة من 15 إلى 22 ماي 1963، وقد شكل المجتمعون لجنتين أسند إلى اللجنة الأولى مهمة بحث جملة من الموضوعات شملت:[1]

1. إنشاء منظمة الدول الأفريقية.
2. التعاون بين الدول الأفريقية في الميادين المختلفة.
3. أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية القائمة على النمو الاقتصادي في أفريقيا.
4. أفريقيا والأمم المتحدة.

وبدأت اللجنة بالنظر في مهمتها الأساسية وهي إنشاء منظمة الدول الأفريقية و وضع أمامها نصوص ميثاق لاجوس وميثاق الدار البيضاء، ومشروع ميثاق تقدمت به الحكومة الأثيوبية، وكذلك اقتراح تقدم به كوامي نكروما رئيس جمهورية غانا، وكان اقتراحه ينصب بصفة خاصة على إنشاء اتحاد فدرالي بين الدول الأفريقية وهو اتحاد لن يترتب عليه بالضرورة في نظر نكروما التضحية بالسيادة القومية، كما طالب بإنهاء التجمعات والتكتلات الإقليمية [2] .

أما المشروع الأثيوبي فقد نادى بالتعاون بين الدول الأفريقية في شتى الميادين بما فيها الدفاع ، وإنشاء مجلس من رؤساء الدول والحكومات وسكرتارية دائمة، وأكد في المشروع في الوقت نفسه وجوب الخضوع لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة أفريقية واحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها[3] ، وعليه فإن أنصار هذا التوجه: أثيوبيا، نيجيريا، رأوا ضرورة السير بخطى تدريجية وإعطاء الوحدة فسحة من الوقت، ولا شك أن موقفهم هذا راجع إلى تأثرهم بحجم القارة الأفريقية وسوء المواصلات فيما بين دولها، وإلى جانب ذلك ظهر اتجاه ينادي بوضع ميثاق أفريقي واحد يعلو على غيره من المواثيق وكل ما هو قائم منها يستوي في ذلك ميثاق الدار البيضاء وميثاق الوحدة الأفريقية الملجاشية، وتصور أنصار هذا الرأي – ومنهم ليبيا والسودان – الميثاق الذي يتطلعون إليه على أنه وثيقة مبادئ عامة أشبه ما تكون بما خلفه مؤتمر باندونغ .

كما كان هناك اتجاه رابع يضيف إلى هذا الاقتراح نوعا من الرابطة الفضفاضة بين الدول الأفريقية التي عمل داخل إطار وحدة أفريقية شاملة، وكان أنصار هذا الرأي يتخذون من منظمة الدول الأمريكية قدوة لآمالهم، وقد تزعم هذا الرأي رئيس ليبيريا "ويليام هوفمان نويمان".

---

[1] - محمد الحسيني مصيلحي، المرجع السابق، ص 72.

[2] - بطرس بطرس غالي ، المرجع السابق، ص 54.

[3] - محمد الحسيني مصيلحي، المرجع السابق، ص 73.

والحق أن الآراء الثلاثة الأخيرة – باستثناء مشروع الرئيس الغاني كوامي نكروما– تشترك في فكرة جامعة هي رفضها لأي شكل من أشكال الوحدة السياسية المتماسكة ولذلك فإن مشروع نكروما كان أقلها كسبا للتأييد [1] ، وأمام هذا الوضع الذي ساده الاختلاف في الاتجاهات والمواقف، وأمام شعور بعض الوفود بعدم قدرتها على تبني مشروع معين من المشروعات المعروضة أمام اللجنة ومحاولة منها لإيجاد حل لهذا الموقف، قررت اللجنة إنشاء لجنة قومية لتضع مشروعا يوفق بين الاتجاهات المختلفة ، وتكونت هذه اللجنة الفرعية من تسع دول[2]، واتخذت مندوب تنجنيقا رئيسا لها، واجتمعت هذه اللجنة عدة مرات ولكنها لم تصل إلى نتيجة إيجابية، الأمر الذي أدى باللجنة الأصلية أن تطلب من مندوب الجزائر أن يعد مشروع توصية يشمل جميع المشاكل الخاصة بالمبادئ وبالأجهزة اللازمة للوحدة الأفريقية لعرضها على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، وقد صدرت توصية هذه اللجنة بأن يقوم هذا المؤتمر بما يأتي:[3]

1. النظر في مشروع الميثاق الذي تقدمت به أثيوبيا.
2. أن يطلب من الحكومة الأثيوبية إنشاء سكرتارية مؤقتة.
3. أن يطلب من هذه السكرتارية عرض مشروع الميثاق الأثيوبي على جميع الحكومات الأفريقية لإبداء ملاحظاتها عليه واقتراح تعديلاتها قبل اجتماع وزراء الخارجية مرة أخرى.
4. أن يطلب من هذه السكرتارية تجميع الوثائق الأخرى ولاسيما ميثاق لاجوس والدار البيضاء واقتراح غانا وكذلك أية تعديلات أو تعليقات تمهيدا لمؤتمر وزراء الخارجية القادم.

إلا أن مؤتمر وزراء الخارجية وفيما يخص إنشاء منظمة الدول الأفريقية فإنه لم ينجح في وضع ميثاق أفريقي وكل ما فعله هو تجميع لبعض الوثائق وإقرار لبعض المبادئ العامة.

وهذا راجع إلى صعوبة التوفيق بين المشروعات والاقتراحات المقدمة، والتي تراوحت بين أنصار الاتحاد الفيدرالي والاتحاد الكنفدرالي الأفريقي، فكل ما فعله المؤتمر هو إظهاره للمشاكل المطروحة وتوضيحها تاركا كلمة الفصل النهائية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات[4].

---

[1] - محمد طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص 1172.

[2] - هذه الدول هي: أثيوبيا، الجزائر، الكمرون، تنجنيفا، تونس، غانا، غينيا، مدغشقر، نيجيريا.

[3]- محمد الحسيني مصيلحي، المرجع السابق، ص 73-74.

[4]- المرجع نفسه، ص 74.

1. مؤتمر رؤساء الدول والحكومات:

كان اجتماع رؤساء الدول الأفريقية في مؤتمر القمة في العاصمة الأثيوبية "أديس أبابا"، خلال الفترة من 23 إلى 28 ماي 1963 أعظم حدث في التاريخ السياسي المعاصر للقارة الأفريقية، وقد عقد الكثيرون آمالا كبيرة على هذا المؤتمر وانتظروا منه أن يصبح "هيئة أمم أفريقيا" تتمثل فيها جميع الميول والنزعات وتحل جميع المعضلات والمنازعات[1] ، خاصة وأن أي ملاحظ لوضع الدول الأفريقية خلال هذه الفترة فإنه يستنتج جملة من النقاط يمكن إيجازها فيما يلي:

- أن بعض الدول الأفريقية استقلت شكلا، وأحيانا بالاتفاق مع المستعمرين.
- أن غالبية هذه الدول تتكون من سكان قليلي العدد لا تجمع بينهم رابطة قومية واحدة.[2]
- أن غالبيتها لا تتمتع بمقومات وموارد اقتصادية تسمح لها بأن تعتمد على النفس وتستغني عن الغير.
- كما أن غالبيتها تعاني أزمات داخلية وخارجية قد لا تساعدها على تحقيق الرفاهية والاستقرار لشعوبها.

إلى جانب انقسام القارة إلى دول سوداء تشمل دول أفريقيا جنوب الصحراء، وأخرى بيضاء تشمل دول شمال أفريقيا ، إلى جانب ذلك فهناك انقسام سياسي قسم القارة إلى دول ثورية أومتحررة اتخذت مواقف معادية للغرب الاستعماري، ودول معتدلة أو محافظة أبقت على مستويات معينة من العلاقات الطيبة مع المستعمر السابق.

وفي ظل هذا الوضع اجتمع في أديس أبابا رؤساء ثلاثين دولة أفريقية[3] ، ملبين بذلك نداء الوحدة والتعاون الذي يختلج في قلوب الأفريقيين، ومتجاوبين مع رغبة الجميع في وضع حد للانقسامات والمنازعات التي أنهكت قوى دول القارة وهي ما تزال في أول عهدها بالحرية والاستقلال، فكانت خطابات القارة الأفارقة تجتمع على فكرة واحدة ألا وهي ضرورة تحقيق الوحدة الأفريقية فكان من أبرز الخطابات خطاب الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي قال: "إن جميع التقسيمات التقليدية التي حاول الاستعمار فرضها على القارة وتفريقها إلى شمال الصحراء وجنوبها، قد انهارت جميعها، ولم يبق على أرض أفريقيا غير لغة واحدة"[4] ، كذلك ما

---

[1]- محمد المجذوب، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات الدولية والإقليمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص359.

[2] - أنظر: محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقيا، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1980، ص ص 202-204.

[3]- هذه الدول هي: الجزائر والجمهورية العربية المتحدة (مصر) والسنغال والصومال والكميرون و الكونغو ليوبولدفيل (الكونغو كنشاسا حاليا)، السودان، الكونغو برازافيل، النيجر، أوغندا، بورنيه، تشاد، تنجنيقا، تونس، جابون، جمهورية أفريقيا الوسطى، داهومي (بنين حاليا)، رواندا، ساحل العاج، سيراليون، غانا، غينيا، فولتا العليا (بوركينا فاسو)، ليبيريا، مالي، مدغشقر، موريتانيا، نيجيريا، كما ولم يشترك الملك المغربي الحسن الثاني في أعمال المؤتمر وقاطعه احتجاجا على اشتراك موريتانيا، كما لم تشترك توغو في هذا المؤتمر بسبب رفض الدول الأفريقية الاعتراف بالحكومة الانقلابية.

[4] - ربيع عبد العاطي عبيد، المرجع السابق، ص 71.

قاله الرئيس الغيني أحمد سيكوتوري "لا يمكن لأي دولة بمفردها أن تمثل أفريقيا على نحو كاف، أو تأهيل شعوبها، فمساهمة أفريقيا في حياة البشرية يتطلب من جميع الشعوب الأفريقية أن تكون واعية وأن تعمل موحدة في ساحة بناء السعادة العالمية"[1] ، كما قال الرئيس الغاني كوامي نكروما "لقد وصلنا بالفعل إلى مرحلة حيث يجب علينا أن نتوحد"[2] ، ولعل هذا جاء إدراكا من رؤساء الدول لخيبة الأمل الكبرى التي سوف يشعر بها الرأي العام الأفريقي إذا ما أخفقوا في الوصول إلى تحقيق الوحدة، فقد تكررت الانقسامات داخل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات حول بعض الأمور التفصيلية التي تركتها للجنة الخاصة التي أنشأها مؤتمر وزراء الخارجية ، وخاصة شكل المنظمة الأفريقية الجديدة المزمع إنشاؤها.

فهناك رأي الدكتور نكروما الرئيس الغاني الذي نادى بتوحيد أفريقيا في الحال مستندا في رأيه على الحجج الآتية:[3]

1. أن اتحاد أفريقيا فورا هو السبيل الوحيد لمحاربة الاستعمار الجديد.
2. أن اتحاد أفريقيا الكامل هو الحل الوحيد للمنازعات على الحدود بين الدول الأفريقية المتجاورة، فالوحدة الأفريقية سوف تجعل من الحدود الحالية أوضاعا سقيمة بالية.
3. لن تستطيع أفريقيا أن تجعل من مبدأ عدم الانحياز رابطة مذهبية حقيقية و تدافع عن هذا المبدأ وهي في موقف أقوى، وهذه القوة لن تتوافر لها إلا في ظل الاتحاد.
4. أن الشعوب الأفريقية تريد الاتحاد، و أنها في إقدامها الشديد على الاتحاد تدرك أن حريتها لن يكون لها معنى حقيقي إلا إذا تحقق هذا الاتحاد.

ثم تقدم الرئيس نكروما بخطة مفصلة لذلك، أبرز فيها أن تكون عاصمة الاتحاد المستقبلي الذي يقترحه في أحد أجزاء وسط أفريقيا إما (بانجوى) في جمهورية أفريقيا الوسطى وإما (ليوبولدفيل) في الكونغو (مدينة كنشاسا حاليا)، ومنها أن يوضع إطار لدستور الحكومة الاتحادية الأفريقية وعملة أفريقية وبنك مركزي أفريقي ودبلوماسية موحدة... الخ، وقال مختتما خطته "إذا ما اتخذنا هذه الخطوات فإننا نسير قدما في الطريق الذي يقودنا إلى حكومة اتحادية في أفريقيا"[4] .

ولم يجد نكروما تأييدا لمشروعه إلا من "ملتون أبوتي" رئيس وزراء أوغندا، الذي قال "إذا لم تستطع أن تقيم جهازا مركزيا قويا... فسوف يزداد الاتجاه نحو الابتعاد عن بعضنا البعض وتكوين تجمعات ضد أنفسنا" وأضاف إني أؤيد الرأي القائل بأنه مهما كانت اللذة التي يشعر بها

---

[1] - **Yacouba Zerbo, Op, Cit, P 126.**

[2] - **Ibid , P 126.**

[3] - **بطرس بطرس غالي، المرجع السابق، ص ص 72-73.**

[4] - **محمد الحسيني مصيلحي، المرجع السابق، ص 70.**

الفرد حينما يكون هو السيد المطلق في داره، فإن الوقت قد حان لكي تتنازل الدول الأفريقية المستقلة عن جزء من سيادتها في سبيل إنشاء جهاز أفريقي مركزي تشريعي وتنفيذي ذي سلطات محددة في المسائل التي يكون فيها انقسام السلطة والسياسة أمرا غير مرغوب فيه"[1] ، ولكن فيما عدا ذلك نجد أن جميع رؤساء الدول قد عارضوا فكرة إنشاء حكومة فيدرالية أفريقية شاملة.

وقد رأى الفريق المعارض لمشروع نكروما ضرورة إقامة منظمة قارية مرنة تحتفظ في ظلها كل دولة بسيادتها الكاملة، وقد أيدوا في نفس الوقت فكرة وجود مجموعة من التنظيمات أوالاتحادات الإقليمية وتعايشها مع بعضها البعض في داخل أفريقيا، وبعبارة أخرى فإن هذا الاتجاه يرى أن تقوم القارة الأفريقية على عدة تجمعات إقليمية.

وقد عبر عن هذا الاتجاه بوضوح "فيلبير تسرانانا" رئيس جمهورية مدغشقر عندما قال: "نحن ننوي المحافظة على السيادة الكاملة لدولنا" وأضاف "ونصرف النظر تماما عن إقامة اتحاد فدرالي بين الدول الأفريقية، لأنه يتضمن التنازل عن جزء هام من السيادة القومية، سوف نرفض أيضا النظرية الكنفدرالية، لأن السلطة التي سنقيمها فوق دولنا قد تفرض أيضا النظرية الكنفدرالية، و أن هذه السلطة ستفرض علينا تعليمات وأوامر لن يقبلها بعضنا، إذن ففي نظري أنه لكي نضمن نجاح خططنا ولكي تقوى أفريقيا غير المتحدة ، يجب أن نبحث عن حل أكثر مرونة وفاعلية، كما فعلت الدول الأعضاء في مجموعتي الدار البيضاء و منروفيا وفي اتحاد أفريقيا وملجاش"[2] .

كما وقف الرئيس السنغالي ليوبولد سنجور موقفا يؤيد وجهة النظر هذه حيث يقول: "أنني أخشى حدوث كارثة... إذا حاولنا إنشاء اتحاد فدرالي أو حتى كنفدرالي ذي برلمان خاص وقيادة عسكرية خاصة كمحاولة أولى" كما دافع عن فكرة الإقليمية الأفريقية بالقول "دعنا أخيرا نتجرأ ونقول أن الاختلافات الجنسية واللغوية والثقافية لن تزول... يجب علينا أن نعترف بهذه الاختلافات المكملة لبعضها البعض بل يجب علينا أن نعمل على تنظيمها في شكل اتحادات إقليمية وأنا أرى إمكان إقامة ثلاثة اتحادات شمال أفريقيا وغرب وشرق أفريقيا، إلى أن يتم تحرير جنوب أفريقيا وكل من هذه الاتحادات يمكن أن يقسم إلى اتحادات أصغر حجما"[3] .

كما أيد الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة فقال: "سوف تلعب الاتفاقات الإقليمية دورا هاما في تطوير أفريقيا".

وأوضح وجهة نظره هذه بالقول "لقد انتوينا منذ وقت طويل إنشاء المغرب العربي العظيم في شمال أفريقيا" ونحن نأمل أنه بمرور الزمن سوف نستطيع أن نتغلب على العقبات الأخيرة وأن

---

[1] - بطرس بطرس غالي، المرجع السابق، ص 74.

[2] - المرجع نفسه، ص 75.

[3] - محمد الحسيني مصيلحي، المرجع السابق، ص 81.

ننشئ وحدة مغربية قوية وحيوية يمكن أن تقوي الوحدة الأفريقية التي يجب علينا أن نضع اسمها هنا[1] .

أما الإمبراطور الأثيوبي هيلا سيلاسي فقد اتخذ موقفا وسطا فمع أنه لم يحبذ التجمعات الإقليمية كغاية في ذاتها إلا أنه اعترف بضرورة بقائها في خلال فترة الانتقال، وذلك لتسد حاجات لا يمكن سدها خلال هذه الفترة دون بقاء هذه التنظيمات، مؤكدا أن هذه الأوضاع هي مجرد حلول مؤقتة سوف ينتهي بها عندما تصبح الظروف مهيأة لجعل الوحدة الأفريقية الكاملة ممكنة[2] ، كما أن هناك اتجاهان خاصان بالمنظمة الأفريقية الجديدة يتمثلان في:[3]

1. الاتجاه الأول وهو الذي نادى به فولبير بولو – رئيس جمهورية الكونغو ليوبولد فيل حينها– حيث طالب بوجوب إتباع الخطوات التي مرت بها الجماعة الأوروبية في سعيها وراء الوحدة وقد دفعه هذا إلى أن يقول: "مع ذلك تستطيع الدول (أي الأفريقية) أن تتنازل عن جزء من سيادتها القومية بمحض اختيارها في سبيل إنشاء منظمة فوق الدول تكون استشارية في بداية الأمر ثم تزداد اختصاصاتها وسلطاتها بالتدرج في المجالات الواقعة تحت مسؤوليتها، هذا هو الأسلوب الذي اتبعته أوربا عندما أقامت مجلس أوروبا... ويمكن إنشاء جمعية استشارية أفريقية في الحال تتكون من عضوين عن كل دولة على نسق مجلس الشيوخ الأمريكي سوف تختارهم المجالس القومية أو البرلمانات في كل دولة".
2. الاتجاه الثاني تمثل في السياسة العملية التي اقترحها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الذي كان حريصا على خروج مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بقرارات فاعلة، مهما كان شكل التنظيم المقترح حيث قال: "شيء واحد لا تريده الجمهورية العربية المتحدة: هو أن تخرج من هنا بألفاظ حماسية أو بوجهات تنظيمية شكلية، في هذه الحالة نخدع أنفسنا ولا نخدع غيرنا... وفي هذه الحالة نسيء إلى أفريقيا وإلى السلام... بل وفي هذه الحالة نكون قد ضيعنا ما نملكه فعلا، وهو رؤية مشاكلنا واجتماع إرادتنا".

وقد انعكست هذه التيارات الفكرية في ميثاق أديس أبابا، وهو يعتبر بلا نزاع أحد الوثائق التاريخية التي شهدها القرن العشرين .

وفيما يخص تسمية المنظمة فقد تم استبعاد خيار تسميتها باسم "منظمة الدول الأفريقية" لأن المختصر الإنجليزي لهذه التسمية سيحدث خلطا بينها وبين منظمة إقليمية أخرى هي منظمة الدول الأمريكية، فاختصار تسميتها بالإنجليزية (O.A.S) وبالفرنسية (O.E.A) ، إلى أن تم الاتفاق على تسميتها منظمة الوحدة الأفريقية، واختصارها بالإنجليزية (O.A.U) وبالفرنسية (O.U.A)،

---

[1] - المرجع نفسه، ص ص 81 – 82.

[2] - بطرس بطرس غالي، المرجع السابق، ص ص 76 - 77.

[3] - المرجع نفسه ، ص ص 77- 78.

ولإرضاء مدغشقر – أكبر الجزر الأفريقية – تمت الإشارة في الميثاق إلى أن هذه المنظمة تضم دول القارة الأفريقية، وجزيرة مدغشقر والجزر المجاورة للقارة، مما يفتح الطريق لانضمام بعض الجزر المحتلة مثل جزر القمر و موريشيوس وهو ما حدث لاحقا[1] .

وفي حفل رسمي أقيم في 28 ماي 1963، وقع رؤساء الدول الثلاثون[2] ، على الميثاق الأفريقي، فكان ذلك تسجيلا حاسما لنجاح مؤتمر أديس أبابا، وإعلانا رسميا عن ميلاد منظمة الوحدة الأفريقية.

2. ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية:

يتكون ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية من ديباجة وثلاثة وثلاثين مادة[3] ، وتشمل الديباجة على إحدى عشرة فقرة توضح الأسباب التي دفعت الدول الأعضاء إلى تكوين المنظمة وأهدافها، كما أولى واضعوا هذا الميثاق الديباجة عناية كبيرة عند صياغتها حتى جاءت معبرة عن رغبتهم الأكيدة في الوحدة وفي توفير الأمن والسلام والتقدم المضطرد لشعوب القارة الأفريقية[4] ، كما تضمن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية إلى جانب الديباجة مبادئ وأهداف المنظمة وهياكلها ومؤسساتها إلى جانب شروط القبول في المنظمة والانسحاب منها.

أولا: الأهداف والمبادئ

أ. أهداف منظمة الوحدة الأفريقية:

يقصد بالأهداف الأغراض التي وجدت المنظمة من أجل تحقيقها، ويمكن القول بصفة عامة أن منظمة الوحدة الأفريقية قد وجدت للدفاع عن مصالح المجتمع الأفريقي ككل[5]، وقد حددت الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق المنظمة هذه الأهداف وهي:

1. تقوية وحدة دول أفريقيا وتضامنها.
2. زيادة التعاون وتنسيق الجهود بما يحقق حياة أفضل لشعوب القارة.
3. الدفاع عن سيادة وسلامة واستقلال الدول الأعضاء، ويرتبط هذا الهدف ارتباطا وثيقا بمبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء ومبدأ احترام سيادة كل دولة وسلامة

---

[1] - البشير علي الكوت، المرجع السابق، ص 54.

[2] - وقعت كل من المغرب والتوجو بعد ذلك على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية واعتبرت كل منهما من الدول الأعضاء الأصليين في المنظمة وبذلك أصبح عدد الدول الأعضاء فيها 32 دولة.

[3] - تضمن ميثاق جامعة الدول العربية ديباجة وعشرين مادة، كما يتضمن ميثاق منظمة الدول الأمريكية ديباجة ومائة واثنا عشر مادة.

[4] - محمد الحسيني مصيلحي، المرجع السابق، ص 79.

[5] - المرجع نفسه ، ص 92.

أراضيها، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء[1] ، كما سبق ذكر هذا الهدف في الديباجة في فقرتها السابعة، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تقوم الدول الأفريقية بتنسيق تعاونها في ميادين الدفاع والأمن.

4. القضاء على الاستعمار بجميع أشكاله في أفريقيا، وقد جاء النص على هذا الهدف استجابة منطقية وطبيعية للموجات المتتالية والمتلاحقة من حركات النضال والكفاح من أجل الحصول على الاستقلال، ويمكن الإشارة إلى أن هذا الهدف ذو طبيعة تاريخية، بمعنى أن نيل كل المستعمرات لاستقلالها يجعل من هذا الهدف مجرد مرحلة مجيدة في تاريخ القارة الأفريقية، فبإنجازه تقتصر مهمة الدول على تحقيق الأهداف الأخرى لمنظمة الوحدة الأفريقية[2] .

5. دعم التعاون في المجال الدولي انطلاقا من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب. <u>مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية</u>:

حددت المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية المبادئ الأساسية التي تحكم علاقات الدول الأفريقية في إطار المنظمة، وسوف نتعرض لهذه المبادئ تباعا:

1. <u>المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء</u>:

ورد النص على هذا المبدأ صراحة في عدة مواضع من الميثاق، فقد ورد النص عليه صراحة في ديباجة الميثاق والفقرة الأولى من المادة الثالثة، كما ورد النص عليه في المادة الخامسة.

والمقصود بالمساواة في السيادة هو أن جميع الدول الأفريقية مهما اختلفت في القوة أوالامتداد الإقليمي أو الموارد الطبيعية أو عدد السكان، تشترك على قدم المساواة في جميع هيئات المنظمة، ولكل منها صوت واحد عند إجراء التصويت، ولا تستأثر أية دولة بحقوق وامتيازات خاصة لا تتمتع بها الدول الأعضاء الأخرى، ولعل الحكمة من اعتناق هذا المبدأ والتأكيد عليه هو تبديد مخاوف الدول الصغرى من محاولة سيطرة الدول الكبرى داخل المنظمة.[3]

---

[1]- المادة 1/3، 2، 3 من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

[2] - ربيع عبد العاطي عبيد، المرجع السابق، ص 83.

[3]- محمد الحسني مصيلحي، المرجع السابق، ص 101.

2. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء:

مسايرة للاتجاه العام التي سارت عليه غالبية مواثيق المنظمات العالمية والإقليمية [1]، نص ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الفقرة الثانية من المادة الثالثة على أنه "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء" كما ذكر بصورة أوضح في الفقرة الخامسة من المادة نفسها، وهي تنص على "الاستنكار التام لأعمال الاغتيال السياسي بجميع صوره، وكذلك أنواع النشاط الهدام من جانب أي دولة سواء أكانت مجاورة أم بعيدة" .

كما تأكد هذا المبدأ على لسان الكثير من الرؤساء الأفارقة الذين اشتركوا في مؤتمر أديس أبابا سنة 1963 ومن هؤلاء أبو بكر تفاوابيلوا حين قال: "إننا لا نستطيع أن نحقق الوحدة طالما أن بعض الدول الأفريقية لا تزال تمارس نشاط هدام في دول أفريقية أخرى"[2].

ورغم أهمية هذا المبدأ وحرص الدول الأفريقية على الالتزام بهذا المبدأ، إلا أنهم لم يتفقوا على سياسة مشتركة اتجاه أعمال التدخل الخارجي والاغتيالات السياسية والتي قد يترتب عليها قيام نظم سياسية جديدة فتركت مسألة الاعتراف بهذه النظم للدول فرادى، كما أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء يورد قيدا على اختصاص منظمة الوحدة الأفريقية مقتضاه عدم تدخل المنظمة في أي شأن من الشؤون الداخلية [3] .

3. احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها:

لقد ورد ذكر هذا المبدأ في ثلاث مرات بميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، فكانت المرة الأولى في ديباجة المنظمة [4] ، والمرة الثانية في الفقرة الثالثة من المادة الثانية تم ذكر للمرة الثالثة في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة والتي نصت على: "احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الثابت في استقلال كيانها".

ويرتبط هذا المبدأ بمشكلة خطيرة وبأحد أكثر القضايا الحساسة على مستوى القارة الأفريقية، وهي مشكلة الحدود السياسية التي تفصل بين شتى الدول الأفريقية وهي الحدود التي وضعها الاستعمار، ومن الواضح أن التيار الذي ساد مؤتمر أديس أبابا سنة 1963 عند إنشاء المنظمة كان يرمي إلى الإبقاء على الحدود كما هي دون تغيير بغية الحد من الخلافات التي قد تنشأ

---

[1]- ورد ذكر هذا المبدأ في المادة الثامنة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الخامسة عشر من ميثاق منظمة الدول الأمريكية، كما أقر ميثاق الأمم المتحدة هذا المبدأ في الفقرة السابعة من المادة الثانية.

[2]- بطرس بطرس غالي، المرجع السابق، ص 86.

[3]- محمد حافظ غانم، المنظمات الدولية، الطبعة الثالثة، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، 1967، ص 125.

[4]- ورد في الفقرة السادسة من الديباجة "نحن رؤساء دول وحكومات أفريقيا... تصميما منا على المحافظة على الاستقلال... وكذلك المحافظة على سيادة دولنا وسلامة أراضيها ".

مستقبلا بين الدول الأعضاء في المنظمة في شأن الحدود السياسية، وهو ما عبر عنه الكثير من الزعماء الأفارقة ومنهم "موديبوكيتا" رئيس جمهورية مالي حين قال "يجب أن نتنازل عن أي مطالب إقليمية إذا أردنا ألا تدخل أفريقيا في ما يمكن وصفه بأنه استعمار أسود" وأضاف في ذلك "فليبر تسارا نانا" رئيس جمهورية مدغشقر "لم يعد من الممكن أن نلجأ إلى معايير جنسية أودينية أولغوية لتغيير الحدود بين الأمم... لأننا إذا فعلنا ذلك... فسوف تزول بعض الدول الأفريقية من الخارطة"[1].

هذه الأقوال وغيرها تتفق مع مبدأ سبق أن وضعه وطبقه فقهاء أمريكا اللاتينية وهو مبدأ Uti Possidetis الذي يقضي بأن الحدود التي تفصل بين دول أمريكا اللاتينية يجب أن تطابق التقسيمات الإدارية التي وضعتها الإمبراطورية الإسبانية القديمة [2].

4. تسوية المنازعات بالطرق السلمية:

وقد أشارت إلى هذا المبدأ الفقرة الرابعة من المادة الثالثة التي تنص على: "التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم" كما ألزمت المادة التاسعة عشر الدول الأعضاء بأن تتعهد "... بتسوية جميع المنازعات التي تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية".

ويلاحظ أن أيا من المادتين لم يرد فيها ذكر للالتجاء إلى القضاء الدولي كأسلوب من أساليب فض المنازعات بالطرق السلمية ولعل هذا راجع إلى طول الإجراءات أمام هذه المحكمة وتعقدها وكثرة تكاليفها، فضلا عن عدم ثقة الدول الأفريقية في محكمة العدل الدولية التي تعتبرها مستندة إلى نظام خاص بالدول المتقدمة[3].

كما يجب الإشارة إلى أنه تم فعلا اقتراح في المؤتمر التمهيدي لوزراء الخارجية بإنشاء محكمة عدل دولية أفريقية، غير أن هذا الاقتراح لم يؤخذ به، إذ قدر الأعضاء أن إنشاء مثل هذه المحكمة يعتبر أمرا سابقا لأوانه حينها[4].

إلا أن ميثاق المنظمة تمسك بهذا المبدأ شأنه في ذلك شأن جميع المنظمات الدولية التي تعنى بالعمل على فض المنازعات بالوسائل السلمية، لأن وجودها كمنظمة أفريقية لا يستقيم إذا سمحت

---

[1]- محمد الحسيني مصيلحي، المرجع السابق، ص 108.

[2] -Ramdane Lamamra, L'Afrique et le principe de l'intangitilité des frontières, Revue Algérienne des relations internationales, numéro 1, premier trimestre 1986, P 94.

[3]- محمد الحسيني مصيلحي، المرجع السابق، ص 112.

[4]- بطرس بطرس غالي، المرجع السابق، ص 91.

لأي خلاف يقوم بين أعضائها بأن يتحول إلى اشتباك مسلح، يدور بين عضوين أو أكثر من المنظمة[1].

5. مبدأ محاربة الاستعمار بجميع أشكاله:

ورد هذا المبدأ في الفقرة الرابعة من المادة الثانية التي تنص على "القضاء على الاستعمار على جميع أشكاله في أفريقيا" كما أكدته الفقرة السادسة من المادة الثالثة بنصها على التفاني المطلق في سبيل قضية التحرر التام للأراضي الأفريقية التي مازالت تابعة".

وفي سبيل تحقيق هذا المبدأ نجد أن مؤتمر أديس أبابا قد أصدر قرارا هاما يتضمن برنامجا شاملا لمحاربة الاستعمار، حيث نص هذا القرار على جملة من الأساليب الدبلوماسية والاقتصادية لتحقيق هذه الغاية مثل ، دعوة الدول الاستعمارية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنح الاستقلال للبلاد والأقاليم التي مازالت خاضعة لها ، و قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تساعد الحكومات الاستعمارية ، تعزيز انتقال مواد المساعدة عبر أقاليم الدول الأعضاء[2].

ونشير إلى جانب ما تقدم ورود ذكر كلمة الاستعمار الجديد في مؤتمر أديس أبابا، والتي ترددت عدة مرات في الخطب التي ألقاها رؤساء الدول الذين بدورهم حاولوا تفسير محدد لهذا المصطلح [3]، وبالرغم من أن مؤتمر أديس أبابا لم يحدد مفهوما له – لعل هذا راجع إلى أن المؤتمر أراد تجنيب نفسه مغبة وضع تفسير للاستعمار الجديد في وقت تتحدد فيه صوره وتتطور الأمر الذي يمنع ظهور تفسير موحد، غير أن الفقه تولى وضع مفهوم واضح للاستعمار بنوعيه [4].

6. إتباع سياسة عدم الانحياز اتجاه جميع الكتل:

جاء ذكر هذا المبدأ في الفقرة السابعة من المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والتي نصت: "تأكيد سياسة عدم الانحياز اتجاه جميع الكتل"، ويقصد بهذا المبدأ عدم الارتباط عسكريا أو سياسيا مع إحدى الكتلتين المتنازعتين، فسياسة عدم الانحياز تهدف بصورة عامة إلى تدعيم التضامن الأفريقي وتقويته، كما أن إتباع هذه السياسة يؤدي إلى استتباب السلام العالمي والأمن الدولي ، كما أن هذه السياسة تساعد على خلق كيان أفريقي مستقل قادر على فرض وجوده في المجتمع الدولي، والتخلص من الاستعمار والوقوف في وجه جميع أشكال التدخل في الشؤون الأفريقية [5].

---

[1]- بطرس بطرس غالي، المنازعات الأفريقية وتسويتها بالطرق السلمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 13، 1968، ص 124.

[2]- محمد طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص 1175.

[3]- محمدالحسيني مصيلحي، المرجع السابق،ص ص 118-120.

[4]- محمد حافظ غانم، الاستعمار القديم والجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 2، 1965، ص 74.

[5]- بطرس بطرس غالي، عدم الانحياز والحياد الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 15، 1969، ص 2 وما بعدها.

ثانيا: أحكام العضوية في منظمة الوحدة الأفريقية

تناولت المادتان الرابعة والثامنة والعشرون من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الأحكام الخاصة بالعضوية، فالمادة الرابعة نصت على أنه "لكل دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة الحق في أن تصبح عضوا في المنظمة" كما جاءت المادة الثامنة والعشرون لتتكلم عن إجراءات القبول والانضمام إلى المنظمة، ومن هاتين المادتين أشير إلى ملاحظتين :

- عبارة دولة أفريقية، وعليه لا يجوز للدول غير الأفريقية أن تكون عضوا في المنظمة، ويشمل وصف "أفريقية" جميع الأقاليم الواقعة داخل القارة إلى جانب الجزر المحيطة بها.[1]
- أن يتم الاعتراف بوجوده كدولة ذات سيادة من جانب عدد كبير من الدول حتى ولو لم يكن هذا الاستقلال كاملا[2] ، و أوضح مثال عن ذلك قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية، رغم افتقادها للاستقلال التام .

أما فيما يخص الانسحاب من المنظمة، فقد بينت المادة الثانية والثلاثون من الميثاق طريقة الانسحاب من المنظمة، فعلى الدولة الراغبة في الانسحاب إبلاغ الأمين العام للمنظمة كتابيا برغبتها هذه، ويصبح الانسحاب نافذا بعد مرور سنة من تاريخ هذا الإبلاغ ما لم تعدل الدولة من الانسحاب خلال هذه المدة.

ثالثا: أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية .

لمنظمة الوحدة الأفريقية أربعة أجهزة رئيسية حددتها المادة السابعة من الميثاق كالآتي:

1. مؤتمر رؤساء الدول والحكومات:

يعد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية أعلى أجهزة المنظمة كما أشارت إلى ذلك المادة الثامنة من الميثاق، بل أن هناك اتجاه واضح جعل الكلمة الوحيدة في أفريقيا لرؤساء الدول الأفريقية[3] ، إذ يختص مجلس رؤساء الدول والحكومات بمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة لأفريقيا، وتحت طائلة هذا الاختصاص يستطيع المجلس أن يتصدى لبحث كل المسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية.

إضافة إلى المسائل الإدارية والقانونية [4]، حيث يقوم المجلس بتعيين الأمين العام للمنظمة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لفترة واحدة إلى جانب تعيينه للأمناء المساعدين، كما أن له صلاحية عزلهم كذلك، و الموافقة على القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء، وإصدار القرارات في

---

[1]- راجع المادة 1 / 2 من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

[2]- محمد الحسيني مصيلحي ، المرجع السابق، ص 140.

[3]- ربيع عبد العاطي عبيد، المرجع السابق، ص 77.

[4]- علي يوسف شكري، المرجع السابق، ص 239.

المسائل التي لا يستطيع مجلس الوزراء البت فيها ، إنشاء أجهزة فرعية أو إدخال تعديلات على تكوين الأجهزة القائمة أو على اختصاصاتها.

ويجتمع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية مرة على الأقل كل عام بناء على طلب أي دولة عضو، وموافقة أغلبية الدول الأعضاء، مع إمكانية انعقاده في دورات غير عادية ولانعقاد المؤتمر في دولة أفريقية معينة مغزى سياسي إذن أن الدولة المستضيفة للقمة تمنح رئاسة المنظمة حتى انعقاد المؤتمر القادم، ويترتب على ذلك اكتساب رئيس هذه الدولة مكانة خاصة ومهمة تتجلى في تمثيل القارة على المستوى الدولي و الإدلاء بالتصريحات باسمهم في الاجتماعات الدولية.[1]

أما نظام التصويت في المؤتمر فيقوم على أن لكل دولة عضو صوت واحد، كما تتخذ جميع القرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء ، ويبت في المسائل المتصلة بالإجراءات بالأغلبية المطلقة، حيث أن تقرير ما إذا كانت مسألة ما ذات صبغة إجرائية يتم بأغلبية مطلقة لأعضاء المنظمة .[2]

ونشير إلى أن النصاب القانوني للاجتماع هو حضور ثلثي الأعضاء على الأقل، وليس لقرارات المؤتمر أثر إلزامي، ذلك أنها عبارة عن مجرد توصيات.

2. <u>مجلس الوزراء</u>:

ويتكون من وزراء الخارجية أو غيرهم من الوزراء الذين تعينهم حكومات الدول الأعضاء ويجتمع مرتين في العام على الأقل، ولمجلس الوزراء أن ينعقد في دورات غير عادية بناء على طلب دولة عضو على أن يوافق على ذلك ثلثا الدول الأعضاء على الأقل، وكما هو الحال في مؤتمر القمة ، و يشترط أن يشترك ثلثا الأعضاء على الأقل لكي يكون الاجتماع صحيحا.[3]

ويعد مجلس الوزراء بمثابة جهاز تنفيذي في منظمة الوحدة الأفريقية، له اختصاصات محدودة مقارنة بالاختصاصات الشاملة التي يمارسها الجهاز العام، إلا أن صورتها تتسم بالسرعة والحركة الدائمة لمواجهة المشكلات العاجلة التي تدخل ضمن اختصاصات المنظمة.

كما يلعب مجلس الوزراء دورا فعالا في مجال تسوية المنازعات بالطرق السلمية وتصفية الاستعمار في القارة الأفريقية. [4]

وتتخذ القرارات في مجلس الوزراء بالأغلبية المطلقة، يكون فيها لكل عضو صوت واحد، ويجب الإشارة إلى أن القرارات التي يتخذها المجلس فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية الموضوعية لا

---

[1]- محمد المجذوب، المرجع السابق، ص 362.

[2]- المادة10 من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

[3]- المادة 3/14 من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

[4]- بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 1974، ص 215.

تعدوا أن تكون توصيات ترفع إلى مجلس رؤساء الدول والحكومات وهو السلطة الرئيسية التي لها حق اتخاذ قرارات نهائية. [1]

3. الأمانة العامة:

تتكون الأمانة العامة من الأمين العام والأمناء المساعدين علاوة على باقي الموظفين الإداريين، ويعين الأمين العام لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، وتتميز الأمانة العامة في منظمة الوحدة الأفريقية بوجه خاص بالنص على أن دور الأمين العام هو دور إداري [2] ، وهو نص غير وارد بالنسبة لأي منظمة دولية مماثلة، ولعل هذا راجع إلى تخوف بعض الدول الأعضاء خاصة حديثة الاستقلال من أن يأخذ الأمين العام وضعا متميزا في المنظمة قد ينحاز بموجبه إلى دول معينة على حساب الأخرى أو أن يتدخل في الشؤون الداخلية لإحدى هذه الدول. [3]

ويتولى الأمين العام للمنظمة الإعداد لعقد اجتماعات مجلس الوزراء ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات، كما يتولى إعداد الميزانية وعرضها على مجلس الوزراء، كما يتولى الأمين العام طلبات الانضمام الجديدة إلى جانب طلبات الانسحاب كذلك، كما يمثل المنظمة لدى الدول والمنظمات وأيضا أمام المحاكم الدولية وهيئات التحكيم.

ويقع المقر الدائم للأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية بمدينة أديس أبابا عاصمة إثيوبيا.

4. لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم:

تعتبر لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم جهاز شبه قضائي، ذلك أن هذه اللجنة لا ترقى إلى المحكمة التي قد تنشأ في بعض المنظمات الإقليمية، كما حصل لاحقا عند إنشاء الاتحاد الأفريقي.[4] نصت على إنشائها المادة 19 من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، أما آلية عمل وشروط اللجنة فقد أشارت المادة نفسها إلى أن يوكل ذلك إلى بروتوكول يكون جزء من ميثاق المنظمة، ولقد أقر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات هذا البروتوكول في دورته التي عقدها في القاهرة عام 1964، ويقضي هذا البروتوكول بأن تشكل اللجنة من واحد وعشرين عضوا يختارهم المؤتمر لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد على أن يكون من ذوي الكفاءات المعترف بها [5] . وينتخب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات من بين أعضاء اللجنة، رئيسا لها ونائبا له يعملان بصفة دائمة في مقر اللجنة

---

[1]- محمد الحسيني مصيلحي، المرجع السابق، ص 240.

[2]- المادة 16 من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

[3]- ربيع عبد العاطي عبيد، المرجع السابق، ص 86

[4]- البشير علي الكوت، المرجع السابق، ص 61.

[5]- محمد الحسيني مصيلحي، المرجع السابق، ص 315.

في أديس أبابا، يضاف إلى ذلك أن رئيس اللجنة وتبعا لأحكام المادة الثامنة من النظام الداخلي للجنة، فإنه يمثلها أمام مجلس الوزراء وأمام مؤتمر القمة. [1]

وتقوم اللجنة بتسوية المنازعات التي تنشأ بين الدول أعضاء المنظمة فقط، كما أن الاستعانة باللجنة ليس إلزاميا، وتطبق اللجنة لدى قيامها بمهمة التحكيم الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف المتنازعة وقواعد القانون الدولي العام وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية[2]، وأشار البروتوكول إلى ثلاث طرق لتسوية المنازعات بالطرق السلمية وهي: الوساطة، التوفيق، التحكيم.[3]

5. اللجان المتخصصة:

أشارت المادة العشرون من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، إلى حق مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في إنشاء أية لجان متخصصة يرى ضرورة لإنشائها، وذكرت المادة خمس لجان هي: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، لجنة الشؤون العلمية والفنية والأبحاث، لجنة التربية والثقافة، لجنة الصحة والرعاية الصحية والتغذية، لجنة الدفاع . [4]

وتتألف اللجان من الوزراء أو غيرهم من ممثلي الحكومات، كما تباشر أعمالها تحت إشراف مجلس الوزراء وفقا للوائح التي يصفها هذا المجلس، كما تعتبر قراراتها مجرد توصيات توقعها إلى المجلس. [5]

رابعا: الميزانية واللغات المستعملة في المنظمة

تتكون ميزانية منظمة الوحدة الأفريقية من الاشتراكات التي تقدمها الدول الأعضاء طبقا لجدول الاشتراكات المعمول به في الأمم المتحدة، ويشترط ألا يتجاوز نصيب أية دولة عشرين في المائة من الميزانية السنوية، ويهدف مجلس الوزراء على الميزانية التي يقوم الأمين العام بإعدادها.

أما فيما يخص اللغات المستعملة في أجهزة المنظمة فقد حددتها المادة التاسعة والعشرون من الميثاق وهي اللغات الأفريقية واللغتان الإنجليزية والفرنسية.

---

[1]- بطرس بطرس غالي، المنازعات الأفريقية وتسويتها بالطرق السلمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 13، 1968، ص 134.

[2]- محمد المجذوب، المرجع السابق، ص 363.

[3]- بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، المرجع السابق،ص ص 229 - 230.

[4]- المرجع نفسه، ص 235.

[5]- جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2006، ص 305.

الفرع الثاني: تقييم عمل منظمة الوحدة الأفريقية

من المفيد في هذا المقام إلقاء نظرة على تقويم نشاط منظمة الوحدة الأفريقية، خلال فترة عمرها التي امتدت إلى ما يقارب الأربعين سنة، لتتداخل في هذا الصدد عوامل متعددة ومعايير مختلفة أثرت سواء بالسلب أو الإيجاب على عمل المنظمة، فهل حققت المنظمة الأهداف التي وضعتها لنفسها عام 1963؟ وعليه سنحاول الإشارة إلى أهم إنجازات المنظمة، مع الإشارة إلى أهم الانتقادات التي وجهت لها إلى جانب مختلف المحاولات الإصلاحية التي شهدتها طيلة فترة وجودها.

أولا: دور منظمة الوحدة الأفريقية في حل مشكلات القارة

لقد نشأت منظمة الوحدة الأفريقية في فترة عصيبة كانت القارة خلالها تعاني معضلات وأزمات شديدة، إلى جانب خضوع أغلب دولها للسيطرة الاستعمارية المباشرة[1] ، إلا أن التأييد الذي لقيته من مختلف الدول والهيئات الأفريقية كان يؤهلها لمجابهة الصعاب وتطهير القارة من الاستعمار ومن الرواسب والآفات التي خلفها هذا الأخير[2] ، فقد لعبت منظمة الوحدة الأفريقية دورا بارزا ومميزا عند انبثاقها، إذ كان من شأنها تعزيز التضامن والتعاون بين الدول الأفريقية وحل النزاعات التي تنشب بين دول القارة بالطرق السلمية، واتسمت قرارات منظمة الوحدة الأفريقية بالاستقلالية، مما أبعد أطراف عديدة لها مصلحة في تأجيج نزاعات بين دول القارة من التدخل في المنطقة، وحصر حل مشاكل الدول الأفريقية في إطار البيت الأفريقي مما جعل القرارات التي تصدر عن منظمة الوحدة الأفريقية فاعلة وتحظى باحترام دول القارة السمراء [3] .

ويعود الفضل في ذلك إلى الزعامات الأفريقية والتي كان لها دور فعال في نشاط منظمة الوحدة الأفريقية، بفعل وزنها السياسي على الساحتين الأفريقية والدولية مثل الرئيس المصري "جمال عبد الناصر، والغاني نكروما، والرئيس الجزائري هواري بومدين"، وغيرهم من الزعماء الأفارقة الذين انتهجوا نهجا مستقلا بعيدا عن النزاعات الدولية والتيارات التي كانت تتقاذف دول العالم شرقا وغربا، ورغم ذلك فإن القادة المذكورين لم يسلموا من أثر الاستقطابات الدولية.

إن الاطلاع على نشاطات منظمة الوحدة الأفريقية خلال فترة عنفوانها يجعلنا نقر بدور هذه المنظمة الذي لم يقتصر على القارة الأفريقية بل تجاوزها إلى أروقة الأمم المتحدة ممثلة في المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة [4] ، والتي سجلت إنجازات كبيرة في عز ما عرف بالحرب الباردة، فساهمت في تعزيز السلام في القارة وتخليص العديد من الشعوب الأفريقية من الاستعمار

---

[1]- بلغ عدد الدول المستقلة عند التوقيع على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية سنة 1963 اثنان وثلاثون دولة في مقابل 54 دولة مستقلة اليوم.

[2]- محمد المجذوب، المرجع السابق، ص 364.

[3]- ربيع عبد العاطي عبيد، المرجع السابق، ص 107.

[4]- أنظر فيما يخص المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة، محمد الحسيني مصيلحي، المرجع السابق، ص 705 وما بعدها.

الأجنبي، ومحاربة أنظمة التمييز العنصري، ما عزز مكانة دول القارة الأفريقية في الأوساط الدولية، وجعل لها صوت مسموعا على أكثر من صعيد.

وسنستعرض دور منظمة الوحدة الأفريقية في حل مشكلات القارة السياسية منها وغير السياسية فيما يلي:

1. **دور منظمة الوحدة الأفريقية في تصفية الاستعمار والقضاء على نظم التفرقة العنصرية:**

يعد موضوع تصفية الاستعمار من أهم أهداف منظمة الوحدة الأفريقية والذي ورد في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق المنظمة، كما يعتبر من أهم المبادئ التي تعتنقها، والذي أكدته الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من نفس الميثاق.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تولت منظمة الوحدة الأفريقية تشكيل لجنة تحرير بموجب قرار صادر عن مؤتمر أديس أبابا في ماي عام 1963، وتم تعيين مقرها دار السلام عاصمة تنزانيا (حينها)، كلفت بمهمة تنسيق مجهودات حركات التحرير والتوفيق بينها، إلى جانب تنسيق مساعدات الدول الأفريقية المقدمة لهذه الحركات [1] .

كما ارتبطت مسألة القضاء على الاستعمار بالقضاء على التمييز العنصري، فمصدر العنصرية والاستعمار واحد وهو الدول الأوربية التي عملت على احتلال أقاليم أفريقية عملت بعدها على زرع جاليات أوربية لتمارس عملية استيطان دائم، واستغلال بشع للإنسان الأفريقي، فكانت معركة أفريقيا ضد العنصرية مرتبطة بالقضاء على الاستعمار [2] ، وفي سبيل تحقيق ذلك اتبعت المنظمة أساليب متعددة دبلوماسية وعسكرية [3] .

2. **منظمة الوحدة الأفريقية والقضايا الحدودية في القارة الأفريقية:**

تعتبر مشكلة الحدود في القارة الأفريقية من أكثر القضايا تعقيدا، لأنها حدود رسمها الاستعمار وفق مقتضيات المصالح الاستعمارية والتي تتناقض مع التقسيمات العرقية والتوزيع القبلي للسكان، وبعبارة أخرى فإن نشأة الدول الأفريقية بعد الاستقلال يتناقض مع توزيع الأمم الأفريقية، وعليه إذا حاولت أمة أن تكون دولة فإن ذلك سيؤدي إلى الفوضى [4].

---

[1]- أنظر: محمد الحسيني مصيلحي، المرجع السابق، ص ص 443- 444.

أنظر أيضا :

H. M. Sahnoun, l'organisation de l'unité Africaine et l'Action de libération, colloque d'Alger (25 mars. 12 avril 1971) problème actuels de l'unité Africaine, SNED – Alger, 1971, PP 496- 500.

[2] - البشير علي الكوت، المرجع السابق، ص 65.

[3]- أنظر: بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص ص 355-360.

[4]- عبد الله الأشعل، الاتحاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، 2002-2003، ص61.

وقد أدركت القمة الأولى لمنظمة الوحدة الأفريقية مدى خطورة هذه القضية، ولذلك اتجه مؤتمر أديس أبابا إلى الإبقاء على الحدود الأفريقية التي رسمها الاستعمار إعمالا لمبدأ احترام الحدود السياسية القائمة، وقد حذر أكثر المشاركين في المؤتمر من تغيير هذه الحدود وكان على رأسهم الرئيس موديبو كيتا رئيس مالي، وفليبر تسيرنانا رئيس ملاجاش، والحاج أبو بكر نفاوا بليوا رئيس نيجيريا [1] ، ورغم طغيان هذا الاتجاه على المؤتمر فإن هناك دولتين هما جمهورية الصومال والمملكة المغربية قد عارضاه بشدة [2] ، وهو ما حال دون تسجيل مبدأ قدسية الحدود الأفريقية بطريقة صريحة في ميثاق الوحدة الأفريقية، إلا أن هذا الميثاق قد تم تأكيده فيما بعد خلال مؤتمر القمة الأول لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في مدينة القاهرة بين 17 و 21 جويلية 1964 بموجب القرار رقم 16.[3]

ورغم اقتناع الدول الأفريقية بشكل عام بمبدأ قدسية الحدود، فقد شهدت منظمة الوحدة الأفريقية خاصة في السنوات الأولى لقيامها عددا كبيرا من المنازعات والمشكلات الحدودية التي تحولت في معظم الأحيان إلى مواجهات عسكرية، مثل النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب الذي بدأ بعد أشهر قليلة من قيام المنظمة، ففي 23 أكتوبر 1963 تلقى السكرتير العام المؤقت لمنظمة الوحدة الأفريقية من وزير خارجية الجزائر طلب عقد اجتماع طارئ لمجلس وزراء المنظمة لمناقشة اعتداء القوات المغربية على الحدود الجزائرية، وقد نجح الإمبراطور الأثيوبي هيلا سيلاسي في الترتيب لوقف إطلاق النار وتكوين لجنة عسكرية لبحث الانسحاب وتشكيل لجنة خاصة من المنظمة مقرها باماكو لمتابعة النزاع، وانتهى الأمر إلى تسوية النزاع باتفاق إقران بين الجزائر والمغرب في 15 جانفي 1969، وأعلن الملك الحسن الثاني في القمة الأفريقية الثامنة في الرباط سنة 1972 أن الدولتين توصلنا إلى تسوية النزاع السياسي الإقليمي بينهما. [4]

كما تدخلت المنظمة كذلك في النزاع الحدودي بين الصومال وأثيوبيا حول منطقة الأوجادين، هذا النزاع الذي تحول إلى حرب واسعة خلال عامي 1977 و1978 ليتخذ بعدا إقليميا، كما ألقى هذا النزاع بضلالها على منطقة القرن الأفريقي بأكملها وعلى رأسها جيبوتي التي تحولت إلى ساحة للمنافسة بين أثيوبيا والصومال بين داعم لاستقلال الإقليم (إثيوبيا) وبين مطالب بضمه إليه (الصومال) [5] ، وبالرغم من أن المنظمة قامت بمحاولات عديدة لحل النزاع بشكل سلمي عن طريق لجنة الوساطة إلا أن النزاع لا زال قائما بين البلدين.

كما لعبت المنظمة أدوارا متفاوتة في حل أو تهدئة بعض النزاعات الحدودية الأخرى داخل القارة كان من أبرزها النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول شريط "أوزور" الذي بدأ عام 1973،

---

[1]- أنظر : محمد الحسيني مصيلحي، المرجع السابق، ص 533.

[2]- بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص ص 124 و 125.

[3] - Ramdan Lamamra, Op, Cit, P 93.

[4]- أنظر : محمد الحسيني مصيلحي، المرجع السابق، ص ص 535-543.

[5]- نبية الأصفهاني، طريق "جيبوتي" إلى الاستقلال، مجلة السياسة الدولية، العدد 47 ، جانفي 1977، ص 53.

والنزاع بين نيجيريا والكاميرون حول بعض الجزر عام 1894 [1] ، كما واجهت المنظمة تحديا خطيرا وهي نشوب الحرب الحدودية بين إريتريا وأثيوبيا عام 1998 إثر احتلال إريتريا لجزء من منطقة الحدود التي كانت تسيطر عليها أثيوبيا.

3. منظمة الوحدة الأفريقية والحروب الأهلية:

لقد كانت الحروب الأهلية من المشاكل الخطيرة التي عصفت بكيان منظمة الوحدة الأفريقية وترجع خطورة هذه المشكلة إلى أن الأمر غالبا ما كان يتعلق بشؤون داخلية لدولة عضو في المنظمة، والتي لا يسمح ميثاقها بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، ومن جهة أخرى لا تملك الدول الأعضاء الإمكانية اللازمة للتدخل لحساسية هذه النزاعات التي ترتبط في الغالب بإثنيات تنتشر في أكثر من بلد واحد ، كما أن وجود إثنيات متعددة في بلد واحد، كان يشكل السبب الرئيسي في ظهور حركات انفصالية وهذا بصرف النظر عن الأسباب التي قد تستند إليها هذه الحركة، ولذلك فإن أبرز مثال يمكن أن نطبقه على هذه الحالة هي دولة نيجيريا والتي تتكون من ثلاث مجموعات قبلية رئيسية هي: اليوروبا والهاوسا والإيبو، فإلى جانب الاختلاف الإثني بينها، فإنها تختلف من الناحية اللغوية والدينية، كما عزز هذا الاختلاف السياسات الاستعمارية السابقة التي انتهجتها بريطانيا والقائمة على تعزيز الفرقة بين مختلف الإثنيات إعمالا لمبدأ فرق تسد[2]، ما أدى بعدها إلى وقوع مشكلة "بيافرا" التي تحولت إلى حرب أهلية دامية استغرقت قرابة الثلاث سنوات (ماي 1967 إلى جانفي 1969)، وبالرغم من الجهود التي بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية لحل الأزمة إلا أن حكومة نيجيريا الاتحادية رفضت التدخل خارجي، سواء على مستوى المنظمة الأفريقية أو غيرها، واعتبرت أن أي تدخل تعتبره انتهاكا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الوارد في الفقرة الثانية من المادة الثالثة، واستمر النزاع إلى أن تمكنت القوات الفيدرالية من القضاء على الحركة الانفصالية تماما.[3]

كما اعتبر أزمة جنوب السودان من أطول الحروب الأهلية التي عرفتها القارة الأفريقية وهذا راجع إلى طبيعة التركيبة العرقية والدينية للمنطقة إلى جانب الهوة التي أقامها الاستعمار البريطاني بين الشمال والجنوب، وقد بذلت منظمة الوحدة الأفريقية جهودا جبارة في سبيل حل هذا النزاع والذي توج بتوقيع إتفاق "نيفاشا" بين الشمال والجنوب معلنا انتهاء الصراع الذي دام عقودا، كما عرفت الكونغو الديمقراطية وهي المستعمرة البلجيكية السابقة نزاعا أشبه بالحالة السودانية ولكن دون أن تحل مشكلتها.

---

[1]- أنظر : ربيع عبد العاطي عبيد، المرجع السابق، ص ص 154-156، و أنظر أيضا: عبد الله الأشعل، المرجع السابق، ص 65.

[2] - Philippe Lucas, éléments d'analyse pour une sociologie des séparatismes Africaines, Les cas du Katanga et du Biafra, colloque d'Alger (25 mars . 12 avril 1971) problème actuels de l'unité Africaine, SNED – Alger, 1971, P 468.

[3]- أنظر: بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص 325 وما بعدها.

كما عرفت جهود منظمة الوحدة الأفريقية في حل النزاعات الداخلية في القارة تطورا ملموسا وبخاصة في مشكلة تشاد حيث قررت المنظمة عام 1980 إنشاء قوة لحفظ السلام في هذا البلد لتصبح مهمتها عام 1981 هي الحلول محل القوات الأجنبية (الليبية والفرنسية)، كما قامت المنظمة بمباركة الجهود التي بذلتها منظمة الإكواس وقواتها المعروفة باسم "الأيكو موج" والتي قامت بدور حاسم في ليبيريا وسيراليون [1] ، ولكن أخطر الحروب الأهلية على الإطلاق كانت الحرب الأهلية في رواندا بين الهوتو والتوتسي والتي تطورت إلى عمليات إبادة في حق الأهالي من التوتسي، ورغم عجز المنظمة في معالجة آثار النزاع العرقي، إلا أنها أسهمت في إبرام اتفاقية "أروشا" في 29 مارس 1994 التي تقضي بوقف إطلاق النار من أجل إحلال الديمقراطية، وأرسلت مراقبين عسكريين إلى المنطقة لمراقبة احترام وقف إطلاق النار.

وعليه فإذا كانت منظمة الوحدة الأفريقية قد نجحت إلى حد ما في تسوية المنازعات بين الدول الأفريقية، فإن دورها في تسوية الصراعات داخل الدول يجب أن يتم تقييمه في إطار ما تمثله هذه الصراعات من تحديات في ضوء الإمكانيات المحدودة للحكومات الأفريقية، إلى جانب اصطدامها في أغلب النزاعات بتدخلات الدول الكبرى.

ومن الملاحظ أن المنظمة قد وجهت جل اهتمامها إلى الجوانب السياسية في القارة التي وإن كانت قد حققت الكثير في هذا المجال ونجحت نجاحا واضحا فيه إلا أن هذا كان على حساب الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، و بالرغم من أن القارة الأفريقية غنية بثرواتها الطبيعية وإمكانياتها المختلفة، فإنها أسوأ القارات من ناحية الأوضاع المعيشية، فسكانها هم الأكثر فقرا في العالم، كما أن مساهمتها في التجارة العالمية لا تتجاوز 3%، أما نصيبها من الناتج العالمي فهو في حدود 1% فقط، كما بلغ حجم مديونيتها الخارجية 350 مليار دولار عام 2000. [2]

ويمكن أن نرجع ضعف إسهام المنظمة في مجال التنمية الاقتصادية إلى إحالة هذا الدور إلى منظمة الأمم المتحدة وفروعها عن طريق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومن أهم جهودها في هذا المجال ما أشار إليه مؤتمر منروفيا عام 1979، والذي أشار إلى ضرورة توفير بيئة مناسبة للتنمية في أفريقيا، ثم جاءت قمة لاجوس 1980 التي وضعت برنامج لتطوير القارة، وصولا إلى القمة الأفريقية المنعقدة في أبوجا سنة 1991 التي قررت إنشاء المجموعة الاقتصادية الأفريقية على غرار المجموعة الأوربية [3] ، وبالرغم من أن الأمين العام للأمم المتحدة وصف إنشاء هذه المجموعة بأنه يعادل تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، إلا أنها واجهت صعوبات لأنها جاءت على النمط الأوربي دون مراعاة لظروف القارة الأفريقية وإمكانياتها.

---

[1]- عبد الله الأشعل، المرجع السابق، ص 129.

[2]- البشير علي الكوت، المرجع السابق، ص ص 71 - 72.

[3]- محمد المجدوب، المرجع السابق، ص 366.

ثانيا: أثر التحولات الدولية التي عرفها العالم أواخر القرن العشرين على منظمة الوحدة الأفريقية

إن القارئ لخطابات رؤساء الدول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية منذ إنشائها إلى آخر قمة لها فسيلاحظ أن المشاكل المطروحة هي نفسها التي يعاد طرحها باستمرار ما أدى إلى غفلة المنظمة وعدم رؤيتها للمشاكل الحقيقية التي تعيشها القارة الأفريقية متأثرة بالتغيرات العالمية[1]، فطرح المشاكل نفسها على مدى سنوات وعقود يدل على أن هذه المشاكل لم تحل ويدل أن المشاكل التي تنشأ بالضرورة عن تطور الأحداث لا يتسنى لها طرحها، وإذا تم فلا يتم إعطاؤها الإهتمام الكافي الذي تستحقه، وهو ما انعكس على فشل أو ضعف معظم مبادرات المنظمة على مستوى القارة الأفريقية.

فبعد انتهاء الحرب الباردة نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي وصعود الولايات المتحدة كقوة عالمية مهيمنة والتي حاولت إيجاد عالم جديد يتماشى مع النموذج الغربي، نتج عن هذه التغيرات جملة من النتائج انعكست بالسلب أحيانا وبالإيجاب أحيانا على القارة الأفريقية وتتمثل في:

1. محاولة الغرب نشر الديمقراطية في أفريقيا وما أحدثه ذلك من تداعيات وتحديات نتجت عنها صدامات بين القوى المستفيدة من التحول الديمقراطي وبين القوى المناوئة له وخاصة المؤسسة العسكرية [2] .

2. تفاقم مشكلة العرقية في أفريقيا بشكل أكثر حدة وأكثر دموية مما كان سائدا أثناء الحرب الباردة، ولعل أوضح مثال على ذلك الحرب العرقية في رواندا وما ترتب عليه من جرائم بشعة ضد الإنسانية إلى جانب ما حدث في مناطق عدة كسيراليون والكونغو الديمقراطية.

3. ظهور تحديات جديدة والتي وضعت المنظمة المثقلة بالمشاكل أمام وضع صعب تجلت في ظهور خطر الإرهاب في القارة الأفريقية، والذي وإن كان ذو طابع داخلي في الجزائر، إلا أنه أخذ طابع دوليا في مناطق أخرى، مع شن هجمات على مصالح غربية في القارة الأفريقية خاصة تفجيرات نيروبي ودار السلام الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام تدخل الولايات المتحدة في أفريقيا.

4. بزوغ الدول الضعيفة والمنهارة، فقد أشارت التقارير في أوائل التسعينات إلى أن ثلث الدول الأفريقية جنوب الصحراء لم تكن قادرة على ممارسة السيطرة والسلطة على أقاليمها الريفية أو أن تبسط سيطرتها على حدودها وأوضح مثال ما حدث في جمهورية الصومال.[3]

---

[1]- أكسيل كابو، المرجع السابق، ص 254.

[2]- عبد الله الأشعل، المرجع السابق، ص 41.

[3]- غريغ ميلز و جفري هيربزت ، أفريقيا بعد 11 سبتمبر : إستراتيجيات الانخراط و التعاون ، ط1 ، منشورات الدراسات العليا ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2005 ،ص 18.

5. تفكك نظام الأبارتايد في جنوب أفريقيا وإنشاء نظام ديمقراطي منفتح، واستقلال ناميبيا (جنوب غرب أفريقيا)، فانهيار نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا أكسب منظمة الوحدة الأفريقية عضوا قويا ما أعطى دفعا قويا للمنظمة وجرأة أكبر في مواجهة قضاياها المصيرية.

6. وفي الجانب الاقتصادي تزايدت معاناة الدول الأفريقية بزيادة فقرها وانحصار نصيبها في التجارة العالمية مقابل ارتفاع الأرباح التي تجنيها الشركات الفوق قومية، وعجزها عن المنافسة في الأسواق العالمية أو الاستجابة إلى شروط منظمة التجارة العالمية.

كل هذه العوامل وضعت منظمة الوحدة الأفريقية في مفترق الطرق بين ضرورات الإصلاح والتأقلم مع المستجدات على الساحة الدولية، وبين خيارات الاستبدال بإقامة كيان جديد يستجيب لتطلعات الجماهير الأفريقية في الوحدة والنهوض بالقارة في جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

المبحث الثاني: نشأة الاتحاد الأفريقي

بالرغم من التأييد الذي حظيت به منظمة الوحدة الأفريقية من طرف أعضائها، وبالرغم من الوصف الذي تتسم به والمتمثل في الوحدة - إذ كان هذا هو السبب الرئيسي لإنشائها – وبالرغم من الإنجازات التي حققتها، إلا أن المشاكل التي كانت تواجهها، والتي منها الحروب الأهلية والنزاعات العرقية، ناهيك عن النزاعات الداخلية الأخرى والنزاعات الحدودية، زيادة على التحولات الكبرى التي عرفتها الساحة الدولية، أثرت كلها على أداء المنظمة واستمرارها وبقائها.

ومن ثم كان لابد من التفكير في تنظيم جديد يزود بآليات تمكن القادة الأفارقة من تحقيق آمال شعوبهم في توحيد القارة والنهوض بها بالخلاص من الفقر والعوز والارتهان، أي العبودية الجديدة [1] ، هذا التنظيم الجديد تجسد في الاتحاد الأفريقي.

وفي هذا السياق أجد أنه من الضروري التطرق إلى أحكام الاستخلاف بين المنظمات الدولية و ظروف إنشاء الاتحاد الأفريقي ، إلى جانب محاولة مناقشة حالة التشابه الملحوظ بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوربي .

[1]-أكسيل كابو، المرجع السابق، ص 257.

المطلب الأول: الأبعـــاد القانونية و السياسية لنشأة الاتحاد الأفريقي بديلا لمنظمة الوحدة الأفريقية

إن لعملية التحول من منظمة الوحدة الأفريقية الاتحاد الأفريقي أهمية كبيرة سواء من الناحية القانونية ، و نعني هنا أحكام استخلاف ، و من الناحية السياسية المتمثلة في الحركية السياسية و الدبلوماسية التي سبقت الإعلان عن قيام الإتحاد الأفريقي .

الفرع الأول: أحكام استخلاف الاتحاد الأفريقي لمنظمة الوحدة الأفريقية

إن اصطلاح التوارث الدولي يثير في الأذهان اصطلاح آخر وهو التوارث في النطاق الداخلي، وهذا الأخير هو نقل الحقوق والالتزامات من ذمة المتوفى إلى ذمة أشخاص آخرين تتكفل قواعد المواريث بتعيينهم، وبيان درجاتهم وتحديد نصيب كل منهم فيها [1]، ولذلك فإن الكثير من الباحثين يفضلون استعمال مصطلح الاستخلاف على غيره وهذا لوضوحه [2] ، إلا أن الاعتبار الرئيسي للاستخلاف الدولي هو مصير الشخصية القانونية للمنظمة الدولية المعنية بهذه العملية ونعني هنا الآثار المترتبة عنها بصفة عامة.

تتحدد مظاهر فناء المنظمة الدولية، والتي تؤدي إلى زوال شخصيتها القانونية، فيما يلي:

1. **انتهاء الغرض من وجود المنظمة:**

ويكون ذلك بتحقق الهدف من إنشائها، وإن كان ذلك قبل الحدوث من الناحية العملية لأن المنظمة في العادة لا تنشأ لبلوغ هدف قصير الأجل، غير أنه قد يكون هناك هدف قصير المدى يتطلب تضافر الجهود لتحقيقه، ومثال ذلك المنظمة الدولية للاجئين IRO وكان ذلك في عام 1952 والمتعلق بمشكلة لاجئي أوروبا.

2. **حلول منظمة دولية محل منظمة دولية أخرى في أداء مهامها نتيجة لتغير الظروف الدولية:**

يتميز المجتمع الدولي في الوقت المعاصر بسرعة التغير، كما يتميز التنظيم الدولي بخاصية المرونة، وهذا حتى يتمكن من مواكبة التغيرات الدولية.

ويترتب على ذلك نشأة منظمات دولية للقيام بأهداف تقوم بها منظمات دولية ، وهذه الأخير لها القدرة على مجابهة الظروف المعاصرة لنشأتها، وبالتالي زوال المنظمة القديمة ذات الإمكانيات

---

[1]- سيد إبراهيم الدسوقي، الاستخلاف بين المنظمات الدولية، دراسة تطبيقية على استخلاف الاتحاد الأفريقي لمنظمة الوحدة الأفريقية على ضوء التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 4.

[2] - محمد طلعت الغنيمي ، المرجع السابق، ص 309.

البسيطة سواء من حيث عدد الدول الأعضاء أو التمويل لتحل محلها المنظمة الدولية الجديدة المتشابهة معها في الأهداف والتي تتمتع بإمكانيات أكبر .[1]

إذن فشأن المنظمات الدولية كشأن كافة الوحدات القانونية الأخرى فهي تولد و تحيا ثم تفنى، وهذا بالرغم من أن تمتع المنظمات بصفة الاستمرارية يعتبر من أهم عناصرها، الذي يتطلب أن يتوافر في هذه المنظمة عنصر البقاء حتى لو طرأ على وجودها طارئ في مرحلة لاحقة على إنشائها [2] ، والمثال الحي في هذا المقام هو عصبة الأمم التي نشأت بمقتضى معاهدة فرساي عام 1919، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وانتهى وجودها عمليا مع اندلاع الحرب العالمية الثانية – ونظريا – مع ظهور منظمة الأمم المتحدة التي خلفتها في اختصاصاتها، وذات الأمر ترتب في حق المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي المؤسسة وفقا لاتفاقية باريس المبرمة في 16 أفريل 1948، تلك المنظمة الدولية التي كان الغرض من ورائها تنظيم وتنسيق استفادة دول أوربا الغربية ذات التوجه الرأسمالي من المساعدات الاقتصادية التي منحتها لهم الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مشروع مارشال، التي كانت بلا شك منظمة دولية إقليمية تضم دول أوربا الغربية ذات الطابع الرأسمالي، ولكن في أعقاب إبرام اتفاقية باريس في 14 ديسمبر 1960، انتهت تلك المنظمة وخلفتها منظمة دولية أخرى هي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

كما يمكن لنا أن نورد أمثلة أخرى على هذه الحالة، منها زوال المعهد الدولي للتعاون الفكري بمناسبة نشأة اليونيسكو [3] ، وزوال محكمة العدل الدولية الدائمة بظهور محكمة العدل الدولية، إلا أن أحدث الأمثلة وأهمها يتمثل في حلول الاتحاد الأفريقي محل منظمة الوحدة الأفريقية، وهذا ما جاء في التقرير الذي قدمه الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى المؤتمر الوزاري الرابع والسبعين في لوساكا في جويلية 2001 حول تنفيذ قمة سرت في أوائل العام والمتعلق بإنشاء الاتحاد الأفريقي، حيث أوضح التقرير أن الهدف من إحلال الاتحاد محل المنظمة هو تأسيس منظمة ذات حيوية وإبداع تستطيع بحق أن تستجيب لاثنين من تحديات الساعة وهما العرقية والعولمة [4] .

والعادة أن يصدر قرار بذلك من الدول الأعضاء سواء أكان القرار صريحا أو ضمنيا، وطريقة حل المنظمة قد يحكمها دستور ولو أن ذلك ليس هو الدافع في الواقع، ومن الأمثلة القليلة في هذا الخصوص دساتير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية، وبخصوص إصدار يحل المنظمة ليحل محلها آخر فإن ذلك لا يقتضي صدور قرار بالإجماع في الغالب، وإن كان هذا الإجماع يشترط في تعديل الوثيقة المؤسسة للمنظمة الإقليمية،

---

[1]- جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص 104.

[2] - حازم محمد عتلم، المنظمات الدولية و الإقليمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 25.

[3]- تاريخ المنظمة ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونيسكو ، www.unesco.org.

[4]- عبد الله الأشعل، المرجع السابق، ص 142.

كما هو عليه الحال في الاتحاد الأوروبي (المادة 236) ، وفي مجلس التعاون لدول الخليج العربي (المادة 20) . [1]

ولكن إصدار قرار يحل المنظمة وإحلال أخرى محلها قد يتطلب أغلبية خاصة نظرا لخطورته، وهذا يعني أن على الدول الأعضاء بالمنظمة القديمة دراسة الأمور الخاصة بهذا الإحلال حتى لا تضيع المراكز القانونية السابقة على قيام هذه المنظمة الجديدة، ولذلك فهي تطلب أغلبية الثلثين مثلا بدلا من الإجماع، لأن الإجماع ليس هو الطريقة الملائمة في التصويت في هذا الشأن.

ولا يجيز بعض الفقهاء في حل المنظمة، أن تحول تلك السلطة إلى الجمعية العامة كشأن ميثاق الأمم المتحدة، ويبدو أن الجمعية العامة تملك حقا أن تشل نظام المنظمة بعدم عقد جلساتها أوتحديد جدول لأعمالها، هذا فضلا عن أن السوابق تدل على أن هذه هي الطريقة المتبعة، فقد حصل مثلا أن قرار المؤتمر العام لمنظمة الأرصاد الجوية MO حل المنظمة وأنشأ في الوقت ذاته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية WMO، ونقل اختصاصات المنظمة الأولى إلى المنظمة الثانية[2]، وهذا ينطبق بالفعل على إحلال الاتحاد الأفريقي محل منظمة الوحدة الأفريقية [3].

كما يمكن حل المنظمة الدولية عن طريق معاهدة مستقلة أو بروتوكول يبرم بين الدول الأعضاء، وهذا ما ينطبق على حالة حلول منظمة الأغذية والزراعة محل المعهد الدولي للزراعة وذلك بموجب بروتوكول أبرم في 30 أفريل 1946، كما قد يجري الاتفاق على أحكام الاستخلاف بين المنظمة الجديدة – بعد نشوئها – وبين المنظمة القديمة، وهذا ما تم بين الأمم المتحدة وعصبة الأمم .[4]

ولكن ما يجب أن أشير إليه هو أن أغلبية المنظمات الدولية نصت مواثيق إنشائها على كيفية حل أو إنهاء المنظمة، كحال ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الذي استبدل بالقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي حيث نظم هذا الأخير عملية حلوله محل الميثاق السابق خلال فترة سنة واحدة أولفترة أخرى يحددها المؤتمر بعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ [5] .

---

[1]- أنظر : حازم محمد عتلم، المرجع السابق، ص 24.

[2]- محمد طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص 310.

[3]- سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 7.

[4]- المرجع نفسه ، ص 12.

[5]- أنظر المادة 1/33 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

❖ **آثار الاستخلاف بين المنظمات الدولية:**

إن الاستخلاف بين المنظمات الدولية يكون بحلول منظمة دولية محل منظمة دولية أخرى، مما يرتب زوال المنظمة الأخيرة، وهذا ما يطلق عليه بالاستخلاف (التوارث) الكلي، وقد يحدث هذا الاستخلاف بإحدى وسيلتين: [1]

- أن ينص ميثاق المنظمة الجديدة على حلولها محل المنظمة القديمة، ومثال ذلك ما نصت عليه المادة 15 من اتفاق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوربية، والتي تقضي بحلولها محل المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي.
- وقد يحدث الاستخلاف الكلي بصدور قرار من الجهاز المختص في المنظمتين بحلول إحداها محل الأخرى، ومثال ذلك صدور قرار من جمعية عصبة الأمم وقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بزوال المنظمة الأولى وحلول الثانية محلها.

وقد يحدث أن تنقل منظمة دولية بعض صلاحياتها إلى منظمة دولية أخرى مع بقاء تمتع كل منهما بشخصيتها القانونية، أي عدم زوال المنظمة الأخرى، ويطلق على هذا النوع من الاستخلاف (التوارث) الجزئي، الذي يتم بناء على اتفاق يبرم بين المنظمتين الدوليتين يتم بموجبه تحديد الاختصاصات محل التوارث، وأبرز مثال على هذه الحالة ما نصت عليه المادة 72 من ميثاق منظمة الصحة العالمية، والمادة 26/ح من ميثاق المنظمة العالمية للأرصاد الجوية حول إمكانية حلول أي من المنظمتين محل المنظمة الأخرى [2].

غير أن اهتمامنا ينصب على الاستخلاف (التوارث) الكلي، الذي ينطبق على حالة استخلاف منظمة الاتحاد الأفريقي لمنظمة الوحدة الأفريقية، وبما أن مشكلة استخلاف منظمة دولية محل أخرى يمكن أن تحل بأيسر الطرق سواء باتفاق الدول الأعضاء على هذا الاستخلاف عن طريق إبرام معاهدة، أو بناء على اتفاق بين المنظمة القديمة والمنظمة الجديدة كما سبق وأشرنا، فإنه يجب أن نشير إلى الاستخلاف الكلي فيما يخص الدول، فأحكام الاستخلاف بين المنظمات الدولية يختلف عن الاستخلاف الذي يتم بين الدول وذلك راجع إلى الاختلاف الجوهري في طبيعتها.

إن أهم أثر فيما يخص الاستخلاف بين الدول يرتبط أساسا بمدى التزام الدولة الوارثة بالمعاهدات التي أبرمتها الدولة الموروثة قبل زوالها، فمن الأمور المجمع عليها في العمل الدولي أن المعاهدات ذات الطابع الشخصي – أي المعاهدات السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية– تنقضي إذا ما زالت الشخصية القانونية الدولية لأحد طرفيها زوالا تاما[3]، أي أن

---

[1]- **جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص 105.**

[2]- **المرجع نفسه ، ص 106.**

[3]- **سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 13.**

أحكام مثل هذه المعاهدات لا تنتقل إلى صاحب السيادة الجديدة ولا تقيد حريته في التصرف فيها سواء تعلق الأمر بحالات الضم أو التقسيم أو الوحدة الحقيقية بين الدول[1] ، وهي حالات تختلف عن الحالة التي تفرض فيها دولة ما حمايتها على دولة أخرى والتي لا تعني زوال سيادة الدولة المحمية أوإدخالها تحت سيادة الدولة الحامية وذلك لأن الشخصية القانونية للدولة المحمية تظل قائمة.

أما المنظمة الدولية فإنها عبارة عن شخص معنوي تنشئه الدول لتحقيق أغراض معينة تحددها الوثيقة المنشئة لها، وعليه فإن الاستخلاف ينصب على نقل السلطات أو الممتلكات من منظمة لأخرى، وهو الأمر الذي لا تشتمل عليه أحكام الاستخلاف بين الدول، أما الاستخلاف فيما يخص أموال واختصاصات المنظمة الدولية فسنتناوله بشيء من التفصيل فيما يلي :

أ. **<u>أموال المنظمة وموجوداتها</u>:**

يترتب عن الاستخلاف بين المنظمات الدولية أن تكتسب المنظمة الوارثة الحقوق المترتبة عن تصرفات المنظمة الموروثة، والمتعلقة بالجوانب المالية كما تؤدي الالتزامات المترتبة عنها [2]، وهو ما يتم في الغالب بناء على اتفاق بين المنظمة القديمة والمنظمة الجديدة، وهو ما تم بالفعل من خلال سلسلة من الاتفاقات التي أجراها الأمين العام لعصبة الأمم مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في جنيف سنة 1946 بقصد إحالة الموجودات والمرافق التابعة للعصبة في جنيف إلى الأمم المتحدة، وقد عهد في تصفية العصبة إلى مصفي [3] ، وقد شبه الدكتور سيد إبراهيم الدسوقي منظمة عصبة الأمم، بالشركة التي تتم تصفيتها والتي يحكمها القانون الخاص وذلك حق لا تضيع حقوق الدول الأعضاء بها [4] .

وقد نص القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على عملية تحويل أصول منظمة الوحدة الأفريقية إلى المنظمة الجديدة – الاتحاد الأفريقي – وذلك في المادة الثالثة والثلاثون التي قررت بقاء ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ساريا خلال الفترة الانتقالية حتى تتمكن الأخيرة من اتخاذ التدابير اللازمة والكفيلة بتحويل أصولها وخصومها إلى الاتحاد الأفريقي أو إحالة جميع المسائل الأخرى ذا الصلة إليه.

---

[1]- أوضح مثال على هذه الحالة، عندما قامت الوحدة الحقيقية في هولندا المتحدة عام 1815 أعلنت حكومتها الجديدة بأن هولندا الجديدة تعتبر دولة جديدة تختلف عن هولندا القديمة، ولذلك فإن المعاهدة التي قامت بين هولندا القديمة والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1783 تعتبر في حكم المنتهية.

كذلك عندما سلبت فرنسا سيادة الجزائر سنة 1830 وادعائها لنفسها اعتبرت الولايات المتحدة معاهدتها السابقة مع الجزائر قد انقضت، وعندما أرادت بريطانيا الادعاء بأن معاهدتها مع الجزائر تقيد فرنسا بأحكامها صدرت فتوى من مجلس رجال القانون يقضي بأن المعاهدات البريطانية مع الجزائر قد انقضت بزوال سيادة الجزائر وأن أحكامها لا تقيد فرنسا.

[2]- جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص 106.

[3]- أنظر : محمد طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص 314.

[4]- أنظر : سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 20.

ب. <u>نشاط المنظمة الدولية ووظائفها</u>:

تعتبر وظائف المنظمة الدولية ونشاطاتها ذات أهمية خاصة في حالة الاستخلاف، وهذا راجع إلى تأثر الدول أو احتمال تأثرها بممارسة الوظائف محل الاستخلاف ، وبناء على هذا فإن هذه المسألة تتطلب موافقة الدول الأعضاء بالمنظمة الجديدة بعد استخلافها ، فاستخلاف المنظمة الجديدة محل المنظمة القديمة قد يثير بعض الصعوبات فيما يتعلق بالوظائف والنشاطات، حيث تدل السوابق الدولية [1] ، على أن الاستخلاف في الوظائف والنشاطات لا يحتاج إلى موافقة الأغلبية فحسب بل كذلك الدولة التي تمارس حيالها الوظائف المستخلف فيها، حيث تستشف هذه الموافقة من سلوك الدولة المعنية.

نورد فيما يلي جملة من القيود التي تحكم الاستخلاف بين المنظمات الدولية: [2]

1. يجب أن تكون المنظمة الخلف ذات اختصاص دستوري باكتساب حقوق ووظائف المنظمة السلف، أي أن تكون في وثيقة إنشاء المنظمة نص صريح أو ضمني يخص الاستخلاف بين المنظمتين الدوليتين، ولقد جاء النص على هذا الاستخلاف أو الحلول في المادة 33 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، حيث نصت في فقرتها الأولى على: "يحل هذا القانون محل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية"، وعليه بموجب هذا النص تم استخلاف الاتحاد الأفريقي لمنظمة الوحدة الأفريقية.

2. في الغالب أن المنظمة الخلف قد لا تقبل المسؤولية عن وظيفة لا تدخل في اختصاصها الدستوري وهو ما يفسر عدم قابلية الوظائف السياسية للإحالة، وهو ما يطابق الفتوى الصادرة عن اللجنة التنفيذية للجنة التحضيرية للأمم المتحدة الصادرة عام 1946 التي تقضي بعدم جواز إحالة الوظائف السياسية للعصبة إلى الأمم المتحدة [3] .

3. تفقد السلطات القانونية للمنظمة السلف حجيتها حيال الدول التي لم تسهم في عضوية المنظمة الخلف (الجديدة)، كما لا تكون لها حجية كذلك بالنسبة لهذه الدول إذا ما انضمت هذه الأخيرة إليها في وقت لاحق. [4]

كما ينطبق هذا الوضع أوالقيد على الدول التي قد تنضم إلى الاتحاد الأفريقي وتصادق على قانونه التأسيسي، والتي لم تكن عضوا في منظمة الوحدة الأفريقية، فيكون لهذه الدول الحرية

---

[1]- حيث رفضت حكومة جنوب أفريقيا أن تبرم اتفاق وصاية مع الأمم المتحدة ليحل محل صك الانتداب المبرم مع عصبة الأمم بشأن إقليم جنوب أفريقيا، حيث كان مجلس العصبة هو المختص بالإشراف على هذا الانتداب ومراقبته وتلقي التقارير التي تقدمها جنوب أفريقيا طبقا للمادة 225 من عهد العصبة إلى أن صدر قرار العصبة بتصفية أعمالها وإنهاء اختصاصاتها بشأن الانتداب بانتهاء حياتها القانونية على أساس ما جاء في ميثاق "الأمم المتحدة" بشأن نظم الوصاية وحلول الأمم المتحدة محل العصبة في الإشراف على الانتدابات القديمة.

[2]- سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 23 وما بعدها.

[3]- أنظر: المرجع نفسه، ص 24.

[4]- تنطبق هذه الحالة على وضع المملكة المغربية التي انسحبت من عضوية منظمة الوحدة الأفريقية سنة 1984 على خلفية اعتراف الأخيرة بالجمهورية العربية الصحراوية، وهذا بطبيعة الحال إذا ما قررت المملكة الانضمام إلى منظمة الاتحاد الأفريقي في وقت لاحق.

الكاملة في الالتزام بالمعاهدات التي عقدتها الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية ولم تكن هذه الدول عضوا بها، وذلك لأن ميراث الاتحاد الأفريقي لمنظمة الوحدة الأفريقية يخضع هنا لإرادة الدول المصادقة عليه وليس لإرادة المنظمة الدولية السابقة والتي تم إبرام المعاهدات أثناء وجودها. [1]

الفرع الثاني: عملية التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي

بدأت عملية التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي منذ أن قبلت القمة الأفريقية المنعقدة في دورتها الخامسة والعشرين لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة في الجزائر في جويلية 1999 الدعوة من الرئيس الليبي معمر القذافي، لعقد قمة استثنائية، يكون الغرض منها مناقشة سبل وأدوات تفعيل منظمة الوحدة الأفريقية وتطويرها بما يتلاءم مع الظروف والتحديات الراهنة [2] .

وقد انعقدت القمة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية فعلا في سرت، خلال الفترة من 6-9 سبتمبر، وصدر عنها ما يعرف بإعلان سرت 1999/9/9، الذي نص لأول مرة على إنشاء الاتحاد الأفريقي، طبقا لأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأحكام معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية ، و تفوض المجلس الوزاري للمنظمة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ ما تقدم من قرارات ، وترتيبا على التكليف الصادر بإعلان سرت، قامت الأمانة العامة للمنظمة بإعداد مشروع للقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي تمت دراسته في عدة اجتماعات [3] .

تم التقدم بمشروع الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي إلى الدورة العادية السادسة والثلاثون التي عقدت في العاصمة التوغولية لومي يوم 11 جويلية 2000 م، وذلك بإشراف الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية من قبل خبراء ومختصين ووافقت القمة على هذا القانون ووقعت عليه 27 دولة أفريقية [4] ، ليتم بذلك اعتماد القانون التأسيسي رسميا ليحل محل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الذي ظل ساريا لفترة عام كفترة انتقالية [5] ، وفي القمة الاستثنائية الخامسة لمنظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة بناء على دعوة ليبيا لاستضافتها بمدينة سرت يومي 1 و 2 مارس 2001، حيث أعلن

---

[1]- سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 25.

[2]- معهد البحوث والدراسات الأفريقية، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002/2001 مركز البحوث الأفريقية، القاهرة، 2003، ص 59.

[3]- صلاح الدين حسن السيسي، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، الواقع... مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007، ص 238 .

[4]- بشير الكوت، الوحدة الأفريقية في القرن العشرين، المرجع السابق، ص 105.

[5]- المادة 33 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

رؤساء القارة الأفريقية عن قيام الاتحاد الأفريقي رسميا في 2 مارس 2001، على أن يدخل القانون التأسيسي للاتحاد الجديد حيز النفاذ طبقا للمادة 28 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي بعد اكتمال النصاب القانوني الخاص بتصديق ثلثي الدول الأعضاء عليه أي 36 دولة من مجموع الدول الأفريقية – أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية – البالغة 53 دولة، وقد تحقق هذا النصاب بتصديق نيجيريا عليه يوم 26 أفريل 2001، حيث أنه وبعد شهر من هذا التاريخ أعلن الأمين العام بحسب المادة 28 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي رسميا وفي بيان صحفي استكمال المتطلبات القانونية لقيام الاتحاد، وتم إبلاغ جميع الدول الأعضاء بقيام الاتحاد الجديد ودخوله حيز النفاذ في 26 ماي 2001 لتبدأ الفترة الانتقالية ومدتها عام كما سبق وأشرنا، ليتم خلالها تمكين منظمة الوحدة الأفريقية من تحويل أصولها وخصومها إلى الاتحاد، فضلا عن بناء مؤسسات التنظيم الجديد [1] ، وفي هذا الصدد أشير إلى ما تناوله تقرير الأمين العام الذي قدمه إلى المؤتمر الوزاري الرابع والسبعين في لوساكا في جويلية 2001 من أن الهدف ليس إنشاء منظمة تكون امتدادا لمنظمة الوحدة الأفريقية تحت اسم آخر "وإنما إنشاء منظمة يكون من شأنها توفير إطار للتعاون والتكامل والتماسك المعزز والقدرة على التعامل مع الأزمات التي تواجه القارة اليوم"، هذا الإطار أجاب عن جميلة من الأسئلة الخاصة بالعلاقة بين منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الجديد وعلاقة الاتحاد الجديد بالجماعة الاقتصادية الأفريقية، وكذلك مصير بعض الأجهزة التي نشأت في ظل منظمة الوحدة الأفريقية ولا تزال الحاجة إليها قائمة بل وملحة مثل آلية فض المنازعات، وعليه فإنه لم يتقرر تصفية منظمة الوحدة الأفريقية بسبب عجزها وإنما لأنها أدت مهمتها في حدود ما رسم لها، ثم رؤى أن تدخل أفريقيا مرحلة جديدة أكثر شمولا وأشد تصميما على مواجهة التحديات ومواكبة الآمال والطموحات [2]، وعليه فإن قمة لوساكا الأفريقية التي عقدت خلال الفترة من 9 إلى 11 جويلية 2001 قد وضعت الخطوط العريضة التي حكمت المرحلة الانتقالية اللازمة لتحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي وفقا للمادة 33 من القانون التأسيسي لهذا الاتحاد، كما أن هذه القمة ناقشت العديد من القضايا والمسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب تفويض الأمين العام ليقوم بالمشاورات اللازمة مع الدول الأعضاء من أجل وضع الخطوط الإرشادية لبدء عمل أجهزة الاتحاد.

كما طلبت القمة من الأمين العام نقل ممتلكات منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي، كما أولت القمة اهتماما خاصا لمسألة إنشاء البرلمان الأفريقي وأهمية التوقيع والتصديق على البروتوكول الخاص به. [3]

وبتاريخ 9 جويلية 2002 اجتمع الزعماء الأفارقة في قمة تاريخية في مدينة ديربان بجنوب أفريقيا، حيث تم الإعلان عن ميلاد الاتحاد الأفريقي ليحل محل منظمة الوحدة الأفريقية، ليضم هذا

---

[1]- مركز البحوث الأفريقية ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002/2001 ، المرجع السابق ، ص 60.

[2]- عبد الله الأشعل، الاتحاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة، المرجع السابق، ص 144.

[3]- مانع جمال عبد الناصر، الاتحاد الأفريقي كمنظمة دولية في إطار الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 15.

الكيان الجديد في عضويته 53 دولة أفريقية من مجموع 54 دولة أي باستثناء المغرب التي تخلفت عن حضور مؤتمر دوربان وعن الانضمام إلى الاتحاد الأفريقي، ذلك أن الجمهورية العربية الصحراوية هي التي انضمت إلى هذا الكيان منذ نشأته فأصبح بذلك عدد الدول المؤسسة للاتحاد الجديد 53 دولة عدا المغرب [1] .

واختتم هذا المؤتمر بصدور ما أطلق عليه إعلان ديربان، الذي انطوى على عشرين مبدأ أو فقرة إضافة للمقدمة التي استهلت بعبارة "نحن رؤساء دول وحكومات مؤتمر الاتحاد الأفريقي، المجتمعون في جلسة في ديربان بجنوب أفريقيا، قد تبنينا الإعلان التالي... " حيث ركز الإعلان على تقدير الدور الإيجابي الذي قامت به منظمة الوحدة الأفريقية منذ نحو 39 عاما وبصفة خاصة في مجال التخلص من بقايا الاستعمار والعنصرية، وتطوير الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية، والدفاع عن السيادة والسلامة الإقليمية للدول، كما أشاد الإعلان بالإنجازات التي حققت في ظل المنظمة، سواء كانت على صعيد التكامل والتعاون الاقتصادي في ظل الجماعة الاقتصادية الأفريقية، أو على صعيد احتواء النزاعات وتسويتها في ظل آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات الأفريقية التي تأسست عام 1993 [2] ، أو على مستوى متابعة مسألة حقوق الإنسان والشعوب بعد تبني المنظمة للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، فضلا عن الاستجابة الأفريقية لمتطلبات الشعوب الأفريقية للحرية السياسية والديمقراطية، خاصة منذ تبني ميثاق المشاركة الشعبية عام 1990، وقرار قمة الجزائر الخاصة بالتغيرات الحكومية غير الدستورية، وقرارات قمة لومي في نفس السياق، فضلا عن التصدي للأمراض المتوطنة والأوبئة في أفريقيا.

كما ركز الجزء الأخير من الإعلان على الاستمرار في التمسك بالأهداف النهائية لمنظمة الوحدة الأفريقية في ظل الاتحاد الأفريقي، والالتزام بأهداف التنظيم الجديد وقانونه التأسيسي، وإعادة الالتزام وبإخلاص لأهداف مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD) كبرنامج للاتحاد الأفريقي لتقوية التعاون الأفريقي والتكامل مع الاقتصاد العالمي في إطار العولمة، والتغلب على الفقر وتحسين نوعية الحياة لكل الشعوب الأفريقية [3] .

وعموما فإن الدورة الأولى للاتحاد الأفريقي المنعقدة في ديربان بجنوب أفريقيا قد بشرت ببزوغ فجر جديد للقارة الأفريقية وشعوبها، بتوديع منظمة الوحدة الأفريقية والترحيب بالاتحاد الأفريقي الجديد، وقد وعد رئيس اتحاد جنوب أفريقيا تابومبيكي وأول رئيس للاتحاد الأفريقي بأن الاتحاد سيحرر الشعوب الأفريقية من بؤسها ومن الفقر المدقع والتخلف المزمن، كما عبر مندوبون

---

[1]- عبد الله الأشعل، الاتحاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة، المرجع السابق، ص 145.

[2] - Hassatou Balde, les mécanismes de prévention, de gestion et de règlement des conflits des organisations Africaines, actualité et droit international, Aout 2001 (www.ridi.org,adi).

[3]- أنظر : التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002/2001، المرجع السابق، ص 62. و أيضا :

- Déclaration de Durban, conférence de l'union Africaine, Première session ordinaire 9-10 Juillet 2002, Durban (Afrique de Sud) .

آخرون في ديربان عن آمالهم في أن تكثف الوحدة الجديدة الأنشطة الاقتصادية بين البلدان الأفريقية، لحل الأزمات الاجتماعية والسياسية وتعزيز الوحدة القارية. [1]

وأشير إلى أنه قد تم الإبقاء على جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية كدولة مقر للاتحاد الأفريقي وذلك في عاصمتها أديس أبابا [2] ، كما اعتمد الاتحاد الأفريقي اللغات الأفريقية إذا أمكن والعربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية، كلغات عمل للاتحاد وجميع المؤسسات التابعة له [3] .

- **العضوية في الاتحاد:**

عضوية الاتحاد قاصرة على الدول الأفريقية، وعلى أية دولة ترغب في أن تكون عضوا فيه أن تخطر رئيس اللجنة برغبتها في الانضمام إلى الاتحاد، ويتولى رئيس اللجنة إحالة هذا الإخطار على الدول الأعضاء في الاتحاد، وأن قبول العضو الجديد يتطلب موافقة الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء [4] .

والاتحاد الأفريقي لا يتعامل مع الحكومات التي تأتي بطريقة غير دستورية وتعتبر عضوية الدولة المعنية معلقة طبقا للقانون التأسيسي للاتحاد [5] .

ويجيز القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي انسحاب أية دولة عضو بعد مرور سنة من تاريخ تقديمها الإخطار الكتابي إلى رئيس اللجنة، الذي يتولى إشعار بقية الأعضاء بذلك [6] .

المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي نموذج للاتحاد الأفريقي

مع صدور القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي لاحظ البعض وجود نوع من التشابه بين الاتحادين الأوروبي والأفريقي، وهو الأمر الذي أثار جدلا فكريا بين اتجاهات ترى أن أفريقيا تسير في طريق وحدة على النمط الأوروبي، وأن الاتحاد الجديد إنما هو صياغة أفريقية للاتحاد الأوروبي، واتجاهات أخرى ترى أن الاتحاد الأفريقي يستند في فلسفته ومؤسساته ووظائفه

---

[1] - Olufemi Babarinde, the EU as a Model for the African union the limits of imitation, Jean Mennet/Robert Schuman Paper Series, Vol. 7 No 2, April 2007, P 3.

[2]- أنظر : المادة 1/24 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

[3]- أنظر : المادة 25 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

[4]- المادة 29 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

[5]- المادة 30 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

[6]- المادة 31 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

وسلطاته إلى الفكر والواقع الأفريقي، وأن الاتحاد قائم على مؤسسات معاهدة أبوجا، وأن أفريقيا ليست في حاجة إلى وصاية خارجية. [1]

وعلى ضوء الآراء السابقة، فإن لكل تجربة من التجربتين ظروفها وطبيعتها، وعليه سأحاول المقارنة بين الاتحادين الأوروبي والأفريقي بهدف التعرف على مدى التقارب بينهما، من حيث ظروف النشأة والتطور، والأبنية المؤسسية ونظم العمل، والتحديات القائمة أمامها، مع بحث كيفية الاستفادة من خبرة الاتحاد الأوروبي في تفعيل الاتحاد الأفريقي ودفع مسيرته.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في قيام الاتحادين

عند الحديث عن إنشاء الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، تبرز الكثير من التساؤلات عن دوافع إنشاء هذين الاتحادين، وهذه الدوافع قد تكون دوافع دولية، أو دوافع إقليمية.

1. الدوافع على المستوى الدولي:

تتمثل الدوافع الدولية في انتهاء الحرب الباردة، وما ترتب على ذلك من انتهاء للعلاقات التي كانت قائمة على المواجهة والصراع بين القطبين السوفييتي السابق والأمريكي وحلفائهما وانتهاء سياسات توازن القوى العسكرية و سباق التسلح لتحل محلها سياسات الحوار والتفاوض على أساس توازن المصالح والاعتماد المتبادل [2] ، والتعايش السلمي وخفض التسلح.

أيضا تغيرت بنية النظام الدولي، بالانتقال من نظام القطبية الثنائية إلى نظام الأحادية القطبية أو القوة العظمى الواحدة، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على اثر انهيار الاتحاد السوفييتي، وسقوط النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية، وتفكك حلف وارسو وظهور مرحلة جديدة من الرأسمالية مع تسارع العولمة التي تركز على قاعدة العودة إلى مبادئ وحقائق الليبرالية المطلقة، والثورة التكنولوجية التي أصبحت أداة مؤثرة في تسارع العولمة[3]، كما تم الإعلان عن قيام نظام عالمي جديد، حيث كانت حرب الخليج الثانية هي الاختبار الأول لهذا النظام حيث حركت هذه الأزمة كل الآليات والمبادئ التي تعيش في نفوس الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة ، ومن هذه الآليات والمبادئ: مصلحة الدولة الوطنية ومجال نفوذها، وضرورة الحرب، ووحشية الحرب ومضاعفة عنفها، وحق التدخل في شؤون الدول الأخرى بشكل أوسع مما سبق[4]، وكما تغيرت قائمة الاهتمامات العالمية، بالانتقال من التركيز على قضايا السياسة العليا

---

[1] - أيمن السيد شبانة، الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، دراسة مقارنة ، في الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية، أكتوبر 2001، ص 103.

[2] - أنظر فيما يخص الاعتماد المتبادل:

-Bertrand Badie, L'adieu au gladiateur ? La mondialisation et le renouveau des relations internationales, relations internationales, n° 124, Avril 2005, P 97.

[3] -Abdou Diouf, l'intégration régionale face à la mondialisation, politique étrangère, Avril 2006, N° xxxx, P 789.

[4] - محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية، تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 2005، ص 30.

"الأمن و الإستراتيجية... الخ"، إلى التركيز على قضايا السياسة الدنيا "النمو والتنمية وتعزيز الديمقراطية، وحقوق الإنسان والأقليات وقضايا البيئة... الخ ".[1]

كما برز مفهوم العولمة وسياستها التي اختلفت الآراء حول تاريخ ظهورها وطبيعتها إلى جانب اختلاف الآراء حولها بين مؤيدة لها حيث تعتبر أن جوهر العولمة هو تلك الاكتشافات التكنولوجية المتطورة إبداء من الانترنت إلى الاتصالات عبر الأقمار الصناعية، وآراء معارضة تعتبر العولمة "كلمة – لغز" تجعل الحكومات الوطنية تبدو كأنها بلا سلطة أو عاجزة عن مواجهة التوجهات العالمية، أي شل يد الحكومات عن محاولة وضع القوى الاقتصادية العالمية تحت السيطرة أو التنظيم، أما الآراء المتوازنة فتعتبر العولمة واقع مطلوب هو أن نعرف ماذا نريد منها حتى تكون لها إيجابيتها المرغوبة وأنها تحتاج إلى بعض التوازنات بين النظم، بل بين الأفراد والدول، وربما تفرز هذه التوازنات من تلقاء نفسها. [2]

وبالرغم من هذه الآراء فإن هناك إجماع على أن العولمة تمثل تحديا ينبغي الاستعداد للتعامل معها، بهدف الاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها [3] .

وعليه فإن كل هذه التغيرات دفعت غالبية دول العالم نحو التكتل حيث عرفت ظاهرة التكتلات الإقليمية فترتين هامتين كانت الأولى خلال النصف الثاني من القرن العشرين والتي عرفت بالإقليمية القديمة" التي ظهرت في ظل عالم ثنائي القطب، وترتكز على أهداف محددة (الدفاع، الاقتصاد...)، إلا أن الظاهرة عرفت حركة متسارعة مع أوائل التسعينات مع ظهور بوادر النظام الدولي الجديد متعدد الأبعاد (سياسية، اقتصادية، اجتماعية...) حيث ظهرت معها ما يسمى "بالإقليمية الجديدة" والتي امتازت بظهور عدة منظمات جديدة [4] ، كالجماعة التنموية لجنوب أفريقيا (SADC) التي تخضع لسيطرة جنوب أفريقيا [5] ، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) 1994، و الميركوسور، وفي أوروبا اتخذت عملية التكامل خطوة حاسمة في عام 1993 مع قيام الاتحاد الأوروبي في إطار معاهدة ماسترخت التي سبق توقيعها في 7 فيفري 1992 [6] ، ليصل تأثير هذه التغييرات إلى قارة أفريقيا بأكملها مع الإعلان عن قيام الاتحاد الأفريقي ككيان بديل لمنظمة الوحدة الأفريقية خلال قمة دوربان بجنوب أفريقيا سنة 2002.

---

[1]- أيمن السيد شبانة، المرجع السابق، ص 105.

[2] - أنظر: محمد عبد القادر حاتم، العولمة ما لها... وما عليها، الهيئة المصرية العامة لكتاب، 2005، القاهرة، ص ص 59-74.

[3] - هالة مصطفى "العولمة: دور جديد للدولة"، السياسة الدولية، العدد 134، أكتوبر 1998، ص 43.

[4] -Alain Diekhoff, Christophe Jaffrelot, la résilience du nationalisme face aux régiolasme et à la mondialisation , Critique internationale , n° 23, Avril 2004, P133.

[5]- سامية بيبرس، جنوب أفريقيا ومواجهة قضايا القارة، السياسة الدولية، العدد 148، أفريل 2002، ص 128.

[6]- أنظر: جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص 329.

2. الدوافع على المستوى الإقليمي:

على المستوى الإقليمي، شهدت كل من أوروبا وأفريقيا العديد من التحولات، فعلى المستوى الأوروبي، خرجت أوروبا الغربية من الحرب الباردة وهي ضمن صفوف الطرف المتضرر، كما شهدت القارة العديد من التغيير المتوالية التي من أهمها سقوط حائط برلين، والوحدة الألمانية، والتحول في دول أوروبا الشرقية نحو التعددية السياسية والاقتصاد الحر، أيضا تفجرت الصراعات القومية والعرقية في دول شرق ووسط أوروبا، مثل يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفييتي [1] ، وهو ما أدى إلى تفكك العديد من هذه الدول إلى عدة جمهوريات أو دويلات، وهنا أصبحت أوروبا أمام تحديات جديدة أهمها: مواجهة انبعاث الحركات القومية في الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية، والتصدي للتيار الأصولي وموجات الهجرة القادمة من الجنوب عبر البحر المتوسط، غير أن التحدي الأكبر تمثل في إعادة البناء سعيا نحو أوروبا الجديدة، ذات توجهات اقتصادية وسياسية ودفاعية مشتركة [2] .

في هذا الإطار جاء إنشاء الاتحاد الأوروبي، كرد فعل لتنامي الشعور بالإخفاق في تحقيق التوازن بين إلغاء الحواجز الوطنية، وبين التطبيق العملي لسياسات منسقة وموحدة لدول الجماعة الأوروبية [3] ، مع الرغبة في انتهاج سياسات خارجية ودفاعية أوروبية مستقلة ، بعيدا عن الوصاية الأمريكية وهو ما برز بشكل أكثر وضوحا في العملية "أرتميس" (Artemis) من أجل الحماية من كارثة إنسانية في كونغو الديمقراطية، والتي تمت حصريا بإمكانات أوروبية بعيدا عن أي مشاركة للحلف الأطلسي [4] ، نظرا للبطء والتعثر الواضح في هذا المجال ، نتيجة لهيمنة اعتبارات الصراع ثنائي القطبية على السياسات الخارجية والدفاعية للدول الأوروبية ، وتمايز رؤى الدول الغامضة في المسيرة التكاملية للعالم الخارجي ، وإدراكها لسبل تحقيق مصالحها في إطاره [5] .

ومن جانب آخر جاء إقدام الدول الأوروبية على خطوة الوحدة ، تفاديا لأزمات الاقتصاد الأوروبي ، خاصة أزمة النظام النقدي الأوروبي الذي كان يسمح للعملات المختلفة بالتذبذب داخل هامش للتقلب محدد بنسبة 2.25% ومن ثم فإن ثبات سعر الصرف من شأنه تدعيم الثقة والمنافسة في الأوساط التجارية والاقتصادية [6] ، ومن ناحية أخرى فإن استخدام عملة موحدة سيؤدي إلى اختصار النفقات المصاحبة للعملات المالية المتعددة، كما أنه يبسط حساب التكاليف وقرارات

---

[1]- Fragmentations et recompositions, Allemagne, Tchécoslovaquie, Yougoslavie, VRSS, le courrier des pays de l'Est, n° 1046, novembre – décembre 2004, PP 24-25.

[2]- أيمن السيد شبانة، المرجع السابق، ص 106.

[3]- أماني محمود فهمي، "الوحدة الأوروبية بين متطلبات الاندماج وعوائق السيادة، السياسة الدولية، العدد 116، أفريل 1994، ص 123.

[4] -Niagalé Bagayoko, l'opération Artomis, un tournant pour la politique européenne de sécurité et de dépense ?, Afrique contemporaine, n° 209, Printemps 2004, P 101.

[5]- مالك عوني، السياسة الخارجية والأمنية المشتركة "آفاق التكامل الأوروبي الجديد، السياسة الدولية، العدد 124، أكتوبر 2000، ص 89.

[6]- أيمن السيد شبانة، المرجع السابق، ص 106.

التسعير، كما يسهل التجارة البينية باعتبارها وحدة الحساب ووسيط للتبادل[1] ، إلى جانب ذلك تعاني القوات المسلحة مثلا من تعدد اللغات ونظم الأسلحة وتفاوت مستويات التدريب والجودة، هذا فضلا عن العراقيل السياسية المتعلقة بأولويات السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة والتي برزت بشكل أبر خلال الحرب على العراق سنة 2003 حيث انساقت بعض الدول الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا، وراء توجه الولايات المتحدة نحو الحرب بخلاف البعض الآخر ممثلة في كل من فرنسا وألمانيا وهما الدولتان المحوريتان داخل الاتحاد الأوروبي [2] .

أما على المستوى الأفريقي فقد حدث نوع من التراجع في المكانة التي كانت تتمتع بها القارة أثناء الحرب الباردة، حيث تضاءل الاهتمام الدولي بشؤونها لدرجة تصل إلى حد التهميش، وهو ما انعكس على حجم المساعدات التي أصبحت تتلقاها القارة من المؤسسات الدولية والدول المانحة، حيث انخفض حجم هذه المساعدات في بعض الحالات، وتوقفت في حالات أخرى[3]، في الوقت الذي تدفقت فيه المساعدات على جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ودول شرق أوروبا، كما انخفض حجم الاستثمارات الأجنبية والتدفقات المالية إلى القارة الأفريقية، فقد بلغ نصيب أفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر 4.4% في عام 1980 والذي انخفض إلى 1.8% في عام 2000، وفقا لتقرير الاستثمار العالمي التابع للأمم المتحدة لعام 2002، وانخفض في عام 2001 إلى 1.7% وهو ما يشكل 6% فقط من إجمالي الاستثمار الموجه نحو البلدان النامية [4] .

وأصبحت القيم الرأسمالية والليبرالية هي القيم السائدة في القارة، حيث اتخذتها المؤسسات الدولية والدول المانحة شرطا أساسيا لتقديم المساعدات، بالإضافة للشرط الاقتصادي المتمثل في الالتزام بشروط برامج التكييف الهيكلي، فيما عرف "بالمشروطية السياسية والاقتصادية" حيث يتم تحليل هذه المشروطية من منظور الاقتصاد السياسي للإصلاح، و يرتبط أساسا على قدرة الحكومة الوطنية على مواجهة المشاكل الداخلية بسبب التغيير في السياسات الاقتصادية المفروضة [5] .

كما ساعد هذا الأمر على تبني معظم دول القارة الأفريقية لنظم الحكم الديمقراطي وانتهاء نظم الحكم الدكتاتورية.

---

[1] **-Julie Lochard, Mesurer l'influence des unions monétaire sur le commerce, économie internationale, n°103, Mars 2005, P 7.**

[2] **- John Mueller et Marc Hecher, Vers la fin de la guerre ? Politique étrangère, n° XXXX, Hiver 2006, P872.**

[3] **- أيمن السيد شبانة، المرجع السابق، ص 107.**

[4] **- Thierry Latreille, les relations commerciales états-unis / Afrique : qui bénéfice réellement de l'AGOA ?, Afrique contemporain, n° 207, Autone 2003, P 54.**

[5] **- أنظر فيما يخص المشروطية السياسية والاقتصادية:**

-Catherine Haguenau – Moizard et Thierry Montalieu, l'évolution du partenariat UE-ACP de Lomé à Cotonou: de l'exception à la normalisation, Mond on développement, Vol 32, n° 128, Avril 2004, PP77-78.

من الناحية الأمنية، تفجرت الصراعات والحروب الأهلية التي شهدت موجات هائلة من التطهير العرقي والمذابح الجماعية والتي بلغت أوجها خلال الحرب الأهلية في كل من "رواندا" و"بورندي" خلال المذابح التي وقعت بين الهوتو والتوتسي، هذه الأزمة التي امتدت آثارها لتشمل كامل منطقة البحيرات الكبرى [1] ، هذه المنطقة التي يمكن اعتبارها منطقة مثالية للتوترات العرقية والسياسية [2] .

هذه الأزمة أظهرت عجز القارة ممثلة في منظمة الوحدة الأفريقية وفقدانها القدرة على السيطرة الأمنية ومعالجة الصراعات، وهو ما جعل بلدان القارة تبحث عن بدائل.

وعلى الجانب الاقتصادي بلغت الأزمة الاقتصادية ذروتها، حيث ضرب الفقر أغلب أجزاء القارة خاصة جنوب الصحراء، وفاقت معدلاته كافة مناطق العالم النامي بوجه عام، إلى جانب تفاقم مشاكل المديونية الخارجية، كما تعرضت أجزاء واسعة من منطقة القرن الأفريقي والساحل وبعض مناطق الجنوب الأفريقي لنوبات جفاف بلغت أقصى شدتها عام 1984، حيث تسببت في المجاعات والتشرد حتى بلغ عدد اللاجئين البيئيين حوالي 10 ملايين شخص، كما قدرت الخسائر الاقتصادية السنوية في أفريقيا كلها بـ 9.3 مليار دولار سنويا [3].

الفرع الثاني: جهود إنشاء الاتحادين:

كان للتحولات الدولية والإقليمية السابق ذكرها، دور أساسي في التوجه الأوروبي الأفريقي نحو تطوير مؤسسات العمل الوحدوي الإقليمي عمقا واتساعا، وهو ما أسفر عن إنشاء الاتحادين الأوروبي والأفريقي بعد جهود مكثفة، بالنسبة للاتحاد الأوروبي كان التوسع الذي طرأ على الجماعة الأوروبية، حيث انضمت إلى الاتحاد كل من الدنمرك وبريطانيا وايرلندا عام 1973 لتصبح تسعة دول[4]، ثم انضمام اليونان عام 1981، ثم انضمت إسبانيا والبرتغال إلى المجموعة عام 1986، وهي السنة ذاتها التي اعتمد فيها البرلمان الأوروبي القانون الأوروبي الموحد خلال اجتماعه من 17-28 فبراير 1986 عن طريق الإعلان عن إجراءات تعاون في المسائل

---

[1]- على الرغم من أن النزاع بدأ كنزاع داخلي بين عرقيتي الهوتو والتوتسي في جمهورية رواندا إلا أن الأزمة امتدت إلى البلدان المجاورة بفعل امتداد انتشار العرقيتين في هذه الأخيرة إلى جانب حركة النزوح الجماعي نحوها هربا من خطر الحرب والإبادة، ولعل أكثر المناطق تأثرا كان إقليم شمال كيفو داخل أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنظر:

-Etienne Rusamia, la dynamique des conflits ethnique au Nord-Kivu, une réflexion prospective, Afrique contemporaine, n° 207, Automne 2003, P 150.

[2] - Christine Deslaurier, Des guerres civiles et des individus au Burundi et au Rwanda (1993-1996), Hypothèses , n98, Janvier 1998, P 53 .

[3]- محمد عبد الفتاح القصاص، التصحر: تدهور الأراضي في المناطق الجافة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999، ص ص 75-77.

[4]- تأسست السوق الأوروبية المشتركة بموجب اتفاقية روما الموقعة في 1957/5/25 والتي وقعها ستة دول مؤسسة وهي: ألمانيا الغربية، فرنسا، بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ، أنظر: صلاح الدين حسن السيسي، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، الواقع... مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007، ص 303.

التشريعية[1] ، ذلك أن التوسع المستمر أحدث تباينا في مستوى النمو لدى الدول الأعضاء، مما طرح ضرورة تطوير الجماعة، وذلك بإزالة الحواجز بين الحدود وإلغاء القيود على التجارة وخلق سوق موحدة للخدمات، وحرية تنقل رؤوس الأموال والتقريب بين السياسات المالية، وفي عام 1991 جرت أولى المباحثات حول الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع ماستريخت، وهو الاجتماع الذي نتجت عنه اتفاقية الاتحاد الأوروبي، التي وقع عليها من قبل قادة الدول الأوروبية بتاريخ 1992/02/07 في مدينة ماستريخت، والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ 1993/11/01.

هذه الاتفاقية وضعت جدولا زمنيا للوحدة الاقتصادية والنقدية (اليورو)، كما وضعت سياسات تغطي القضايا "الاجتماعية" مثل حقوق العمال والصحة والسلامة، والحث على بدء إجراءات تمكين دول أوروبا الشرقية من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي... [2] .

وفي الأول من شهر جانفي 1995 انضمت إلى عضوية الاتحاد الأوروبي كل من فنلندا والسويد والنمسا، كما قررت دول الاتحاد الأوروبي ضرورة تعديل معاهدة ماستريخت لتمكين الاتحاد من مواجهة تحديات المستقبل، حيث أعدت مؤسسات الاتحاد تقارير حول الجوانب التي تم تنفيذها من معاهدة ماستريخت والتعديلات اللازم إدخالها عليها، وفي هذا الإطار وقعت معاهدة أمستردام في 2 أكتوبر 1997، ودخلت حيز النفاذ في 1 ماي 1997، حيث أدخلت المعاهدة عددا من التعديلات في معاهدة ماستريخت، كان بعضها في مجال الحرية والأمن والعدالة مثل التحديد الدقيق للنصوص القانونية التي تضمن الحريات الرئيسية الواردة في قوانين الدول الأعضاء، والميثاق الأوروبي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الموقع في روما في 4 نوفمبر 1950، مع إعطاء المحكمة الأوروبية سلطة البت في مدى اتفاق القرارات التي تتخذها مؤسسات الاتحاد على نصوص المعاهدة.

وفي مجال الأمن كذلك أصبح الاتحاد يتحمل مسؤوليات جديدة، من ذلك سياسات التأشيرات واللجوء والهجرة وغيرها من السياسات المتعلقة بحرية انتقال الأفراد إلى الاتحاد، إلى جانب إدخال العديد من التعديلات التي من شأنها تعزيز فاعلية واتساق السياسات الخارجية والأمنية المشتركة مع إصلاح بعض الجوانب المؤسسية وتعديل أساليب اتخاذ القرارات بما يناسب اتساع العضوية [3] .

---

[1] - Gerard Bossuat, l'unité européenne a changé l'histoire, l'harmattan, Parlement (s), n° 1, Janvier 2004, P58.

[2] - جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص 329، أنظر أيضا:

- Gerard Bossuat, Op, Cit, P 57.

[3] -أيمن السيد شبانة، المرجع السابق، ص ص 110-111.

كما أقر المجلس الأوروبي في كوبنهاقن، توسيع الاتحاد الأوروبي ليشمل عشرة دول جديدة[1]، من وسط وشرق القارة الأوروبية وذلك في شهر ديسمبر 2002.

مع تأكيده على ضرورة التزام البلدان المرشحة للوفاء بالالتزامات المترتبة عن العضوية، مع خضوعها لرقابة صارمة تشمل الخطة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة إلى جانب مجالات حماية السوق الداخلية والعدالة والشؤون الداخلية [2] ، وقد بدأت عضويتها الفعلية منذ 1ماي 2004، ونفس الإجراء خضعت له كل من رومانيا وبلغاريا التي انضمت إلى الاتحاد عام 2007 مع إمكانية انضمام تركيا كذلك مستقبلا، مع ما يمكن أن يطرحه هذا التوسع الكبير باتجاه بلدان الشرق خاصة مشكلة اللغة المستعملة داخل أجهزة الاتحاد، مع العلم أن أغلب البلدان الأوروبية لا تتحدث لغة واحدة إذا لم نقل جميعها [3] .

من خلال ما تقدم نلاحظ أن مسيرة الوحدة الأوروبية قد عرفت الكثير من التطورات والعديد من التجاذبات ، حيث كثيرا ما اصطدمت بالمصالح الوطنية وفكرة سيادة الدولة، كما أن معظم المحاولات التكاملية الأوروبية كانت تحاول الابتعاد أو الهرب عن إغراء المقارنة مع النموذج الأمريكي (الفيدرالي) والذي لا ينطبق بعد على المستوى الأوروبي [4] ، وهو النموذج نفسه الذي حاولت الدول الأفريقية تطبيقه على التجربة الوحدوية الأفريقية من خلال محاولة إقامة الولايات المتحدة الأفريقية، إلا أن المحاولة الأولى انتهت بقيام منظمة الوحدة الأفريقية، أما الثانية فانتهت بقيام الاتحاد الأفريقي سنة 2002، على أمل الوصول إلى الولايات المتحدة الأفريقية المنشودة .

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي ونظام العمل

لقد تحدث الكثيرون عن وجود نوع من التشابه بين الأبنية المؤسسية للاتحادين الأوروبي والأفريقي، وعليه سأحاول المقارنة بين الهيكل التنظيمي للاتحادين ، وذلك من حيث التكوين والوظائف، وأيضا من حيث نظم العمل وأساليب اتخاذ القرارات بهدف الوقوف على حقيقة وأبعاد ذلك التشابه.

1. الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي:

بالنسبة للاتحاد الأوروبي فإن هيكله التنظيمي يتكون من المؤسسات التالية:

---

[1] - الدول العشر الجديدة هي: إستونيا – بولندا – تشيكيا – سلوفاكيا – سلوفينيا – قبرص – لاتفيا – لتوانيا – مالطا – المجر.

[2]- Maurice Gayader, L'élargissement de l'union européenne à la suite du conseil européen de Copenhague de décembre 2002, (Tome XLII), Reflets et perspectives de la vie économique, Mars 2003, P 40.

[3]- Anne-Marie Widlunt-Fantini, l'interprétation de conférence, Revue française de linguistique appliquée, volume VIII, Fevrier 2003, P 71.

[4] - Bastien Nivet, De Maastricht à Nice : la laborieuse ascension de l'Union européenne, Revue internationale et stratégique, n° 41, Janvier 2001, P 140.

أ. **مجلس الاتحاد الأوروبي:**

يتمثل في اجتماع رؤساء دول وحكومات الأعضاء في الاتحاد والتي يشارك فيها رئيس المفوضية، وقد أعطى هذا المجلس رسميا صيغة قانونية في القانون الأوروبي الموحد، وهو ما أكدته معاهدة ماسترخت التي جعلت المجلس الأوروبي مسؤولا عن تحديد الأسس والتوجيهات التي تقوم عليها السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وكذلك السياسة الاقتصادية والنقدية مع القيام بتنفيذها. [1]

ب. **اللجنة الأوروبية (المفوضية الأوروبية):**

تعتبر المفوضية بمثابة حكومة الاتحاد الأوروبي، وتتشكل من عشرين مفوضا ترشحهم حكومات الدول الأعضاء وينتخبهم البرلمان الأوروبي، على أن يكون لكل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وإسبانيا عضوان، ولكل من الدول الأخرى عضو واحد ويكون لرئيس اللجنة ستة نواب من الأعضاء، حيث يرأس كل منهم إدارة عامة من إدارات اللجنة المتعددة لمدة أربعة سنوات [2].

وتتمتع المفوضية بصلاحية تقديم المقترحات إلى البرلمان الأوروبي والمجلس الوزاري، كما تتولى رفع الشكاوى إلى محكمة العدل الأوروبية بشأن انتهاكات الدول أو المؤسسات للتشريعات المشتركة [3] ،إلى جانب ذلك تتوفر المفوضية على شبكة دولية واسعة مكونة من 128 موفد تشكل ضعف ما هو متوفر لدى الأمم المتحدة ، والتي تلعب دور سفارات الاتحاد الأوروبي في الخارج وفقا لاتفاقية فيينا لعام 1961 ويتمثل نشاطها الرئيسي في إدارة المساعدات الاجتماعية، واتفاقات التجارة والتعاون في الخارج [4] .

ج. **مجلس الوزراء (المجلس التنفيذي):**

يتشكل مجلس الوزراء من وزراء الدول الأعضاء، ويتناوب الأعضاء رئاسة المجلس التي تدوم ستة أشهر، وإن كان المجلس يتكون في الأصل من وزراء الخارجية فقط إلا أنه مع تنوع وتشابك أبعاد العملية التكاملية، واتساع نطاق مجالات التعاون والتنسيق الموكلة إلى المؤسسات الأوروبية[5] ، بدأ تشكيله يختلف ويتنوع باختلاف وتنوع الموضوعات المعالجة فيه[6] ، وللمجلس

---

[1]- أيمن السيد شبانة، المرجع السابق، ص 118.

[2]- سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 249.

[3] - جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص 336.

[4] -Franck Petite ville, la coopération économique de l'union européenne entre globalisation et politisation, Revue française de science politique, vol 51, n° 3, Juin 2001, P 445.

[5] -Bastien Nivet, Op, Cit, P 136-137.

[6]- سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 255.

حق المبادرة بالتشريعات، كما يمارس السلطة التنفيذية، ويتولى الرقابة على المفوضية وتساعده في أداء مهامه الأمانة العامة.

كما يتولى وضع السياسة العامة للاتحاد، أي يحد هذا المجلس المؤسسة الرئيسية في صنع القرار، وهو المسؤول عن سياسة الاتحاد في الشؤون المختلفة ومن ذلك الخارجية والزراعة والنقل، والصناعة، والبيئة، وهو الذي يعد جداول أعمال الاتحاد القصيرة والطويلة الأجل، كما تؤخذ القرارات عادة داخل المجلس بالإجماع، وهناك الكثير من هذه القرارات المهمة تؤخذ عن طريق نظام التصويت بالأغلبية [1] .

د. البرلمان الأوروبي:

تأسس بموجب معاهدة باريس المنشئة للجماعة الأوروبية للفحم والصلب في أفريل 1951، وكان البرلمان يتألف من 78 عضوا تعينهم برلمانات دولهم، وكانت صلاحياته وسلطاته محدودة للغاية، فأطلقوا عليه اسم "البرلمان الأوروبي" وطالبوا بإجراء أول انتخابات برلمانية مباشرة في جويلية 1979، وينتخب أعضاء البرلمان كل خمسة سنوات، من خلال انتخابات خاصة لا ترتبط بالانتخابات البرلمانية الوطنية داخل الدول الأعضاء [2] ، ويقع مقره بمدينة بروكسل، وتتوزع مقاعد البرلمان بشكل نسبي حسب ثقل كل دولة حيث يختار الناخبون في كل دولة نسبة مئوية محددة من أعضاء البرلمان، ويلاحظ أن نصيب الدول الأعضاء في مقاعد البرلمان قد تغير أكثر من مرة مع توسع العضوية في الاتحاد الأوروبي، وذلك لإتاحة المجال أمام تمثيل الدول المنظمة للاتحاد، حيث تأتي ألمانيا في المرتبة الأولى من حيث عدد المقاعد البرلمانية، تليها فرنسا وبريطانيا وإيطاليا ثم إسبانيا ثم هولندا... الخ [3].

أما عن عدد المقاعد داخل البرلمان فإنه أمام ضغوط الدول الصغيرة تم رفع العدد من 732 مقعدا لكل دولة عضو(حسب معاهدة نيس لعام 2000) إلى 750 ، مع حد أدنى من ستة مقاعد لكل دولة عضو ، وعلى ألا يزيد هذا العدد عن ستة وتسعون مقعدا (المادة 1-20، فقرة 2 من معاهدة نيس)، على الرغم من أن هذا التوزيع خلق نوعا من التشوهات في التمثيل حيث نجد أن عضوا من لكسمبورغ مثلا يمثل 72000 مواطن في حين أن نظيره الألماني يمثل 829000 مواطن والممثل السويدي يمثل 402000 مواطن [4] .

---

[1]- جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص ص 332-333.

[2]- أنظر:

-Selma Bendjaballah, le parlement européen, étude selon les critères de la chambre des représentants américaine, Harmattan, politique européenne, n° 22, Mars 2007, PP 221-222.

[3]- أيمن السيد شبانة، المرجع السابق، ص 119.

[4] - Céline Hiscock-Lageot, le traité établissant une constitution pour l'Europe : une occasion manquée d'instaurer un régime parlementaire, Revue française de droit constitutionnel, n° 66, Fevrier 2006, P 310.

ويؤدي البرلمان الأوروبي جميع الوظائف المتعارف عليها في البرلمانات الوطنية ، حيث يؤدي البرلمان الأوروبي ثلاثة وظائف أساسية هي: الوظيفة التشريعية ، التي كانت استشارية في البداية ثم أصبحت ملزمة ، ثم ازدادت اتساعا في إطار معاهدتي ماسترخت وأمستردام، مما زاد من مشاركة البرلمان في اتخاذ القرارات داخل الاتحاد الأوروبي، مع ما جاءت به معاهدة نيس رغم الخلافات القائمة حول مستقبل الاتحاد والتحفظ المتزايد حول استمرار الوحدة الأوروبية، كما نجد كذلك الوظيفة المالية، بحيث يشارك البرلمان في إعداد موازنة الاتحاد، وله سلطة تعديل الإنفاق وتعديل مشروع الموازنة ورفضه أيضا، بالإضافة إلى الوظيفة الرقابية، إذ يمارس البرلمان الرقابة الديمقراطية على اللجنة، وكذلك الرقابة السياسية على كافة المؤسسات الأخرى.[1]

ه. **محكمة العدل الأوروبية**:

تتكون محكمة العدل الأوروبية من 15 قاضيا، يعينون بالاتفاق بين حكومات الدول الأعضاء و 9 محامين عامين [2] ، وكاتب محكمة، وعدد من الموظفين من بين الشخصيات التي تتمتع بالكفاءة والاستقلالية، ويعين القضاة والمحامون لمدة 6 سنوات قابلة للتجديد [3] ، ويقع مقرها بمدينة لكسمبورغ وتؤدي المحكمة دورا هاما، فهي المسؤولة عن حفظ التوازن بين السلطات التي تتمتع بها مؤسسات الاتحاد في مواجهة بعضها، وكذلك حفظ التوازن بين اختصاصات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، كما تختص المحكمة بالنظر في القضايا ذات العلاقة بالقوانين التي يجيزها الاتحاد، كما تنظر في القرارات المتخذة من جانب اللجنة ومجلس الوزراء وحكومات الدول الأعضاء والمنظمات الخاصة وتقرر مدى خضوعها لأنظمة الاتحاد، وتنظر أيضا في الاستئنافات المرفوعة من الدول الأعضاء أو اللجنة أو مجلس الوزراء أو المؤسسات أوالمواطنين، كما تتولى تفسير قوانين ولوائح الاتحاد فيما يتعلق بالقضايا المحالة إليها من المحاكم الوطنية، كما تلعب دورا فاعلا في حماية حقوق الإنسان وحماية البيئة [4] ، فضلا عن ذلك فللمحكمة فرض عقوبات على الدول الأعضاء إذا خالفت قراراتها.

و. **محكمة مراجعي الحسابات (ديون المحاسبة):**

يختص هذا الديوان بمراقبة حسابات الواردات وحسابات النفقات لجميع الأموال التي ترد أوتصرف من قبل كل مجموعة من المجموعات الأوروبية.[5]

---

[1] Olivier Costa, les relations entre la commission et le parlement européen au prisme du parlementarisme, Harmattan, Politique européenne, n° 5, Janvier 2002, PP 28-29.

[2]- جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص 335.

[3] - محمد سعيد أبو عامود، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000، ص 78.

[4]- أيمن السيد شبانة، المرجع السابق، ص 120.

[5]- جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص 336.

ز. **لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية:**

تتكون لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من أعضاء يمثلون مختلف المناطق الجغرافية، يمثلون أصحاب الأعمال وبعض الفئات الأخرى ذات المصالح المشتركة مثل اتحاد المزارعين والمستهلكين والتجار في دول الاتحاد، وللمجلس سلطة استشارية في عملية صنع القرار على مستوى الهيئات في الاتحاد، إذ يؤخذ رأيها في المسائل الإنسانية وغيرها من الأمور الهامة. [1]

ح. **لجنة الأقاليم:**

وقد أنشأت هذه اللجنة بموجب اتفاقية ماسترخت، وذلك لتمثيل الاحتياطات المحلية والإقليمية داخل الاتحاد. [2]

ط. **البنك المركزي الأوروبي:**

لقد وضع البناء المؤسسي للبنك المركزي الأوروبي وقواعد عمله بموجب معاهدة ماسترخت، وهي نفس القواعد التي تم تضمينها في معاهدتي أمستردام ونيس، ويشكل البنك المركزي الأوروبي (BCE) مع البنوك الوطنية (BCN)، النظام الأوروبي للبنوك المركزية (ESCB) [3] ، وللبنك المركزي ثلاثة هيئات تتحكم في صنع القرار وهي: [4]

- مجلس الإدارة ويضع السياسة النقدية واعتماد مبادئها التوجيهية، ويتألف من محافظي البنوك المركزية ومن ستة أعضاء دائمين للمجلس التنفيذي، ويتخذ قراراته بالأغلبية البسيطة مع ترجيح صوت الرئيس.
- المجلس التنفيذي ويقوم بتنفيذ السياسات والقرارات التي اعتمدها مجلس محافظي البنك المركزي، ويتشكل من الرئيس، نائب الرئيس وأربعة أعضاء آخرين يتم تعيينهم من قبل مجلس رؤساء الدول، بعد التشاور مع البرلمان الأوروبي ومجلس المحافظين.
- المجلس العام ويضم الرئيس، نائب رئيس البنك المركزي الأوروبي، ومحافظي هيئات التنسيق الوطنية في كل من الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك البلدان التي لم تشارك في منطقة اليورو، كما يشرف في تنظيم التعاون النقدي بين هذه المنطقة وبلدان الاتحاد الأخرى .

---

[1] - **محمد سعيد أبو عامود، المرجع السابق، ص 79.**

[2]- **Luciano Vandelli, la fin de l'état nation ? Revue française d'administration publique, n° 105-106, Janvier -Février2003, P 188.**

[3]- **Jérôme Creel, Jacky Fayolle, la banque centrale européenne ou le seigneur des euros, Revue de l'OFCE, n° 83 bis, Mai 2002 , P 181.**

[4]- **Ibid, P 182.**

ي. **بنك الاستثمار الأوروبي:**

وهو المؤسسة التمويلية للاتحاد الأوروبي، حيث يقدم القروض على أسس غير ربحية لتمويل المشروعات الاستثمارية خاصة في المناطق النامية، بما يسهم في تحقيق التنمية المتوازنة لدول الاتحاد [1].

أما فيما يتعلق بالاتحاد الأفريقي فإن بنيانه المؤسسي يتشكل على النحو الذي حددته المادة الخامسة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي هي:

أ. مؤتمر الاتحاد، ويتألف من رؤساء الدول والحكومات.

ب. المجلس التنفيذي، ويتألف من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين.

ج. برلمان عموم أفريقيا، ويتم تحديد تشكيل البرلمان وسلطاته ومهامه التنظيمية في بروتوكول خاص به.

د. محكمة العدل الأفريقية، ويتم تحديد تشكيلها وسلطاتها ومهامها في بروتوكول خاص بها.

ه. اللجنة (أمانة الاتحاد)، تتكون من الرئيس ونائبه أو نوابه ومن أعضاء اللجنة.

و. لجنة الممثلين الدائمين، وتتكون من الممثلين الدائمين لدى الاتحاد.

ز. اللجنة المتخصصة، وتتشكل على أساس قطاعي من الوزراء أو كبار المسؤولين المعنيين بهذه القطاعات التي تقع في دائرة اختصاصهم.

ح. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتعتبر هيئة استشارية، تتألف من مختلف المجموعات المهنية.

ط. المؤسسات المالية، وتتمثل في المصرف المركزي الأفريقي، وصندوق النقد الأفريقي والمصرف الأفريقي للاستثمار.

2. **نظم عمل الاتحادين:**

يخضع سير وانتظام العمل داخل الاتحادين الأوروبي والأفريقي ، لمجموعة من القواعد الخاصة المحددة لطبيعة العلاقات بين المؤسسات المشكلة لهما، وبينها وبين الدول الأعضاء، إلى جانب تحديد صلاحياتها وسلطاتها، وبناء على ما تم عرضه سابقا سنحاول المقارنة بين أجهزة الاتحادين.

[1] - أيمن السيد شبانة، المرجع السابق، ص 121.

ففي الاتحاد الأوروبي، يعد المجلس الأوروبي بمثابة السلطة العليا التي تتولى تحديد الأسس والاتجاهات العامة للسياسات الاتحادية، ولا يتمتع المجلس باستقلالية في مواجهة الدول الأعضاء لأنه يضم رؤساء الدول، ومن ثم تسعى كل دولة لتحقيق مصالحها والتعبير عن سيادتها [1] .

وفي المقابل نجد أن المؤتمر هو الجهاز الأعلى في الاتحاد الأفريقي، الذي يتولى تحديد سياسات الاتحاد والإشراف على تنفيذها، كما يتسلم التقارير والتوصيات الصادرة عن أجهزة الاتحاد وبحثها ويتخذ قراراته بشأنها، ويصدر أيضا توجيهاته إلى المجلس التنفيذي بخصوص النزاعات والحروب والحالات الطارئة واستعادة السلام [2] ، وعن علاقة المؤتمر بمؤسسات وأجهزة الاتحاد الأخرى فإن المؤتمر يجوز له تفويض أي من سلطاته ومهامه لأي من أجهزة الاتحاد، كما يتولى المؤتمر تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء وتسوية الخلافات بينها ، كما يتمتع المؤتمر بسلطة فوق قومية إزاء الدول الأعضاء تتجاوز حدود سيادتها الوطنية ، حيث منح القانون التأسيسي للمؤتمر سلطة تقرير حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو، وإن قصر الأمر على حالات استثنائية فقط على : جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية [3].

أما عن صنع السياسات الاتحادية، فعلى المستوى الأوروبي هناك مجلس الوزراء الأوروبي الذي يأتي على قمة عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي ، كما أنه لا يتمتع بالاستقلال في مواجهة الدول الأعضاء، لأنه يضم ممثلي هذه الدول الذين يتبعون تعليمات دولهم ويرعون مصالحها. [4]

وعلى الجانب الأفريقي، نجد المجلس التنفيذي الذي يضطلع بتنسيق واتخاذ القرارات بخصوص المسائل ذات الاهتمام المشترك، وهو مسؤول في ذلك أمام المؤتمر. [5]

أما عن اللجنة أو المفوضية، فعلى المستوى الأوروبي، توجد اللجنة الأوروبية التي يعد رئيسها هو الشخصية الرئيسية في الاتحاد الأوروبي، حيث ينتخب من جانب رؤساء الدول والحكومات لمدة خمسة سنوات في حين ينتخب أعضاء اللجنة من طرف البرلمان، وتتمتع اللجنة باستقلال إزاء الدول الأعضاء فهي لا تتلقى تعليمات من أي دولة، وإنما لها سلطة الرقابة على تنفيذ أحكام المعاهدات والتأكد من التزام الحكومات بقوانين الاتحاد وإتباع قراراتها، كما أن لها سلطة إصدار التوصيات للدول باتخاذ تدابير معينة أو إلغاء أخرى اتخذت من قبل، ويمكنها عند الاقتضاء اللجوء إلى محكمة عدل الاتحاد، للفصل في النزاعات التي قد تثور بينها وبين أي دولة،

---

[1]- محمد سعد أبو عامود، المرجع السابق، ص 77.

[2] - أيمن السيد شبانة، المرجع السابق، ص 125.

[3]- أنظر: المادة 4/ز من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

[4]- محمد سعد أبو عامود، المرجع السابق، ص 77.

[5]- المادة: 13 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

وبذلك تقدم اللجنة نموذجا للعمل الأوروبي الذي يتجاوز السيادة الوطنية للدول الأعضاء[1]، وبالنسبة للاتحاد الأفريقي، تعتبر اللجنة [2] ، بمثابة الأمانة العامة للاتحاد، وتتألف من رئيس ونائب رئيس وثمانية مفوضين هم المسؤولين عن شؤون الاتحاد ومدة عضويتهم هي خمسة سنوات كذلك قابلة للتجديد مرة واحدة وتقترح اللجنة تدابير السياسة العامة والنظر في الميزانية، كما أنها المسؤولة عن تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي والمؤتمر، كما تدعم سير أعمال مجلس السلم والأمن لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. [3]

وفيما يخص نظم العمل في البرلمان الأوروبي، نجد أنه ينتخب مباشرة من الشعوب الأوروبية، وفقا لقاعدة التمثيل النسبي، كما يعقد اثني عشر جلسة بكامل أعضائه كل سنة في ستراسبورغ ، بينما يعقد جلساته الأخرى في بروكسل لتسهيل الاتصال بالأجهزة الأخرى .

وفي ظل معاهدة ماسترخت والتعديلات الواردة عليها أصبح البرلمان أكثر قدرة في المشاركة في صنع القرارات داخل الاتحاد إلى جانب سلطة تشريعية. [4]

بالنسبة للبرلمان الأفريقي، فإنه يعتبر جهاز من أجهزة الاتحاد الأفريقي وفقا للقانون التأسيسي على الرغم من الأساس القانوني هو بروتوكول الذي وضع خلال معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية لعام 1991، ويقع مقر الأمانة العامة للبرلمان الأفريقي في" ميدراند" بجنوب أفريقيا وتنعقد دوراته العادية في شهري نوفمبر ومارس من كل عام حيث اجتمع الأول مرة في شهر مارس 2004، بأديس أبابا بتشكيلة مكونة من 180 عضوا منتخبين أومعينين من جانب البرلمانات الوطنية حيث انطلق بصلاحيات استشارية فقط [5] ، ويرأس البرلمان من قبل مكتب يرأسه رئيس وأربعة نواب للرئيس. [6]

وفيما يتعلق بمحكمة العدل الأوروبية فإن القضاة يعملون وفق نظم تحقق لهم الاستقلال التام في أداء عملهم وتبعدهم عن الضغوط السياسية التي قد تمارس عليهم من الدول الأعضاء، حيث تتم المداولات بطريقة سرية ، وعلى الجانب الأفريقي فإن محكمة العدل الأفريقية تشكل الجهاز القضائي للاتحاد الأفريقي. [7]

---

[1] -Dionyssis G, Dimitrakopoulos et Hussein Kassim, la commission européenne et le débat sur l'avenir de l'europe, Critique internationale, n° 29, Avril 2005, PP 182-183.

[2]- يطلق على اللجنة – كذلك اسم المفوضية ونفس الاسم الذي تحمله المفوضية الأوروبية إلا أن الجمعية العامة للاتحاد الأفريقي قررت تحويل مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى سلطة الاتحاد الأفريقي وذلك في فبراير 2009.

[3] -Renforcer la participation populaire dans l'union africaine, Op, Cit, P 14.

[4] -Ciline Hiscock, Lageot, Op, Cit, PP 311-312.

[5] -Cristophe Leloup, Chronologie africaine 2002-2005, Outre-terre, n° 11, Février 2005, P 556.

[6]- Renforcer la participation populaire dans l'union africaine, Op, Cit, P 21.

[7]- المادة 18 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

وفيما يتعلق بنظم عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة المناطق في الاتحاد الأوروبي، وكذلك المجلس الاقتصادي والثقافي في الاتحاد الأفريقي، فهناك تركيز على الصيغة الاستشارية لهذه المؤسسات، وعلى دورها الهام في دعم القدرة على تحقيق التنمية الشاملة بشكل متوازن بين مختلف أجزاء الاتحادين ، إلى جانب الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية في التنمية وتعميق الاستقرار المالي والاقتصادي داخل الاتحادين.

مما سبق يمكن أن نستخلص عدة استنتاجات:[1]

1. إن التشابه في الاسم بين مؤسسات الاتحادين الأوروبي والأفريقي لا يعني بالضرورة وجود تشابه في الوظائف والسلطات، ويتضح ذلك بصفة خاصة بالنسبة للجنة الاتحاد الأوروبي التي تتشابه اسما مع لجنة الاتحاد الأفريقي، غير أن الوظائف مختلفة، فلجنة الاتحاد الأوروبي تمثل الأخير في المحافل الدولية كما تشارك في رسم سياساته، في حين أن لجنة الاتحاد الأفريقي هي بمثابة أمانة عامة تتركز وظائفها حول المسائل الإدارية المرتبطة بتسيير عمل الاتحاد، وينطبق الأمر على البرلمان الأوروبي والبرلمان الأفريقي، غير أن الأول سلطاته تشريعية ملزمة في حين أن الثاني سلطاته استشارية غير ملزمة. [2]
2. هناك حالات للتشابه بين مؤسسات الاتحادين في التكوين والوظائف، رغم اختلاف الاسم، مثل المؤتمر والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الاتحاد الأفريقي، والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية في الاتحاد الأوروبي.
3. إن نطاق السلطات التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي اتجاه أعضائه أكثر اتساعا - بشكل واضح – من تلك التي يتمتع بها الاتحاد الأفريقي ، فالأولى يمكنها تقرير عقوبات على الدول المخالفة أو رفع الأمر إلى محكمة العدل الأوروبية التي يمكنها اتخاذ قرارات ملزمة للدول الأعضاء، أما الاتحاد الأفريقي فإن سلطاته إزاء أعضائه لا تتضح إلا بالنسبة لإمكانية تدخله في الدول الأعضاء بشكل استثنائي في الحالات الثلاثة المشار إليها سابقا، وفي هذا السياق لا يمكن الحديث عن منظمة إقليمية قوية وناجحة ما لم تكن هذه المنظمة تتمتع بسلطات فوق قومية ، وما لم تكن الدول الأعضاء مستعدة للتنازل عن جزء من سيادتها لصالح المنظمة الإقليمية [3] .

وبناء على ما تقدم نقول أن التكامل الإقليمي هو الدواء الشافي للحالة التي تعيشها أفريقيا، والاتحاد الأفريقي يعد تطورا إيجابيا في هذا الاتجاه، كما أن تقاسمه نفس الأسماء مع مؤسسات

---

[1] - أيمن السيد شبانة، المرجع السابق، ص ص 133-135.

[2]- أنظر: محمد عاشور مهدي، برلمان عموم أفريقيا ومستقبل الاتحاد الأفريقي تحديات قائمة وضمانات لازمة، في بحوث مؤتمر الاتحاد الأفريقي، ط 1، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، 2005،ص ص 161-162.

[3]- أيمن السيد شبانة، المرجع السابق، ص 135.

الاتحاد الأوروبي لا يعني أن الاتحاد الأفريقي له نفس تجربة الاتحاد الأوروبي، بالنظر إلى الظروف التاريخية والأوضاع الداخلية في كلا الاتحادين.

المبحث الثالث: القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي

يقع القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي في ديباجة وثلاثة وثلاثون مادة تتناول أهداف ومبادئ الاتحاد وأجهزته ومقره ولغات عمله، بالإضافة إلى عدد من الأحكام المتعلقة بدخوله حيز النفاذ إلى جانب العضوية في الاتحاد وانقطاعها وإمكانية تعديل ومراجعة القانون التأسيسي وحلوله محل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق بشيء من التفصيل إلى المبادئ والأهداف الواردة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي في مطلب أول إلى جانب أجهزة الاتحاد الأفريقي في مطلب ثان مع الإشارة باختصار شديد إلى أبرز الأحكام الأخرى المتعلقة بهذا التنظيم.

المطلب الأول: المبادئ والأهداف المسطرة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي

بإلقاء نظرة معمقة على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي يتضح لنا أنه قد وضع في اعتباره المبادئ والأهداف المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وفي المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية [1] ، وإن كانت أهداف ومبادئ الاتحاد الأفريقي تتسم بجدية أكبر من سابقتها[2]، ولعل هذا راجع إلى اختلاف الظروف الدولية والداخلية المعاصرة لنشأة كل منهما، وفيما يلي نتناول هذه الأهداف والمبادئ :

الفرع الأول : أهداف الاتحاد الأفريقي

لقد سطر الاتحاد الأفريقي جملة من الغايات التي يجب عليه تحقيقها والسعي إليها ، حيث جاءت محددة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي في أربعة عشر هدفا [3].

هذه الأهداف في مجملها ترمي إلى النهوض بدول القارة والحفاظ على استقلالها وصنع التقدم وإحلال السلام في ربوعها، ولتوضيح أهداف الاتحاد الأفريقي يمكن تقسيمها إلى عدة أنواع من الأهداف.[4]

---

[1]- رانية حسين خفاجة، المرجع السابق، ص 147.

[2]- سيد إبراهيم الدسوقي ، المرجع السابق، ص 62.

[3]- راجع المادة 03 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

[4]- البشير علي الكوت، مسيرة الوحدة الأفريقية، في: الاتحاد الأفريقي، بحوث مؤتمر الاتحاد الأفريقي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، 2005، ص 54.

- أهداف سياسية وأمنية.
- أهداف اقتصادية.
- أهداف أخرى مكملة للأهداف السياسية والاقتصادية.

1. <u>الأهداف السياسية والأمنية</u>:

وتتمثل هذه الأهداف في تحقيق التكامل السياسي وحماية الدول واستقلالها، ووحدة أراضيها، وتعزيز الأمن والاستقرار، وتعزيز الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وقد تناولتها ستة فقرات من المادة الثالثة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وهي:

أ. تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الأفريقية: [1]

هو الهدف الرئيسي لقيام الاتحاد، وهو كذلك الهدف الذي ظلت القارة الأفريقية تناضل من أجل تحقيقه، حتى قبل استقلال الدول الأفريقية إبان مؤتمرات الجامعة الأفريقية ومؤتمرات الشعوب الأفريقية [2] ، وذلك بتجاوز الخلافات الناجمة عن تباين الأنظمة السياسية والثقافية والاجتماعية التي تميز الدول الأفريقية، وعليه فإذا أراد قادة الاتحاد الأفريقي تحقيق هذا الهدف وإقامة الوحدة المنشودة، فإن عليهم إتباع المنهج الوظيفي، وذلك بدراسة أسباب عدم قيام الوحدة وتوضيح سبل إذابة هذه العوائق والتغلب عليها بوضع المنهج الذي يجب على الاتحاد الأفريقي إتباعه لكي تتحقق هذه الوحدة. [3]

ب. الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها: [4]

وهذا الهدف بدوره قد تم النص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ضمن الفقرة الثانية من المادة الثانية منه، ونلاحظ أن تأكيد الاتحاد الأفريقي على هذا الهدف راجع إلى تقديس كل دولة لسيادتها واستقلالها وهذا بالنظر إلى ما عانته في تاريخها السابق من قسوة الاستعمار، كما تمت الإشارة ضمن هذا الهدف إلى ضرورة الحفاظ على وحدة أراضي الدول الأفريقية وهذه محاولة من الاتحاد الأفريقي الاستفادة من تجارب الماضي ونعني بها الحروب الأهلية التي كادت تؤدي بالقارة كلها في ظل سابقتها منظمة الوحدة الأفريقية ، إلا أننا نجد تحديات كبرى تهدد وحدة الدول الأفريقية خلال الألفية الجديدة ألا وهي تنامي الروح العرقية التي لعبت الدور الأكبر في زعزعة

---

[1]- المادة3/أ من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

[2]- البشير علي الكوت، الوحدة الأفريقية في القرن العشرين، المرجع السابق، ص 108.

[3]- سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 65.

[4]- المادة 3/ب من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

استقرار القارة فبالرغم من قدم الظاهرة إلا أنها ازدادت حدة إلى جانب كذلك تنامي النعرات الطائفية. [1]

ج. التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي:

يسعى الاتحاد الأفريقي إلى تحقيق هدف رئيسي من أهدافه وهو تحقيق التكامل في جميع المجالات، وهذا حتى يكون في مقدوره البروز على الساحة الدولية ككيان متماسك وقوي في عالم عرف تزايد أهمية الأدوار التي تقوم بها المنظمات الدولية والإقليمية، كما أن نجاح الدول الأفريقية في تحقيق هذا التكامل سيمكنها من الوقوف في وجه الأطماع الأجنبية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية وذلك بإقامة كيان سياسي موحد، وهذا من الأسباب الرئيسية التي جعلت واضعي القانون التأسيسي للاتحاد ينصون عليه، وهو أمر يتطلب من رؤساء الدول الأفريقية إزالة الخلافات بينهم لأنه لا يمكن أن تكون هناك وحدة أفريقية إلا إذا تم القضاء على كل العوائق التي تقف في وجه استكمال هذه الوحدة [2].

د. تعزيز مواقف أفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها والدفاع عنها: [3]

أن لهذا الهدف علاقة وطيدة بالهدف الوارد في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة، بدعوته إلى تعزيز وتوحيد المواقف الأفريقية اتجاه القضايا الحساسة التي تهم شعوب القارة وأمنها، وبالرغم من غموض عبارة المسائل ذات الاهتمام للقارة وعدم تحديدها بدقة، إلا أنه يستفاد أن الغاية من وراء الدعوة إلى تنسيق المواقف بين الدول الأفريقية وتوحيدها ، هو الاهتمام بقيام وحدة أفريقية في شتى نواحي الحياة في الفقرة السابقة.

ه. تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة: [4]

تسهر جميع المنظمات الدولية على تحقيق السلام والأمن على المستويين العالمي والإقليمي، وهنا أخذ هذا الهدف حيزا كبيرا من اهتماماتها كما لم تغفل عنه جميع مواثيقها وقوانينها

---

[1]- تعاني القارة الأفريقية حاليا من العديد من المشاكل العرقية التي تهدد سلامة ووحدة دوله ومن أبرزها مشكلة السودان بين الشمال والجنوب إلى جانب مشكلة دارفور، ومشكلة إقليم كازامانس في السينغال، ومشكلة الطوارق في كل من مالي والنيجر، ومشكلة الإيبوفي جنوب نيجيريا إلى جانب الصدامات الطائفية بين المسلمين والمسيحيين، بالإضافة إلى مشاكل أثيوبيا والكونغو الديمقراطية وغيرها، أنظر في هذا الشأن : محمد عبد الغني سعودي، قضايا أفريقيا، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1980، ص ص 203-212. أنظر أيضا: عبد الله الأشعل، المرجع السابق، ص ص 174-176.

[2]- سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 64.

[3]- المادة 3 / د من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

[4]- المادة 3 / و من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

التأسيسية[1]، وبطبيعة الحال لم يغفل واضعو القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي عن النص صراحة على هذا الهدف، خاصة في ظل الأوضاع والحالات الخطيرة التي عاشتها وتعيشها القارة الأفريقية على المستويات الأمنية وانعدام الاستقرار الذي ترجع أسبابه إلى الفقر والتخلف والظروف الاقتصادية السيئة والحرمان ، إلى جانب الأنظمة السياسية التي أدت إلى تهميش جزء كبير من السكان[2]، وليس هذا فحسب بل إن أكثر الدول الأفريقية تقدما – جنوب إفريقيا مثلا – مازالت تعاني من آثار التمييز العنصري وإن قطعت فيه أشواطا، أما البقية من الدول الأفريقية إما تعاني من الاستبداد وحكم الأقليات أو العائلات أو الحزب الواحد [3] .

و. تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد: [4]

يسعى الاتحاد الأفريقي إلى إرساء الديمقراطية وحق الشعوب الأفريقية في ممارسة الحد الأدنى من المشاركة الشعبية في الحكم الذي يحترم حقوق المواطن داخل القارة الأفريقية، كما أن صدور مفهوم الحكم الراشد ارتبط بكتابات البنك الدولي حول كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في الدول الأفريقية، حيث تم الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو الاقتصادي [5] ، ويتطلب هذا الهدف تحقيق المساواة بين الأفراد داخل الدول الأفريقية، بحيث يكون في استطاعتهم المطالبة بجميع حقوقهم المدنية والسياسية المعلن عنها بموجب المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

2. الأهداف الاقتصادية:

وتتمحور الأهداف الاقتصادية للاتحاد الأفريقي والتي تم ذكرها في قانونه التأسيسي حول تشجيع التكامل والتنسيق الاقتصادي بين دول القارة، والدور الذي يمكن أن تلعبه في الاقتصاد العالمي والتنمية الاقتصادية للقارة، ورفع مستوى الشعوب الأفريقية وتعزيز البحث العلمي والتكنولوجي، وتتمثل هذه الأهداف في:

---

[1]- لقد نص ميثاق الأمم المتحدة على هذا الهدف في المادة 1 / 1 التي اعتبرته الهدف المركزي من تأسيس الأمم المتحدة، أنظر : الدكتور جعفر نوري مرزة، موقف القانون الدولي العام من المنازعات الإقليمية، المجلة الجزائرية، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، الجزائر،العدد 03، 1989، ص 688.

كما أشار كذلك نص المادة الثانية فقرة 3 من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي إلى المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

[2]- سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 74.

[3]- صالح يحي الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص 127.

[4]- المادة 3 / ز من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

[5]- ناجي عبد النور، الاتحاد الأفريقي وتحقيق الحكم الرشيد، مبادرة النيباد، مجلة العلوم القانونية، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة باجي مختار، عنابة ، العدد 11، جوان 2007، ص 178.

أ. تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية: [1]

يسعى الاتحاد الأفريقي كغيره من المنظمات الإقليمية إلى النهوض ككيان فعال ومؤثر على المستوى العالمي، ولعل ما فعله الاتحاد الأوربي لهو أبلغ دليل على قيام المنظمات الإقليمية بدور فعال في مثل هذه الحالة، حيث أننا نرى الآن ما يقوم به الاتحاد الأوربي من دور بارز ومنافس أيضا للدور الأمريكي على الساحة الدولية [2] ، أما عن الاتحاد الأفريقي فإنه بدوره يحاول الدفع بالقارة إلى الأمام للسير في ركاب المنظمات الإقليمية الكبرى لتأخذ بذلك مكانتها على الساحة الدولية ، وهذا يتطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد المشاركة بشكل فعال فيما يتم عقده من مفاوضات أو معاهدات بينها و بين غيرها من الدول و المنظمات الدولية .

إلا أن دور الدول الأفريقية في إطار "منظمة التجارة العالمية"، التي تعد اليوم أهم وأخطر الأجهزة على مستوى إدارة التجارة العالمية، وبالرغم من هذه الأهمية الكبرى، فإن منظمة التجارة العالمية لا يسمع فيها الصوت الأفريقي إلا همسا [3]، فالمشاركة في هذه المنظمة تتطلب قدرات ومهارات ضخمة وتكاليف باهظة يصعب على الدول الأفريقية فرادى بالوفاء بها، ولا يمكن مواجهة هذا إلا بإتباع المنهج الإقليمي أو المشاركة الجماعية، وهو المنهج الذي تتبعه على سبيل المثال دول الاتحاد الأوربي، بإمكاناته وموارده الضخمة، حيث تمثل دوله بوفد واحد في هذه المنظمة العالمية [4] .

ونشير هنا إلى أن هذا المنهج قد تنبهت له منظمة الوحدة الأفريقية، كما نصت عليه صراحة في معاهدة أبوجا [5] .

وإذ برزت للاتحاد الأفريقي ثمار هذه الجهود فإنه لابد سيمضي قدما على نفس الخط لتدعيم النهج الجماعي في الدفاع عن القضايا والمطالب الأفريقية في منظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات والمحافل الدولية، وفي هذا الإطار فإن الاتحاد الأفريقي سيحتاج إلى إيجاد

---

[1]- المادة 3 / ط من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

[2]- سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 79.

[3]- الدول الأفريقية لم يكن لها وجود يذكر في إطار المفاوضات التجارية العالمية التي سبقت دور لأوروجواي التي انتهت عام 1994 بقيام منظمة التجارة العالمية، ورغم وصول عدد الدول الأفريقية المشاركة في المنظمة إلى نحو 44 دولة ما بين عضو ومراقب إلا أن ذلك لم يضمن للقارة الأفريقية أية مشاركة فعالة في أنشطة المنظمة.

[4]- عراقي عبد العزيز الشربيني، رؤية حول الدور الاقتصادي للاتحاد الأفريقي، في : الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية بجامعة القاهرة، القاهرة، أكتوبر 2001، ص 350.

[5]- المادة 94 / 1 من المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية.

الآليات التنظيمية الملائمة لأداء هذه المهمة والتي قد لا تكون واضحة كل الوضوح في هياكله التنظيمية التي أوردها. [1]

ب. تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك تكامل الاقتصاديات الأفريقية : [2]

يحاول الاتحاد الأفريقي كغيره من المنظمات الدولية ، الوصول بالقارة الأفريقية إلى تحقيق أكبر قدر من التكامل في شتى الميادين، حيث أصبح من المعروف أن من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي ليحل محله الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية. [3]

ج. تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد:[4]

أشير هنا إلى أن هذا الهدف يجعل من الاتحاد الأفريقي استمرارا لمنظمة الوحدة الأفريقية، هذه الأخيرة التي تم في عهدها إنشاء العديد من المجموعات الاقتصادية الإقليمية. [5]

وفي هذا السياق يجب أن نشير إلى التوصية التي أصدرتها منظمة الوحدة الأفريقية في يوليو 1980 والتي تقضي بضرورة إنشاء مجموعة من التكتلات الاقتصادية ذات البعد الجغرافي الإقليمي والتي تتشابه في ظروفها الاقتصادية بحيث تكون في النهاية ما يمكن أن يطلق عليه الجماعة الاقتصادية الأفريقية The Africain Economic Community، كما دعت إتفاقية أبوجا إلى إنشاء هذه التجمعات الاقتصادية الفرعية للوصول إلى تحقيق هدفها بإنشاء هذه الجماعة الاقتصادية[6]، ولعل الغرض من وضع هذا الهدف هو تعزيز تفاعل الدول الأفريقية في إطار ما يمكن تسميته "بالإقليمية الجديدة"[7] ، والتي يتم في إطارها تعميق الإندماج بين الدول الأعضاء

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 119.

[2]- المادة 3 / ي من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

[3]- سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 81.

[4]- المادة 3 / ل من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

[5]- سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 82.

[6]- أنظر: عبد المطلب عبد الحميد، السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الأفريقي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص55.

[7]- أنظر: خالد حنفي علي، الإقليمية الجديدة في أفريقيا، أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء و السادك ، مجلة السياسة الدولية، العدد 144، أفريل 2001، ص ص 185-191 .

والتنسيق بين السياسات المالية والاقتصادية وتحقيق درجة أكبر من حرية الحركة والانسياب للعمالة ورأس المال[1] ، وإن من أبرز هذه المنظمات الإقليمية: السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (COMESA) الاتحاد الاقتصادي لأفريقيا الوسطى (ECCAS) والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) والجماعة الائتمانية لأفريقيا الجنوبية (SADC) واتحاد المغرب العربي (UMA) تجمع دول الساحل والصحراء (SEN-SAD).

د. التعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في كافة المجالات وخاصة مجالي العلم والتكنولوجيا: [2]

يهدف الاتحاد الأفريقي إلى تنمية القارة الأفريقية والدفع بها إلى مصاف القارات المتقدمة الأمر الذي لن يتحقق إلا من خلال زيادة الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجي، إذ أنه أصبح من الصعب الحديث عن عالم معاصر ومتقدم دون الإشارة إلى دور ومكانة وتأثير العلم والتكنولوجيا الذين أصبحا دون غيرهما مصدر قوة للإنسان المعاصر[3] ، حيث يتم توظيفها من أجل التنمية، إلا أن السؤال الذي يمكن طرحه في هذه الحالة هو كيف يمكن الحصول على هذه العلوم والتكنولوجيات ؟ فقد اعتادت دول العالم الثالث عامة والدول الأفريقية خاصة على الدول المتقدمة فيما يخص عمليات نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمارات التي تقوم بها هذه الأخيرة في صورة مشاريع استثمارية تنفذها الشركات المتعددة الجنسيات، وعليه نجد أن نقل التكنولوجيا في حد ذاتها أصبحت تشكل تهديدا خطيرا للقارة ومسألة تعوق تنميتها، والمقصود هنا مشكلة الشركات الصناعية الكبرى التي تنقل تكنولوجياتها إلى دول الاتحاد وما يمكن أن يترتب عن ذلك من تبعية تكنولوجية لها و التي تعني بدورها أن الدول النامية إجمالا وفي ظل هذا الوضع تفقد استقلالها بشأن تطويع التكنولوجيا وتطبيقها.

لهذه الأسباب نجد أن الاتحاد الأفريقي ركز في هذا الهدف على تعزيز البحث في كافة المجالات بالاعتماد على الكفاءات المحلية، وهذا من منطلق أن التكنولوجيا هي ثمرة عملية تطورية تاريخية لحضارة مجتمع بذاته وتحمل قيم هذا المجتمع ومضمون حضارته المتمثلة في الكيان الاجتماعي الاقتصادي والثقافي للمجتمع الذي تولدت فيه. [4]

---

[1]- عبد الحميد الضهاجي، أي مستقبل لإفريقيا ؟ ، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، جويلية 2002، ص 75.

[2]- المادة 3/م من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

[3] - عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1989، ص 14.

[4]- هيرمان كان وآخرين، العلم بعد مائتي عام، الثورة العلمية التكنولوجية خلال القرنين القادمين، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص 20.

3. الأهداف الأخرى:

وهذه الأهداف في مجموعها أهداف مكملة للأهداف السياسية والاقتصادية مثل الأهداف الصحية الخاصة بالقضاء على الأوبئة المتوطنة في القارة الأفريقية، إلى جانب الأهداف المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وقد تمثلت هذه الأهداف في:

أ. تشجيع التعاون الدولي مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان: [1]

يتشابه هذا الهدف مع مقصد الأمم المتحدة الذي يدعو إلى تحقيق التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية إلى جانب تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء، مع مراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا. [2]

كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قواعد مطابقة لما ورد في ميثاق الأمم المتحدة من حيث الإشارة إلى أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات دون تمييز من أي نوع ولاسيما التمييز بسبب العرق أواللون أوالجنس أواللغة أوالدين أوالرأي أوالأصل الوطني أوالاجتماعي[3] ، ومنه يتضح لنا أن الهدف من الإشارة إلى التعاون الدولي بين الدول الأعضاء، سواء كان ذلك في النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، هو ألا يخالف هذا التعاون ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة أوالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أي أن يكون هذا التعاون لمصلحة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بحيث لا يجوز أن تتمسك أي دولة أفريقية أوتطالب بمنع التعاون بينها وبين دولة أخرى لاختلاف في الدين أواللغة أوالجنس [4].

ب. تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقا للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب: [5]

لقد تزايد الاهتمام بحقوق الإنسان منذ الحرب العالمية الثانية، وقد انعكس هذا الاهتمام في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما لم تكن أفريقيا بعيدة عن هذا كله فكان الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والذي تم اعتماده من طرف منظمة الوحدة الأفريقية في نيروبي عاصمة كينيا في جوان 1981 والتي دخلت حيز النفاذ في أكتوبر عام 1986، حيث أصبح الميثاق يشكل الوثيقة المركزية الخاصة بحقوق الإنسان بالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقية ومن بعدها

---

[1]- المادة 3 / ه من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

[2]- أنظر المواد: 1 / 3 والمادة 155 ج من ميثاق الأمم المتحدة.

[3]- المادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

[4]- سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 82.

[5]- المادة 3 / ح من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

الاتحاد الأفريقي[1] ، حيث أن هذا الأخير من أهدافه السامية احترام حقوق الإنسان في أفريقيا لأن الإنسان الأفريقي ظل في خلال القرن العشرين يعاني وضعه تحت الاحتلال الذي أهدر آدميته، وكان الاستعمار يقوم بتسخيرهم باعتبارهم عبيد وتعريضهم لأبشع صور الاستغلال. [2]

ج. تعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشري لرفع مستوى معيشة الشعوب الأفريقية: [3]

يسعى الاتحاد الأفريقي هنا إلى قيام نوع آخر من أنواع التعاون وهو التعاون البشري بخلاف التعاون الذي ذكرناه في أهداف سابقة ، حيث يأخذ هذا التعاون صورة تبادل الخبرات البشرية بين الدول الأفريقية التي تتوفر لديها مصادره المادية [4] ، إلا أن الغاية المرجوة من التعاون في هذه الحالة هو رفع مستوى معيشة الإنسان الأفريقي الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال رسم خطة أفريقية مشتركة لتحقيق التنمية الشاملة، خاصة أن أفريقيا تعتبر من أشد قارات العالم معاناة وتهميشا في ظل التنافس الدولي غير المتكافئ ، الأمر الذي انعكس سلبا على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى تراجع معدلات التنمية والنمو في دول القارة كنتيجة مباشرة لتراجع أسعار المواد الأولية ونقص صادراتها وتآكل حصصها في الأسواق العالمية، مما زاد من حدة الفقر وارتفاع معدلات البطالة [5] ، وانعكاسها سلبا على مستوى معيشة مواطني الدول الأفريقية.

د. العمل مع الشركاء الدوليين ذوي الصلة للقضاء على الأوبئة التي يمكن الوقاية منها وتعزيز الصحة الجديدة في القارة: [6]

لا تزال مشكلة التحكم في عبء الأمراض تشكل أحد أهم التحديات التي تواجه أفريقيا، حيث أنها تقف عائقا أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تواجه القارة الأفريقية عبئا ثلاثي الجوانب يشمل الأمراض المتنقلة وغير المتنقلة بالإضافة إلى الإصابات الناجمة عن العنف، وما يزيد في تفاقم هذا المشكل ضعف إمكانات القارة الأفريقية في مواجهة هذه التحديات الصحية فبالإضافة إلى النقص الحاد في العقاقير واعتماد معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على استيراد المنتجات الصيدلانية، واعتمادها اعتمادا كبيرا على المانحين لتمويل الخدمات الصحية نجد أن قطاع الصحة يعاني نقصا كبيرا في الأيدي العاملة في هذا القطاع سواء بسبب ضعف قدرات

---

[1] - Norman Taku et Frans Vifioen, instruments de l'organisation de l'unité Africaine / Union Africaine, centre for Human Rights, université de Pretoria, Pretoria, 2006, p 21.

[2]- أنظر : والتر رودني، أوروبا والتخلف في أفريقيا، ترجمة : أحمد القصير، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1988،ص ص 267-277.

[3]- المادة 3 / ك من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

[4]- سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 82.

[5]- عبد المطلب عبد الحميد، السوق الأفريقية المشتركة والاتجاه الأفريقي، المرجع السابق، ص 138.

[6]- المادة 3 / ن من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

مؤسسات التدريب التي تعاني من بنية تحتية مخربة وانعدام وسائل التدريب والتعليم مع نقص المعلمين والمدرسين وقدم المناهج الدراسية، ومن هنا جاءت أهمية الدعوة إلى العمل مع الشركاء الدوليين ذوي الصلة والمتمثلة أساسا في منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية إلى جانب البنك العالمي، كما يجب أن نذكر في هذا السياق إعلان الألفية للأمم المتحدة في سبتمبر 2000 "الأهداف الإنمائية للألفية" حيث نجد أن ثلاثة منها تخص مجال الصحة كخفض ثلثي وفيات الأطفال ممن هم دون سن الخامسة، مع خفض وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع إلا جانب خفض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ومرض الملاريا [1] .

الفرع الثاني: مبادئ الاتحاد الأفريقي

لقد جاءت مبادئ الاتحاد الأفريقي متسقة إلى حد كبير مع مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية [2]، فقد ورد النص على المبادئ التي ينبغي على الاتحاد الأفريقي أن يسير وفقا لها دون الحياد عنها حتى يتمكن من تحقيق أهدافه التي سبق لنا دراستها ، فالمبادئ هي الأسس والقواعد التي تسير على هديها المنظمة الدولية وصولا لأهدافها [3] ، وقد حددت المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي هذه المبادئ في ستة عشر فقرة: في مقابل تناول منظمة الوحدة الأفريقية لجملة مبادئه في سبعة فقرات في المادة الثالثة من ميثاقها، مما يعني زيادة في عدد المبادئ التي قام عليها الاتحاد الأفريقي، وعليه نقسم هذه المبادئ إلى: [4]

1. المبادئ التي وردت في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وتكررت – تقريبا – في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي:

أ. المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد:

لقد ورد ذكر هذا المبدأ في الفقرة الأولى من المادة الثالثة من ميثاق المنظمة والفقرة (أ) من المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، إلا أن الملاحظ على هذه الأخيرة حذف كلمة السيادة واستبدالها بكلمة الترابط، وهذا إذا ما دل على شيء فإنما يدل على توجه الدول الأفريقية أكثر فأكثر نحو الاندماج والتكامل ، كما أننا نلاحظ أن عدم التركيز على هذه الفكرة هو لاجتناب التناقض بين مبادئ الاتحاد الأفريقي الذي يبيح في فقرات أخرى حق تدخل الاتحاد في دولة عضو لأسباب إنسانية [5] ، كما لا ننسى الإشارة إلى فكرة المساواة التي ورد ذكرها في نفس المبدأ والتي

---

[1] **-Gilles Dussault, Pierre Fournier, Alain Letourmy, L'Assurance maladie en Afrique francophone: Améliorer l'accès aux soins et lutter contre la pauvreté , La Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement/La Banque mondiale , Washington, 2006 , pp 89-90 .**

[2] **- رانية حسين خفاجة، المرجع السابق، ص147.**

[3] **- سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 87.**

[4] **- البشير علي الكوت، مسيرة الوحدة الأفريقية، المرجع السابق، ص 51.**

[5] **- أنظر المادة 4 / ز من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.**

تعني التكافؤ في الحقوق والالتزامات، بحيث لا تحصل أي دولة على حقوق ومزايا أكثر من غيرها أوتتمتع بإعفاء من بين سائر الدول، أي أن تتمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق وواجبات متساوية وأن يكون لكل منها صوت واحد داخل الأجهزة الرئيسية التابعة للاتحاد الأفريقي بغض النظر عن حجم الدولة ومكانتها. [1]

ب. احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال:

إن معظم الحدود السياسية لأفريقيا تم ترسيمها في الفترة من 1884-1919 ومعظم هذه الحدود صناعية، ولا تمثل أقساما طبيعية أو بشرية، مما أثر سلبا على توزيع القوميات وبالتالي قد حمل معه بذور الشقاق والخلاف [2] .

وأشير إلى أن تأكيد الاتحاد الأفريقي على هذا المبدأ وتنفيذه يجعل المنظمة تأخذ طريقها في تحقيق الأهداف التي ترغب في تحقيقها من خلال ضمان استقرار الأوضاع القائمة وقطع الطريق أمام مطالب إعادة النظر في الحدود السياسية الموروثة عن المستعمر، ولعل الاتحاد الأفريقي قد استفاد من تجارب الماضي بخصوص مشاكل الحدود وأوضح مثال على ذلك مشكلة الحدود الصومالية مع كل من أثيوبيا وكينيا.

ج. تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر:

وهذا المبدأ منصوص عليه في أغلبية القوانين المنشئة للمنظمات الدولية العالمية والإقليمية، ذلك أن تسوية الخلافات بين أعضائها يؤدي دائما إلى النهوض بهذه المنظمات، أما إذا ثارت الخلافات بينهم ولم يكن تم حل لها، فيؤدي ذلك إلى تصدع ذلك البناء القائم [3] ، لذلك فقد نص ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على هذا المبدأ موضحا الطرق التي يحق للأطراف في النزاع الرجوع إليها [4] ، أما في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي فإنه لم يحدد هذه الوسائل التي يجب على دول الاتحاد اعتمادها وعلق المسألة على ما يقرره المؤتمر، كما أن مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة يعطي في كثير من الأحيان الأولوية للمساعي الحميدة أو لتشجيع الحوار السياسي والمصالحة بين الأطراف المتنازعة كأحد أهم ركائز حفظ السلم والأمن الدولي. [5]

---

[1]- أنظر: المادة 5 والمادة 10 / 1 والمادة 14 / 1 من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

[2]- فايز محمد العيسيوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الشاطبي، مصر، 2005، ص ص 254-256.

[3]- لعل أوضح مثال على النزاعات التي تسبب عدم حلها في تصدع المنظمة الدولية، مشكلة الصحراء الغربية التي عمقت الخلاف بين الجزائر والمغرب، وكانت عائق أمام قيام اتحاد مغرب عربي قوي، كما أن القضية ذاتها كانت سببا في عدم انضمام المغرب الأقصى إلى عضوية الاتحاد الأفريقي.

[4]- أنظر المادة 3 / 4 من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

[5] - Nations Unies, opérations de maintien de la paix des nations unies, traduit de l'anglais par Ames Hodeges, organisation des nations unies, New York, 2008, p 26 .

د. عدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى:

لقد أكدت الأمم المتحدة على هذا المبدأ وذلك بنصها عليه في الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، حيث أنه وبناء على هذا النص تم حظر أي شكل من أشكال التدخل في المسائل التي تعد من صميم السلطان الداخلي للدول، وعلى هذا المبدأ سارت غالبية المنظمات ومنها الاتحاد الأفريقي الذي طالب بدوره الدول الأعضاء بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة وذلك حفاظا على الأوضاع الداخلية للدول الأعضاء وتماشيا مع المبادئ الدولية الخاصة بهذا الشأن، فلو أن دولة تدخلت لتغيير أي أنظمة داخلية في الدول الأعضاء فإن ذلك قد يؤدي إلى فوضى عالمية كما حدث في التدخل الأمريكي البريطاني في العراق [1] ، كما أن التدخل الأثيوبي في الصومال سنة 2006 زاد من تأزم الأوضاع الأمنية في هذا البلد المنهار أصلا. [2]

ه. تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد:

لقد أشار ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية إلى تأكيد سياسة عدم الانحياز في الفقرة السابعة من المادة الثالثة، ذلك أن إنشاء هذه المنظمة تزامن مع فترة اشتداد الحرب الباردة بين الشرق والغرب حيث كان من المقبول أن تتم الإشارة إلى هذا المبدأ في ظل تلك الظروف، أما الآن وبعد تغير الأوضاع الدولية وهيمنة الولايات المتحدة على العالم مع تزايد أهمية التكتلات الإقليمية، فإن سياسة اعتماد أفريقيا على ذاتها يترجم إرادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في الحد من تبعيتها واعتمادها على غيرها. [3]

و. احترام قدسية الحياة البشرية وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة والاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية:

وقد احتوت هذه الفقرة جملة من المبادئ [4] ، أولها احترام الحياة البشرية أي عدم تعريض البشر للتعذيب بغرض إرهابهم وعدم المطالبة بحقوقهم داخل أوطانهم، وثانيها إفلات إدانة مرتكبي الجرائم وتطبيق العقوبة عليهم والحرص على عدم الإفلات من معاقبة مرتكبها، أما ثالثها فهو رفض عملية الاغتيالات السياسية وأشير هنا إلى أن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي لم يشر إلى مصدر هذه الأعمال، ويقصد من هذا أنه مهما كان مصدرها (ولو كان داخليا) في حين نجد أن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية أشار إلى كونها قد تكون – مصدر الاغتيالات – دولا مجاورة أودولا أخرى.

---

[1]- أنظر : صالح يحي الشاعري، المرجع السابق،ص ص 430-434.

[2]- لقد استطاعت المحاكم الإسلامية التحكم في الوضع الأمني وضمان الاستقرار في الصومال لمدة سبعة أشهر (من جوان إلى ديسمبر 2007) ليعود الاضطراب من جديد مع بداية التدخل الأثيوبي المدعوم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، أنظر:عبد الرحمن لحرش، دور الاتحاد الأفريقي في تسوية الأزمة الصومالية، أعمال الملتقى الدولي الرابع. الاتحاد الأفريقي: واقع وآفاق، مجلة العلوم القانونية، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة باجي مختار، عنابة، عدد خاص، جوان، 2007، ص 116.

[3]- البشير علي الكوت، مسيرة الوحدة الأفريقية، المرجع السابق، ص 52.

[4]- سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 110.

هذه الاغتيالات السياسية قد تقوم على أساس استخدام العنف والتصفية الجسدية بحق شخصيات سياسية كأسلوب من أساليب العمل والصراع السياسي ضد الخصوم [1] ، أما الرابع فهو البعد عن ارتكاب الأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية، كاحتجاز الرهائن وخطف الطائرات والسفن وإلقاء القنابل وغيرها. [2]

2. المبادئ التي وردت في القانون التأسيسي للاتحاد ولم ترد في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية:

أ. مشاركة الشعوب الأفريقية في أنشطة الاتحاد:

وهذا المبدأ لم يذكر في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية السابقة، إذ أنه من المبادئ المستحدثة لدى الاتحاد الأفريقي، وبهذا يكون الاتحاد الأفريقي قد بدأ فعلا في تعزيز الاهتمام بتنفيذ وإرساء الديمقراطية [3] ، ويتحقق هذا المبدأ من خلال أحد الأجهزة المهمة من مؤسسات الاتحاد الأفريقي وهو البرلمان الأفريقي، وخاصة إذا علمنا أن أعضاء هذا الأخير يعينون من بين أعضاء البرلمانات الوطنية أو أي أجهزة تداولية أخرى للدول الأعضاء [4] ، كما لا أنسى أن أشير إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في سياق المشاركة في أعمال الاتحاد الأفريقي، وأوضح مثال على هذا الدور ، المذكرة التي رفعتها هذه المؤسسات إلى الدورة العادية لوزراء التجارة للاتحاد الأفريقي المنعقد في القاهرة من 5-9 جوان 2005 معبرة من خلالها عن مخاوفها بشأن المفاوضات الجارية مع منظمة التجارة العالمية لتدعو من خلالها إلى مراعاة مصالح الشعوب الأفريقية خلالها. [5]

ب. وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية:

يسعى الاتحاد الأفريقي إلى الأخذ بزمام الأمور بحيث لا يكون هناك مجال للجدل في طريق الوحدة الأفريقية، فالمقصود بسياسة دفاعية مشتركة مواءمة العلاقات مع الآليات الإقليمية لإدارة وتسوية الصراعات لإقرار نهج وسلوك بشأن مسائل الدفاع المشترك من أجل ضمان أمن الدول الأعضاء ضد أي عدوان خارجي، ولضمان كذلك الاستقرار الداخلي. [6]

---

[1]- محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية "تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى" الطبعة الأولى، جامعة العلوم القانونية، عمان، 2005، ص 59.

[2]- أنظر: المرجع نفسه،ص ص 59-60.

[3]- سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 92.

[4]- محمد عاشور مهدي، برلمان عموم أفريقيا ومستقبل الاتحاد الأفريقي تحديات قائمة وضمانات لازمة، في: الاتحاد الأفريقي، بحوث مؤتمر الاتحاد الأفريقي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، 2005، ص 161.

[5] - Moudjib Djinadou, réflexions sur la participation de la société civile dans le cadre de l'union Africaine, Perspective Afrique, Vol 1, N° 3, PP 227-228.

[6] - Delphine Lecoutre, vers un gouvernement de l'union Africaine ?, ISS, Paper 147, Juin 2007, PP 4 - 5.

لذلك فإن إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يعكس الرغبة الحقيقية في الخروج من حتمية الحرب وبناء الأدوات اللازمة لمواجهة تحديات السلام وتعزيز سياسة الدفاع المشترك. [1]

ج. منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء في الاتحاد:

لقد نصت غالبية المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية والإقليمية على هذا المبدأ، حيث أشار ميثاق الأمم المتحدة إلى واجب الشعوب في إنقاذ الأجيال المقبلة من الحروب، وأعلنت من أجل تحقيق هذه الغاية النبيلة، عزمها على تقبل المبادئ وإيجاد المناهج الكفيلة بعدم استخدام القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة [2] ، وهذا المبدأ أكدته كذلك جامعة الدول العربية أي عدم جواز الالتجاء إلى القوة لفض النزاعات بين دول الجامعة [3] ، وعلى هذا المبدأ سار الاتحاد الأفريقي حيث منع وحرم مسألة استخدام القوة المسلحة أو مجرد التهديد بها من طرف أي دولة عضو ضد غيرها من الدول الأفريقية أو غيرها، ويلاحظ أن مبدأ منع استعمال القوة في العلاقات الدولية مبدأ مكمل لمبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية ومرتبط به، حيث أنه لا يمكن تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية إلا إذا امتنع أطراف تلك المنازعات عن استعمال القوة أوالتهديد باستعمالها[4]، كما يلاحظ أن هذا المبدأ جاء على إطلاقه في المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وهذا يدفعنا إلى الرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة الذي استثنى بعض الحالات للجوء للقوة المسلحة وهي حالة الدفاع الشرعي الفردي والجماعي. [5]

د. حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقا لقرار المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية:

إن الملاحظ لهذا المبدأ يتساءل عن سبب قيام الاتحاد الأفريقي بالسماح بحق التدخل في أي دولة عضو لأسباب إنسانية مرتبطة بظروف خطيرة تتمثل في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وهذا بالرغم مما تثيره فكرة التدخل الإنساني من مخاوف لدى دول الجنوب عامة والدول الأفريقية خاصة هذه الفكرة التي طالما عارضتها منظمة الوحدة الأفريقية[6]، لاصطدامها بمبدأ مهم من مبادئ القانون الدولي وهو مبدأ احترام سيادة كل دولة وكذلك مبدأ حظر

---

[1] - Albert Bourgi, l'union Africaine entre les textes et la réalité, AFRI, Vol 6, 2005, P 327.

[2]- محمد المجذوب، التنظيم الدولي (النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص197.

[3]- أنظر المادة 2 من ميثاق جامعة الدول العربية.

[4]- جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص 183.

[5]- أنظر : سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 100، وأنظر كذلك:

-Nations unies, opérations de maintien de la paix des nations unies, OP, Cit, P 37.

[6]- رانية حسين خفاجة، المرجع السابق، ص 147.

استخدام القوة أو التهديد بها إلا أن الدول الأفريقية وبالنظر إلى تجربتها السابقة في ظل منظمة الوحدة الأفريقية والتي كانت عاجزة عن التدخل لوقف الانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان، مثل تجاوزات عيدي أمين في أوغندا وبوكاسا في جمهورية أفريقيا الوسطى سنة 1970 والإبادة الجماعية في رواندا في عام 1994 التي تعتبر من الأسباب الرئيسية التي دفعت الدول الأعضاء إلى اعتماد هذا المبدأ ضمن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي [1] ، إلا أننا وبالرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة وبالتحديد المادة الرابعة و العشرون منه نجد أن مسألة التدخل منوطة فقط بمجلس الأمن الدولي والمفوض الوحيد باستخدام القوة، ولذلك فإنه وبالاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة دائما فإن الإمكانية الوحيدة المتاحة أمام الاتحاد الأفريقي للعمل بصورة قانونية في مجال استخدام القوة نجدها في المادة الثالثة والخمسون من ميثاق الأمم المتحدة، ومع ذلك فإن عملها هذا يظل مفيدا بإذن من المجلس وتحت مراقبته وإشرافه [2] ، كما أن قانون الاتحاد نفسه أسند هذه المسألة إلى المؤتمر وهو الهيئة العليا بالاتحاد.

ه. التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد وحقها في العيش في سلام وأمن:

إن سعي الاتحاد الأفريقي إلى إعمال هذا المبدأ يعتبر في حد ذاته خطوة هي طريق تحقيق التكامل والوحدة الأفريقية، فالتعايش بين الدول الأفريقية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تحقيق التعايش بين الشعوب الأفريقية من خلال رأب الصدع وتذليل الفوارق العرقية والاختلافات المذهبية والعقائدية خاصة أن الصراعات في أفريقيا ارتبطت دائما بصدامات عنيفة بين عرقيات مختلفة كما سبق وحصل في رواندا بين التوتسي والهوتو، وكذلك حرب بيافرا في نيجيريا.

إذن فالتاريخ الحديث لأفريقيا وجد للتذكير بأن هناك مشكلة تعايش إنساني على الأرض الأفريقية وهو ما دفع بالاتحاد إلى ربط مسألة التعايش السلمي بحق هذه الدول في العيش في سلام وأمن.

و. حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن:

لقد جاءت الفقرة (ي) من المادة الرابعة للقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي مرتبطة بالسياسة الأمنية، حيث سمحت، بل أعطت الحق للدول الأعضاء في أن تطلب من الاتحاد إعادة السلام والأمن، ويستفاد من هذا المبدأ بأنه لا يجوز التدخل إلا بموافقة الدولة صاحبة الإقليم وذلك لتحقيق الاستقرار داخل هذه الدولة والقضاء على التوترات الداخلية وقمع الحركات التي تهدد السلم والأمن الداخلي لهذه الدول، وهذا المبدأ يتشابه مع الطلب من مجلس الأمن لقمع الحركات التي تهدد السلم والأمن الدوليين[3] ، إلا أن هذا المبدأ الذي يشجع تدخل الاتحاد لصالح أي دولة عضو قد يجلب عدم

---

[1] - Ben Kioko, the regt of intervention Under the africain unions constitutive Act : from non-interférence to non-intervention, R/CR, Vol 85, N° 852, December 2003, PP 812-813.

[2] - Andrea Caligiuri, le droit d'intervention de l'union Africaine et l'interdiction de l'usage de la force en droit international, paper – Juin 2004, P 4, web.uniwc.it

[3]- سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 104.

الاستقرار أكثر مما يجلب أمنا وسلاما خاصة وأن الأمور الداخلية للعديد من الدول غير مستقرة، بل وأن هناك حروبا بالوكالة على أراضي العديد من الدول.[1]

ز. تعزيز المساواة بين الجنسين:

لقد لعب الاتحاد الأفريقي كمنظمة إقليمية موحدة دورا هاما في مجال تعزيز وحماية حقوق المرأة والعمل على نزع الفوارق القائمة على أساس الجنس وتأكيدا على أهمية العمل بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والذي تنص المادة الثانية منه على حظر كافة أشكال التمييز إذا كان قائما على العنصر أو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي، وكذلك المادة الثامنة عشرة من الميثاق نفسه والتي تدعو جميع الدول الأعضاء إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وكفالة حقوقها على نحو ما هو منصوص عليه في الإعلانات والاتفاقيات الدولية، كما لا أنسى الإشارة إلى اعتماد الجمعية العامة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي لبروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان، والذي أشار إلى ضرورة ضمان حقوق المرأة الأفريقية في جميع الميادين العلمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وذلك دون أي تمييز [2] .

كما أن هذا المبدأ جاء متماشيا مع الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية [3] ، والذي يقضي بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وهي صيغة مطابقة تقريبا للصيغة التي جاءت عليها الفقرة "ل" من المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

ح. إحترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد:

وقد نص الاتحاد الأفريقي عليه من ضمن أهدافه وأكد عليه أيضا ضمن مبادئه، ويوجب هذا المبدأ على الدولة الأفريقية احترام حقوق الإنسان، واعتماد تطبيق مبدأ الديمقراطية والإدارة السياسية والاقتصادية الرشيدة إلى جانب إعمال حكم القانون والمساواة والمساءلة [4] ، كما أن هذه المبادئ تتداخل مع الأفكار المنصوص عليها في الصكوك القانونية الأخرى كالإعلان العالمي

---

[1]- عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، الاتحاد الأفريقي كمنظمة إقليمية بين الأمل والحذر، في: الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية بجامعة القاهرة، القاهرة، أكتوبر 2001، ص 185.

[2]- أنظر: بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، اعتمدته الجمعية العامة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، وذلك أثناء انعقاد قمتها العادية الثانية، الموزمبيق، مابوتو، 11 جويلية 2003. و أنظر أيضا :

-Partenariat pour l'égalité des sexes, le role des agences multilatérales et bilatérales en Afrique, rapport complété par UNIFEM, New York, mars 2005, P 25.

[3]- وقد تم الإعلان عن هذه الأهداف خلال الألفية التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة في شهر سبتمبر لعام 2000 بحضور 189 دولة من الدول الأعضاء اعتمدت خلالها "إعلان الأمم المتحدة للألفية" تضمن بعناية أهداف سامية، الأهداف الانتمائية للألفية، حيث تعمل هذه الأهداف على تركيز جهود المجتمع الدولي على تحقيق تحسينات مهمة وقابلة للقياس بحلول العام 2015. أنظر:

-Réaliser les objectifs du millénaire pour le développement en Afrique, département de l'information des Nations unies, New York, Juin 2008, P 13.

[4]- أنظر: ناجي عبد النور: المرجع السابق، ص ص 176-178.

لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981[1] ، كما أن المفاهيم التي تناولتها هذه الفقرة مترابطة مع بعضها البعض أوبالأحرى مكملة لبعضها البعض، فالديمقراطية تعني نظام الحكم، والذي هو في رأي الأغلبية الساحقة من الكتاب لها ثلاثة شروط إلزامية [2]:

1. وجود تنافس فعلي بين الأفراد والجماعات من أجل الوصول إلى السلطة والمناصب العامة وفقا للإجراءات المعمول بها والمقبولة بتوافق الآراء على فترات منتظمة.
2. حق المواطنين في المشاركة في اختيار القادة من خلال تنظيم انتخابات نزيهة وشفافة.
3. الاعتراف والضمان القانوني للحريات والحقوق المدنية والسياسية المعترف بها في قانون المعاهدات الدولية كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، و حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الصحافة، والحق في السلامة الشخصية والممتلكات ضد جميع أشكال التدخل التعسفي.. الخ.

وعليه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية من دون أن يكون هناك احترام لحقوق الإنسان أوإعمال لسيادة القانون والحكم الرشيد.

ط. تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة:

يهدف الاتحاد الأفريقي إلى إقرار العدالة الاجتماعية داخل الدول الأفريقية، هذه العدالة التي اختفت تقريبا بسبب سيطرة فئة وصلت إلى الحكم على أشلاء أنظمة استعمارية أوالانقلابات العسكرية، ومدعومة من طرف شريحة واسعة من جماعات المصالح التي تتحكم في مقدرات الأمم الأفريقية وهذا بدوره يساهم في تعزيز الفوارق بين الطبقات ما أوجد نوع من الصراع وعدم الاستقرار الاجتماعي، لذلك فإن العدالة هي العنصر الأساسي لإعادة الإعمار، كما أن تعزيز العدالة يساعد أيضا في استقرار المجتمع وتوفير السبل للمواطنين للمشاركة في صنع القرار والتنمية وهو أيضا الطريق الوحيد لتفكيك حدود الماضي ، وضمان بأن يشعر الفقراء بأن لديهم فرصة معقولة لعيش حياة أفضل[3] ، لذلك نجد الاتحاد الأفريقي أكد على أهمية العدالة الاجتماعية ضمن أهدافه و مبادئه.

---

[1]- أنظر: سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص ص 107-108. و أنظر أيضا :

-Albert Bourgi, Op, Cit, P 329.

[2] - Abdel Kader Boye, de quelque problèmes et aspects importants de la démocratie dans le contexte des états d'Afrique noire, à la démocratie : principes et réalisation union interparlementaire, Genève, 1998, P39.

[3] - Fanie du toit, la justice sociale, ce sont des décisions concrees, SHS regards 22, unisco, octobre-décmbre 2008, P 12.

ك. إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات:

وبهذا المبدأ يرفض الاتحاد الأفريقي أي أوضاع غير دستورية وحكومات لا تكون منتخبة لأنها جاءت عن طريق انقلابات عسكرية، كما أشارت المادة 23 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على معاقبة الدولة التي تشارك في تغيير غير دستوري للحكومة حيث تشمل العقوبات الحرمان من إقامة روابط للنقل والاتصالات مع دول أعضاء أخرى، وغيرها من التدابير ذات الطابع السياسي والاقتصادي التي يحددها المؤتمر، كما أن هناك عدة خطوات إضافية يمكن اتخاذها لاحترام هذا المبدأ تتمثل الأولى في قيام الأمين العام بإدانة صريحة وعلنية لمثل هذا التغيير والحث على العودة السريعة إلى النظام الدستوري، والخطوة الثانية تتمثل في نقل تحذير واضح لمرتكبي هذا التغيير غير الدستوري، بعدها يتم إصدار إنذار لمدة ستة أشهر لاستعادة الحكم الدستوري، وفي الوقت نفسه يتم تعليق مشاركة الحكومة غير الدستورية في الهيئات السياسية التابعة للاتحاد ، وإذا لم يتم استعادة السلطة بعد هذه المدة يتم الإعلان عن مجموعة من العقوبات السياسية التابعة للمنظمة، وإذا لم يتم استعادة السلطة بعد هذه المدة يتم الإعلان عن مجموعة من العقوبات المحددة والموجهة ضد النظام الذي يرفض العودة إلى الشرعية الدستورية.[1]

وبهذه الطريقة يكون الاتحاد الأفريقي قد خطى خطوة معتبرة في الطريق نحو القضاء على الظاهرة التي يمكن وصفها بالآفة التي عاشتها دول القارة الأفريقية طيلة خمسة عقود مضت والمتمثلة في ظاهرة الانقلابات العسكرية.

وأشير أخيرا أن هناك مبدأ واحد ورد في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ولم يرد في القانون التأسيسي لاتحاد الأفريقي وهو مبدأ تحرير الأرض، وهذا راجع إلى استقلال غالبية الدول الأفريقية وتخلصها من الاستعمار الأوربي، كما أن المستجدات التي حصلت على الساحة الدولية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة إلى جانب الأوضاع التي عاشتها القارة الأفريقية خلال العقود الماضية غيرت أولوياتها نحو الاهتمام أكثر بقضايا التنمية وحقوق الإنسان والعمل من أجل ضمان الأمن والسلم الدائم في القارة الأفريقية واكتفى القانون التأسيسي للاتحاد بالإشارة في الفقرة الرابعة من الديباجة بسجل منظمة الوحدة الأفريقية في تحرير القارة [2] .

لقد جاءت مبادئ وأهداف الاتحاد الأفريقي متسقة إلى حد كبير مع مبادئ وأهداف منظمة الوحدة الأفريقية [3] ، إذ أورد القانون التأسيسي جملة من النقاط من قبيل المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد، واحترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال ومنع استخدام القوة أوالتهديد بها، والتأكيد كذلك على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عضو، ولكن على

---

[1] - Isaac Olawale Albert , the Africain union and conflit management , Africa development , Vol, XXXII, N° 1, 2007, P59.

[2]- عبد الله الأشعل، المرجع السابق، ص 146.

[3]- عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، المرجع السابق، ص 185.

الرغم من هذا التوافق إلا أن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي قد طرح أمورا جديدة تتجاوز ما كان موجودا في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية من قبل – كما سبق خلال سرد المبادئ التي لم يرد ذكرها في الميثاق – وتنبع أهمية هذه الإضافات من أنها تعكس بشكل أو بآخر الأولويات التي وضعها الاتحاد على أجندته فيما يتعلق بالعمل الأفريقي المشترك. [1]

المطلب الثاني: أجهزة الاتحاد الأفريقي

تعتبر الأجهزة والمؤسسات إحدى المؤشرات المهمة على مدى فاعلية المنظمات الإقليمية لما تقوم به من دور مهم في تحقيق أهداف المنظمة والحفاظ على مبادئها [2] ، كما تختلف الأجهزة والمؤسسات من منظمة إقليمية إلى أخرى، كما أن التغيير الذي حدث بالانتقال من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي جعل من أجهزة هذا الأخير تختلف عن أجهزة سابقتها.

الفرع الأول : أجهزة الاتحاد التي أنشأها القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي

ولقد أشارت المادة الخامسة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي إلى وجود تسع مؤسسات أو أجهزة تابعة للاتحاد الأفريقي من بينها الأجهزة الأربعة الرئيسية التي بدأ بها الاتحاد الأفريقي والتي أعطيت الأولوية عند إنشاء الاتحاد خلال قمة لوساكا المنعقدة في 9 جويلية 2001م وهذه الأجهزة هي (مؤتمر الاتحاد، المجلس التنفيذي، لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية) [3]، كما أشارت الفقرة الثانية من المادة الخامسة إلى إمكانية إنشاء أجهزة أخرى بناء على قرار من المؤتمر، وفيما يلي ذكر لهذه الأجهزة:

1. مؤتمر الاتحاد:

يعتبر مؤتمر الاتحاد، أهم أجهزة الاتحاد التي نص عليها القانون التأسيسي في مادته الخامسة، وأعلاها من حيث السلطات، ويتكون من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المعتمدين، كما يجتمع مرة واحدة سنويا على الأقل في دورة عادية، وقد يجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء وبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء [4] ، كما يتخذ المؤتمر قراراته بالإجماع، وإن تعذر ذلك فيتم إصدار القرارات بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء، وذلك بالنسبة للمسائل الموضوعية، أما المسائل الإجرائية فإن القرارات فيها تتخذ بالأغلبية البسيطة، أما النصاب القانوني المطلوب في أي اجتماع للمؤتمر فقد حددته الفقرة الثانية من المادة

---

[1]- رانية حسين خفاجة، المرجع السابق، ص 147.

[2]- البشير علي الكوت، الوحدة الأفريقية، المرجع السابق، ص 110.

[3] - Albert Bourgi, Op, Cit, P 332.

[4]- المادة 3/06 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

السابعة بحضور ثلثي الدول الأعضاء، كما يتولى رئيس دولة أو حكومة يتم انتخابه بعد مشاورات بين الدول الأعضاء، رئاسة المؤتمر لمدة سنة واحدة [1] ، ومنه نلاحظ أن الاتحاد الأفريقي لم يعتمد مبدأ تدوير الرئاسة فلم يجعلها بحسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء الذي يعد تجسيدا لأعمال مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء [2] ، كما أنه من المبادئ القانونية المكرسة غالبا في المنظمات الدولية.

ويتولى مؤتمر الاتحاد مهمة تحديد السياسات المشتركة للاتحاد ومراقبة تنفيذ قرارات الاتحاد وضمان التزام الدول الأعضاء بها، مع اعتماد ميزانية الاتحاد وإنشاء أي أجهزة يرى ضرورة إقامتها، وكذلك بحث طلبات الانضمام إلى عضوية الاتحاد واستلام وبحث التقارير والتوصيات الصادرة عن أجهزة الاتحاد الأخرى واتخاذ القرارات بشأنها. [3]

2. **المجلس التنفيذي**:

يعتبر المجلس التنفيذي المؤسسة الثانية في سلسلة مؤسسات الاتحاد، ويتألف هذا المجلس من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين أو سلطات تعينها حكومات الدول الأعضاء، كما يجتمع المجلس التنفيذي مرتين في السنة على الأقل في دورتين عاديتين، ويجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي جميع الدول الأعضاء [4] ، ويتخذ المجلس قراراته بنفس الآلية المتبعة من قبل مؤتمر الاتحاد، وذلك يكون بالإجماع وإن تعذر ذلك بموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء، ويتم الاكتفاء بالأغلبية البسيطة في المسائل الإجرائية بما في ذلك تقرير ما إذا كانت مسألة ما إجرائية أم لا، ويتكون النصاب القانوني من أغلبية ثلثي جميع أعضاء الاتحاد[5].

يتولى المجلس التنفيذي تنسيق واتخاذ القرارات حول السياسات في المجالات ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للدول الأعضاء[6] ، وبحث المسائل التي تحال إليه ومراقبة تنفيذ السياسات التي يضعها المؤتمر [7] .

---

[1]- المادة 4/06 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

[2]- جمال عبد الناصر مانع، إتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 162.

[3]- المادة 09 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

[4]- المادة 10 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

[5] - المادة 11 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

[6] - تشمل هذه المجالات: التجارة الخارجية، الطاقة والصناعة والمواد المعدنية، الغذاء والزراعة، والثروة الحيوانية وإنتاج الماشية والغابات، والموارد المائية والري، وحماية البيئة والعمل الإنساني والاستجابة للكوارث الطبيعية والحد منها، إلى جانب النقل والمواصلات والتأمين، التعليم والثقافة، والصحة وتنمية الموارد البشرية، العلم والتكنولوجيا، الجنسية والإقامة ومسائل الهجرة، الضمان الاجتماعي، رعاية الأم والطفل والمعوقين.

[7] - المادة 3/13 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

3. برلمان عموم أفريقيا:

إن الغرض من إنشاء برلمان عموم أفريقيا، هو ضمان مشاركة كاملة للشعوب الأفريقية في التنمية، وتكامل القارة اقتصاديا، وتوطيد النظام الديمقراطي ومؤسساته، وتعزيز المشاركة الشعبية والحكم الراشد.[1]

وقد نصت المادة الخامسة فقرة ج من القانون التأسيسي على هذا البرلمان كجهاز من الأجهزة المكونة لهيكل الاتحاد الأفريقي، على أن يتم تحديد تشكيل البرلمان وسلطاته ومهامه وتنظيمه في بروتوكول خاص به. [2]

هذا الأخير والذي أعدته الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية لمناقشات مستفيضة من جانب الخبراء البرلمانيين والدبلوماسيين الأفارقة حيث عقد اجتماع في أديس أبابا خلال الفترة من 7 إلى 12 أفريل سنة 2000 وشارك في هذا اللقاء ممثلين من خمس وأربعين دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية، حيث تركز النقاش على ثلاث قضايا محورية هي: [3]

- مسألة تمثيل الدول الأعضاء في برلمان عموم إفريقيا.
- طريقة انتخاب الممثلين أو تعيينهم.
- السلطات الممنوحة للبرلمان الأفريقي.

هذا البروتوكول تم اعتماده فعلا من قبل رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية خلال قمة سرت الثانية غير العادية في 2 مارس 2001 حيث دخل حيز التنفيذ في 14 ديسمبر 2003 بعد المصادقة عليه بالأغلبية البسيطة من الدول الأعضاء.[4]

أما عن تشكيلة برلمان عموم أفريقيا فقد جاء في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من البروتوكول الخاص بإنشاء برلمان عموم أفريقيا "تمثل كل دولة عضو بخمسة أعضاء في البرلمان الأفريقي تكون من بينهم امرأة واحدة على الأقل" ونلاحظ أن النص اعتمد مبدأ التمثيل المتساوي الأمر الذي أثار اعتراضات بعض الدول الكبرى منها مصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا، إلا أن الدول الأفريقية تخطت هذه الصعوبات بالتوصل إلى حل توفيقي يؤكد أن العمل بقاعدة التمثيل المتساوي سيكون لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات ويمكن بعدها الأخذ بقاعدة التمثل النسبي أي أنه بعد هذه

---

[1]- براهمية بديار الزهرة، برلمان عموم أفريقيا، مجلة العلوم القانونية، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة عنابة، العدد 11، جوان 2007، ص 59.

[2]- المادة 2/17 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

[3]- محمود إبراهيم الوالي، مؤسسات الاتحاد الأفريقي، مجلة العلوم القانونية، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة عنابة، العدد11، جوان2007، ص 50.

[4]- براهمية بديار الزهراء، المرجع السابق، ص 60.

الفترة الانتقالية سيكون التمثيل طبقا لتعداد السكان، كما هو الحال في البرلمان الأوربي [1] ، ويتم انتخاب أعضاء البرلمان الأفريقي أو يعينون من بين أعضاء البرلمانات الوطنية أو أي أجهزة تداولية أخرى – أي يكون من حقها الاشتراك في السياسة التشريعية داخل دولها – وتتزامن مدة ولاية كل عضو في البرلمان الأفريقي مع مدة ولايته في البرلمان الوطني أو أي جهاز تداولي آخر: كما أن عضوية أعضاء أي دولة عضو توقف تلقائيا عندما تنسحب هذه الدولة من الاتحاد. [2]

أما مهام وسلطات البرلمان الأفريقي فقد حددتها المادة الحادية عشر من البروتوكول المنشئ للبرلمان على أنها: [3]

- بحث ومناقشة وإبداء الرأي في المسائل الخاصة باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون ومؤسساتها.
- مناقشة ميزانية البرلمان والاتحاد الأفريقي وتقديم التوصيات حولهما قبل موافقة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية عليها.
- العمل على مواءمة وتنسيق قوانين الدول الأعضاء.
- تقديم التوصيات التي تسهم في تحقيق أهداف المنظمة وتوجيه الانتباه إلى التحديات التي ينبغي مواجهتها في عملية تكامل أفريقيا.
- تعزيز برامج وأهداف الاتحاد الأفريقي في الدوائر الانتخابية للدول الأعضاء.
- تعزيز تنسيق ومواءمة سياسات وإجراءات برامج وأنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمحافل البرلمانية لأفريقيا.

4. محكمة العدل:

لقد شكلت عناية واضعي القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي بالنص على إنشاء جهاز قضائي تطورا مهما ومستحدثا على صعيد دعم العمل الأفريقي المشترك، خاصة وأن الميثاق المنشئ لمنظمة الوحدة الأفريقية – التي جاء الاتحاد الأفريقي ليخلفها – قد خلا من مثل هذا الجهاز مكتفيا فقط بالإشارة إلى ما عرف بلجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم [4] ، وقد نصت المادة الثامنة عشر من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على أن:"

---

[1]- أيمن سيد شبانة، الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوربي، دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 123.

[2]- سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق،ص ص 155-156.

[3]- أنظر: محمد عاشور مهدي، برلمان عموم أفريقيا ومستقبل الاتحاد الأفريقي: تحديات قائمة وضمانات لازمة، في الاتحاد الأفريقي بحوث مؤتمر الاتحاد الأفريقي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، 2005،ص ص 161-162.

[4]- أحمد الرشيدي، الجهاز القضائي في إطار منظومة الاتحاد الأفريقي حدود الدور المتوقع والمأمول، في بحوث مؤتمر الاتحاد الأفريقي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، 2005،ص ص 124-125.

1. يتم إنشاء محكمة عدل تابعة للاتحاد.

2. يتم تحديد النظام الأساسي لمحكمة العدل وتشكيلها ومهامها في بروتوكول خاص بها" .

إلا أنه وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى ما عرف بالمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التي أنشئت بموجب البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والذي اعتمدته الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية في واغادوغو، بوركينافاسو، في شهر جويلية 1998، هذا البروتوكول دخل حيز النفاذ في جانفي 2004 [1] ، وقد تم استضافة مقر المحكمة من طرف جمهورية تنزانيا الاتحادية و ذلك في مدينة "أروشة" [2] ، أما بروتوكول محكمة العدل التابعة للاتحاد الأفريقي فقد تم اعتماده خلال الدورة العادية الثانية المنعقدة في العاصمة الموزمبيقية مابوتو في 11 جويلية 2003، حيث تتكون المحكمة من أحد عشر قاضيا هم من رعايا الدول الأعضاء في الاتحاد [3] ، إلا أنه وفي أعقاب اقتراح مقدم من رئيس مجلس الاتحاد الأفريقي ورئيس جمهورية نيجيريا الفيدرالية، الرئيس أوليسيجون أوباسانجو ، قرر الاتحاد الأفريقي دمج المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في محكمة العدل التابعة للاتحاد الأفريقي، ولعل الأمر المهم الذي كان يركز عليه هذا القرار هو العدد المتزايد لمؤسسات الاتحاد الأفريقي الذي قد يعيق عملية منح الحماية [4] ، وقد تم فعلا وضع مشروع بروتوكول بشأن النظام الأساسي لمحكمة العدل الأفريقية وحقوق الإنسان والذي نص في مادته الأولى على الاستعاضة عن البروتوكولين السابقين واستبدالهما بهذا الأخير، هذه المحكمة الجديدة والتي سيكون مقرها "بأروشا" أيضا ستضم غرفتين الأولى خاصة بحقوق الإنسان والثانية تعنى بالقضايا العامة، كما أن هذه البروتوكول الجديد سيدخل حيز النفاذ بمجرد مصادقة خمسة عشر دولة عضو، وإلى غاية تحقق ذلك ستظل كلا المحكمتين السابقتين قائمتين كل في مكانها. [5]

ومن جهة أخرى نجد أن فكرة دمج المحكمتين قد لاقت معارضة شديدة من قبل منظمة العفو الدولية ، قائمة على جملة من المخاوف المتعلقة بالغموض القائم حول الولاية الممنوحة

---

[1]- خلفية المحكمة كمؤسسة، موقع المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (AFCHPR).www.afraicain-court.org .

أنظر أيضا:

-Abdou DangaboMousa, chronique de la cour africaine des droits de l'homme et des peuples à la cour de justice de l'union africaine : histoire d'une coexistence pacifique en attendant la fusion, Revue internationale de droit pénal, (vol 76), Janvier- Février 2005, P 135.

[2] -post agreement between the gouvernment of the united republic of Tanzania and the African union on the african court on human and peoples rights in Arusha, Thanzania, november 2006.

[3]- المادة 113 من بروتوكول محكمة العدل التابعة للاتحاد الأفريقي.

[4]- خلفية بشأن المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. www.africancoutcoalition.org

[5] - renforcer la participation populaire dans de l'unions africaine , Op, Cit, P 25.

للمحكمة الجديدة في إصدار أحكام فعالة ضد انتهاكات حقوق الإنسان على النحو المحدد في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. [1]

وفيما يخص مبررات إنشاء مثل هذه المحكمة في الوقت الحاضر فنوجزها في نقطتين رئيسيتين: [2]

1. لا تزال قضايا الحدود تثير نزاعات حادة بين الدول الأفريقية وهي تعرض عادة الآن على محكمة العدل الدولية وهي الأقدر والأنسب لحل هذه المشكلات فهي من ناحية تطبق أحكام القانون الدولي العام ومن ناحية أخرى تتمتع بدرجة عالية من التجرد والنزاهة والحياد عند نظر هذه القضايا، كما أنها تضمن تمثيلا أفريقيا مناسبا في عضويتها مما دفع الدول الأفريقية إلى الاستفادة من هذه الساحة القضائية .
2. تعاني أفريقيا من الحروب الأهلية والمشاكل العرقية فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، أما النوع الأول من المشاكل وهو مشاكل الإبادة الجماعية فقد نشأت محكمة أروشا لمحاكمة المتهمين في هذا النوع من الجرائم ولكن اختصاصها في هذا الشأن لم يجد إلى الدول الأفريقية مبررا لإنشاء غرفة خاصة داخل المحكمة الأفريقية.

5. **اللجنة**:

تعد اللجنة بمثابة الأمانة العامة للاتحاد، وتتألف من رئيس ونائب أو أكثر من نائب فضلا عن أعضاء اللجنة ، ويساعدهم العدد اللازم من العاملين لتسيير مهام اللجنة، ويتولى المؤتمر باعتباره أعلى سلطة في أجهزة الاتحاد تحديد هيكل اللجنة ومهامها ونظمها. [3]

6. **لجنة الممثلين الدائمين**:

وتتكون هذه اللجنة من الممثلين الدائمين لدى الاتحاد أو غيرهم من مفوضي الدول الأعضاء، وهي مسؤولة عن تحضير أعمال المجلس التنفيذي، ويجوز لها تشكيل لجان فرعية أومجموعات عمل عند الاقتضاء [4] .

ويستفاد من هذا النص أن لجنة الممثلين الدائمين هي بمثابة سكرتارية للمجلس التنفيذي، فهي تقوم بإعداد وتحضير جدول أعمال المجلس التنفيذي.

---

[1] - **Abdou Dangabo Mousa, Op, Cit, P 137.**

[2] - **عبد الله الأشعل، المرجع السابق، ص 157.**

[3] - **راجع المادة 20 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.**

[4] - **المادة 21 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.**

7. **اللجان الفنية المتخصصة:**

لقد أشارت المادة الرابعة عشر من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي إلى إنشاء سبع لجان تكون مسؤولة أمام المجلس التنفيذي بحيث تخضع في جميع توصياتها التي تحاول إصدارها هذه اللجان الفنية إلى المجلس التنفيذي صاحب الإشراف الرئيس عليها إلى جانب مسؤوليتها المباشرة أمامه. [1]

وهذه اللجان تشمل نشاطات اجتماعية وإقتصادية هامة هي:

أ. لجنة الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية.

ب. لجنة الشؤون النقدية والمالية.

ج. لجنة التجارة والجمارك والهجرة.

د. لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئية.

ه. لجنة النقل والمواصلات والسياحة.

و. لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية.

ز. لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية.

كما أجازت المادة نفسها [2] ، لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات إعادة تنظيم اللجان القائمة أوإنشاء لجان جديدة حسب الضرورة، أما المنظمة فقد أنشأت لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم، كما أجازت إنشاء بعض اللجان لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات، وهذه اللجان هي: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة التعليمية والعلمية والثقافية والصحية، ولجنة الدفاع. [3]

وتتكون اللجان الفنية المتخصصة من الوزراء أو كبار المسؤولين المعينين بالقطاعات التي تقع ضمن اختصاصاتهم، ولم يحدد القانون التأسيسي اجتماعات دورية لهذه اللجان وترك ذلك لتوجيهات المجلس التنفيذي وللضرورة التي قد تستدعي ذلك [4] ، أما عن مهام اللجان الفنية المتخصصة فقد حددتها المادة الخامسة عشر من القانون التأسيسي، حيث تضطلع كل لجنة – في حدود اختصاصها – بالمهام التالية:

أ. إعداد مشاريع وبرامج الاتحاد وتقديمها إلى المجلس التنفيذي.

---

[1]- سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 159.

[2]- المادة 14 فقرة 2 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

[3]- البشير علي الكوت، مسيرة الوحدة الأفريقية، المرجع السابق، ص 56.

[4]- البشير علي الكوت، الوحدة الأفريقية في القرن العشرين، المرجع السابق، ص 112.

ب. كفالة رصد ومتابعة وتقييم تنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة الاتحاد.

ج. كفالة تنسيق ومواءمة مشاريع وبرامج الاتحاد.

د. تقديم تقارير وتوصيات إلى المجلس التنفيذي سواء بمبادرتها الخاصة أو بناء على طلب المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ أحكام هذا القانون.

ه. القيام بأية مهام أخرى تكلف بها لغرض كفالة تنفيذ أحكام هذا القانون.

8. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هو هيئة استشارية أنشئت لتمكين منظمات المجتمع المدني في أفريقيا للتحدث والمشاركة في مؤسسات ، وإجراءات صنع القرار داخل الاتحاد الأفريقي. [1]

وهو ما نصت عليه المادة الثانية والعشرون من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، إذ يتكون المجلس من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد، كما أن المؤتمر هو الذي يتولى تحديد مهامه وسلطاته وتشكيله وتنظيمه.

9. المؤسسات المالية:

تعكس المؤسسات المالية والاقتصادية المتعددة في الاتحاد الأفريقي اهتماما بالتنمية، فهي أصل المشاكل في القارة الأفريقية، وهي كذلك مؤسسات جديدة لم تكن قائمة في الاتحاد الأفريقي، فالقارة الأفريقية تعاني مشاكل اقتصادية متعددة، تبدأ من البنية الأساسية إلى أعقد المشاكل الاقتصادية التي يشهدها العالم، ولهذا تشكل المسائل الاقتصادية والمالية الأولوية الكبرى بالنسبة للاتحاد الأفريقي، فتضمن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي في المادة التاسعة والعشرون إنشاء المصرف المركزي الأفريقي، وصندوق النقد الأفريقي ، والمصرف الأفريقي للاستثمار، وأشير إلى أن كل هذه الأجهزة التي تهتم بالجانب المصرفي والنقدي في أفريقيا يجب أن يكون عملها مسايرا للأجهزة المصرفية في الدول الأعضاء. [2]

10. مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي:

لقد تم إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي طبقا للمادة 02/05 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، كجهاز دائم لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها داخل الاتحاد ، وهذا المجلس هو بمثابة ترتيب من ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر لتسهيل الاستجابة الفعالة في

---

[1] -open society de l'union Africaine, un guide pour mieux connaitre les structures et procédures de l'UA, open society institute, New York, 2009, P 27.

[2]- سيد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 165.

الوقت المناسب لأوضاع النزاعات والأزمات في أفريقيا [1] ، وتدعمه المفوضية وهيئة للحكماء وكذلك نظام قاري للإنذار المبكر، وقوة إفريقية جاهزة وصندوق خاص[2] ، وقد تم اعتماد البروتوكول الخاص بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في دوربان بجنوب أفريقيا 9 جويلية 2002، ويعتبر قرار القمة بإنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي من أهم القرارات التي تبنتها والتي تصب في مصلحة تعزيز العمل الأفريقي الجماعي، وفي هذا الإطار فقد جاء في قرار قمة ديربان إدماج آلية منع وإدارة وتسوية المنازعات الأفريقية ضمن الاتحاد الأفريقي من خلال تبنيها البروتوكول المنشئ للمجلس ودعوتها الدول الأعضاء إلى التصديق عليه [3] ، على أن يظل إعلان القاهرة في شأن الآلية السالفة الذكر ساريا خلال فترة مؤقتة إلى حين التصديق على البروتوكول ودخوله حيز النفاذ [4] ، وعليه فإن إنشاء مجلس السلم والأمن، يعد قفزة نوعية إن صح التعبير في وضع منظومات مؤسساتية لمواجهة الأزمات على مستوى القارة، كما أن تنظيم ردود الفعل الجماعية للقارة اتجاه النزاعات التي تحدث داخل الدولة الواحدة أو بين دولتين أو أكثر يعكس إرادة سياسية والتزاما استراتيجيا لتجميع جهود بناء السلام [5] .

وفي قراءة لأهم مواد بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي، نجد أنه قد استهل بديباجة أعرب فيها عن القلق من جراء استمرار الصراعات المسلحة في أفريقيا، والتي تهدد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وعملية التنمية فيها، فضلا عن أن الصراعات قد أرغمت الملايين من الأفارقة على اللجوء والعيش بلا مأوى، علاوة على تداول وانتقال الأسلحة التي تهدد الأمن والسلم في أفريقيا.

ويمكن تناول أهم ما جاء في البروتوكول من خلال النقاط التالية:

أ. **<u>أهداف ومبادئ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي</u>**:

لقد حددت المادة الثالثة من بروتوكول المجلس الأهداف التي أنشئ من أجلها، وهي:

---

[1]- مانع جمال عبد الناصر، الاتحاد الأفريقي كمنظمة إقليمية في إطار الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص26.

[2]- المادة 2 من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي .

[3]- رانية حسن خفاجة، المرجع السابق، ص 148، أنظر أيضا :

-Albert Bourgi, OP, Cit, pp 336-337.

[4]- دخل بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي حيز النفاذ في 26 ديسمبر 2003 بعدما صادقت عليه 37 دولة، كما أعلن عن انطلاقه رسميا بمناسبة يوم أفريقيا في 25 ماي 2004 وذلك بعقر المنظمة بعد مناقشات ومشاورات مكثفة بين الدول الأعضاء في الاتحاد، أنظر:

-Delphine Lecoutre, le conseil de paix et de sécurité de l'union Africaine, Clef d'une nouvelle architecture de stabilité en Afrique ?, Afrique Contemporaine, N° 212, Avril 2004, pp 131-132.

[5]- يفس الكسندر شولا، الاتحاد الأفريقي وإدارة النزاعات، تحدي التسوية الدولية لما يحدث داخل الدول وما هو خارج النطاق القومي،ترجمة : ميلود الكايخ ، في بحوث مؤتمر الاتحاد الأفريقي، المرجع السابق، ص 187.

- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا من أجل ضمان حماية وحفظ حياة وممتلكات ورفاهية الشعوب الأفريقية.

- توقع ومنع النزاعات، وفي حالات وقوع النزاعات تكون مسؤولية المجلس هي تولي مهام إحلال السلام وتوطيده.

- تعزيز وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بإحلال السلام وإعادة التعمير في فترة ما بعد النزاعات، وذلك لتعزيز السلام والحيلولة دون تجدد أعمال العنف.

- تنسيق وتوحيد الجهود القارية في الوقاية ومكافحة الإرهاب الدولي بكافة جوانبه.

- وضع سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد الأفريقي وفقا لما جاء في المادة الرابعة (د)من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.[1]

- تعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الراشد وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترام قدسية الحياة البشرية والقانون الدولي الإنساني، كجزء من الجهود المبذولة لمنع الصراعات.

أما المبادئ التي يقوم عليها المجلس فقد حددتها المادة الرابعة من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن، بجانب المبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي:

- التسوية السلمية للنزاعات والخلافات.

- الاستجابة المبكرة لاحتواء الأزمات قبل أن تتحول إلى صراع مفتوح.

- احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترام قدسية الحياة البشرية والقانون الدولي الإنساني.

- الترابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأمن الشعوب والدول.

- احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء.

- عدم التدخل من جانب أية دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

- المساواة في السيادة والترابط بين الدول الأعضاء.

- الحق الثابت في الوجود المستقل.

- احترام الحدود الموروثة عند نيل الاستقلال.

---

[1]- نصت المادة 4 / د من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على : "وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية".

- حق الاتحاد في التدخل في أية دولة عضو بناء على مقرر صادر في المؤتمر فيما يتعلق بظروف خطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وذلك طبقا للمادة الرابعة (ز) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي [1].
- حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن، وذلك طبقا للمادة الرابعة (ي) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي [2] .

ب. <u>تشكيل مجلس السلم والأمن</u>:

يتكون مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من خمسة عشر عضوا يتم انتخابهم على أساس الحقوق المتساوية، عشرة أعضاء منهم يتم انتخابهم لفترة سنتين، و خمسة أعضاء يتم انتخابهم لفترة ثلاث سنوات وذلك لضمان الاستمرارية [3] ، ويؤخذ بعين الاعتبار مبدأ التمثيل الإقليمي العادل والتناوب. [4]

ج. <u>سلطات مجلس السلم و الأمن ومهامه</u>:

يتمتع المجلس بسلطات واسعة وشبه مطلقة للقيام بمهامه في اتخاذ كافة المبادرات والإجراءات التي يراها مناسبة للحيلولة دون تفجر النزاعات، واتخاذ القرارات بشأن أي مسألة لها آثار في إحلال السلم والأمن في القارة بالتنسيق مع الاتحاد، وقد أثارت هذه الصلاحيات جدلا حول مدى تأثيرها على السيادة الوطنية للدول الأعضاء، خاصة في ظل حق المجلس التدخل في شؤون الدول الداخلية في الحالات السالفة الذكر [5] ، هذا التوجه أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة ميزت جوهر مجلس السلم والأمن، من منطلق أن التطبيق الصارم لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء المنصوص عليه في المادة الثالثة الفقرة الثانية من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والتي يتم تأكيدها في المادة الرابعة (ح) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، مثلت العامل الأساسي الذي يفسر إلى حد كبير عجز آلية منع النزاعات وإدارتها وحلها، إلا أن العوامل التي أدت في التخفيف من حدة إعمال مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول هي تلك التي نصت عليها المادة الرابعة في فقرتيها (ز) و (م) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وهما العاملان اللذان أديا إلى تأكيد مفهوم "التدخل الإنساني" [6].

---

[1]- نصت المادة 4 / ز من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على : "حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقا مقرر المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية" .

[2]- نصت المادة 4 / ي من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على : "حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن".

[3]- المادة 1/5 من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

[4] - Albert Bourgi, Op, cit, P 337.

[5]- مجدي جلال، دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، آفاق أفريقية، العدد 21، خريف 2006. www.sis.gov.eg

[6] - Delphine Lecoutre, Op, Cit, PP 138-139.

وبموجب بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، يتولى المجلس مهامه في المجالات التالية:

- تعزيز السلام والأمن في أفريقيا.
- الدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر.
- صنع السلام ودعمه والتدخل وفقا للمادة الرابعة (ح) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وإعادة التعمير في الفترة التي تلي النزاعات.
- إدارة الكوارث والعمل الإنساني.

وبجانب هذه المهام يقوم مجلس السلم والأمن بالتعاون مع رئيس المفوضية، بما يلي: [1]

- توقع ومنع الخلافات والنزاعات والسياسات التي تؤدي إلى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.
- إقرار طرق تدخل الاتحاد في أية دولة عضو، وذلك طبقا للمادة الرابعة (ي) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.
- فرض عقوبات عند حدوث أي تغيير غير دستوري للحكومة في أية دولة عضو.
- منع ومكافحة الإرهاب الدولي وضمان تنفيذ الاتفاقيات والمواثيق الدولية والقارية والإقليمية ذات الصلة.
- إحلال السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا.
- دعم وتسهيل العمل الإنساني في أوضاع النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية الأخرى.
- تقديم التقارير عن طريق رئيسه إلى المؤتمر حول أنشطة ووضع السلام والأمن في أفريقيا.

د. <u>تنظيم مجلس السلم والأمن واجتماعاته</u>:

يجتمع مجلس السلم والأمن على مستوى الممثلين الدائمين والوزراء أو رؤساء الدول والحكومات، وذلك كلما دعت الضرورة على مستوى الممثلين الدائمين، وعلى الأقل مرتين في الشهر، ويجتمع الوزراء ورؤساء الدول والحكومات مرة واحدة على الأقل في العام على التوالي[2]،

[1]- المادة 1/7 من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

أنظر أيضا: جمال عبد الناصر مانع، الاتحاد الأفريقي لمنظمة إقليمية في إطار الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 28.

[2]- المادة 2/8 من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

حيث تظهر الاجتماعات على مستوى رؤساء الدول والحكومات مزايا بعض القادة الأفارقة في قدرتهم على إدارة هذه الصراعات إلى جانب إعطاء مصداقية أكبر للقرارات التي يصدرها المجلس [1] .

وتعقد اجتماعات مجلس السلم والأمن في مقر الاتحاد، ويكون كل عضو في المجلس ممثلا في جميع الأوقات في هذا المقر، ويمكن عقد اجتماع المجلس خارج المقر الرئيسي للاتحاد في حالة دعوة إحدى الدول الأعضاء لانعقاده فيها وموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس، وإن كانت اجتماعات المجلس مغلقة، إلا أنه يجوز له أن يقرر عقد اجتماعات علنية [2] .

وتتم رئاسة المجلس بالتناوب من قبل الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي لأسمائهم ولمدة شهر واحد، أما عن النصاب القانوني فيقدر بثلثي إجمالي عدد أعضاء المجلس.

ويكون لكل دولة عضو في المجلس صوت واحد، وتتخذ القرارات بالإجماع، وفي الحالات التي لا يمكن فيها التوصل إلى ذلك، يعتمد المجلس قرراته الخاصة بالمسائل الإجرائية بالأغلبية البسيطة، بينما يتم اعتماد المقررات الخاصة بجميع المسائل الأخرى بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء الحاضرين عند التصويت. [3]

ه. <u>دور رئيس اللجنة (المفوضية):</u>

يقوم رئيس اللجنة، تحت إشراف مجلس السلم والأمن، وبالتشاور مع الأطراف المتورطة في الصراع ببذل كافة الجهود، واتخاذ كافة المبادرات المناسبة لمنع وإدارة وتسوية الصراعات، ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس وإعداد التقارير الدورية والوثائق التي تمكن المجلس وأجهزته الفرعية بأداء دورها بفعالية [4] ، كما يقوم رئيس المفوضية باتخاذ كافة الخطوات المناسبة لعقد ومتابعة اجتماعات رؤساء أركان الدفاع الأعضاء في مجلس السلم والأمن.

كما تقوم المفوضية بالتعجيل بإعداد وتوزيع الإجراءات التشغيلية الدائمة من أجل دعم عملية توحيد طرق التدريب وبرامج مدارس الدراسات الوطنية والإقليمية، وتنسيق دورات التدريب وبرامج مدارس الدراسات الوطنية والإقليمية، وتنسيق دورات التدريب للقوة الأفريقية الجاهزة ، وتمارين القيادات والأفراد، وكذا التدريبات الميدانية. [5]

---

[1] - **Delphine Lecoutre, Op, Cit, P 140.**

[2] - **المادة 3/8 و 4 من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد.**

[3] - **المادة 12/8 و 13 من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد.**

[4] - **إبراهيم نصر الدين، المرجع السابق، ص 144.**

[5] - **جمال عبد الناصر مانع، الاتحاد الأفريقي كمنظمة إقليمية في إطار الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 30.**

و. آليات المجلس:

يعتمد مجلس السلم والأمن الآليات التنفيذية التالية: [1]

1. هيئة الحكماء:

وتتشكل من خمسة شخصيات لها مكانتها لدى كافة قطاعات المجتمع، وذات إسهام في مجالات السلم والأمن والتنمية في القارة، ويقوم رئيس اللجنة (المفوضية) باختيارهم بالتشاور مع الدول الأعضاء على أساس التمثيل الإقليمي، ويتولى المؤتمر تعينهم لمدة ثلاث سنوات[2].

ومن مهام هيئة الحكماء تقديم النصح إلى مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية فيما يخص السلام والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، وتعقد هذه الهيئة اجتماعاتها عادة في المقر الرئيسي للاتحاد، ويجوز لها بالتشاور مع رئيس المفوضية أن تعقد اجتماعاتها في أماكن أخرى غير المقر الرئيسي للاتحاد.

2. النظام القاري للإنذار المبكر:

بغية تمكين مجلس السلم والأمن من التنبؤ والوقاية من النزاعات، تم إنشاء نظام قاري للإنذار المبكر، ويتكون من: [3]

- مركز الرصد والمراقبة ويسمى الغرفة، يكون موقعه في الإدارة المعنية بإدارة النزاعات في الاتحاد ويكون مسؤولا عن جمع وتحليل البيانات على أساس وحدة قياس[4] ملائمة لمؤشرات الإنذار المبكر.
- وحدات الرصد والمراقبة، تكون تابعة للآليات الإقليمية ومرتبطة مباشرة بالوسائل المناسبة لغرفة العمليات، وتقوم بجمع ومعالجة البيانات وإحالتها إلى غرفة العمليات.

كما تعمل اللجنة أيضا مع الأمم المتحدة ووكالاتها وغيرها من المنظمات الدولية ومراكز البحث والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، لتسهيل تشغيل نظام الإنذار المبكر.

كما يستخدم رئيس المفوضية (اللجنة) المعلومات التي جمعت عن طريق نظام الإنذار المبكر من أجل إبلاغ مجلس السلم والأمن عن النزاعات المحتملة والتهديدات الماسة بالسلم والأمن في أفريقيا.

---

[1] - **Delphine Lecoutre, Op, Cit, P 143.**

[2] - **أنظر المادة 11 من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد.**

[3] - **أنظر المادة 2/12 من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد.**

[4] - **تقوم وحدة القياس على مؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وإنسانية واضحة المعالم يتم استخدامها لتحليل الأوضاع المتغيرة داخل القارة.**

وتتعهد الدول الأعضاء بتسهيل العمل السريع، الذي يتخذه المجلس أو رئيس المفوضية على أساس المعلومات التي تم جمعها عن طريق نظام الإنذار المبكر.

3. **القوة الأفريقية الجاهزة**: [1]

ويرجع إنشاؤها إلى عدة عوامل تتضمن: [2]

- زيادة إمكانية ردع الصراعات الداخلية والحدودية في الدول الأفريقية قبل وقوعها.
- التعامل مع أي من الحروب الأهلية أو النزاعات الحدودية فور وقوعها ودون انتظار تفاقمها.
- الحيلولة دون تدويل الصراعات الأفريقية ، كما كان يحدث فيما مضى قبل إنشاء مجلس السلم والأمن (حالات سيراليون، ليبيريا...) .
- أنها تمثل أولوية قصوى للمساعدة على بسط الأمن وتحقيق الاستقرار في القارة والذي يعتبر شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في القارة وتفعيل مبادرة النيباد.

وتتكون القوة الأفريقية الجاهزة من فرق جاهزة متعددة الأفرع تضم عناصر مدنية وعسكرية في بلدانها الأصلية، تكون مستعدة للانتشار السريع، وتضطلع هذه القوة الأفريقية الجاهزة بصلاحيات في المجالات التالية: [3]

- بعثات المراقبة والمتابعة.
- مهام دعم السلام.
- التدخل في حالة وجود ظروف خطيرة في دولة عضو، أو بناء على طلب دولة عضو من أجل استعادة السلم والأمن، وذلك طبقا للمادة الرابعة (ح) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.
- الانتشار الوقائي من أجل منع تصعيد أي خلاف أو نزاع أو انتشاره أو تجدده في حالة التوصل إلى اتفاق.
- تعزيز السلام عن طريق نزع السلاح وتسريح القوات في فترة ما بعد النزاع .
- المساعدات الإنسانية الهادفة إلى التخفيف من معاناة السكان في مناطق النزاعات ودعم الجهود الرامية إلى معالجة الكوارث الطبيعية الرئيسية.

---

[1]- **المادة 13 من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد.**

[2]- **مجدي جلال، المرجع السابق، www.sis.gov.eg**

[3]- **المادة 3/13 من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن.**

4. لجنة أركان الحرب:

وتتشكل هذه اللجنة من كبار الضباط العسكريين من دول أعضاء مجلس السلم والأمن لإسداء النصح والمساعدة للمجلس، بشأن المسائل المتعلقة بالاحتياجات الأمنية والعسكرية بهدف صون وتعزيز الأمن والسلام في أفريقيا [1] ، وتجتمع لجنة أركان الحرب كلما تطلب الأمر حول قضايا يحيلها إليها المجلس، ويجوز للجنة أن تجتمع على مستوى رؤساء أركان الدفاع الأعضاء في المجلس وذلك لمناقشة المسائل المتعلقة بالجوانب العسكرية والأمنية ولتعزيز وصون السلام في أفريقيا.

5. صندوق السلام:

يتحصل مجلس السلم والأمن على موارده من مساهمات الدول الأعضاء، ومن أية مصادر داخل أفريقيا بما في ذلك القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأفراد، ومن التبرعات من خارج أفريقيا شريطة ألا يتعارض ذلك مع أهداف ومبادئ الاتحاد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مسألة التمويل تعد نقطة الضعف الأساسية في عمل المجلس، الأمر الذي يمكن معه أن تؤثر مصادر التمويل المختلفة مثل الأمم المتحدة والقطاع الخاص، والمصادر الخارجية الأخرى على استقلالية المجلس في ممارسة عمله ، إلى جانب أن تدني قيمتها قد يؤدي إلى عرقلة نشاط المجلس وفعاليته في مواجهة القضايا الأمنية في القارة الأفريقية. [2]

الفرع الثاني: التطورات الواقعة على هيكل الاتحاد الأفريقي .

عرف هيكل الاتحاد الأفريقي العديد من المحاولات الرامية إلى تفعيل دوره ، و تمكينه من تحقيق أهدافه .

1- رئاسة الاتحاد الأفريقي:

يتولى رئاسة الاتحاد الأفريقي رئيس دولة منتخب من قبل المؤتمر لمدة سنة يترأس خلالها اجتماعات المؤتمر وقيادة المناقشات بين الدورتين، إلى جانب تمثيله الاتحاد على مستوى القارة الأفريقية والساحة الدولية ، كما يمكنه المشاركة في المبادرات الرامية إلى حل النزاعات، ومع ذلك لا توجد آلية واضحة المعالم تضمن أيا من الآراء التي يعرب عنها رئيس الاتحاد الأفريقي تمثل توافق آراء جميع الدول الأعضاء. [3]

---

[1]- إبراهيم نصر الدين، المرجع السابق، ص 145. أنظر أيضا: جمال عبد الناصر مانع، الاتحاد الأفريقي كمنظمة إقليمية في إطار الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 33.

[2]- رانية حسين خفاجة، المرجع السابق، ص ص 148-149.

[3] - Renforcer la participation populaire dans de l'union Africaine, Op, Cit, P 8.

رئيس الدولة الذي هو رئيس الاتحاد الأفريقي يرأس مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، كما يتولى وزير خارجية هذه الدولة رئاسة المجلس التنفيذي، ويتولى سفيرها لدى الاتحاد رئاسة لجنة الممثلين الدائمين [1] .

وأشير في هذا السياق إلى أن اختيار رئيس الاتحاد الأفريقي قد تسبب في جدل، وذلك بدأ من العام 2005 وذلك في الطريق لاختيار خلف للرئيس النايجيري "أليسيجون أوباسانجو" حيث ضغطت السودان ليكون رئيسها عمر البشير الرئيس التالي إلا أن هذا الأخير لاقى معارضة من عدة أطراف على خليفة أحداث إقليم دارفور، ليقع الاختيار على رئيس جمهورية الكونغو "دنيس ساسونغيسو" خلال الدورة العادية السادسة في الخرطوم (23 – 24 جانفي 2006، على أن يتم تأجيل تولي السودان لرئاسة الاتحاد الأفريقي حتى عام 2007 [2] ، إلا أن محاولات السودان باءت بالفشل حيث تولى الرئيس الغاني "جون كوفي اجواكيم كوفور" الرئاسة ليكون بذلك الرئيس الخامس للاتحاد الأفريقي [3] ، من 30 جانفي 2007 إلى 31 جانفي 2008، وتكرر الخلاف خلال نهاية عهدة الرئيس الليبي معمر القذافي الذي سعى للترشح إلى عهدة ثانية بعد عهدته الأولى التي امتدت من 2 فيفري 2009 إلى 31 جانفي 2010 إلا أن تطبيق الدول الأفريقية الدقيق والصارم للمادة الخمسة عشر من النظام الداخلي للاتحاد التي تنص على التناوب على الرئاسة على أساس إقليمي[4].

وانتهت المسألة باختيار الرئيس المالاوي ليكون الرئيس الثامن للاتحاد الأفريقي وذلك خلال الدورة العادية الثالثة عشر في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا في 31 جانفي 2010، من منطلق أن الدور هو لمرشح من منطقة الجنوب الأفريقي [5].

2- حكومة الاتحاد الأفريقي:

منذ تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية كان هناك جدل بين الدول الأعضاء حول الإطار الذي يمكن إعطاؤه للمؤسسات القارية [6] ، وكذلك حول التوازن بين التكامل السياسي والاقتصادي من جهة والسيادة الوطنية من جهة أخرى، ولقد فشلت المحاولة الأولى التي قادها الرئيس الغاني

---

[1] - Ibid.

[2]- أنظر: إعلان صادر عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي، الدورة العادية السادسة، الخرطوم، السودان، 23 – 24 جانفي 2006، ص 1 .

[3]- هو الرئيس الخامس بعد كل من الرئيس الأول تابومبيكي والثاني جواكيم شيساو، والثالث أولو سيجون أوبا سابجو، والرابع دينيس ساسو نغيسو، أما الرئيس السادس بعده فهو الرئيس التانزاني جاكايا كنيكويتي، والسابع الرئيس الليبي معمر القذافي، والثامن هو رئيس ملاوي بينغو وموتاريكا.

[4]- النظام الداخلي للمؤتمر، تم اعتماده في الدورة العادية الأولى للمؤتمر الذي عقد في دوربان بجنوب أفريقيا في جويلية 2002، وعدل في الدورة العادية الثامنة التي عقدت في أديس أبابا (أثيوبيا) في جانفي 2007 .

- يلاحظ أنه تم تقسيم القارة الأفريقية إلى خمس مناطق هي: شمال أفريقيا، غرب أفريقيا، وسط أفريقيا، شرق أفريقيا وجنوب أفريقيا.

[5] - Delphine Lecoutre, la présidence Kadhafi de l'union Africaine, En jeux et perspectives pour l'Afrique et l'Europe, ISS, Juin 2009, P 2.

[6] - Renforcer la participation populaire dans l'union Africaine, Op, Cit, P 56 .

كوامي نكروما وذلك خلال مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة في أكرا في عام 1965، إلا أنه وبعد ما يقرب الربع قرن عادت الفكرة للظهور من جديد حيث اعتمدت معاهدة أبوجا في عام 1991 جدولا زمنيا بغرض تحقيق التكامل والإسراع في تحقيق اندماج الدول الأفريقية، وعلى أي حال فقد ساهمت هذه المناقشات في قيام الاتحاد الأفريقي ليحل محل منظمة الوحدة الأفريقية، والذي جاء كحل وسط بعدما كانت الغاية هي إقامة كيان موحد تحت اسم الولايات المتحدة الأفريقية[1] .

وقد استمرت ضغوط بعض القادة الأفارقة وفي مقدمتهم الرئيس الليبي الذي سعى ومنذ معاهدة أبوجا ثم قمة الجزائر إلى إحياء فكرة نكروما في إقامة الولايات المتحدة الأفريقية، وتجلى ذلك بوضوح أكثر خلال الدورة العادية الخامسة للاتحاد الأفريقي المنعقدة بمدينة سرت الليبية في جويلية 2005، حيث أصر الرئيس معمر القذافي في كلمته الافتتاحية على خلق مناصب وزارية كخطوة أولى للولايات المتحدة الأفريقية ، معتبرا ضعف هياكل الاتحاد الأفريقي التي تديرها مجموعة من التكنوقراط المعينين على أساس الجنس أو على أساس إقليمي، والتي تفتقر – حسبه – على خلاف الوزراء إلى السلطة القانونية [2] ، وفي النهاية أقر المؤتمر في جويلية 2005 أن الهدف الأمثل للاتحاد الأفريقي هو تحقيق تكامل سياسي واقتصادي شامل يقود إلى الولايات المتحدة الأفريقية ، كما أكد المؤتمر في دورته السابعة في بنجول (غامبيا) في جويلية 2006 على نفس الهدف [3] .

وقد توجت هذه النقاشات بصدور إعلان أكرا خلال الدورة العادية التاسعة المنعقدة بمدينة أكرا (غانا) من 1-3 جويلية 2007، الذي أكد من خلاله القادة الأفارقة أن الهدف النهائي من الاتحاد الأفريقي هو إنشاء الولايات المتحدة الأفريقية بحكومة للاتحاد كما تصور ذلك الآباء المؤسسون لمنظمة الوحدة الأفريقية وخاصة القائد الملهم الدكتور الغاني كوامي نكروما، كما أكد القادة بموجب هذا الإعلان على ضرورة الإسراع بالتكامل الاقتصادي والسياسي للقارة الأفريقية بما في ذلك تشكيل حكومة الاتحاد الأفريقي، مع ترشيد وتعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية في سبيل تحقيق ذلك.[4]

إلى جانب كل ما تقدم، تقرر إنشاء لجنة وزارية لبحث جملة من المسائل على رأسها: [5]

- تحديد محتويات مفهوم حكومة الاتحاد وعلاقاتها مع الحكومات الوطنية.

---

[1] - Umba Dindelo et Sadiki Koko, Eats Unis d'Afrique, Préalables et perspectives d'avenir, ISS, paper 141, Juin 2007, pp 6-7.

[2] - Delphine Lecoutre, Vert un gouvernement de l'union Africaine , Op,Cit, P3.

[3]- أنظر : مقرر بشأن حكومة الاتحاد بنجول، جويلية 2006، الوثيقة : Assembly/AU/2(VII) .

[4]- إعلان أكرا، أكرا ،غانا، 3 جويلية 2007، ص1 .

[5]- المرجع نفسه، ص 3.

- تحديد مجالات التخصص وآثار إنشاء حكومة الاتحاد على سيادة الدول الأعضاء.
- تحديد العلاقة بين حكومة الاتحاد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

كما أشير في نهاية الإعلان إلى أهمية مشاركة الشعوب الأفريقية، بما في ذلك الأفارقة في المهجر في العمليات المؤدية إلى تشكيل حكومة الاتحاد.

وقد تم إنشاء فريق من الشخصيات البارزة بغرض القيام بمراجعة كل ما تقدم في هذا الشأن حيث تم تقديم تقرير مفصل إلى الدورة العادية العاشرة المنعقدة في أديس أبابا في جانفي 2008 ومن أهم ما جاء في تقرير هذه اللجنة: [1]

- جعل دورات مؤتمر رؤساء الدول سنوية، وتثبيت عهدة رئيس الاتحاد لمدة عامين.
- تغيير اسم المجلس التنفيذي إلى مجلس الوزراء.
- إعادة تنظيم لجنة الاتحاد بغية تعزيز سلطة الاتحاد.
- تعزيز تنفيذ قرارات الاتحاد الأفريقي، وضمان أن يكون البند الأول في جدول أعمال كل دورة من دورات المؤتمر هو استعراض القرارات السابقة عن طريق إنشاء لجان وطنية لشؤون الاتحاد وفرض عقوبات في حالات عدم الامتثال.

إلا أن المؤتمر قرر تأجيل القرارات مرة أخرى في جانفي 2008، وعين اثني عشر رئيس دولة وحكومة [2] ، لمناقشة المقترحات التي جاء بها التقرير السابق، وخلال الدورة العادية الحادية عشر المنعقدة في شرم الشيخ جويلية 2008 في مصر، طلب المؤتمر من مفوضية الاتحاد الأفريقي أن يقدم تقريرا بشأن تنفيذ توصيات لجنة الاثني عشر في المؤتمر في فيفري 2009 بهدف إغلاق النقاش في هذه المسألة، وفي الدورة الاستثنائية للمؤتمر التي عقدت في 1 فيفري 2009، اتخذ المؤتمر قرار تحويل لجنة الاتحاد الأفريقي إلى سلطة الاتحاد الأفريقي، كما اجتمع المجلس التنفيذي في ليبيا في أفريل 2009 لدراسة مهام الهيئة الجديدة للاتحاد الأفريقي، وحجمها ووظائفها السكرتارية على رأس الإدارة الجديدة والآثار المترتبة على إنشاء السلطة.

وعموما فقد كانت نتائج الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي متواضعة، حيث وافق الوزراء على توسيع مجالات اختصاص سلطة الاتحاد الأفريقي، التي ستحل محل مفوضية الاتحاد الأفريقي، ولكن بقي هيكل السلطة قريب نسبيا إلى هذه الأخيرة، كما تم التأكيد أيضا خلال هذه الدورة الاستثنائية على أن الاتحاد الأفريقي هو "اتحاد دول مستقلة ذات سيادة" وعلى هذا النحو

[1] - **Renforcer la participation populaire dans l'union Africaine, Op, Cit, P 57.**

[2] - **الدول التي تم اختيار رؤسائها هي (جنوب أفريقيا، بوتسوانا، الكامرون، مصر، إثيوبيا، الجابون، غانا، ليبيا، نيجيريا، السنغال، تنزانيا، أوغندا).**

فهو منظمة دولية حكومية وجميع أجهزته هي أجهزة منظمة دولية حكومية [1] ، كما تعتبر السلطة مسؤولة عن تنسيق مواقف الاتحاد الأفريقي بشأن القضايا الرئيسية، وقد اعتمدت كل هذه النتائج خلال الدورة العادية الثالثة عشر المنعقدة في سرت الليبية من 1 – 3 جويلية 2009.

وأشير أخيرا إلى أن التأخر في وضع اللمسات الأخيرة على مقترحات إعادة هيكلة الاتحاد الأفريقي لا يعكس فقط الاختلافات الفنية حول أفضل السبل التي يمكن من خلالها إعطاء الوزن والقيمة الحقيقية التي يستحقها كل جهاز من الأجهزة، ولكن هناك أيضا اختلافات فلسفية – ولا نقول مذهبية – بين الزعماء الأفارقة حول مستقبل القارة، بما في ذلك المخاوف بشأن دور سيادة الدولة في أفريقيا أكثر تكاملا، فرغم الدعم الذي تحظى به فكرة التكامل في أفريقيا من طرف الجميع تقريبا، لكن البعض يخشى أن إنشاء مؤسسات جديدة دون مشاورة الشعوب في الداخل تعد خسارة أكثر منها مكسب [2].

وعليه ينبغي على المنظمات الأفريقية من مجتمع مدني وأعضاء البرلمانات الأفريقية المشاركة في هذه المناقشة، فهناك العديد من الأسئلة الأساسية لا تزال دون حل فيما يتعلق بهيكل ونطاق المؤسسات الأفريقية القارية، ودرجة حماية السيادة الوطنية، وكذلك العلاقة بين السلطة التنفيذية وبرلمان عموم أفريقيا، ومشاركة المجتمع المدني في أنشطة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية لبرلمان عموم أفريقيا، هذه هي أهم النقاط التي يجب وضع حلول لها.

خلاصة الفصل الأول

لقد بلغت مسيرة الوحدة الأفريقية الآن ما يزيد عن المائة سنة، شهدت خلالها عدة تطورات، تقلب فيها مفهوم الوحدة الأفريقية وتغير، من مجرد مطالب بمساواة الجنس الأسود مع الجنس الأبيض، والحصول على بعض الحقوق [1] ، إلى البحث عن إطار مؤسسي لهذه الوحدة، والذي تجسد فعلا في صورة منظمة الوحدة الأفريقية على يد الآباء المؤسسين لها [2] ، وصولا إلى الاتحاد الأفريقي الذي يعد خطوة متقدمة في هذه المسيرة الرامية إلى تحقيق التكامل والاندماج بين

[1] - **Renforcer la participation populaire dans l'union Africaine , Op, Cit, P 58.**

[2]- **Ibid, P 58.**

[1]- **البشير علي الكوت، مسيرة الوحدة الأفريقية، المرجع السابق، ص 71.**

[2]- **الآباء المؤسسين للوحدة الأفريقية هم: كوامي نكروما، جمال عبد الناصر، جرموكينياتا، سيكوتوري، الحبيب بورقيبة، ليوبولد سنغور، جليوس نيريري، موديبو كيتا، أحمد بن بلة، أنظر الموقع الرسمي للاتحاد الأفريقي: www.africa-union.org**

كافة الأقطار الأفريقية بالوصول إلى ما اصطلح على تسميته الولايات المتحدة الأفريقية بالرغم مما أثارته وتثيره هذه الفكرة من نقاشات وتضارب في وجهات النظر، إلا أن ما يمكنني قوله هو أن نجاح الاتحاد الأفريقي يرتبط بوضع سياسات وقواعد عامة مشتركة يمكن التعامل من خلالها كدولة اتحادية قوية ، ذلك أن هذا الأمر في صالح القارة الأفريقية في مواجهة النظام الدولي الجديد وما تفرضه العولمة من تحديات في المجالات الأمنية وقضايا التنمية والنهوض باقتصاديات القارة إلى مصاف الدول المتقدمة أو بالأحرى المنظمات الإقليمية الأخرى وأعني هنا على وجه الخصوص الاتحاد الأوربي، وهذا ما سأحاول دراسته في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: الاتحاد الأفريقي و مواجهته للتحديات التنموية و الأمنية في أفريقيا.

مقدمة الفصل الثاني

لقد أعلن عن قيام الاتحاد الأفريقي، ليحل محل منظمة الوحدة الأفريقية التي قادت العمل الجماعي الأفريقي منذ أربعين عاما، وقد جاء الإعلان محملا بطموحات كبيرة للقادة الأفارقة لبناء مستقبل جديد للقارة، وهي تلج أبواب الألفية الثانية محملة بمشكلات وتحديات كبيرة، حيث جاءت أهداف الاتحاد كما أشرنا وكما حددها القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، متضمنة عددا كبيرا من البنود التي تعد بتحقيق ما ترجوه شعوب القارة من سلام وأمن وتعاون واستقرار وتنمية وديمقراطية وحكم رشيد.

إن قيام الاتحاد الأفريقي جاء متزامنا، بل متأثرا بالتغيرات الحاصلة على الساحة العالمية وعلى رأسها التحديات التي تفرضها العولمة ، إلى جانب ذلك أن من سمات النظام الدولي الجديد الذي أعقب الحرب الباردة، ظهور التجمعات الإقليمية العملاقة مثل تجمع النافتا عام 1993، وقيام الاتحاد الأوروبي الذي يتطلع إلى توسيع حدوده شرقا، وبقوة اقتصادية هائلة.

إلى جانب ما تقدم نجد أن الاتحاد الأفريقي صار في مواجهة جملة من التحديات الأمنية وفي مقدمتها الصراعات الداخلية وما تفرضه الظاهرة العرقية في أفريقيا من تحديات، إلى جانب الصراعات الأفريقية الأفريقية ، وظاهرة الانقلابات العسكرية، زيادة على ذلك نجد جملة كبيرة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها التنمية الاقتصادية وكيفية مواجهة الأوبئة.

بناء على ما تقدم، يمكن أن نتساءل عن موقع ومكانة الاتحاد الأفريقي بين مختلف التكتلات الإقليمية، والمنظمات العالمية وعلاقته بها إلى جانب علاقته بالمنظمات الإقليمية الأفريقية ذاتها، كما نتساءل أيضا عن الكيفية التي يواجه بها مختلف التحديات السياسية والاقتصادية داخل القارة الأفريقية، وهذا ما سنحاول دراسته فيما يلي:

المبحث الأول: علاقات الاتحاد الأفريقي : بين التعاون و تضارب المصالح .

لقد اتسمت السنوات الأخيرة بتطورات اقتصادية وسياسية هامة على المستوى الإقليمي والدولي، تمثلت في ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة في العالم، وازدياد عدد ودور الشركات متعددة الجنسيات، إلى جانب بروز دول كالصين والهند وهي البلدان ذات الحجم السكاني الكبير في العالم[1]، وسعيها لأن تلعب دورا على الساحة العالمية كقوى مركزية، كل هذه المتغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية كان لابد أن تدفع الدول الأفريقية للتفكير بإستراتيجية للتكامل،

[1] **Abdou Diouf, Op, Cit, P785.**

ولمزيد من التعاون والتنسيق فيما بينها، إلى جانب بحثها عن إقامة إطار من التعاون مع الإقليمية المحيطة بالقارة، إلى جانب تدعيم علاقتها بمنظمة الأمم المتحدة كمنظمة عالمية، وكل هذا بغية الاندماج في النظام الدولي الجديد ومواكبته من واقع أكثر ملائمة، وتجنب سلبيات العولمة والاستفادة من إيجابياتها.

وبناء على ما تقدم سنحاول دراسة العلاقة بين التحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية في المطلب الأول، كما سنتناول علاقته أي الاتحاد الأفريقي بهيئة الأمم المتحدة كمنظمة عالمية وكذلك علاقته بالمنظمات الإقليمية الأخرى إلى جانب مختلف التأثيرات التي يواجهها في إطار العلاقات الدولية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الجماعات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي

منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1963 تسعى البلدان الأفريقية على يد قادتها المتتالين، بكل ما في وسعها إلى إنشاء مجموعة قوية ، ليس فقط لمواجهة الصدمات الداخلية والخارجية بل أيضا لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها، حيث برزت هذه الإرادة في بلوغ الوحدة في السبعينات والثمانينات عقب إنشاء حوالي 200 منظمة تهدف إلى تحقيق تكامل القارة [1] ، إلا أن هذا العدد المفرط من المؤسسات أدى إلى تفكك الاقتصاديات الأفريقية لعدة أسباب ، منها أساسا تشابه الأهداف، والاختلافات الإيديولوجية وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية الناتجة عن الانتماء إلى عدة منظمات، كما أدت النتائج السيئة لاستراتيجيات التنمية خلال العقدين الأولين للاستقلال ، إلى تنظيم عدة منتديات للتفكير في سبل تحرير القارة الأفريقية من القيود التي قد تؤدي إلى التوقف أو الشلل، وفي هذا الصدد فإن مؤتمر منروفيا (1979) الذي سبق اعتماد خطة العمل وبيان لاجوس الختامي (1980) لمثال بارز على ذلك.

وفي عام 1985 أكد مؤتمر رؤساء دول منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا على إعطاء الأولوية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي على أساسا إقليمي [2] ، وتوج هذا الاتجاه بإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية والتي أقيمت وفقا لاتفاقية أبوجا، التي وقع عليها القادة الأفارقة في 3 جويلية 1991، ودخلت حيز التنفيذ عام 1994، والتي تستهدف تشجيع التعاون في كل المجالات ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الاستقرار والمساهمة في تطوير التنمية، والتكامل الاقتصادي الشامل بين دول الجماعة، والذي يقوم على التنمية الداخلية المبنية على الاعتماد

---

[1] إدارة الشؤون الاقتصادية، صلاحيات الدراسة حول تقدير جودة سيناريوهات ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية، الاتحاد الأفريقي، فيفري 2008، ص 1، www.africa-union.org

[2] Abdou Diof, Op, Cit, P 787.

أنظر أيضا: - إعلان بشأن الوضع الاقتصادي في أفريقيا، الدورة العادية الحادية والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، أديس أبابا، 17-20 جويلية 1985، (AEG/DECL.1(XXI، ص 8.

الاقتصادي على الذات [1] ، كما تهدف الجماعة تحقيق منهج متدرج في إنشاء الجماعة على أساس خطة تدريجية من 6 مراحل تنتهي بحلول عام 2028 وتتمثل هذه المراحل في: [2]

1. مرحلة تدعيم الجماعات القائمة.
2. تثبيت الأوضاع القائمة مع محاولة تحديثها إلى الأفضل.
3. إنشاء منظمة حرة واتحاد جمركي لكل جماعة إقليمية قائمة.
4. التنسيق والتوافق بين الاتحادات الجمركية القائمة وصولا إلى الاتحاد الجمركي المشترك.
5. تأسيس السوق المشتركة.
6. إقامة الاتحاد الاقتصادي.

وبطبيعة الحال فإن هذا المشروع لا يتجزأ عن الاتحاد الأفريقي والذي اعتمد بدوره إستراتيجية لتحقيق عملة موحدة بالاعتماد على الجماعات الاقتصادية الإقليمية باعتبارها اللبنات الأولى للبناء ، والوصول في نهاية المطاف إلى العملات الإقليمية والتي يمكن بعدها أن تدمج في عملة واحدة، وهذا ما سيحدث في موعد أقصاه 2028 وفقا للجدول الزمني الوارد في معاهدة أبوجا.[3]

كما أشير إلى أنه من أهداف الاتحاد الأفريقي تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد [4] ، وهو ما يعد تأكيدا للدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه هذه المجموعات في إطار الاتحاد الأفريقي، وفيما يلي نورد أهم التجمعات الإقليمية المعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي:

أولا: إتحاد المغرب العربي (UMA)

تأسس هذا الاتحاد في 1989/2/19 من خمس دول عربية أفريقية في شمال غرب أفريقيا هي: ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا .

---

[1] **التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2001-2002، المرجع السابق، ص 70.**

[2] **أنظر المادة 6 من المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية.**

[3] **Paul R. Masson, New Monetary unions in Africa: a major change in the Monetary land scape?, économie Internationale, N ° 107, 2006, P 89.**

[4] **المادة 3/ل من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.**

و للإتحاد أهداف سياسية واقتصادية [1]، وقد ثبتت هذه الدول منهج الاتحاد نظرا لتوفر الظروف والعوامل المهيئة والتي تتمثل فيما يلي:[2]

- الترابط الجغرافي – توافر التجانس السياسي الذي يوفر حدا أدنى من التعايش العرقي الطائفي.
- وجود خلفية اجتماعية وثقافية مشتركة.
- توقع مزايا اقتصادية.
- الشعور بوجود خط مشترك.

وقد نصت معاهدة إنشاء المغرب العربي على إنشاء المؤسسات والهياكل التالية:

مجلس الرئاسة

يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز في الاتحاد، ولمجلس رؤساء الدول الأعضاء فقط سلطة اتخاذ القرار، ويتناوب رؤساء الدول الأعضاء على رئاسة المجلس لمدة سنة[3]، وذالك حسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء، و هذا يعد إعمالا لمبدأ المساواة بين الدول الأعضاء الذي هو من المبادئ القانونية المكرسة غالبا في المنظمات الدولية[4].

مجلس وزراء الخارجية

مهمته التحضير لدورات مجلس الرئاسة والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة وتنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية، ويتكون المجلس من الوزراء وأمين اللجنة الشعبية المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد، ويشترط حضور جميع الأعضاء لصحة عقد دورته العادية الاستثنائية بدعوة من الرئاسة أو بناء على طلب أحد الأعضاء.

لجنة المتابعة

تتألف من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولته أو لجنته الشعبية العامة لمتابعة شؤون الاتحاد، وتقوم لجنة المتابعة بمتابعة قضايا الاتحاد بصفة تكاملية مع بقية

---

[1] أنظر المادة 2 من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق، ص 232.

[3] مانع جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص 274.

[4] مانع جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي، المرجع السابق، ص 162.

هيئات الاتحاد، وتعمل بالتنسيق مع بقية الهيئات لا سيما مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المتخصصة تفاديا للازدواجية، بينما تعرض لجنة المتابعة نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية[1].

اللجان الوزارية المتخصصة

عمل مجلس رئاسة الاتحاد على إنشاء عدة لجان وزارية في قراره بتاريخ 1990/1/23 كالآتي:

يكون لاتحاد المغرب العربي أربع لجان وزارية متخصصة هي[2]:

أولا- لجنة الأمن الغذائي:

تهتم بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية، والمياه والغابات، والصناعات الفلاحية والغذائية، واستصلاح الأراضي، والصيد البحري، وتجارة المواد الغذائية، والبحث الزراعي والبيطري، والبيئة، ومؤسسات الدعم الفلاحي.

ثانيا- لجنة الاقتصاد والمالية:

تهتم بميادين التخطيط، والطاقة، والمعادن، والتجارة، والصناعة، والسياحة، والمالية، والجمارك، والتأمين والمصارف وتمويل الاستثمار، والخدمات، والصناعة التقليدية.

ثالثا- لجنة البنية الأساسية:

تهتم بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية، والإسكان والعمران، والنقل والمواصلات، والبريد، والري.

رابعا- لجنة الموارد البشرية:

تهتم بمجالات التعليم، والثقافة، والإعلام، والتكوين، والبحث العلمي، والشؤون الاجتماعية، والتشغيل، والرياضة، والشبيبة، والصحة، والعدل، والإقامة وتنقل الأشخاص، وشؤون الجالية المغاربية.

---

[1] **مانع جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص ص293- 294.**

[2] **أنظر: المادة الأولى و المادة الثانية من قرار إنشاء اللجان الوزارية المتخصصة لاتحاد المغرب العربي المؤرخ في: 1990/1/23.**

وتقوم اللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع لجنة المتابعة والأمانة العامة بوضع التصور للخطط والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الاتحاد المصادق عليه من طرف مجلس الرئاسة.

وكذلك تتكون اللجان الوزارية المتخصصة من الوزارات والأمانات الشعبية المعنية حسب القطاعات التي تدخل في مهامها، كما تتفرع عن اللجان الوزارية المتخصصة مجالس وزارية قطاعية وفرق عمل حسب ما يقتضيه عملها، وعليها الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءات المغاربية[1].

وتعرض اللجان الوزارية المتخصصة نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية وتمارس نشاطها بالتنسيق مع لجنة المتابعة والأمانة العامة.

الأمانة العامة

للاتحاد أمانة عامة مقرها الرباط، تتكون من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة [2]، ومن عدد كاف من الموظفين ينتدبهم الأمين العام قدر الحاجة من بين مواطني الاتحاد على أساس الكفاءة والولاء لأهداف الاتحاد والتوزيع العادل بين الدول الأعضاء ووفقا للوائح الداخلية للأمانة العام، وتقوم الأمانة العامة بالمهام الأساسية التالية:

1. العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة الاتحاد.
2. المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.
3. إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق، وإبداء الرأي المتخصص مع الاستعانة وعلى وجه الأولوية وعند الاقتضاء بالكفاءات المغاربية.
4. إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد .
5. الاضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيف وتوثيق هذه الأعمال.
6. حفظ وثائق ومستندات الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ومجلس الشورى والهيئة القضائية وكل مستند رسمي للاتحاد بما فيها وثائق المصادقة على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الاتحاد.

[1] **مانع جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي، المرجع السابق، ص ص224-225.**

[2] **مانع جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص 281.**

7. العمل على التنسيق بين الأجهزة الاتحادية المتخصصة في المجالات الإعلامية والتوثيق، بهدف تكوين رصيد متطور من المعلومات الإحصائية والمرجعية عن الدول الأعضاء في مختلف القطاعات وأوجه نشاط العمل الاتحادي، وجعلها متاحة للممارسين.
8. ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتحديد ميادين التعاون تعزيزا للعمل العربي المشترك، والتعاون مع التجمعات المماثلة الأفريقية والتجمعات والمنظمات الدولية الأخرى وذلك بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد.
9. ربط الصلة بالجمعيات الشعبية والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الاتحاد.

مجلس الشورى

ويمثل مجلس الشورى الجهاز التشريعي للاتحاد، ويتألف من ثلاثين عضوا عن كل دولة عضو في الاتحاد، بعدما كان عددهم عشرة أعضاء[1] ليرتفع إلى عشرين ثم ثلاثين عضوا سنة1994[2]، يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة، ويبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات، كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه، ويقع مقره بمدينة الجزائر.

الهيئة القضائية

تتألف من قاضيين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، ويتم تجديد نصف الهيئة كل ثلاث سنوات، ورئيس الهيئة ينتخب من بين أعضائها لمدة عام ومقرها نواكشوط.

وهي تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع، وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية، وتقوم كذلك بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

أما عن العضوية فهو مفتوح للدول العربية الأخرى والأفريقية بشرط موافقة جميع الأعضاء[3]، مع أن طلب العضوية الذي تقدمت به مصر ظل بدون رد [4] .

غير أن اتحاد المغرب العربي شهد جمودا في أدائه ، بالدرجة التي يمكن معها القول بأنه لم يحقق أهدافه التي رسمها له مؤسسوه، ويعود هذا التعثر إلى جملة من الأسباب الداخلية والخارجية،

---

[1] **أنظر المادة 1/12 من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي.**

[2] **مانع جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص 287.**

[3] **المادة 17 من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي.**

[4] **البشير علي الكوت، الوحدة الأفريقية في القرن العشرين، المرجع السابق، ص 97.**

فإلى جانب التباين في طبيعة أنظمة الحكم المغاربية حصلت بعض الأحداث التي جعلت اهتمام الدول الأعضاء ينصب على أحداث أخرى ، حيث شهدت الجزائر مشاكل عاصفة طيلة عشرية كاملة، كما ألقت قضية لوكربي بظلالها القاتمة على ليبيا، إلى جانب الشكوك التقليدية بين الرباط وتونس والجزائر وطرابلس[1] ، و تصاعد الخلاف الجزائري المغربي حول الصحراء الغربية والذي يعد السبب الرئيسي في فشل أو بالأحرى جمود اتحاد المغرب العربي [2].

ومن جهة ثانية نجد أن جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لتطور أقطار المغرب العربي مستقبلا تفرض الشروع فورا في وضع آلية عمل لتنفيذ مقررات اتحاد المغرب العربي وتحويلها إلى حقائق واقعية، وتوجيه المخططات التنموية لتحقيق الوحدة المغاربية، خاصة إذا علمنا أن حجم المبادلات التجارية بين دول الاتحاد تمثل 2.74% فقط من حجم المبادلات التجارية لعام 2000 [3] .

ثانيا: السوق الأفريقية المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA):

لقد تم التوقيع على المعاهدة المنشئة للسوق الأفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا، في 5 نوفمبر 1993 بمدينة كمبالا عاصمة أوغندا ، ودخلت حيز التنفيذ في 8 ديسمبر 1994 حيث عقد أول اجتماع لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في مدينة "ليلينجوي" عاصمة مالاوي يومي 7-8 ديسمبر عام 1994 لتحل بذلك محل منظمة التجارة التفضيلية، هذه الأخيرة سبق توقيعها في ديسمبر 1981 ودخلت حيز التنفيذ في 1982/12/30 [4] .

تضم الكوميسا تسعة عشرة دولة أفريقية تقع في جنوب وشرق القارة السمراء وهذه الدول هي من الشمال إلى الجنوب، مصر، السودان، إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي، أوغندا، كينيا، رواندا، بوروندي، الكونغو الديمقراطية، مالاوي، سيشل، موريشيوس، جزر القمر، مدغشقر، زامبيا، زمبابوي، وسوازيلاند، كما وقعت ليبيا على الانضمام إلى الكوميسا خلال القمة العاشرة لدول الكوميسا في جويلية 2005.

يغطي تكتل الكوميسا أكثر من 12 مليون كيلومتر مربع أو ما يعادل 41% من مساحة القارة الأفريقية ويبلغ مجموع السكان حوالي 390 مليون نسمة أي ما يزيد عن نصف سكان القارة،

---

[1] Jean Claude Touret, les régions actrices et partenaires de la construction méditerranéenne, la pensée de midi, N° 24, Février 2007, P 86.

[2] Frank Neisse, le règlement du conflit du Sahara occidental et l'ONU, AFRI 2002, P 707.

[3] Paul R. Masson, Op, Cit, P 93.

[4] لقد ضمت منظمة التجارة التفضيلية P.T.A عشرين دولة من شرق وجنوب أريقيا هي: بورندي، زر القمر، جيبوتي، إثيوبيا، كينيا، مالاوي، ليسوتو، رواندا، موريشيوس، بتسوانا، الصومال، سوازيلاند، أوغندا، زمبابوي، أنغولا، السودان، موزمبيق، تنزانيا، زامبيا، والزائير.

أما الناتج الإجمالي فيقدر بـ 275 مليار دولار مع معدل نمو يفوق في المتوسط 5% سنويا [1]، وهو بهذا يمثل أكبر تجمع اقتصادي أفريقي .

وعليه يمكن تعريف الكوميسا حسب الاتفاقية الرسمية على أنها تكتل اقتصادي لتكامل إقليمي بين دول أفريقية ذات سيادة اتفقت فيما بينها على الارتقاء بالتكامل الإقليمي في منطقتها من خلال تنمية التجارة واندماج السوق، ومن خلال التعاون وتركيز العمل من أجل تطوير وتعظيم الاستفادة من المصادر الطبيعية والإنسانية للصالح المشترك والمتبادل لجميع شعوبها ودولها[2]، كما تهدف المنظمة إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية والعملة الواحدة بحلول عام 2025م [3] .

وعن العضوية في هذه المنظمة فهي مفتوحة للدول التي كانت عضو في منظمة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا، إلا أن التعديل الذي أدخل على المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة للكوميسا سمحت بقبول دولة عضو في السوق المشتركة لدول شرقي وجنوب أفريقيا بحيث يكون جارا مباشرا لدولة عضو [4].

وتقوم الكوميسا في سعيها إلى تحقيق أهدافها على مجموعة من المبادئ الأساسية هي: [5]

أ. المساواة والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء.

ب. التضامن والاعتماد الجماعي على الذات فيما بين الدول الأعضاء.

ج. تنسيق السياسات وتكامل البرامج بين الدول الأعضاء.

د. عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء.

ه. تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب وفقا لأحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

و. العدالة الاقتصادية والمشاركة الشعبية في التنمية.

ز. احترام سيادة القانون.

ح. تعزيز ومساندة نظم الحكم الديمقراطية في كل دولة عضو.

---

[1] -Francis Saudubray, les vertus de l'intégration régionale en Afrique, Afrique contemporaine, N° 227, Mars2008, P 186.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الأفريقي، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص ص 12-13.

[3]- البشير علي الكوت، الوحدة الأفريقية، المرجع السابق، ص 87.

[4]- عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص 48-49.

[5]- المادة 6 من معاهدة الكوميسا.

ط. حفظ السلم والاستقرار من خلال تعزيز علاقات حسن الجوار.

ي. التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء، والتعاون النشط بين البلدان المجاورة وتعزيز بيئة سلمية كشرط مسبق لتنميتها الاقتصادية.

كما تعتمد الكوميسا على مجموعة من المؤسسات والأجهزة التي تعمل على تحقيق أهدافها، وقد أشارت إليها معاهدة الكوميسا وتمثل في:[1]

_ السلطة:

وتشكل السلطة الجهاز الأعلى في الكوميسا ، وهى المسئولة عن السياسة العامة وتوجيه ومراقبة أداء الوظائف التنفيذية للكوميسا وتحديد أغراضها وأهدافها، ويتكون جهازها من رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء ويجتمع مرة كل سنة، ويمكن أن يعقد اجتماعات غير دورية له عند طلب ذلك من جانب أية دولة عضو فيها شريطة أن يكون ذلك الطلب مدعوما من ثلث أعضائه، وتنص المعاهدة على أن تصدر القرارات بالإجماع .[2]

_ مجلس الوزراء:

يتشكل مجلس الوزراء في الكوميسا من الوزراء الذين تعينهم كل دولة عضو، ويجتمع مرة في السنة قبل انعقاد اجتماع السلطة مباشرة، أما الاجتماعات غير العادية للمجلس فيمكن أن تنعقد بناء على طلب من دولة عضو شريطة أن يساند هذا الطلب ثلث الأعضاء على الأقل، وقرارات المجلس تتخذ بالإجماع وفي حالة عدم إمكانية حدوث ذلك تتخذ القرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء، ويكون من مسئوليات المجلس الإشراف والمراجعة المستمرة، وضمان الأداء السليم والتطور للكوميسا وفقا لأحكام اتفاقيتها، كما يقوم المجلس بتقديم التوصيات إلى جهاز السلطة في الشئون السياسية الهادفة لتحقيق تنسيق بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى إعطاء التعليمات لكل الأجهزة الأخرى التابعة للكوميسا بخلاف محكمة العدل في أداء مهامها القضائية، كذلك يقوم المجلس بالنظر في الموافقة على ميزانيات الأمانة والمحكمة.[3]

_ محكمة العدل:

تتكون من اثني عشرقاضيا سبعة منهم في الدائرة الابتدائية وخمسة في دائرة الاستئناف[4]، يجري تعيينهم من جانب السلطة ويتم اختيارهم من بين الأشخاص المستقلين غير المتحيزين بعد استيفاء الشروط المطلوبة لتولى وظائف قضائية عالية في بلادهم، أو الذين يكونون محلفين مشهود لهم

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص 37-44.

[2]- المادة 8 من معاهدة الكوميسا.

[3]- المادة 9 من معاهدة الكوميسا.

[4]- المادة 20/ 1 من معاهدة الكوميسا.

بالكفاءة وبشرط ألا يكون هناك اثنان أو أكثر من القضاة في أي وقت من رعايا دولة عضو واحدة[1]، ويتولى رئيس القضاة منصبه لفترة خمس سنوات ويمكن إعادة تعيينه لفترة أخرى[2].

ومن مهام محكمة العدل ضمان التمسك بالقانون في تفسير وتطبيق معاهدة الكوميسا ، وهي في سبيل ذلك يجب أن تتمتع بولاية قضائية حتى يتسنى لها الفصل في كافة الأمور التي تحال إليها طبقا لمعاهدة الكوميسا، كما أنها تنظر في مشروعية أي عمل أو نظم أو لائحة أو قرار يتخذه المجلس في حالة اعتبار أن هذا العمل مجحف أو غير قانوني أو يشكل مخالفة لأحكام المعاهدة.

_ لجنة محافظي البنوك المركزية:

تتكون لجنة محافظى البنوك المركزية من محافظى السلطات النقدية المخصصة لهذا الغرض في الدول الأعضاء، وتجتمع مرة كل سنة وتكون مسئولة عن تنمية البرامج وخطط العمل في مجال التمويل والتعاون النقدى وتقديم تقارير وتوصيات من آن إلى آخر للمجلس تتعلق بتنفيذ برنامج التعاون المالي والنقدي. والقيام بما يوكل إليها من مهام أخرى وفقا لاتفاقية الكوميسا، وطبقا لمعاهدة الكوميسا فإن اللجنة هي التي تضع لائحة إجراءاتها[3].

_ اللجنة الحكومية الدولية:

وتتألف اللجنة الحكومية الدولية من الأمناء العامين والمديرين رؤساء الإدارات المعينة لهذا الغرض من قبل الدول الأعضاء المعنية، وتجتمع اللجنة مرة كل عام وتكون مسئولة عن البرامج وخطط العمل في كافة قطاعات التعاون فيما بين قطاعي التمويل والنقد، كما تختص اللجنة بالإشراف والمراجعة الدائمة وضمان الأداء السليم وتطوير السوق المشتركة طبقا لأحكام معاهدة الكوميسا، إلى جانب مراقبة تنفيذ أحكام معاهدة الكوميسا، ويمكن للجنة الاستعانة بلجنة فنية لفحص أي موضوع معين، ومطالبة الأمين العام بالقيام بمباشرة فحص الموضوع، كذلك تقوم اللجنة بالعمل على تطوير البرامج وخطط العمل في قطاعات التعاون التمويلية والنقدية، وتقدم بعض التقارير والتوصيات للمجلس، فضلا عن القيام بأية مهام توكل إليها في ظل معاهدة الكوميسا. [4]

_ اللجان الفنية:

تتكون اللجان الفنية من ممثلين عن الدول الأعضاء يتم تعيينهم لهذا الغرض، وتشمل هذه اللجان، لجنة الشئون الإدارية والميزانية، ولجنة الزراعة، ولجنة أنظمة المعلومات، ولجنة الطاقة، ولجنة المشتريات المالية والنقدية، ولجنة الصناعة، ولجنة العمل والموارد البشرية والشئون الاجتماعية،

---

[1]- المادة 20/ 2 من معاهدة الكوميسا.

[2]- المادة 21/ 1 من معاهدة الكوميسا.

[3]- المادة 13 من معاهدة الكوميسا.

[4]- المادة 14 من معاهدة الكوميسا.

ولجنة الشئون القانونية، ولجنة الموارد الطبيعية، ولجنة السياحة، ولجنة النقل والمواصلات، ولجنة الجمارك، وتجتمع هذه اللجان مرات متعددة لإتمام مهامها، وتتحمل كل لجنة فنية مسئولية الإعداد لتنفيذ برنامج شامل لعملها من جانب، ووضع جدول زمني بأولويات البرنامج التي تخدم قطاعاتها من جانب ثان ، كما تقوم بالمراجعة الدائمة على تنفيذ برامج التعاون الخاص بقطاعاتها، بالإضافة إلى تقديم تقاريرها بصفة دورية إلى اللجنة الحكومية سواء بمبادرة منها أو من مجلس الوزراء[1].

_ الأمانة العامة:

يأتى على رأس الأمانة العامة أمين عام الكوميسا الذي يتم تعيينه من قبل السلطة، ويتولى هذا المنصب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لفترة أخرى، ويساعده اثنان من مساعديه يعينا بواسطة السلطة، وتعنى السلطة بتحديد الصلاحيات والمهام التي يقوم بها الأمين العام والأمينين المساعدين، فالأمين العام للكوميسا يعد الموظف التنفيذي الأول فيها ويمثلها في ممارسة شخصيتها القانونية، بالإضافة إلى ذلك يقوم بمساعدة وخدمة أجهزة السوق المشتركة في أداء مهامها، كما يعمل بصفة أمين لجهازي السلطة والمجلس[2].

_ اللجنة الاستشارية لرجال الأعمال وجماعات المصالح:

تتكون من ممثلين عن رجال الأعمال وجماعات المصالح من الدول الأعضاء حسبما تقرره قواعد ونظم وإجراءات العمل بها، وتعد هذه اللجنة همزة وصل وقناة لتسهيل الحوار بين مجتمع رجال الأعمال وجماعات المصالح وبين بقية أجهزة الكوميسا، واللجنة مسئولة عن ضمان أن تؤخذ مصالح جماعة رجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى في الكوميسا بعين الاعتبار من جانب أجهزتها كما أنها مسئولة عن تنفيذ الأحكام الواردة في الاتفاقية المتعلقة بتنمية القطاع الخاص وتطويره[3].

ورغم أن الكوميسا من أكبر التجمعات الإقليمية الفرعية في القارة الأفريقية إلا أنها مثل غيرها من المجموعات، تواجه بعض العراقيل أو المعوقات والتي يمكن إرجاعها إلى: [4]

- الاعتماد على عدد قليل من صادرات المواد الأولية.
- ضعف الإمكانيات البشرية.
- ضيق أفق التفكير ، والمتمثل في عدم قدرة حكومات الدول الأعضاء على التنسيق بين ما ورد في اتفاقيات الكوميسا من التزامات وبين الخطط التنموية في تلك الدول.

---

[1]- المادة 15 من معاهدة الكوميسا.

[2]- المادة 17 من معاهدة الكوميسا.

[3]- المادة 18 من معاهدة الكوميسا.

[4] التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2001-2002، المرجع السابق، ص 80.

- تبعية دول الكوميسا للدول الصناعية الكبرى، وزيادة اعتمادها على اقتصاديات الدول الاستعمارية السابقة، حيث بلغ مثلا حجم التجارة بين دول الكوميسا 5.47% سنة 2004 في حين بلغت في نفس الفترة 41.25% مع الاتحاد الأوروبي [1] .
- عبء الدين الأفريقي الخارجي.
- مشكلات المواصلات.
- أزمات الاقتصاد الأفريقي.
- الرشوة والفساد المنتشر في الأجهزة الإدارية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي.
- تعدد انتماءات الدول الأعضاء للعديد من المنظمات الإقليمية فنصف أعضاء الكوميسا هم أعضاء في السادك، وثلاثة أعضاء في الساكو هم أعضاء أيضا في كل من الكوميسا والسادك، ويؤدي ذلك إلى الصراع وعدم التنسيق ما بين الجهود التكاملية. [2]

ثالثا: تجمع دول الساحل والصحراء (س-ص)

تأسس تجمع دول الساحل والصحراء في 4 فيفري 1998م، في أعقاب اجتماع عقد في العاصمة الليبية طرابلس بمبادرة من الرئيس الليبي معمر القذافي والتي أراد من خلالها التعريف بالسياسة الخارجية الجديدة لبلاده بعدما يقارب سبعة سنوات من الحصار الدولي ، وعليه أصبحت أفريقيا جنوب الصحراء رمزا لهذا التوجه الجديد [3] ، وقد منح تجمع دول الساحل والصحراء صفة التجمع الاقتصادي الإقليمي خلال الدورة العادية السادسة والثلاثين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة بلومي (جمهورية التوغو) من 12 إلى 14 جويلية 2000.

ويهدف التجمع إلى إيجاد فضاء اقتصادي وسياسي ، أي إقامة اتحاد شامل قائم على إستراتيجية تنموية تكاملية تشمل الاستثمار في كافة المجالات، وإلغاء القيود على حرية انتقال الأشخاص ورؤس الأموال والإقامة والملكية وممارسة النشاط الاقتصادي، كما يهدف إلى احتواء بؤر النزاعات وتسوية الصراعات فيما بين الدول الأعضاء، وذلك بما يعزز ويتكامل مع الجهود الأفريقية الأخرى والهادفة إلى تحقيق وحدة أفريقية قارية شاملة. [4]

---

[1] Paul R. Masson, Op, Cit, P 93.

[2] البشير علي الكوت، الوحدة الأفريقية، المرجع السابق، ص 87.

[3] Saïd Haddad, la Lybie et l'Occident depuis 1999 : entre tropisme américain et ancrage euro-méditerranéen, Afrique contemporaine, N° 209, Janvier 2004, P 179.

[4] التقرير الاستراتيجي الأفريقي، 2001-2002، المرجع السابق، ص 105.

ويضم الهيكل التنظيمي للتجمع خمسة هيئات، وذلك على النحو التالي: [1]

- مجلس الرئاسة، ويعقد دورة واحدة سنويا، ويضم رؤساء الدول الأعضاء.
- المجلس التنفيذي، ويضم وزراء الخارجية والداخلية والمالية لدول التجمع، ويعقد دورتين عاديتين سنويا.
- الأمانة العامة للتجمع، ومقرها في العاصمة الليبية طرابلس.
- البنك الأفريقي للتجارة والتنمية، ويعتبر الجهاز المالي للتجمع.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

أما نظام العضوية في التجمع فهي مفتوحة لكل الدول الأفريقية بشرط موافقة جميع الدول الأعضاء فيه، ويتجاوز عدد الدول الأعضاء في التجمع العشرين دولة، أما الدول المؤسسة فهي: ليبيا والسودان وتشاد والنيجر، ومالي، وبوركينافاسو [2].

رابعا: جماعة شرق أفريقيا (EAC)

لقد عرفت منطقة شرق أفريقيا نشاطا تكامليا امتد لما يقارب قرنا كاملا انطلاقا من الاتحاد الجمركي بين كينيا وأوغندا في عام 1917، مرورا بجماعة شرق أفريقيا (1967-1977)، وصولا إلى إنشاء اللجنة الثلاثية الدائمة للتنمية في شرق أفريقيا في 30 نوفمبر 1993، ليتم تطويرها بعد ذلك بتوقيع معاهدة إنشاء جماعة شرق أفريقيا في أروشا بتنزانيا في 30 نوفمبر 1999، حيث دخلت المعاهدة حيز النفاذ في 7 جويلية 2000 [3] ، وتعتبر كل من كينيا وتنزانيا وأوغندا دولا مؤسسة لهذا التجمع، كما أن العضوية مفتوحة لأية دولة أخرى للانضمام إلى التجمع وفقا لما جاء في المادة الثالثة من معاهدة إنشاء جماعة شرق أفريقيا .

وتتجلى أهداف الجماعة في تطوير السياسات والبرامج الرامية إلى توسيع وتعميق التعاون بين الدول الشريكة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والبحوث والتكنولوجيا والدفاع والأمن والشؤون القانونية و القضائية [4] .

---

[1] **أجهزة تجمع دول الساحل والصحراء، الموقع الرسمي للتجمع، 23 جويلية 2010، www.cen-sad.org**

[2] **البشير علي الكوت، الوحدة الأفريقية، المرجع السابق، ص 99.**

[3] **Brief History of EAC, East African community Portal, www.eac.int**

[4] **Article 5/1 of treaty for the establishment of the est African community.**

كما تمثل أهم مبادئها في:[1]

أ. الثقة المتبادلة والمساواة في السيادة.

ب. التعايش السلمي وحسن الجوار.

ج. تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

د. الحكم الراشد بما في ذلك التمسك بمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون.

ه. التوزيع العادل للثروة.

و. التعاون من أجل المنفعة المتبادلة.

أما عن الهيكل التنظيمي للجماعة فيضم، مؤتمر القمة، المجلس، لجنة التنسيق، اللجان القطاعية، محكمة العدل لشرق أفريقيا، إلى جانب الأمانة العامة [2].

خامسا: الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (CEEAC)

في مؤتمر القمة الذي انعقد في ديسمبر 1981 قرر قادة الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط أفريقيا UDEAC الموافقة على تكوين جماعة اقتصادية أكبر لدول وسط أفريقيا CEEAC/ECCAS وهي الجماعة التي تأسست في 18 أكتوبر عام 1983 بواسطة أعضاء الـ UDEAC، وأعضاء الجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى CEPGL [3].

تهدف الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى تحقيق أكبر قدر من الاستقلالية، ورفع مستوى المعيشة لسكانها والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال التعاون المشترك، وأما غايتها فتتمثل في تأسيس السوق المشتركة لدول وسط أفريقيا. [4]

ويتكون الهيكل التنظيمي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من :[5]

---

[1] **Article 6 of treaty for the establishment of the est African community.**

[2] **Article 9 of treaty for the establishment of the est African community.**

[3] **وهذه الدول هي: بوروندي ورواندا وزائير (الكونغو الديمقراطية حاليا) وساوتومي وبرنسين، أما أنغولا فقد ظلت مشتركة بصفة مراقب إلى غاية عام 1999 عندما أصبحت كاملة العضوية.**

[4] **التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2001-2002، المرجع السابق، ص 118.**

[5] **- المرجع نفسه، ص 119.**

_ مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات:

يعتبر الهيئة العليا للتجمع ، يتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء، ويحدد السياسة العامة والمبادئ التوجيهية الرئيسية للتجمع، كما يوجه وينسق السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء، يجتمع المؤتمر مرة في السنة في دورة عادية، ومن الممكن أن ينعقد في دورة استثنائية بناء على مبادرة من رئيس المؤتمر أو بناء على طلب من دولة عضو ، رهنا بموافقة ثلثي أعضائه، كما يتولى رئاسة المؤتمر أحد رؤساء الدول الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي لأسماء دولهم.[1]

_مجلس الوزراء:

يتألف من الوزراء المسؤولين عن التنمية الاقتصادية أو أي وزير آخر معين لهذا الغرض من قبل كل دولة من الدول الأعضاء، ويجتمع المجلس مرتين في السنة في دورة عادية، كما قد يجتمع في دورة غير عادية بمبادرة من رئيسه أو بناء على طلب من دولة عضو، رهنا بموافقة ثلثي أعضائه.

_ محكمة العدل:

تعمل محكمة العدل على تفسير وتطبيق المعاهدة المنشئة للجماعة، ومعالجة النزاعات التي يمكن أن تنشأ وفقا لأحكام المعاهدة، ويحدد تكوينها ونظامها الداخلي، وغيرها من المسائل المتعلقة بالمحكمة من جانب المؤتمر.

_ الأمانة العامة:

تتألف الأمانة العامة من الأمين العام، الأمين العام المساعد، والمراقب المالي والمحاسب والموظفين ممن قد يتطلب العمل وجودهم في الجماعة، تعمل على إعداد وتنفيذ القرارات والتوجيهات وفقا للنظام الأساسي للمؤتمر والمجلس، كما تعزز برامج ومشاريع التنمية المجتمعية.

_ اللجنة الاستشارية

تدرس المشاريع المقدمة إليها من جانب المؤسسات الأخرى.

_ اللجان الفنية المتخصصة

وضعت اللجان الفنية المتخصصة في مجالات محددة كجزء من المهام الموكلة إلى كل منطقة.

ويعتبر هذا التجمع من أصغر التجمعات الاقتصادية الفرعية الأفريقية ، فالناتج المحلي الإجمالي لهذا التجمع لا يتجاوز 36.15 مليار دولار في سنة 1999، أما الدولة المحورية في هذا

[1] - **Organes de la CEEAC, Janvier 2011, www.ceeac-eccas.org.**

التجمع فهي الكونغو الديمقراطية التي يبلغ عدد سكانها 46 مليون نسمة من بين 102 مليون نسمة هم سكان التجمع [1].

ولم تستطع الجماعة إنشاء اتحاد جمركي بحلول عام 2000، وهذا راجع إلى الهزات الخطيرة التي تعرضت لها منطقة البحيرات الكبرى سواء في رواندا وبوروندي إضافة إلى الكونغو الديمقراطية ، إلى جانب المشاكل التي تفرضها مسألة التقاطعات مع التجمعات الفرعية الأخرى، والتي تنتمي إليها بعض الدول الأعضاء مثل العضوية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا من قبل الكاميرون وأفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو وغينيا الاستوائية و الغابون. [2]

سادسا: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS/CEDEAO

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، هي مجموعة إقليمية تتشكل من خمسة عشرة بلدا، تأسست بموجب اتفاقية لاجوس في 28 ماي 1975، وتتمثل أهدافها في تعزيز التكامل الاقتصادي ولاسيما الصناعة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والزراعة والموارد الطبيعية، والتجارة، والمسائل النقدية ، والقضايا الاجتماعية والثقافية. [3]

ويتكون الهيكل المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من: [4]

1. **هيئة رؤساء الدول والحكومات:**

وهو أعلى مؤسسات الجماعة، ومصدر القرار ومرجع الجماعة، ويضم رؤساء الدول والحكومات الأعضاء.

2. **مجلس الوزراء :**

ويضم وزير من كل دولة عضو، ويتم تناوب رئاسة المجلس بين الدول الأعضاء.

3. **الأمانة التنفيذية :**

يرأسها أمين لمدة أربع سنوات من قبل رؤساء الدول والحكومات.

---

[1] **البشير علي الكوت، الوحدة الأفريقية، المرجع السابق، ص 96.**

[2] **Paul R. Masson, Op, Cit, P 91.**

[3] **La CEDEAO en Bref, 19 décembre 2010, www.ecowas.int.com**

[4] **البشير علي الكوت، الوحدة الأفريقية، المرجع السابق، ص ص 93-94.**

4. اللجان الفنية المتخصصة:

وتتمثل في خمسة لجان تكاملية تضم لجنة الصناعة، ولجنة الزراعة والموارد الطبيعية، ولجنة النقل والمواصلات والطاقة ولجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية، ولجنة التمويل والإدارة.

5. محكمة العدل :

مهمتها الفصل في النزاعات خاصة ما يتعلق بتنفيذ المعاهدة وبنودها.

6. برلمان غرب أفريقيا :

وهو من المؤسسات المهمة التي لا توجد في أي منظمة أفريقية إقليمية أخرى.

7. صندوق التعاون والتعويض والتنمية:

ومهمته تمويل المشروعات في الدول الأعضاء.

من الناحية الاقتصادية قدر الناتج المحلي الإجمالي لدول الجماعة سنة 1999م بنحو 82.3 مليار دولار، وهي بذلك تحتل الترتيب الرابع من حيث الوزن النسبي بين الجماعات الإقليمية، أما عدد السكان فيقدر بنحو 247 مليون نسمة، كما تشكل حجم المبادلات التجارية بين دول التجمع 9.8% سنة 2004 [1].

أما على الصعيد الأمني فقد شكلت الجماعة قوة لحفظ السلام، عرفت باسم "مجموعة المراقبة الخاصة بدول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (ECOMOG) والتي ظهرت عقب اندلاع الحرب الأهلية في ليبيريا عام 1990، بهدف مراقبة وقف إطلاق النار، ثم تحول دورها إلى تنفيذ اتفاق كوتونو عام 1993 بالتعاون مع قوات الأمم المتحدة، ضمن الأطر القانونية التي حددها الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة [2] ، كما أدخلت الجماعة إصلاحات في آليات وطرائق التدخل في عام 1999 (بما في ذلك إنشاء دائرة لمنع المنازعات وإدارة الصراع)، كما أن الصراع في كوت ديفوار أتاح لهذه المنظمة الإقليمية استعادة مصداقيتها التي اهتزت سابقا بفعل استغلال بعض الدول الأعضاء وخاصة نيجيريا لصراعات سابقة لخدمة مصالحها ، حيث عملت الجماعة في تعاون تام مع قوات بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار من خلال عملية "ليكورن" المنشأة بموجب القرار 1479 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (13 ماي 2003) [3] .

---

[1] **Paul R. Masson, Op, Cit, P 93.**

[2] **Pierre Weiss, l'opération licorne en cote d'ivoire, AFRI 2004, Volume V, Janvier 2005, P 324.**

[3] **Ibid. P 324.**

سابعا: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)

الهيئة الدولية الحكومية المعنية بالتنمية، وتأسست سنة 1986م وضمت في عضويتها جيبوتي، أثيوبيا، إريتريا، الصومال، السودان، كينيا، أوغندا، ويهدف هذا التجمع إلى تحقيق التكامل الإقليمي والتعاون الاقتصادي بين أعضائه ، إلى جانب تعزيز الأمن الإقليمي والحوار السياسي، كما يشجع التجارة والتعاون الائتماني والاقتصادي والاجتماعي داخل الهيئة. [1]

ثامنا: الجماعة الإنمائية لجنوب أفريقيا (SADC)

بدأ وضع الأسس والمرتكزات الأولى للجماعة الإنمائية لجنوب أفريقيا "السادك" منذ مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي وذلك بإنشاء مؤتمر تنسيق التنمية لجنوب أفريقيا، الذي ضم في عضويته الدول المحيطة بجنوب أفريقيا وعرفت حينها بدول المواجهة [2] ، ولكن بعد التغيرات التي شهدتها بلدان المنطقة وأهمها انتهاء نظام الميز العنصري في جنوب أفريقيا، ودخول العالم في مرحلة بناء التجمعات والتكتلات الإقليمية والدولية، تم الإعلان في وندهوك بناميبيا في أوت عام 1992 عن ميلاد الجماعة الائتمانية لجنوب أفريقيا لتحل محل مؤتمر تنسيق التنمية لجنوب أفريقيا ليتشكل بذلك ائتلاف من مجموعة الدول المحيطة بجنوب أفريقيا.

وترتكز أهداف السادك حول تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر والجوع، والرفع من المستوى المعيشي لشعوب البلدان الأعضاء، وتعميق ودعم العلاقات والروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية بين شعوب المنطقة، وتبني قيم ونظم سياسية واقتصادية واجتماعية لتعزيز القدرة التنافسية بين المؤسسات الإنتاجية ، وتعزيز الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة.

ويضم تجمع السادك بعض الهياكل والمؤسسات منها: [3]

1. قمة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة.
2. مجلس الوزراء، وتتبعه لجنة دائمة من الموظفين.
3. أمانة تنفيذية، تابعة لمجلس الوزراء.
4. جهاز قضائي لحل الخلافات بين الدول الأعضاء.
5. جهاز دفاعي وأمني.

---

[1] **Renforcer la participation populaire dans l'union Africain, Op, Cit, P 65**

[2] **المنظمات الإقليمية والتجمعات الاقتصادية والسياسية، صوت أفريقيا، معا من أجل قيام الولايات المتحدة الأفريقية، 19 ديسمبر 2010. www.voiceofafrica.com.ly**

[3] **البشير علي الكوت، الوحدة الأفريقية، المرجع السابق، ص 89.**

6. منتدى برلماني.

وتقدر المساحة الإجمالية لهذا التجميع بنحو 26% من إجمالي مساحة القارة الأفريقية كما يبلغ عدد سكانها أكثر من 190 مليون نسمة، كما يبلغ الناتج المحلي لهذه الدول حوالي 230 مليار دولار حسب تقديرات عام 2002م [1] ، كما أنه و بموجب مقررات قمة ماسيرو التي جمعت قادة التجمع في أوت 2006 من المفروض الوصول إلى إقامة سوق مشتركة بحلول عام 2015، واتحاد نقدي بحلول عام 2016، وعملة موحدة بحلول عام 2018 [2] .

وتضطلع الجماعة بمهام ومسؤوليات كبيرة في نشر وتعزيز الأمن والسلام في المنطقة من خلال الجهاز السياسي والدفاعي والأمني الذي أنشأته عام 1996.

وفي الأخير أشير إلى أن هذه التجمعات تعد أحد الروافد الأساسية للاتحاد الأفريقي ، حيث تقوم جميعها بدور إيجابي لتفعيل وإنجاح أهداف الاتحاد الأفريقي وتحقيق طموحات الشعوب الأفريقية في التنمية والاستقرار، لذلك نجد الآن الاتحاد الأفريقي قد درج على نهج يقوم على أن يعهد بإدارة الأزمات في أفريقيا إلى المنظمات الإقليمية الفرعية ، التي يقع النزاع في منطقتها، وهذا راجع لوجود علاقة الجوار ووجود تقارب عرقي ولغوي بين دول المنطقة ، وهو ما حدث فعلا حينما عهد إلى منظمة الإكواس حل أزمة كوت ديفوار، وعهد بإدارة الأزمة في الصومال إلى هيئة الإيغاد (IGAD) ، كما كلفت جماعة "السادك" بإيجاد حل للمشاكل المتكررة في زيمبابوي.

المطلب الثاني: الاتحاد الأفريقي وعلاقاته الدولية والإقليمية

تتمتع القارة الأفريقية بأهمية كبيرة على الساحة الدولية ، جاءت انطلاقا من موقعها الجغرافي الذي يتوسط العالم ، إلى جانب انفتاحها أو تداخلها مع العديد من التكتلات الإقليمية، يأتي على رأسها جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ، إلى جانب علاقاتها الخاصة مع هيئة الأمم المتحدة التي تنبع أساسا من الأوضاع المتميزة التي تعيشها أفريقيا في المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية ، كما أن امتلاك أفريقيا لثروات طبيعية كبيرة ومتنوعة لم تستغل بعد جعلها محط اهتمام وتنافس العديد من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة، والعملاق الدولي الجديد المتمثل في الصين.

[1] **المنظمات الإقليمية والتجمعات الاقتصادية والسياسية، المرجع السابق www.voiceofafrica.com.ly**

[2] **Paul R. Masson, Op, Cit, P 88.**

الفرع الأول : الاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى

بالنظر إلى موقع القارة الأفريقية الذي يتوسط العالم، و العلاقات التاريخية التي تربطها بمحيطها وتأثرها به، فإن أهم العلاقات ذات التأثير المباشر كانت مع الأمم المتحدة، و الاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية.

أولا: العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

تكتسي العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أهمية كبيرة، تنبثق من اضطلاع المنظمات الدولية بحفظ السلام والأمن في مناطقها الإقليمية، والرعاية والسعي إلى تحقيق أهداف ومصالح دولها الأعضاء، ما دامت نشاطاتها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. [1]

لقد بدأت العلاقة بين أفريقيا والأمم المتحدة منذ تأسيس هذه الأخيرة في عام 1945 وذلك بمشاركة أربعة بلدان أفريقية (جنوب أفريقيا ومصر وأثيوبيا وليبيريا) [2] ، في حين بلغ عدد الدول الأفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة اليوم 53 دولة من أصل 192 دولة عضو، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد في حال ظهور دول أفريقية جديدة [3] .

وبنشوء منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963، نص ميثاقها على أهمية التعاون الدولي، طبقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان [4] ، كما دعا المؤتمر التأسيسي للقمة الأفريقية بأديس أبابا عام 1963، إلى تكوين مجموعة أفريقية موحدة حتى يكون لها تأثير داخل المنظمة حيث تمثل الدول الأفريقية أكثر من ربع أعضاء الأمم المتحدة، وهو ما يعطي المجموعة وزنا كبيرا أثناء المناقشات ومن ثم التصويت، وهو ما شكل بدوره إحباط للدول الأفريقية نظرا لعدم تمثيلها العادل في الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن الذي تمثل فيه القارة من قبل عضو أو ثلاثة فقط غير دائمين، وهو ما جعل المجموعة الأفريقية تطالب بمقعدين دائمين مع حق النقض في سياق إصلاح شامل للمجلس [5] .

وأجد أنه من الإنصاف الإشارة للدور الفعال الذي لعبته أفريقيا في إدارة هيئة الأمم المتحدة حيث أعطت القارة الأفريقية هذه الهيئة اثنين من الأمناء العامين هم المصري بطرس بطرس غالي (1992-1996) ، والثاني هو كوفي عنان (1997-2006) الذين عملوا طوال خمسة عشر سنة،

---

[1] أنظر المادة 52 فقرة 1، من ميثاق الأمم المتحدة.

[2] هذه الدول الأربعة هي ذاتها الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة عصبة الأمم البائدة، أنظر:

- André Lewin, les Africains à l'ONU, relations internationales, n° 128, 2006, P 55.

[3] وهذا في حالة استقلال جنوب السودان، والاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية كدولة مستقلة إلى جانب جمهورية أرض الصومال، كما تنطبق هذه الحالة على الأقاليم والجزر الأفريقية التي لا تزال خاضعة للاستعمار الأجنبي.

[4] المادة 2 فقرة 1 من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

[5] Andrés Lewin, Op, Cit, P 59.

أي ربع مدة وجود المنظمة تقريبا، إلى جانب حرص الأمم المتحدة على حضور مختلف فعاليات الاتحاد الأفريقي ممثلا في الأمين العام للأمم المتحدة أو أحد ممثليه.

أما في مجال حفظ السلام في أفريقيا فمن بين واحد وستين عملية لحفظ أو صنع السلام التي قامت بها الأمم المتحدة نجد 23 منها في أفريقيا ، انتهت العديد منها منذ فترة (الكونغو من 1960 إلى 1964، الموزمبيق، أنغولا، الصومال، رواندا) كما أوقف عمليات أخرى مؤخرا كسيراليون (تأسست 1991)، غينيا بيساو (أنشئت في عام 1998) جمهورية أفريقيا الوسطى (أنشئت في عام 1999) وبورندي (أنشئت عام 2004) [1] ، ولا تزال هناك عمليات في الصحراء الغربية من خلال بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو) إلى جانب إشرافها على مراقبة وقف إطلاق النار، وقد أنشئت هذه البعثة بمبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية عام 1985 والتي توجت بصدور قرار مجلس الأمن في عام 1991 الذي ينشئ هذه البعثة [2] ، وتتشكل هذه الأخيرة حاليا أي منذ 31 أكتوبر 2010م من 231 فردا عسكريا و 6 من ضباط الشرطة و 161 موظفا مدنيا و 20 من متطوعي الأمم المتحدة[3]، وقد لعبت هيئة الأمم المتحدة ولا تزال دورا مهما في محاولة إيجاد تسوية لقضية الصحراء الغربية، انطلاقا من محاولة تنظيم الاستفتاء حول تقرير المصير، إلا أنه في عام 2000 أجرت الأمم المتحدة تقييما شاملا لتسع سنوات من محاولة تنفيذ مخطط التسوية، وخلص هذا التقييم إلى أن كافة الجهود التي بذلت من أجل التوفيق بين أطراف المشكلة باءت بالفشل، كما حسم تقرير الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" لمجلس الأمن يوم 22 جويلية 2001 النقاش الأممي حول المشكلة حيث بين للمنظمة أن نجاح فرص إجراء الاستفتاء أصبحت شبه معدومة، وأنه من الأفضل البحث عن حل سياسي، وقد جاء قرار مجلس الأمن رقم 1359 الصادر في 29 جويلية 2001 مشجعا للطرفين على مناقشة مشروع الاتفاق الإطاري الذي وضعه المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد جمس بيكر، والذي يتمحور حول مشروع الحكم الذاتي [4].

وإلى جانب هذه العملية نجد كذلك بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC) التي أنشئت سنة 1999، وبعثة الأمم المتحدة في أثيوبيا وإريتريا (UNMEE) التي أنشئت سنة 2000، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (UNMIL) التي أنشئت سنة 2003، وهي امتداد لعملية سابقة أنشئت سنة 1997، وعملية الأمم المتحدة في ساحل العاج (ONUCI) التي أنشئت سنة 2004، وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) التي أنشئت سنة 2005. [5]

---

[1] **Ibid. P 69.**

[2] **قرار مجلس الأمن، 690 (1991) المؤرخ في 09 أفريل 1991، (93-41585).**

[3] **بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (MINURSO) حقائق وأرقام، موقع الأمم المتحدة. www.un.org**

[4] **Frank Neisse, le règlement du conflit du Sahara occidental et l'ONU, AFRI, PP 707-708.**

[5] **Andrés Lewin, Op, Cit, P 69.**

وأخيرا وبالنسبة لكثير من هذه العمليات، التي تجمع بين الجوانب العسكرية وأكثر من ذلك المساعدات الإنسانية وإعادة النظام والاستقرار، فإن المنظمات الإقليمية الأفريقية (الاتحاد الأفريقي، الجماعة الاقتصادية الأفريقية) إلى جانب الوساطات المحلية، جنوب أفريقيا أو نيجيريا على وجه الخصوص باعتبارها البلدان الأقوى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فالدور النيجيري في ساحل العاج لا يخفى على أحد كما أن جنوب أفريقيا ما بعد النظام العنصري لعبت دورا مهما في تسوية النزاعات في أفريقيا في ظل أجهزة الاتحاد الأفريقي خاصة وأن رئيسها "ثابومبيكي" كان أول رئيس للاتحاد [1] ، إلى جانب الجزائر التي لعبت دورا مهما في إنهاء الصراع المسلح بين إثيوبيا وإريتريا من خلال إشرافها على جهود الوساطة بين البلدين التي أجريت تحت رئاسة وزير العدل الجزائري المبعوث الخاص لرئيس منظمة الوحدة الأفريقية حينها السيد عبد العزيز بوتفليقة، وأسفرت هذه المحادثات عن توقيع اتفاق لوقف عمليات القتال في 18 جويلية 2000 [2] ، فإن كل هذه الجهود التي تتم على مستوى القارة الأفريقية تعد تكملة وتعزيزا لعمل الأمم المتحدة.

هذا في مجال الأمن والسلم، أما في المجال الاقتصادي وعلى وجه الخصوص التنمية في أفريقيا، فلابد من الإشارة في هذا السياق إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (CEA)، والتي أسست من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في عام 1958 باعتبارها واحدة من اللجان الإقليمية الخمس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي [3] ، أما عن أهداف اللجنة فتتمثل في :[4]

- تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء فيها، وتعزيز التكامل بين بلدان المنطقة .
- تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية في أفريقيا .

وتعترف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأهمية التركيز على الاحتياجات الخاصة لأفريقيا تماشيا مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ، التي تعبر عن برنامج مشترك هو عبارة عن مجموعة من الأولويات التي تسعى لإيجاد مجموعة من الحلول للكثير من جوانب الفقر المدقع، والجوع والبطالة والمرض، والنقص في السكن وعدم المساواة بين الجنسين وتدهور البيئة، كما اعتمد القادة الأفارقة الأهداف الإنمائية للألفية (OMD) باعتبارها أداة ، كجزء من برنامج التنمية الشاملة التي تهدف

---

[1] Jean-Bernard Véron, l'Afrique du sud et le Nigeria du maintien de la paix à la recherche d'un positionnement stratégique sur le continent africain, Afrique contemporaine, n° 219, Mars 2006, P163.

[2] بوعشة محمد ، الدبلماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الأفريقي و إدارة الحرب الأثيوبية - الإرترية ، الطبعة الأولى ، دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع ، القاهرة ، 2004 ،ص ص 149- 150 .

[3] إلى جانب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) نجد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي (ESCAP) اللجنة الاقتصادية لأوروبا (ECE)، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكريبي (ECLAC)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA).

[4] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، موقع كلية إدارة أعمال التجارة الخارجية وإدارة الأعمال الدولية EENI، www.eeni.org

إلى وضع حد للحالة المأساوية التي يتم فيها حرمان الأفارقة من الكثير من حقوقهم الأساسية مثل الصحة والإسكان والتعليم والأمن. [1]

ومن جهة أخرى قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتنظيم حوار رفيع المستوى حول مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (النيباد) يوم 16 سبتمبر 2002، حيث تم اعتماد هذه الأخيرة من قبل الجمعية العامة بموجب قرارها 7/57 الصادر في 4 نوفمبر 2002، كإطار لتنمية أفريقيا ، كما دعت أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من شركاء التنمية إلى مواءمة برامجها الموجهة لدعم جهود التنمية في أفريقيا مع برامج عمل النيباد، إلى جانب تحسين التعاون والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي والهيئة العامة للتخطيط والتنسيق التابعة للنيباد، والجماعات الاقتصادية الإقليمية (CER)، والبنك الأفريقي للتنمية BAD [2] .

وبذلك نجد أن النيباد أعطت دفعا جديدا وأكثر تنظيما للعلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال التنمية بهدف النهوض بالقارة من دائرة التخلف ومحاولة إيجاد مناخ أفضل وأكثر شفافية للنشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

ثانيا: العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي

ترتبط أفريقيا وأوروبا بعوامل مشتركة سياسية وثقافية ولغوية واقتصادية تعود إلى الماضي البعيد، وقد تم إحياء تلك العلاقات من خلال أطر العمل المتعاقبة، بدءا من توقيع اتفاقية الشراكة بين ثمانية عشر دولة أفريقية والمجموعة الأوروبية بمدينة ياوندي بالكاميرون في 20 جويلية 1963 [3] .

وفي عام 1975 وقع الاتحاد الأوروبي ما عرف باتفاقية لومي الأولى مع حوالي 46 دولة في أفريقيا ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادي (ACP)، وتمنح اتفاقية لومي صادرات الدول الأفريقية إلى الاتحاد الأوروبي إعفاء من الرسوم الجمركية وقيود الحماية ، كما تضمن الدول الأفريقية تثبيت حصيلة صادراتها إلى أوروبا من المنتجات الأساسية ، كما تعطي هذه الاتفاقية للدول الأفريقية مزايا أكثر من مزايا اتفاقيات الشراكة التي وقعتها بعض دول المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي [4] ، وقد وقع في إطار اتفاقية لومي أربع اتفاقيات بدأت الأولى عام 1975 وضمت 46 دولة كما سبق وأشرت، وبتوقيع اتفاقية لومي الثانية انضمت إلى الاتفاقية اثني عشر

---

[1] CEA, les objectifs du millénaire pour le développement en Afrique, Progrès accomplit et défis à relever, commission économique pour l'Afrique, Aout 2005, P1.

[2] Rapport sur l'appui du système des nations unies à l'union africaine et au nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique : le mécanisme de coordination régionale (MCR), nation unies-CES-CEA, commission de l'union africaine, Lilongwe (Malawi), 25-28 mars 2010, P2.

[3] تاريخ الاتحاد الأوروبي، موقع الاتحاد الأوروبي بالعربية، www.eu-arabic.org

[4] مغاوري شلبي، اتفاقية لومي تدشن مشاركة اقتصادية بين أفريقيا وأوروبا، إسلام أون لاين، أفريل 2000، www.islamonline.net

دولة من المجموعة الأفريقية، الكاريبية والباسيفيكية، وعند توقيع اتفاقية لومي الثالثة (1985-1990) ضم الاتحاد عشرة دول من الاتحاد الأوروبي وخمسة وستون دولة من المجموعة الأفريقية، الكاريبية والباسيفيكية ، وبتوقيع اتفاقية لومي الرابعة (1990-1995) بلغ عدد الدول الأعضاء في الاتفاقية ثمانين دولة منها اثنتي عشر دولة أوروبية وثمانية وستين دولة من المجموعة الأفريقية الكاريبية والباسيفيكية، ليصل العدد إلى خمسة وثمانين دولة منها 15 دولة أوروبية و 70 دولة من المجموعة الأفريقية الكاريبية والباسيفيكية [1].

وقد كشف توقيع اتفاقية لومي الرابعة عن إدخال عناصر جديدة إلى اتفاقية التعاون بين الجانبين، حيث طرحت قضايا الحوار السياسي والحكم الرشيد وتعزيز حماية حقوق الإنسان كشرط أساسي لتقديم المساعدات وهو ما عرف بمبدأ المشروطية [2] .

وفي عام 2000 تم التوقيع على اتفاقية "كوتونو" عاصمة بنين لتحل محل اتفاقية لومي[3]، وإذا كانت هذه الأخيرة وبخاصة الرابعة منها قد اهتمت بالجوانب الاقتصادية وقضايا حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون، فإن اتفاقية كوتونو قد اهتمت إلى جانب كل هذا بمختلف جوانب السلام والأمن والاتجار غير المشروع بالأسلحة والهجرة، وما إلى ذلك، والجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية عرضت آليات عقوبة، وهو ما تم إعماله فعلا ضد السودان من خلال تعليق الاتحاد الأوروبي للمساعدات نحو هذا البلد وهو ما يمكن اعتباره تسييسا للمساعدات الإنمائية، كما أحدثت هذه الاتفاقية تغيرا جذريا في تنظيم العلاقة بين أوروبا وأفريقيا، بحيث تم إلغاء النظام الذي يمنح تفضيلات لأفريقيا من جانب واحد، كما كان في اتفاقية لومي، ليحل محلها اتفاق إقليمي للتجارة الحرة وانتهاج إستراتيجية جديدة لتعزيز التكامل في أفريقيا وكذلك تعزيز مناطق التجارة الحرة دون الإقليمية (السادك، الإكواس، السيماك (CEMAC) [4] .

ويلاحظ أن الدول الأوروبية في تعاملها مع القارة الأفريقية عملت على فصل الشمال الأفريقي عن الجنوب الأفريقي ، فإذا كان إطار اتفاقيات لومي قد تعامل مع دول أفريقيا جنوب الصحراء فإنها شكلت إطارا جديدا للتعامل مع دول الشمال الأفريقي من خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطية ، وبالرغم من أن التعاون الأورومتوسطي يعود تاريخه إلى عام 1970 فقد تميزت هذه الفترة بعدم التطابق بين الكلام عن المصير المشترك لضفتي البحر المتوسط والمساعدة الاقتصادية المتواضعة التي تمنحها الجماعة الأوروبية، إلى أن جاءت عملية برشلونة التي أطلقت في 1995، والتي أحيت تعاون (الاتحاد الأوروبي / البحر المتوسط) من خلال إيجاد فرص

---

[1] Catherine Haguenau – Moizard et Thierry Montalieu, l'évolution du partenariat UE-ACP de Lomé à Cotonou : de l'exception à la normalisation, Mond on développement, Vol 32, n° 128, Avril 2004, P65.

[2] Ibid, P 79.

[3] Franck Petiteville, Op, Cit, P 432.

[4] Haingo Mireille Rakotoniriana, le dialogue interrégional UE – Afrique depuis Cotonou, le cas de la facilié de la Paix en Afrique, Politique européenne, n° 22, Printemps 2007, PP 128-129.

اقتصادية جديدة لمشروع التجارة الحرة وسياسة المفاوضات بشأن الأمن والديمقراطية والإرهاب والهجرة).[1]

إلا أن العلاقات الأفريقية الأوروبية عرفت تطورا مهما، بانعقاد القمة الأفريقية الأوروبية الأولى والتي انعقدت بمدينة القاهرة (مصر) في أفريل 2000 والتي تم خلالها وضع خطة عمل تغطي القضايا الاقتصادية، وإدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي، وتعميق الصلة بين التجارة والتنمية، وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، ومنع وإدارة وتسوية الصراعات وبناء السلام، وعليه فإن قمة القاهرة جاءت لإضفاء نوع من الشرعية ووضع إطار واضح لعملية التكامل بين أوروبا وأفريقيا [2] ، وفي 9 ديسمبر 2007 تم عقد القمة الأفريقية الأوروبية الثانية في لشبونة (البرتغال) التي تناولت جملة من النقاط المهمة، كتفعيل التعاون بين الطرفين وتعميق العلاقات الإستراتيجية ومواجهة تحديات العولمة وخاصة في مجال تنظيم المبادلات والتحكم في قطاع الهجرة وحماية البيئة وحفز النمو وإدارة الصراعات. [3]

كما احتضنت العاصمة الليبية طرابلس القمة الأفريقية الأوروبية الثالثة والتي انعقدت في يومي 29-30 نوفمبر 2010، وقد ناقشت القمة بدورها جملة من القضايا التي تعنى بالسلام والأمن، والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، وملف التجارة والتكامل الإقليمي والبنيات التحتية، والأهداف الإنمائية للألفية ، إلى جانب ملفات الطاقة والتغير المناخي والهجرة وملفات العلم ومجتمع المعلومات والفضاء. [4]

و مما تقدم نستنتج أن العلاقات بين أفريقيا وأوروبا تكتسي أهمية كبيرة وهذا راجع إلى أهمية كل طرف بالنسبة للطرف الثاني، وهو ما يمكن إيجازه في ما يلي: [5]

- **<u>أسباب اهتمام أوروبا بأفريقيا</u>:**

- الرغبة الأوروبية في فتح الأسواق الأفريقية أمام منتجاتها.
- الرغبة الأوروبية في مواجهة منافسة الأطراف الدولية الأخرى حول القارة وخاصة المنافسة الأمريكية والصينية.

---

[1] Franck Petiteville, l'Union européenne, Acteur international « Global » ?, Revue internationale et stratégique, n° 47, Automne 2002, P 149.

[2] Hingo Mireille Rakotonirina, Op Cit, P 131.

أنظر أيضا: سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001،ص ص 267-268.

[3] محمود معروف، القمة الأفريقية الأوروبية الثانية تواجه تحديات المستقبل، أخبار سويسرا، 8 ديسمبر 2007، www.suissinfo.ch

[4] القمة الأفريقية الأوروبية ومستقبل العلاقات بين دول القارتين، مركز التطور للدراسات والأبحاث، ديسمبر 2010، www.natourcenter.com

[5] بدر حسن شافعي، العلاقات الأفريقية-الأوروبية، تنمية أم تبعية، إسلام أون لاين، أكتوبر 2001، www.islamonline.net

- رغبة الدول الأوروبية في استغلال الثروات التي تزخر بها القارة الأفريقية.

❖ **أسباب اهتمام أفريقيا بأوروبا:**

- الرغبة الأفريقية في التخلص من مشكلة الديون.
- الرغبة في الحصول على تسهيلات تجارية واقتصادية تسمح للمنتجات الأفريقية بدخول السوق الأوروبية الكبيرة.
- رغبة الأفارقة في تنويع علاقاتهم الخارجية ، بحيث لا تقتصر على التعامل مع الولايات المتحدة فقط ، ومن شأن هذا تخفيف الضغوط الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها الدول الأفريقية في التعامل مع هذا الطرف أو ذاك .
- ضآلة حجم التجارة البينية بين الدول الأفريقية التي لا تتجاوز 10% على أقصى تقدير، الأمر الذي يعني ضرورة البحث على بديل خارجي .

إلا أنه بالنظر إلى وجهات النظر المختلفة، التي يمكن تلمسها من العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، من خلال قيم التعاون والشراكة، ولكن على أساس اعتبارات المصالح المتبادلة بين الطرفين يمكن الإشارة إلى الآتي : [1]

- ينظر الطرف الأفريقي للجانب الأوروبي على أساس اعتبارات أنه يستطيع تزويد أفريقيا بالمال والتكنولوجيا ، وذلك عن طريق تدفقات رأس المال الاستثمارية المباشرة (السلع والبضائع) وغير المباشرة (المال).

- ينظر الطرف الأوروبي للجانب الأفريقي على أساس اعتبارات أنه يمثل مصدرا متاحا لجهة تزويد أوروبا بالمواد الخام الأولية ، إضافة إلى أنه يمثل سوقا واسعة قادرة على استيعاب حجم كبير من الصادرات الأوروبية.

بتحليل المعطيات السابقة على خط العلاقة بين الاتحاد الأفريقي و الاتحاد الأوروبي ، نشير إلى وجود المزيد من الشكوك و الأفكار السلبية التي توضح بما لا يدع مجالا للشك بأنها أصبحت تمارس حضورها القوي على مجريات التفاهم والحوار المشترك ، ويمكن الإشارة إلى ذلك من خلال النقاط الآتية:[2]

• ملف الأمن:

ينظر الأفارقة إلى المنظور الأوروبي باعتباره خالي من المصداقية وينطوي على قدر كبير من الشكوك ، وذلك لأن الأوروبيين يسعون لاستخدام ملف الأمن لجهة تبرير التدخل الأوروبي في الشأن الداخلي الأفريقي، ويسعون من خلال هذا الملف إلى توريط الدول الأفريقية في مشروع

[1]- القمة الأفريقية الأوروبية ومستقبل العلاقات بين دول القارتين، المرجع السابق، www.natourcenter.com.

[2]- المرجع نفسه .

الحرب المفتوحة على الإرهاب وهو مشروع أمريكي بالدرجة الأولى ، إضافة إلى زرع الخلافات في أوساط البلدان الأفريقية ، لأن المنظور الأوروبي يسعى إلى دفع الدول الأفريقية باتجاه مناهضة الأطراف الأفريقية المعارضة للمشروع الأمريكي- الأوروبي .

• ملف الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان:

ينظر الأفارقة للمشروع الأمريكي والأوروبي المتعلق بالحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان باعتباره موقفا يتميز بالانتقائية وازدواجية المعايير، فمن غير الممكن أن يسعى الطرف الأفريقي إلى الاستجابة للمطالب الأوروبية بالشكل الذي يهدد سيادة الدول الأفريقية واستقرارها السياسي، وإذا كانت التعددية السياسية هي خيار الشعوب الأوروبية ، فإن للدول الأفريقية خياراتها الخاصة بها، والتي ترتبط بخصوصية مجتمعاتها القائمة على الروابط العرقية والقبلية والتي من الممكن أن يؤدي تطبيق التعددية الديمقراطية الغربية الأوروبية إلى جعلها تمثل عرقيات وقبليات مسيسة، وهو أمر سوف يؤدي بالضرورة إلى إطلاق موجات من العنف السياسي بين أطراف داخل المجتمعات الأفريقية .[1]

• ملف التجارة والتكامل الإقليمي والبنيات التحتية:

يقوم الموقف الأوروبي على ضرورة فتح الأسواق الأفريقية أمام تدفقات حركة السلع والخدمات الأوروبية عن طريق إزالة الحواجز والقيود الجمركية، وبالمقابل يطالب الأفارقة بضرورة إعطاء الأولية للتنمية وبناء البنيات التحتية وتعزيز التكامل الإقليمي بما يتيح رفع مستوى الدخل، الأمر الذي يتيح بدوره تعزيز قدرات الأفارقة الشرائية مقابل أسعار السلع والخدمات الأوروبية المرتفعة الثمن، وإضافة لذلك، يرفض الأفارقة مبدأ التخصص القائم على أساس اعتبارات أن تتولى أفريقيا أمر الزراعة وإنتاج الخامات المعدنية والأولية الملبية لاحتياجات الصناعة الأوروبية مقابل أن تتولى أوروبا أمر الصناعة وإنتاج الخدمات المتطورة لمقابلة احتياجات أفريقيا، ويرى الأفارقة في هذا المبدأ مجرد محاولة أوروبية لترسيخ مبدأ التعامل غير المتكافئ والذي سوف لن يؤدي بدوره إلا لتحويل القارة الأفريقية إلى مزرعة أوروبية كبيرة على غرار ما كانت عليه خلال الحقب الاستعمارية الأوروبية السابقة [2].

---

[1]- تكتسب الصراعات الداخلية في أفريقيا للسيطرة على السلطة والمجتمع والدولة ، طابع عرقي وقبلي وديني ، و هو ما يبرز بشكل أكثر وضوحا في الانتخابات الأفريقية و التي غالبا ما تنتهي بصدامات عنيفة ، و الأمثلة هنا كثيرة كزيمبابوي 2008 و نيجيريا 2008 و تشاد 2007 و في كينيا دانييل كيباكي وينحدر من الكيكويو (22% من السكان) و أراب موي من إثنية الكالينجين وتقدر بنحو12 %من السكان وأسفر الصراع عن وقوع آلاف القتلى و المشردين ، في ساحل العاج بين باجبو و وتارا في 2009 ولازالت مستمرة إلى الآن . أنظر : بدر حسن شافعي ، كينيا من الأزمة السياسية إلى الأزمة الإثنية ، المعرفة ، فيفري 2008 ،www.aljazeera.net . و أنظر: محمد جميل بن منصور، إلى أين تسير ساحل العاج؟ ، المعرفة، أكتوبر 2004،www.aljazeera.net

[2]- القمة الأفريقية الأوروبية ومستقبل العلاقات بين دول القارتين، المرجع السابق، www.natourcenter.com.

• ملف أهداف الألفية الثالثة:

يعتقد الأفارقة بأن تحقيق أهداف الألفية الثالثة هو أمرممكن ومقبول، ويجب ألا ينحصر في المجال الأفريقي-الأوروبي وإنما في مشاركات المجتمع الدولي وسائر الأطراف العالمية ، وإذا كانت أهداف الألفية قد أشارت إلى ضرورة العمل الدولي المشترك من أجل محاربة الفقر والمرض والجهل ، فإن على الأطراف الأوروبية أن تسعى من أجل تمويل ودعم التنمية في أفريقيا باعتبار هذه التنمية هي المدخل السليم لمحاربة الفقر والجهل والمرض.

• ملف الطاقة:

أكدت الأطراف الأفريقية على اعتماد مبدأ استخدام مصادر الطاقة النظيفة، ولكن بشرط أن تسعى دول الاتحاد الأوروبي إلى بناء مصادر الطاقة النظيفة المرتفعة الثمن، وطالب الأفارقة بأنهم سوف يلجئون إلى عدم الالتزام باستخدام مصادر الطاقة النظيفة إذا لم تتم عملية توفير الدعم المالي والتكنولوجي بالقدر الكافي المطلوب لأنه من غير المعقول أن تبقى القارة الأفريقية بلا طاقة كهربائية على أمل انتظار الدعم الأوروبي والذي قد يتأخر طويلا ، إن لم يكن سوف لن يأتي .

• ملف التغير المناخي:

رفض الأفارقة الالتزام بوجهة النظر الأوروبية المتعلقة بملف التغير المناخي، إذا كان المطلوب هو عدم توسيع الصناعة في أفريقيا من أجل عدم إتاحة الفرصة لاستمرار وتيرة الصناعة الأوروبية الملوثة للمناخ، علما بأن معايير العدالة تقتضي ليس بمنع أفريقيا من بناء نهضة صناعية، وإنما إلزام أوروبا بدفع ثمن التلوث الذي سببته لنهضتها الصناعية .

• ملف الهجرة والحراك السكاني والتوظيف:

أكد الأفارقة على احترام الموقف الأوروبي الداعي للحد من الهجرة غير الشرعية، ولكن في نفس الوقت أشار الأفارقة إلى أن البطالة التي تمس عددا كبيرا من السكان وخاصة منهم الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية ، وانخفاض مستوى الدخل و التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة هي السبب الأساسي الدافع لتنشيط الهجرة غير الشرعية لأوروبا [1] ، وفي هذا الخصوص أشار الأفارقة إلى ضرورة مساهمة الدول الأوروبية في دعم التنمية الاقتصادية في أفريقيا باعتبارها الوسيلة الرئيسية لإنهاء موجات الهجرة غير الشرعية لأوروبا.

[1]- محمد الخشاني ، أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ، المعرفة ، مارس 2005 ،www.aljazeera.net

• ملف العلم ومجتمع المعلومات والفضاء:

طالب الطرف الأفريقي بضرورة دعم العلم ومجتمع المعلومات إضافة إلى تعزيز قدرات أفريقيا في استخدامات الفضاء للأغراض المدنية، وفي هذا الخصوص ربط الطرف الأفريقي الدعم الأوروبي بدعم تطوير البنيات التحتية في القارة الأفريقية، وذلك لأنه من غير الممكن إقامة التنمية العلمية والمعلوماتية والفضائية بدون وجود بنيات تحتية تشمل إمدادات الكهرباء وشبكات الاتصالات.

إن التباين الإفريقي- الأوروبي سوف يزداد أكثر فأكثر وذلك بسبب تشدد الطرف الأوروبي لجهة الحصول على المزايا التي تتيح توسيع التجارة غير المتكافئة مع الطرف الأفريقي في مواجهة تشدد الطرف الأفريقي لجهة أن توسيع التجارة يجب أن يتم في ظل اعتماد عملية تنموية شاملة تتيح لشعوب القارتين تحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري العادل ، إضافة لذلك فإن أي فشل للاتحاد الأوروبي في استغلال العلاقات مع الإتحاد الأفريقي لإغراء الأطراف الأفريقية هو فشل سيؤدي إلى الدفع باتجاه تنشيط مبادرة شراكة الولايات المتحدة- دول شمال أفريقيا (مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا) ويتيح أيضا العمل بوتيرة أسرع في برنامج التعاون الاقتصادي الصيني مع الدول الأفريقية الرئيسية (جنوب أفريقيا، السودان، الكونغو الديمقراطية، أنجولا، موزنبيق، إثيوبيا، غينيا) وهي الدول التي لو ارتبطت بالشراكة مع الصين فإن موارد القارة الأفريقية سوف تكون قد أصبحت عمليا في يد الصين، والتي قطعت شوطا كبيرا في مشروع التعاون الصيني- الأفريقي من خلال انتقاءها للتعاون مع الدول الأفريقية ذات الوزن والتأثير على بقية دول القارة الأفريقية.

ثالثا: العلاقات الأفريقية العربية.

تعد علاقات التعاون العربي الأفريقي من أقدم علاقات التعاون في العلاقات الإقليمية الدولية، وأكثرها منطقية ومتانة من حيث الأسس التي تقوم عليها ، فعلاقات العرب والأفارقة تمتد إلى ما وراء الجوار الجغرافي لتشمل العلاقات التاريخية والروابط الثقافية والبشرية والسياسية وحتى المصير المشترك، ناهيك عن الصلات العضوية، فالعرب يشكلون جزء من أفريقيا (عشرة دول عربية أفريقية)، كما أن الجزء الأكبر من العالم العربي (72% من المساحة) تقع في قارة أفريقيا، ونحو ثلثي سكان الوطن العربي هم عرب أفريقيون [1] ، لقد نمت العلاقات العربية الأفريقية في الخمسينيات بعد حصول الدول العربية على استقلالها ، حيث شهدت هذه المرحلة درجة عالية من التنسيق والتضامن في العديد من القضايا من أهمها مكافحة الاستعمار والتخلص من الاحتلال والدعم السياسي الذي قدمته الدول العربية لحركات التحرر في أفريقيا ، كما شمل هذا التنسيق

[1] **محمود أبو العينين، آفاق التعاون الأفريقي، رؤية مستقبلية، آفاق أفريقية، العدد 32، www.sis-gov.eg**

والتضامن دعم القضايا العربية والأفريقية في أروقة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز، فقد كافحت الدول العربية والأفريقية معا ضد الاستعمار الاستيطاني في جنوب أفريقيا وروديسيا[1] وفلسطين، وتجلت مساعدة الدول العربية للدول الأفريقية في الموقف الإيجابي لوفود دولها لدى الأمم المتحدة من قضايا التحرير في البلاد المستعمرة، وقضية مناهضة النظم العنصرية في جنوب أفريقيا وروديسيا، وما أدى إليه هذا الموقف من إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 1514 في سبتمبر 1960 والخاص بمنح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة، وعلى الجهة الأخرى أعربت حكومات الدول الأفريقية المستقلة ومنظمة الوحدة الأفريقية عن تضامنها مع الشعوب العربية أثناء الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة سنة 1973. [2]

ومنذ انعقاد مؤتمر القمة العربي في الجزائر سنة 1973، أخذت العلاقات العربية الأفريقية بعدا آخر، حيث اتخذت القمة مجموعة من القرارات والتوصيات في المجالين السياسي والاقتصادي لتدعيم وتنمية التعاون العربي الأفريقي فضلا عن تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية اتخاذ الإجراءات التنفيذية والاتصال بأمانة منظمة الوحدة الأفريقية، وخلال الفترة التي تلت عقد هذه القمة أنشئت مؤسسات مالية لدعم التعاون العربي الأفريقي وهي :[3]

- الصندوق العربي للمعونة الفنية للبلدان العربية الأفريقية .
- الصندوق العربي للقروض في أفريقيا .
- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا .

وقد تم دمج الجهازين الأخيرين في جهاز واحد.

وقد مهدت الخطوات الإيجابية السابقة لانعقاد مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول بالقاهرة في مارس 1977 والذي صدر عنه إعلانات وقرارات وبرنامج عمل التعاون العربي الأفريقي، والتي تضمنت أهداف ومبادئ التعاون ومجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تضمنت أيضا آليات التعاون أو أجهزته المشتركة .

❖ **<u>الوثائق الأساسية التي تغطي أسس العلاقات العربية الأفريقية:</u>**

وهذه الوثائق هي: [4]

---

[1] روديسيا مستعمرة بريطانية سابقة، وهي الآن جمهورية زمبابوي.

[2] راوية توفيق، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية، المعرفة، ملفات خاصة، 2002، www.aljazeera.net

[3] عادل عبد الرزاق، البعد الاقتصادي في العلاقات العربية الأفريقية، آفاق أفريقية، العدد 32، www.sis.gov.eg

[4]- راوية توفيق، المرجع السابق، www.aljazeera.net

- **الإعلان السياسي:**

وحدد الأساس القانوني والسياسي للتعاون العربي الأفريقي والمبادئ التي يستند إليها هذا التعاون فضلا عن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وهي:

- الدفاع عن قضايا التحرير الوطني العربي والأفريقي.
- تدعيم التعاون الاقتصادي.
- تحقيق المزيد من التفاهم بين الشعوب العربية والأفريقية.

- **إعلان برنامج عمل التعاون العربي الأفريقي:**

وأهم ما جاء فيه تعهد البلدان العربية والأفريقية بتنمية علاقاتها على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف في الميادين المختلفة، وإنشاء لجنة وزارية مشتركة دائمة لمتابعة التعاون بين الطرفين .

- **إعلان التعاون الاقتصادي والمالي العربي الأفريقي:**

وضع هذا الإعلان خطة للتعاون الاقتصادي والمالي المشترك تتضمن عدة بنود أهمها:

- تشجيع التعاون الفني بين الدول العربية والأفريقية.
- زيادة المساعدات المالية الثنائية، وتشجيع توظيف رؤوس الأموال العربية في الدول الأفريقية وغيرها.
- تنظيم طريقة العمل لتحقيق التعاون العربي الأفريقي.

كما تضمنت الوثيقة الأجهزة والمؤسسات المسؤولة عن وضع إعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي الأفريقي موضع التنفيذ وهي : مؤتمر القمة ومجلس الوزراء المشتركان، واللجنة الدائمة، ومجموعات العمل واللجان المتخصصة، ولجنة التنسيق، والمحكمة الأفريقية العربية أولجنة التوثيق والتحكيم.

❖ **<u>مبادئ التعاون الأفريقي ومجالاته</u>:**

تتمثل المبادئ التي أقرتها القمة العربية الأفريقية الأولى في: [1]

- احترام سيادة جميع الدول وسلامتها ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي.
- المساواة بين جميع الدول.
- السيادة الدائمة للدول و الشعوب على مواردها الطبيعية.

[1] **سامية بيبرس، مسيرة التعاون العربي الأفريقي: رؤية عربية، آفاق أفريقية، العدد 32. www.sis-gov.eg**

- نبذ العدوان وعدم شرعية احتلال أراضي الغير بالقوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- الحفاظ على المصالح المتبادلة على أساس المعاملة بالمثل والمساواة.
- تسوية الخلافات وحل النزاعات بالطرق السلمية.
- الكفاح المشترك ضد السيطرة والعنصرية في جميع صورها من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وقد حددت قرارات القمة مجالات وميادين التعاون في المجالات السياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والتربوية والمالية والعلمية والفنية. [1]

❖ **<u>الأجهزة المشتركة للتعاون العربي الأفريقي</u>:**

ويقصد بها مجموعة الآليات التي أنشأتها الدول العربية والأفريقية تحت مظلة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية منذ انعقاد القمة العربية الأفريقية الأولى وتتمثل هذه الآليات في:[2]

1. مؤتمر القمة العربية الأفريقية ويجتمع كل ثلاث سنوات، ومنذ الاجتماع الأول لم ينعقد إلى غاية أكتوبر 2010 في ليبيا بعد محادثات تنسيق بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي.
2. مجلس الوزراء، ويتكون من وزراء خارجية كل الدول العربية والأفريقية.
3. اللجنة الدائمة للتعاون، وتجتمع مرتين كل عام.
4. لجنة التنسيق، وتتألف من رئيسي الجانبين العربي والأفريقي في اللجنة الدائمة والأمينين العامين من الجانبين.
5. لجنة التوفيق والتحكيم.
6. لجان متخصصة في جميع ميادين التعاون المشترك.

❖ **<u>القمة الأفريقية العربية الثانية</u>:**

لقد انعقدت القمة الأفريقية العربية الثانية بمدينة سرت الليبية يوم 10 أكتوبر 2010 أي بعد مرور ثلاثة وثلاثون عاما من انعقاد القمة الأولى، وقد شارك في الاجتماع مندوبون من أكثر من ستين دولة عربية وأفريقية.

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] **أحمد حجاج، التعاون العربي الأفريقي بين الواقع والأمل، آفاق أفريقية، العدد 32، www.sis.gov.eg**

وقد جاءت قمة سرت تحت عنوان "نحو الشراكة الإستراتيجية بين العرب والأفارقة" كما أنها أقرت خطة عمل تمتد حتى عام 2015، بالإضافة إلى ذلك فقد تم الاتفاق على أن تستضيف الكويت القمة الثالثة عام 2013. [1]

وأخيرا يمكن القول أنه إذا صدقت النوايا وتوافرت الإرادة السياسية بين الطرفين العربي والأفريقي، فإنه يمكن المضي في تطوير هذه العلاقات إلى أبعد الحدود، كما أنه إذا كانت بعض القوى الإقليمية الكبرى المنافسة للوجود العربي في أفريقيا قد استطاعت أن تستخدم وسائل قوتها الناعمة لكسب عقول وقلوب الأفارقة ، فإن الدول العربية مثل مصر، والجزائر والسعودية وليبيا، وكذلك بعض الدول الصاعدة مثل قطر والإمارات العربية والكويت تستطيع من خلال مساهمتها في مشروعات التنمية الأفريقية أن توصل التعاون العربي الأفريقي إلى ما يجب أن يكون عليه.

الفرع الثاني: أفريقيا وتنافس القوى العالمية الكبرى

لا يمكن لأي كان أن ينكر أهمية الموقع الاستراتيجي للقارة الأفريقية الذي يتوسط العالم والذي يمكنها من التحكم في أهم طرق التجارة العالمية، إلى جانب كونها أرضا غنية بالثروات الطاقوية والمعدنية التي لم تستغل بعد ، إذ تعد القارة الأفريقية ثاني أكبر قارات العالم بعد آسيا، وتبلغ مساحتها حوالي 30 مليون كلم2 تشكل ما يقارب الـ 20% من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية.
وتضم أفريقيا حوالي 800 مليون نسمة تمثل قرابة 15% من مجمل سكان الكرة الأرضية، تتمتع بثروات طبيعية وموارد ضخمة غير مستثمرة بالشكل المثالي في معظمها.

وتكتسب القارة الأفريقية أهميتها من كونها تشكل خزان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية والمواد الأولية والأحجار النفسية التي يشتد الضغط عليها في ظل التنافس الشديد بين كبرى الدول المستهلكة لهذه الموارد إثر ازدياد الطلب العالمي وتقلص نسبة الاحتياطيات العالمية ومعدلات الإنتاج في أماكن ومناطق أخرى من العالم ومن الموارد التي تزخر بها :

الطاقة:

وتضم القارة حوالي 10% من احتياطي النفط العالمي المثبت ويتركز معظمه (بنسبة 60%) في ثلاث دول رئيسية منتجة هي نيجيريا والجزائر وليبيا، في حين تبلغ احتياطيات الغاز المثبتة في القارة حوالي 8% من نسبة الاحتياطيات العالمية ويتوزع أكثر من 75%من هذه النسبة في ثلاث دول أيضا هي نيجيريا والجزائر ومصر[2].

---

[1] **حمدي عبد الرحمن، القمة الأفروعربية... حوار الفرص الضائعة، المعرفة، تحليلات، العدد 26، أكتوبر 2010، www.aljazeera.net**

[2] **-علي حسين باكير ، التنافس الدولي في أفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، أوت 2009 ،www.aljazeera.net**

ومن مميزات النفط والغاز الأفريقي سهولة استخراجه نسبيا وسهولة تسويقه أيضا بسبب موقع القارة الاستراتيجي بين قارات العالم من جهة وبسبب تركز كميات كبيرة من النفط على السواحل أو في المياه الإقليمية لدولها.

وعلى الرغم من أن نسبة الاحتياطيات المثبتة في القارة متواضعة نسبيا مقارنة بنظيرتها في الشرق الأوسط، إلا أن عددا من الجهات الدولية تشير إلى أن هناك العديد من المناطق الغير مكتشفة إلى الآن، والتي يمكن أن تحوي كميات كبيرة من النفط والغاز بشكل يجعل من القارة الملجأ الأخير الغير مستنفذ بعد نفطيا، خاصة أن قدرات الإنتاج في العديد من دول القارة لم تصل إلى طاقتها القصوى.

الموارد الطبيعية والأولية:

وتعتبر أفريقيا في هذا السياق "منجما ضخما" ينتج حوالي 80% من بلاتين العالم، وأكثر من 40% من ألماس العالم و20% من ذهبها وكذلك الأمر من الكوبالت.[1]

المياه:

تشير التقديرات إلى أن القارة تمتلك حوالي 4 آلاف كلم3 من مصادر المياه العذبة المتجددة في السنة، أي ما يوازي حوالي 10% من مصادر المياه العذبة المتجددة في العالم، وهي نسبة معتبرة قياسا بالمعاناة التي تعيشها الدول الأخرى في كثير من مناطق العالم .

هذا ما جعل أفريقيا ساحة لتنافس القوى الكبرى في العالم، التي سعت وتسعى دوما وراء تعزيز موقعها في كل شبر من هذا العالم، وإذا كان الوجود الأوروبي قديم بحكم التاريخ والجغرافيا، نجد اليوم قوى عالمية جديدة – على الأقل بالنسبة لأفريقيا – هي الصين والولايات المتحدة ، ولذلك سأقتصر في دراستي لهذه النقطة على هذين الأخيرين.

1. **<u>الصين وأفريقيا</u>:**

يمكن القول أن العلاقات الأفريقية تعيش اليوم عصرها الذهبي، فقد أصبحت ديناميكيات وتفاعلات هذه العلاقات غير مسبوقة في كثافتها ونتائجها، الأمر الذي أضفى عليها أهمية محورية عند مناقشة علاقات أفريقيا الدولية، وتشير التقديرات إلى أن الصين أضحت الشريك التجاري الثاني لأفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يجعلها متقدمة في الترتيب على دول أوروبية ذات نفوذ تقليدي في أفريقيا مثل فرنسا والمملكة المتحدة [2] ، فقد زادت جمهورية الصين

[1]- المرجع نفسه .

[2] حمدي عبد الرحمن، القوة الناعمة ومستقبل العلاقات الأفريقية الصينية، آفاق أفريقية، العدد 30، شتاء 2010، www.sis-gov.eg

الشعبية تجارتها مع أفريقيا بعشرة أضعاف منذ عام 2000 ، و بلغت 106 مليار دولار أمريكي سنة 2008، وهو ما يقارب ضعف حجم تجارة فرنسا مع القارة السمراء، وبذلك أصبحت الصين ثاني شريك لأفريقيا بعد الولايات المتحدة (120 مليار دولار أمريكي) [1] .

لقد اتسمت الدبلوماسية الصينية في أفريقيا خلال السنوات الأولى من علاقات الصين وأفريقيا بإقامة مشروعات استثنائية كبرى مثل خطوط السكك الحديدية والكثير من مراكز المؤتمرات الدولية في عواصم الدول الأفريقية، والجسور وغيرها من المشاريع إلى جانب تقديم آلاف المنح الدراسية والتدريب في المدارس الصينية [2] ، ولكن وبحلول عقد الثمانينات وبزوغ الصين كقوة اقتصادية ضخمة على المسرح الدولي عدلت العلاقات بين الصين والقارة الأفريقية وأصبح النظام الاقتصادي الصيني يعمل على أسس اقتصاديات السوق ولم تعد المنح هي الأسلوب الأوحد لتمويل مشروعاته في أفريقيا حيث بدأ دخول الصين في مشروعات ضخمة في عدد من الدول الأفريقية على أسس تجارية محضة، حيث بدأت الشركات الصينية في العقد الأخير بصفة خاصة – مدعومة من حكومتها – بدخول المجالات الاستثمارية مثل النفط في السودان وأنغولا ونيجيريا، بالإضافة إلى قطاع المناجم كالنحاس في زامبيا وأيضا الحديد في الجابون، حيث مثلت حجم الاستثمارات الصينية المباشرة ما نسبته 36% في مجال التعدين وما لا يقل عن 64% في الصناعة والتصنيع من إجمالي حجم استثماراتها في أفريقيا. [3]

وما يزيد من أهمية القارة الأفريقية بالنسبة إلى الصين، هي الحاجات المتزايدة للصناعة الصينية من المواد الخام على وجه الخصوص الطاقوية منها ، خاصة إذا علمنا أن الاقتصاد الصيني ينمو في المتوسط بمعدل 9% سنويا، فإن إنتاج النفط الصيني لا يمكنه تلبية حاجات الصناعة المتزايدة، ولذلك فالصين تستورد 40% من احتياجاتها، بما في ذلك 28.7% منها من البلدان الأفريقية [4] ، إلا أن موضوع النفط هذا قد أثار بالذات انزعاج الولايات المتحدة التي تريد الإقلال من وارداتها من نفط الشرق الأوسط وزيادة الاعتماد على استيراده من أفريقيا، وخاصة من الجزء الغربي منها بحيث تصبح أفريقيا تسد 25% تقريبا من الواردات البترولية الأمريكية، ولذلك وجدت الولايات المتحدة في الصين منافسا قويا في عمليات الاستكشاف والتطوير والتصدير للنفط في أفريقيا. [5]

---

[1] Michel Beuret, Serge Michel, la Chine a-t-elle un plan en Afrique ?, Afrique contemporaine, n°228, Avril 2008, P49 .

[2] أحمد حجاج، البعد السياسي في العلاقات الصينية الأفريقية، آفاق أفريقية، العدد 30، شتاء 2010، www.sis.gov.eg .

[3] Paone Valérie, l'influence de la Chine en Afrique: une alternative au post-colonialisme ?, AFRI, 2007, volume VIII, 2007, P 312 .

[4] Chris Alden, Dan Large, Ricardo Soares, Chine-Afrique : facteur et résultante de la dynamique mondiale, Afrique contemporaine, n° 228, Avril 2008, P 121 .

[5] أحمد حجاج، المرجع السابق. www.sis.gov.eg

❖ **التحديات والمعوقات التي تواجه العلاقات الصينية والأفريقية :**

بغض النظر عن الرؤى والمصالح التي قد ينظر إليها البعض من منظور سياسي وإيديولوجي، فإن تزايد الدور الصيني في أفريقيا يطرح عددا من التحديات المهمة ، ولعل من أبرزها :

- تهديد القطاع الصناعي في أفريقيا ، إذ يتعين على الدول الأفريقية تحقيق الاستقلال الذاتي من خلال عدم الاعتماد على تصدير المواد الخام ، وفرض سياسات حمائية لدعم الصناعات الوطنية.

- ثمة توجهات مختلفة تتقاذف الاقتصاديات الأفريقية ، فهناك ضغوط تاريخية تدفع بها في اتجاه دول الشمال المتقدمة من خلال اتفاقات التجارة التفضيلية ، كما أن هناك رغبة في تدعيم العلاقة مع دول الجنوب ولا سيما الصين وغيرها من الدول الآسيوية ، وهذا ما يمثل جوهر الجدل الدائر في أفريقيا حول التوجه شرقا .

وإذا كانت بعض الدراسات الاستطلاعية قد أكدت على إشكاليات العلاقات الأفريقية الصينية ، فإن ثمة فجوة معرفية حقيقية تقف وراء عدم إمكانية تفهم الآثار غير المباشرة للوجود الصيني في أفريقيا، وكذلك عدم القدرة على وضع سياسات أفريقية لمواجهة هذه الآثار والتحديات وترتبط تلك الفجوة المعرفية بما يأتي :[1]

- الحاجة إلى وجود دراسات تأسيسية لتقويم التأثير المستقبلي للصين على أفريقيا.

- نمط من التقويم الحقيقي للتأثيرات غير المباشرة الناجمة عن التجارة الصينية مع أفريقيا.

- تأثير الصين على قضايا توزيع الدخل ومستويات الفقر في أفريقيا من خلال تحليل أنماط الصادرات والواردات بين أفريقيا والصين.

- تحديد الفرص والتحديات التي تكتنف العلاقات الصينية والأفريقية.

وعلى الرغم من الإشكاليات السابقة التي ترتبط بتزايد الدور الصيني في أفريقيا إلا أن الصين لا تزال تمثل الملهم الاقتصادي لكثير من النخب الأفريقية الحاكمة، فالصين تطرح نموذجا لدول الجنوب استطاعت من خلاله أن تصبح قوة اقتصادية عالمية كبيرة، كما أنها تعد في أعين الأغلبية الأفريقية الحليف الموثوق به في المحافل الدولية ، و ذلك في ذات الوقت الذي يسود فيه عدم الارتياح من التوجهات الإيديولوجية ذات النزعة الاستعلائية المرتبطة بالتعامل الغربي إزاء القضايا الأفريقية.

[1] **حمدي عبد الرحمن ، المرجع السابق. www.sis.gov.eg**

ويمكن للصين أن تستفيد من شعبيتها تلك في تغيير إستراتيجيتها الأفريقية بما يجعلها أكثر التحاما بالجماهير، بحيث لا تعتمد على دوائر النخب الحاكمة فقط ، وربما أدركت القيادة الصينية ذلك، وهو ما دفعها إلى الاهتمام بمجالات أخرى في علاقاتها الأفريقية تتجاوز مصالحها السياسية والاقتصادية الضيقة ، ومن ذلك [1]:

- المشاركة الفاعلة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا، إذ تشير التقديرات إلى أن الصين قد شاركت منذ عام 1990 في 12 عملية حفظ سلام أممية في أفريقيا ، كما أنها دعمت الكثير من عمليات حفظ السلام الأخرى ، فبناء على طلب الأمم المتحدة أرسلت الصين في أفريل عام 2003 قوة لحفظ السلام في دولة الكونغو الديمقراطية ، ومنذ ذلك الوقت بلغ عدد القوات الصينية المشاركة في عمليات حفظ السلام الأفريقية نحو 3975 عنصرا في مناطق مختلفة تشمل كلا من ليبيريا والسودان.

- مكافحة الملاريا وغيرها من الأمراض المعدية في أفريقيا، صحيح أن الصين تعتمد في تحقيق أهدافها على ما يطلق عليه الدبلوماسية الصحية على أساس أنها تعظم من الجانب الشعبي في العلاقة مع الأفارقة، إلا أنها في عام 2006 قد ضاعفت من صادرات أدوية الملاريا الرخيصة إلى أفريقيا، وتشير تقديرات دائرة الجمارك الصينية إلى أن نصف صادرات مضادات الملاريا الصينية تذهب إلى أفريقيا، وخلال الفترة من يناير وحتى أكتوبر 2006 باعت الصين ما قيمته مليوني دولار من أدوية الملاريا للسودان وحدها، وخلال قمة منتدى التعاون الصيني الأفريقي (بكين - نوفمبر 2006) تعهدت الصين باستمرار توفير الأدوية الرخيصة لمحاربة الملاريا في أفريقيا بالإضافة إلى إقامة مراكز صحية لمعالجة الملاريا والوقاية منها في كثير من الدول الأفريقية وذلك في غضون ثلاث سنوات.

- ساندت الصين رسميا الدول الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) وذلك من خلال منتدى التعاون الصيني - الأفريقي ، إذ تعهدت الصين بالتعاون مع الدول الأفريقية فى تنمية مشروعات البنية الأساسية ، وفى معالجة ومنع تفشى الأمراض المعدية مثل الإيدز والملاريا والسل، بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية وقطاع الزراعة، وهو ما نصت عليه خطة العمل (2004 - 2006) التي تم إقرارها في أديس أبابا أثناء الاجتماع الثاني لدول منتدى التعاون الصيني الأفريقي .

وإذا كان يمكن اعتبار الصين أحد أهم منافذ الهروب والتخلص من الهيمنة الغربية الأمريكية والأوروبية، فإن هذا التوجه نفسه لم يسلم من الانتقاد، فعلى الرغم من قوة العلاقات التجارية الصينية الأفريقية فإن هيكل التجارة الصينية مع أفريقيا لا يختلف عن تلك الموجودة بين أفريقيا من جهة والولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى من حيث اعتمادها على تصدير المنتجات المصنعة واستيرادها للمواد الخام، إلى جانب السلبيات المترتبة عن العمالة

[1]- **المرجع نفسه .**

الصينية المرافقة للاستثمارات في أفريقيا حيث بلغت حسب وكالة أنباء شينجوا 750000 عامل صيني، وهو ما شكل عاملا منافسا لليد العاملة في أفريقيا. [1]

وختاما يمكن القول أنه وفي ظل استمرار النهج الاستعلائي الغربي الذي يعبر عنه خطاب ما بعد الحرب الباردة، أن يجعل من مقولة تعاون دول الجنوب واقعا ملموسا، يجعل من خبرة التعاون الأفريقي الصيني نموذجا يحتذى به.

2. أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية:

على الرغم من التغير الذي يبدو لأول وهلة في توجهات السياسة الأميركية تجاه أفريقيا منذ عام 1989 فإن الأهداف الأميركية الإستراتيجية في أفريقيا ظلت ثابتة لم تتزحزح إذ أنها تسعى إلى[2]:

- حماية خطوط التجارة البحرية.
- الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام.
- فتح الأسواق أمام حركة التجارة والاستثمارات الأميركية.
- دعم ونشر قيم الليبرالية ولا سيما تلك الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ولو من الناحية البلاغية.

ومع ذلك، فإن المتغيرات الدولية التي تسارعت باتجاه العولمة أدت إلى إعادة توجيه السياسة الأميركية نحو أفريقيا عبر التركيز على دبلوماسية التجارة كأداة للاختراق بالإضافة إلى دعم قادة أفارقة جدد .

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في إعطاء اهتمام جدي للقارة الأفريقية منذ عام 1995 حيث أصدرت الإدارة الأمريكية في شهر أوت من هذه السنة تقريرا حول أمن أفريقيا جنوب الصحراء، وفي مارس عام 1998 صدر قانون حول التنمية الاقتصادية والفرص التجارية في أفريقيا تضمن إعادة ضبط السياسة الأمريكية اتجاه أفريقيا من خلال عدد من النقاط من بينها إعطاء مزيد من الاهتمام السياسي للقارة وفي هذا الصدد جاءت زيارة الرئيس كلينتون إلى ست دول أفريقية في الفترة من 22 مارس إلى 2 أفريل عام 1998 ، إذ سعت إدارة كلينتون إلى تأسيس شراكة أميركية أفريقية جديدة. على أن رفع شعار اندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي لن يكفي وحده لإنهاء عمليات تهميش القارة الأفريقية، ولذلك فإن السياسة الأفريقية للولايات المتحدة تعتمد على المرتكزات الأساسية التالية : [3]

---

[1] **Jean Raphael Champonnière, un demi-siècle de relations Chine-Afrique, Afrique contemporaine, n° 228, Avril 2008, PP 41-42.**

[2] **- حمدي عبد الرحمن ، تحديات العلاقات العربية الأفريقية، المعرفة ، أكتوبر 2004 ،www.aljazeera.net**

[3] **- المرجع نفسه.**

1. التركيز على مناطق إقليمية معينة واختيار دولة أو أكثر تمارس دور القيادة مثل جنوب أفريقيا في الجنوب ونيجيريا والسنغال في الغرب وإثيوبيا في الشرق.
2. طرح قضايا معينة ووضعها على قائمة السياسة الأفريقية للولايات المتحدة مثل الإرهاب والتطرف وتدفق المخدرات والجريمة الدولية وحماية البيئة وحقوق المرأة الأفريقية وغير ذالك.
3. المحافظة على الأمن والاستقرار عن طريق إنشاء قوة أفريقية لمواجهة الأزمات ، وهنا يقتصر الدور الأميركي على التمويل والتدريب.
4. العمل على محاصرة النظم غير الموالية والتي تدعم التطرف والإرهاب من وجهة النظر الأميركية مثلما هو الحال مع السودان وليبيا.
5. تأمين وتعزيز فرص الاستثمار والتجارة في المنطقة وهو ما يؤكد عليه مبدأ التجارة بدلا من المساعدات.

كما تم تنظيم أول مؤتمر وزاري بين الولايات المتحدة وأفريقيا سنة 1999، وجولة جورج بوش الابن جويلية 2003[1] ، وعموما يمكن حصر بنية السياسة الأمريكية في أفريقيا في ثلاثة محاور رئيسية هي: محاربة الإرهاب، والسيطرة على السوق الأفريقية (تحت ستار السياسة من أجل التنمية والديمقراطية) والوقاية من الإيدز [2] .

فمن حيث الأولويات، يبدو واضحا أن الولايات المتحدة الأمريكية تولي أولوية مطلقة لمسألتين رئيسيتين هما: مكافحة الإرهاب في أفريقيا، كجزء من الحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب، وتأمين احتياجات النفط الأمريكية من أفريقيا لاسيما في ظل التحديات المتزايدة التي تواجهها، من جراء المنافسة الصينية المتزايدة على النفط والأسواق الأفريقية، إلى جانب عدم استقرار منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر المصدر الرئيسي للنفط في العالم.

ونشير إلى أن القارة تحتل موقعا مهما في خريطة النفط العالمية حيث بلغ إنتاج القارة اليومي نحو 10.282 مليون برميل يوميا عام 2005 أي بنسبة 12.2% من إجمالي الإنتاج العالمي، أما احتياجات القارة فقد ارتفعت من نحو 100 مليار برميل عام 2005 إلى 202 مليار برميل عام 2006 ليصل إلى 114 مليار برميل حسب تقديرات جانفي 2007 [3] ، ولذلك نجد أن الولايات المتحدة تستخدم مجموعة من الأدوات من أجل تأمين النفط الأفريقي وضمان تدفقه إليها دون أي عقبات أو مشاكل ولعل من أسباب هذا التركيز؛ التهديدات المتزايدة التي يتعرض لها هذا النفط لأسباب داخلية وخارجية، فإنتاج النفط في دول غرب أفريقيا يتأثر بالاضطرابات

---

[1] **Frédéric Leriche, la politique africaine des Etats-Unis : une mis en perspective, Afrique contemporaine, n° 207, Automne 2003, P7.**

[2] **Ibid, P 8.**

[3] **خالد أحمد عبد الحميد، المحدد النفطي في السياسة الأمريكية اتجاه القارة الأفريقية، آفاق أفريقية، العدد 26، خريف 2007،**

www.sis-gov.eg

والصراعات الداخلية في تلك الدول، ويبدو ذلك واضحا في حالة نيجيريا التي تتعرض منشآتها النفطية في منطقة دلتا على النيجر لهجمات من جانب جماعات معارضة محلية، ولعل أهمية هذه المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة برزت بشكل واضح خلال الحظر النفطي العربي 1974-1975، وهو ما جعل من الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري لنيجيريا (39.5% من التجارة الخارجية النيجيرية في عام 1977) [1] .

وعقب هجمات 11 سبتمبر 2001، فإن اهتمام الولايات المتحدة بالقارة الأفريقية أخذ بعدا آخر على أرضية الحرب العالمية على الإرهاب، وهو الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تتصرف بشكل عدواني ودون التزام بأي قيد [2] .

وعليه شهدت السياسة الأمريكية في أفريقيا تطورات رئيسية في إطار مكافحة الإرهاب يتمثل أبرزها في: [3]

أولا: إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في جيبوتي في عام 2002، يتركز عملها علي مراقبة الأوضاع في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا.

ثانيا: إطلاق ما يعرف بـ "مبادرة الساحل" لمنطقة الساحل الأفريقي والتي طرحتها وزارة الدفاع الأمريكية في عام 2003، تضمنت تقديم مساعدات تدريبية لتأهيل القوات المسلحة في كل من مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر.

ثالثا: تبني الولايات المتحدة لإستراتيجية محددة للتدخل في جهود مكافحة الإرهاب في أفريقيا، تقوم على الاعتماد قدر الإمكان على وكلاء محليين أوإقليميين لضرب الجماعات الإرهابية الفعلية أوالمحتملة، والقيام بمختلف الجهود التي تفرضها متطلبات الحرب على الإرهاب.

وفي منتصف عام 2006 أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن إنشاء القيادة العسكرية لأفريقيا، والتي تشمل منطقة عملياتها كل القارة الأفريقية ما عدا مصر التي تظل ضمن منطقة عمليات القيادة الوسطى، ويتمثل الغرض الرئيسي لإنشاء هذه القيادة العسكرية الجديدة في إنهاء حالة التشتت الداخلي للأنشطة العسكرية الأمريكية في أفريقيا بين العديد من الجهات.

---

[1] **Daniel C, Bach, Nigeria et Etats-Unis : convergence d'intérêts et relations de pouvoir, politique Africaine, n° 2, June 1981, P 17.**

[2] **Éric Lahille, Sapir Jacques, Chavance Bernard, Terrorisme et politique économique, les Etats-Unis, après la 11-9, politique étrangère, n° 2, 2005, P 397.**

[3] **أحمد إبراهيم محمود، أفريكوم وتحولات السياسة العسكرية الأمريكية اتجاه أفريقيا، آفاق أفريقية، العدد 27، شتاء 2008،**

www.sis-gov.eg

ويشير ما سبق إلى أن القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة في أفريقيا تركز في أنشطتها على مسألتين رئيسيتين هما: [1]

1. تأمين النفط: نظرا لأهمية النفط الأفريقي للولايات المتحدة الذي يبدو واضحا من إجمالي وارداتها، حيث كانت هذه النسبة تقدر بـ 15% منذ 2004، ثم أصبحت سنة 2008 تمثل 20% ويتوقع أن تتراوح ما بين 26-30% بحلول عام 2015.
2. مكافحة الإرهاب: حيث تنظر الإدارة الأمريكية للقارة الأفريقية باعتبارها ساحة مواتية لنمو وعمل الجماعات المتطرفة، بسبب مشكلات الفقر وضعف الدولة والفراغ الأمني.

وأخيرا أشير إلى أن العلاقات الأمريكية الأفريقية، أخذت منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر طابعا أمنيا وعسكريا، بحيث باتت السياسة الأمريكية اتجاه أفريقيا تقتصر على مكافحة الإرهاب وحماية إمدادات النفط فقط ، كما بات تنفيذ هذه السياسات محصورا في المؤسسة العسكرية الأمريكية، التي تتولي من خلال قيادتها العسكرية في أفريقيا تنفيذ مهام إنسانية واقتصادية وثقافية وصحية، وجعل الدول الأفريقية تنظر لمثل هذه التحركات بشيء من الريبة .

المبحث الثاني: الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (NEPAD)

تمثل التنمية في أفريقيا معضلة رئيسية، فشلت معظم الجهود التنموية المبذولة في التغلب عليها، ومحاولة القضاء على أحد أسبابها على الأقل والمتمثلة في ثالوث التخلف والفقر والمرض.

وفي سبيل مواجهة المشاكل التنموية في أفريقيا بذلت الدول الأفريقية جهودا كبيرة توجت بإنشاء الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (NEPAD) والتي تعد برنامجا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتطوير البنية التحتية، كما أنها ليست منظمة أومؤسسة اقتصادية لكنها شراكة بين الدول الأفريقية نفسها وبين القطاع الخاص والعام في كل دولة وبين أفريقيا وبقية دول العالم [2] .

المطلب الأول: نشأة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (NEPAD)

لقد سعت الدول الأفريقية منذ فترة طويلة لتحقيق التنمية في القارة السمراء، إلا أنها جميعا تعرضت للكثير من الصعوبات كما أن آثارها على التنمية كانت محدودة، ولعل من أبرز خطط برامج التنمية ذات الصلة والتي تحتوي على تحليل للحالة في القارة ومشاكلها، خطة عمل لاغوس

[1] المرجع نفسه . www.sis-gov.eg

[2] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 176.

للتنمية في أفريقيا « CEA » 1980-2000، وبرنامج العمل للإنعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا « PANUREDA » 1986-1990، والخطة الجديدة للتنمية في أفريقيا UNAD سنة 1990، ومعاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية في 3 جوان 1991، ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا في 15 مارس 1995 [1].

كل هذه التجارب تطرح تساؤلا حول الأسباب التي تقف حائلا أمام نهوض أفريقيا اقتصاديا وخروجها من دائرة التخلف ، فهناك أسباب كثيرة تشرح مشاكل أفريقيا التي عانت من التهميش لفترة طويلة، واليوم ونحن نعيش في عالم معولم، نجد فرصة الإجابة من خلال الشراكة الجديدة، التي تقدم فرصة فريدة لأفريقيا لمواجهة العديد من التحديات والمشاركة في التنمية المستدامة.

الفرع الأول: الخلفية التاريخية للنيباد

جاءت الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا ثمرة لسعي واسع النطاق من جانب بعض القادة الأفارقة للعمل على صياغة مستقبل جديد للقارة الأفريقية في القرن الحادي والعشرين وانتشالها من براثن أزماتها الراهنة، التي تهددها بمزيد من التهميش في عالم تسارعت خطاه نحو العولمة، وقد بدا لهؤلاء القادة أن المبادرات القائمة في مجال التنمية والإصلاح السياسي والاقتصادي في أفريقيا - وهي في معظمها وافدة للقادة من خارجها- قد ثبت عجزها عن تحقيق الطموحات المرجوة، وأن هناك حاجة ماسة إلى خطط ومبادرات جديدة تكون نابعة من وجدان حكومات وشعوب القارة، وتكون في صياغتها وتنفيذها ملكا خاصا للشعوب الأفريقية [2].

وقد جاءت مبادرة الشراكة الجديدة في صورتها الأصلية التي رعاها مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا في جويلية 2001، تحت اسم "المبادرة الأفريقية الجديدة (NAI)"، دمجا لمبادرتين شارك في صياغتهما خمسة من القادة الأفارقة [3] على نحو مستقل في أواخر عام 2000، وظهرت إلى الوجود في مستهل عام 2001، وقد أعدت المبادرة الأولى، تحت اسم "برنامج الألفية لإنعاش أفريقيا (ماب/MAP) في عام 2000، حيث تم تحديد القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات والتي يجب أن تكون لها الأولوية في جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيه القطاع الخاص إليها وهي قطاعات التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات وتعزيز الأمن وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة [4] ، أما المبادرة الثانية، فجاءت تحت اسم "خطة أوميجا"،

---

[1] Azzouz Kerdoun, Gouvernance et développement durable pour l'Afrique : l'initiative du NEPAD, une solution ?, revue géoéconomie, n°37, mars 2006, p 128.

[2] التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002/2001، المرجع السابق، ص 120.

[3] القادة الأفارقة الخمس هم: الرئيس الجنوب أفريقي تابومبيكي، والنايجيري أوليسيجون أوباسانجو، والجزائري عبد العزيز بوتفليقة، والمصري حسني مبارك، والسنغالي عبد الله وادي.

[4] عمرو علي، المبادرة الجديدة للتنمية الأفريقية (النيباد)، السياسة الدولية، العدد 149، جويلية 2002، ص 238.

وقد أعدها على نحو مستقل الرئيس السنغالي عبد الله وادي، والتي تهدف إلى إحراز التنمية في أفريقيا والعمل على خلق تنمية مستدامة لشعوب أفريقيا.

وقد تم دمج المبادرتين بناء على قرار من القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة في سرت (ليبيا) في مارس 2001، وهي مهمة شاركت فيها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الأمم المتحدة (ECA)، بوثيقتها المسماة "التعاهد العالمي الجديد مع أفريقيا" [1] ، لتتوج هذه المهمة بالمبادرة الأفريقية الجديدة (NAI) التي أقرتها قمة لوساكا، ودعت إلى ترويجها على أوسع نطاق على المستوى الأفريقي والدولي، وتعبئة الدعم والتأييد لها من جانب شركاء التنمية الأفريقية، ومن جانب الشعوب الأفريقية [2] ، وفي أكتوبر عام 2001، تم اعتماد الصيغة النهائية للمبادرة وتم تغيير اسمها إلى "الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (النيباد)" [3] ، و وضعت لها الهياكل التنظيمية والإدارية، وبعض المبادئ والأسس الرئيسية لعملية التنفيذ.

- **جهود قمة الثمانية الكبار (G8) في مبادرة النيباد:**

إن المتابعة الفاحصة لمراحل النشأة ، توحي بأن قادة المبادرة كانوا حريصين دائما على تعبئة الدعم والتأييد لمبادرتهم أمام المجتمع الدولي عموما والدول الصناعية المتقدمة خصوصا، وذلك منذ البدايات الأولى للتفكير في إعداد المبادرة ، وهكذا فقد توالى عرض الأفكار والمبادئ الرئيسية للمبادرة في محافل دولية عديدة من جانب الزعماء الأفارقة الأربعة (مبيكي وأوباسانجو بوتفليقة، قادة خطة (ماب) وعبد الله وادي قائد خطة (أوميجا)، حيث شارك قادة خطة (ماب) في مؤتمر قمة أوكيناوا في جويلية 2000، وقمة الاتحاد الأوروبي في البرتغال في نهاية 2000، كما لعب هؤلاء الزعماء الأفارقة دورا كبيرا في قمة الألفية للأمم المتحدة في سبتمبر 2000، كما شاركوا في منتدى (دافوس) في شتاء عام 2001، ثم مشاركتها في قمة مجموعة الثماني في (جنوة) بإيطاليا في صيف العام ذاته [4] .

و قد تبنت دول مجموعة الثماني الصناعية المبادرة الجديدة وذلك في إطار سعيها إلى العمل على تخفيف حدة الفقر في الدول النامية من ناحية ودفع عجلة التنمية من ناحية أخرى، ففي قمة مجموعة الثمانية الكبار في أوكيناوا باليابان اختلف قادة الدول فيما بينهم حول كيفية تحقيق التنمية المنشودة في القارة، و قد قرروا في هذه القمة إلغاء ما يقرب من 100 مليار دولار أمريكي

---

[1] **التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002/2001، المرجع السابق، ص 120.**

[2] **ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 180.**

[3] **Claire Brodin, le Nepad, une initiative politique de l'Afrique, Penser son développement au XXI siècle, AFRI, Volume V, 2004, P 367.**

[4] **Ian Taylore, la politique sud-africaine et le Nepad, Politique Africaine, n°91, Octobre 2003, P121.**

من الديون ، وفي نفس الوقت أكدوا على التزام دول القارة بالشروط المفروضة عليهم لتخفيف ديونهم[1] .

وكما سبق وأشرت فقد كانت القارة ممثلة تمثيلا جيدا في القمة حيث شارك فيها الرئيس النيجيري ورئيس جنوب أفريقيا ممثلا عن دول عدم الانحياز (MNA) والرئيس الجزائري ممثلا لمنظمة الوحدة الأفريقية [2] ، والذي طالب باسم أفريقيا إلغاء الديون الخارجية للقارة، أو تخفيضها والتي تجاوز حجمها 291 مليار دولار سنة 1990 في حين تجاوزت عتبة 450 مليار دولار سنة 2003 [3] .

أما في قمة المجموعة التي عقدت في جنوة بإيطاليا في جويلية 2001 ، فقد حظيت القارة الأفريقية باهتمام أكبر من قبل قادة مجموعة الثماني سواء من حيث المشاركة الأفريقية أوالقرارات التي اتخذت ولعل أهم قرارات قمة جنوة [4]:

- استفادة أفريقيا من الصندوق الذي تقرر إنشاؤه لمكافحة مرض الإيدز.
- العمل على الاستفادة من الصندوق الخاص بدعم التعليم في الدول النامية.
- قرر زعماء الدول الثماني إلغاء ديون الدول الأكثر فقرا.
- وافقت القمة على إقامة شراكة جديدة مع أفريقيا للمساعدة على عملية التنمية.

وفي الفترة من 26-28 جويلية 2002، شارك قادة النيباد في قمة مجموعة الثماني الذي عقد في "كانانا سكس" (كندا)، حيث تمت مناقشة "خطة العمل الأولية" التي أعدها جهاز نيباد، وأقرتها لجنة التنفيذ الرئاسية وأسفر هذا الاجتماع عن وثيقة هامة، تضمنت بوضوح موقف المجموعة من النيباد ومن التنمية الأفريقية عموما، وهي الوثيقة التي أطلق عليها "خطة العمل الأفريقية" [5].

وبالرجوع إلى الوثيقة نجد أنها أعربت عن الترحيب بالنيباد، وبما انطوت عليه من التزام صارم من جانب القادة الأفارقة اتجاه شعوب القارة واتجاه بعضهم البعض، وبالعمل على تعزيز

---

[1] **عمرو علي، المرجع السابق، ص 238.**

[2] **Ian Taylor, Op, Cit, P 120.**

[3] **Salah Mouhoubi, le Nepad : une chance pour l'Afrique ?, Office de publications universitaires, Alger, 2005, P 27.**

[4] **عمرو علي، المرجع السابق، ص 239.**

[5] **التقرير الاستراتيجي الأفريقي، المرجع السابق، ص 129.**

الديمقراطية والحكم الجيد، وتحقيق السلام والأمن والتنمية، كما أعلنت الوثيقة التي يعكس سلوكها التزامات النيباد [1] .

ومن ناحية أخرى، فإن خطة مجموعة الثمانية أكدت صراحة أيضا أن تركيزها سيكون على عدد محدود من المجالات ذات الأولوية، وهي ثمانية:

- تعزيز الأمن والسلام.
- تقوية المؤسسات وتعزيز الحكم السياسي الجيد.
- تخفيف الديون، من خلال تعزيز مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)، حيث أن 22 بلدا أفريقيا الأشد فقرا استفادوا من تخفيف الديون التي تبلغ 32 مليار دولار [2] .
- توسيع نطاق المعرفة، وتحسين جودة التعليم.
- تحسين الصحة ومكافحة الإيدز.
- زيادة الإنتاجية الزراعية.
- تحسين إدارة الموارد المائية وتنميتها.

وقد أثارت نتائج قمة كاناسكس بالنسبة لأفريقيا، كثير من الانتقادات داخل القارة وخارجها، حيث اعتبرها كثيرون "مخيبة للآمال" بالنظر إلى ضآلة حجم الدعم المالي الذي تعهدت به القمة بالنسبة لمتطلبات التنمية الأفريقية عموما، ولما استهدفت النيباد خصوصا [3] ، وذهب البعض إلى أن دول العالم الغربي تخلت عن أفريقيا ولم تلق لها إلا بالفتات، مفضلة عليها جيرانها الجدد في روسيا وأوروبا، خاصة إذا لاحظنا أن أفريقيا اجتذبت فقط 1.1 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2000 مقارنة بـ 1.9 مليار دولار لمنطقة الشرق الأوسط، و 21 مليار دولار لآسيا والمحيط الهادئ، و 19.9 مليار دولار لأمريكا اللاتينية و 76.9 مليار دولار لأوروبا[4].

---

[1] **أنظر خطة العمل الأفريقية لمجموعة الثمانية الكبار ، كنانا سكس ، (كندا) 28 جويلية 2002.**

[2] **Azzouz Kerdoun, Op, Cit, P 134.**

[3] **التقرير الاستراتيجي الأفريقي (2001-2002)، المرجع السابق، ص 129.**

[4] **- Azzouz Kerdoun, Op, Cit, P 137.**

الفرع الثاني: الهيكل الإداري للنيباد وأهم أهدافه

لقد قدمت الفقرة الأولى من وثيقة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا الوصف التالي:

"الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD) هو التزام من جانب القادة الأفارقة، على أساس رؤية مشتركة وثابتة وقناعة بأن لديهم واجبا ملحا للقضاء على الفقر، ووضع بلدانهم، فرادى و جماعات على طريق التنمية والنمو المستدام، على أن تكون قائمة في نفس الوقت على شراكة نشطة في الاقتصاد والسياسة العالمية، ويستند البرنامج على إصرار الأفارقة على تخليص أنفسهم وقارتهم من ربقة التخلف والاستعباد في عالم يتوجه نحو العولمة" [1].

ومما تقدم نستنتج أن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا تمثل: [2]

- إطار لسياسة متكاملة وشاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، وهو يشتمل على رؤية أفريقية وبيان عن المشاكل التي تواجه القارة الأفريقية، وبرنامج عمل من أجل هذه المشاكل وتحقيق هذه الرؤية.
- هي خطة تم تصميمها وتطويرها من جانب القادة الأفارقة.
- هي التزام من جانب القادة الأفارقة اتجاه الشعوب الأفريقية والمجتمع الدولي لوضع أفريقيا على مسار التنمية المستدامة.
- هي التزام من جانب القادة الأفارقة لتسريع اندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي.
- هي إطار شراكة جديدة بين أفريقيا وبقية العالم.

أولا: هيكل وآليات (النيباد)

يتكون الهيكل المشرف على تنفيذ المبادرة من كل من:

1. **قمة الرؤساء الأفارقة**:

حيث تكون مسؤولة عن تقديم الإطار العام للسياسات الخاصة بالمبادرة [3].

---

[1]- الفقرة 1 من وثيقة النيباد.

[2] -Barney Karwonbe, le Nepad un partenariat entre un cavalier et son cheval ? , a : Le NEPAD face à ses défis Alternatives à la mondialisation néo-libérale, NALEDI, Johannesburg, 2004, p 60.

[3] عمرو علي، المرجع السابق، ص 238.

2. **لجنة التنفيذ**:

وتعتبر هذه اللجنة هيئة اتخاذ القرار النهائي، وتتكون من خمسة عشر رئيس دولة وحكومة موزعين بالتساوي على الأقاليم الخمسة التابعة للاتحاد الأفريقي بما في ذلك الأعضاء الخمسة المؤسسين للمبادرة [1] ، وذلك على النحو التالي:

- شمال أفريقيا: الجزائر، مصر، تونس.
- غرب أفريقيا: نيجيريا، السنغال، مالي.
- وسط أفريقيا: الكاميرون، الغابون، ساوتومي وبرينسيب.
- شرق أفريقيا: أثيوبيا، موريشيوس، رواندا.
- جنوب أفريقيا: جنوب أفريقيا، بوتسوانا، موزنبيق.

وتجتمع لجنة التنفيذ ثلاث مرات في السنة، وتقدم تقريرها السنوي لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي [2].

وتتمثل مهمة لجنة التنفيذ في :

- إعداد التقارير الخاصة بتطورات المبادرة والتي تقدم خلال القمم الأفريقية .
- إقرار السياسات ، وتحديد الأولويات ، واعتماد برامج العمل الخاصة بالمبادرة.
- العمل على تقييم وتحليل لجنة التسيير وإقرار ما يلزم بشأنها.
- الإشراف على أعمال الأمانة العامة.

ويعتبر رئيس الاتحاد الأفريقي والأمين العام بحكم منصبهما أعضاء في لجنة التنفيذ، كما تحضر الأمانة العامة للاتحاد الأفريقي اجتماعات لجنة التسيير. [3]

3. **لجنة التسيير**:

وتتكون من ممثلين شخصيين لرؤساء الدول الخمس المؤسسة، وتتولى وضع الشروط المرجعية للمشروعات والبرامج، ومناقشتها وإعداد التوصيات اللازمة بشأنها، كما تقوم بالإشراف على أعمال السكرتارية وتوجيهها، كما تعمل هذه اللجنة على تطوير التسويق الاستراتيجي والاتصالات للشراكة الجديدة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والقارية والدولية.

---

[1] **الأعضاء المؤسسين لمبادرة النيباد هم: جنوب أفريقية، نيجيريا، الجزائر، السنغال، مصر.**

[2] **Barney Karwonbe, Op, Cit, P 61.**

[3] **Ibid, P 61.**

4. **الأمانة**:

تتكون الأمانة من مجموعة صغيرة من الموظفين الدائمين ومقرها في بريتوريا بجنوب أفريقيا، وتتمثل المهمة الرئيسية للأمانة في القيام بالأعمال الإدارية اليومية لجهاز النيباد، بما فيها الاتصالات والعلاقات العامة داخل القارة وخارجها، وتنسيق وتسهيل أعمال الخبراء الفنيين وفرق العمل، كما أنيط بها إعداد خطة إستراتيجية "لتسويق (النيباد)، وقد اتخذت مقرا لها في بنك التنمية لجنوب أفريقيا (DBSA)، في مدينة ميدراند (بريتوريا)، بجنوب أفريقيا [1].

وفضلا عن ذلك، فقد تم تشكيل عدد من فرق العمل واللجان الفرعية، والتي تم تكليفها بوضع خطط مفصلة قابلة للتنفيذ في المجالات ذات الأولوية، والتي تم تحديدها كالتالي: [2]

- بناء القدرات في مجال السلم والأمن مع الاتحاد الأفريقي باعتباره المنظمة الرائدة في هذا المجال على مستوى القارة.
- الإدارة الاقتصادية والتجارية مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بوصفها الوكالة الرائدة.
- البنك المركزي والمعايير المالية.
- الزراعة والوصول إلى الأسواق مع منظمة الاتحاد الأفريقي ، بوصفها المؤسسة الرائدة.

ومن ناحية أخرى، كلفت اللجان الفرعية بتنسيق بعض المبادرات الموضوعية، واللجان الخمسة هي:[3]

- السلام والأمن والديمقراطية والحكم الجيد، بالتنسيق مع جنوب أفريقيا.
- الاقتصاد وإدارة الشركات، والخدمات المصرفية والمعايير المالية، وتحركات رؤوس الأموال، بالتنسيق مع نيجيريا.
- الوصول إلى الأسواق والزراعة، بالتنسيق مع مصر.
- تنمية الموارد البشرية، بالتنسيق مع الجزائر.
- البنية التحتية، بالتنسيق مع السنغال.

---

[1] **التقرير الاستراتيجي الأفريقي (2001-2002)، المرجع السابق، ص 126.**

[2] **Barney Karwonbe, Op, Cit, P 61.**

[3] **Ibid .**

ثانيا: أهداف الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا

تهدف الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا إلى تطوير شراكة عالمية جديدة، ووضع نهج جديد للعلاقة بين الدول المانحة والمتلقية قائم على الأهداف المشتركة والالتزام المتبادل [1].

وتتمثل أهم أهداف الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في: [2]

- ضمان الملكية، والمسؤولية والقيادة من طرف أفريقيا.
- جعل أفريقيا ساحة لجذب المستثمرين المحليين والأجانب.
- تفجير الإمكانات الاقتصادية الهائلة للقارة الأفريقية.
- زيادة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية.
- تعزيز دور المرأة في جميع الأنشطة.
- إقامة شراكة جديدة مع البلدان الصناعية والمنظمات المتعددة الأطراف على أساس الالتزامات والمساهمات والمصالح والمنافع المتبادلة.
- تعزيز قدرة أفريقيا على تعبئة موارد خارجية إضافية لتنميتها.
- السعي نحو تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 7% سنويا على مدى 15 سنة.
- ضمان تحقيق الأهداف الائتمانية للألفية [3].

وإلى جانب الأهداف السابقة نجد جملة من الأهداف المحددة للشراكة الجديدة (النيباد): [4]

- تعزيز النمو والتنمية المستدامة.
- القضاء على الفقر المنتشر بشكل واسع.
- وضع حد لتهميش أفريقيا في عملية العولمة.

---

[1] Azzouz Kerdoun, Op, Cit, P 132.

[2] Barney Karwonbe, Op, Cit, P 60.

[3] ترمي الأهداف الائتمانية للألفية إلى تحقيق ثمانية أهداف ائتمانية أساسية بحلول 2015 تتمحور حول القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتعميم التعليم الابتدائي للجميع، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وخفض وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأم، ومكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز وأمراض أخرى) وكفالة تنمية مستدامة وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

[4] Barney Karwonbe, Op, Cit, P 60.

وتعتبر النيباد أن تحقيق هذه الأهداف مرهونة بتحقيق عدد من الشروط تسميها "شروط التنمية المستدامة" وتلخصها في "السلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والإدارة الاقتصادية السليمة" .

وتطرح (النيباد) تلك الشروط والتعهدات في ضوء عدد من المبادرات التي يتعهد القادة الأفارقة بالعمل فرادى ومجتمعين على تنفيذها في بلدانهم ومناطقهم الفرعية في القارة ككل و هي:[1]

1. **مبادرة السلام والأمن:**

والتي تتعهد فيها قيادات القارة باتخاذ تدابير عاجلة لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، وبناء المؤسسات واتخاذ القرارات اللازمة لتعزيز الأمن في القارة، وتقترح إقامة "منتدى الرؤساء الأفارقة" ليعمل على دعم قدرات المؤسسات الأفريقية على تعزيز السلام والأمن في القارة، وضمان الوفاء بالمبادئ والالتزامات التي تنطوي عليها المبادرة.

2. **مبادرة الديمقراطية والحكم السياسي الجيد:**

وبمقتضى هذه المبادرة تتعهد أفريقيا باحترام "المعايير العالمية الديمقراطية" والالتزام باتخاذ إجراءات عاجلة لإضفاء الصبغة المؤسسية عليها، ووضع أسس ومعايير وآليات لتقييم أداء الدول الأعضاء في هذا الخصوص، كما تتعهد قيادة النيباد بالقيام بإصلاحات مؤسسية واسعة في مجالات الخدمات الإدارية والمدنية، والرقابة البرلمانية، ومحاربة الفساد، والإصلاح القضائي، على أن يتم ذلك في إطار من المتابعة والتقييم الدوري.

3. **مبادرة الحكم الجيد للاقتصاد ولمشروعات الأعمال:**

وتتضمن الإسراع بتشكيل لجنة يناط بها تقييم الأوضاع في هذا المجال، وفي الدول الأعضاء، وتقديم توصيات بشأن الإصلاحات اللازمة لتحسين جودة الممارسة في توجيه الاقتصاد الوطني، والمالية العامة، وإدارة منشآت قطاع الأعمال، على أساس من معايير وقواعد سلوكية متفق عليها والخاضعة للتقييم والمتابعة من جانب قيادة نيباد.

أما القطاعات ذات الأولوية في المبادرة فتتمثل في التالي: [2]

---

[1] **التقرير الاستراتيجي الأفريقي (2001-2002)، المرجع السابق، ص 122.**

[2] **Salah Mouhoubi, Op, Cit, P 138.**

- **البنية التحتية:**

فالبنى التحتية المقترحة من خلال مبادرة النيباد تشمل الطرق والطرق السريعة والمطارات والموانئ والسكك الحديدية والمجاري المائية والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتغطي هذه الخطة البنية التحتية الإقليمية أو القارية على وجه الحصر [1] .

- **تنمية الموارد البشرية:**

وتشمل تخفيف الفقر، التعليم والصحة وعكس هجرة العقول.

- **الزراعة:**

خاصة وأن غالبية السكان في أفريقيا يعيشون في المناطق الريفية، وكون النظم الزراعية عموما ضعيفة وغير منتجة، كما أنها سريعة التأثر بالانتكاسات المختلفة التي تصيبها كالظروف المناخية غير المضمونة، والاضطرابات السياسية، وعدم استقرار أسعار السلع الأساسية في العالم، وانخفاض الدخل في المناطق الريفية، كل هذا أدى إلى انتشار الفقر في الأرياف [2] ، وعلى هذا فإن الحاجة الملحة لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان الأفريقية يتطلب ضبط مسألة النظم الزراعية بطريقة تضمن زيادة الإنتاج، كما أن تحسين الأداء الزراعي هو شرط أساسي للتنمية الاقتصادية للقارة، وتحسين القدرة الشرائية للسكان في المناطق الريفية من شأنها أن تؤدي أيضا إلى زيادة حقيقية في الطلب على السلع الصناعية الأفريقية [3].

- **مبادرة البيئة:**

إن وجود بيئة صحية ومنتجة هو شرط مسبق لنجاح المبادرة الأفريقية، فالبيئة الجيدة يمكن أن تساهم بقدر كبير في مجال العمالة، والتحرر الاجتماعي والاقتصادي، ومكافحة الفقر.

وقد استهدفت المبادرة البيئية ثمانية مواضيع فرعية ذات أولوية: [4]

- مكافحة التصحر ، من خلال التدخلات الأولية المتوخاة في اتجاه إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة و دراسة العوامل التي أدت إلى هذا التدهور .

- الحفاظ على الأراضي الرطبة ، وهذا بتطبيق أفضل الممارسات في حفظ الأراضي الرطبة في أفريقيا ، مما سيعزز الفوائد الاجتماعية والاقتصادية وهو ما سوف يؤدي إلى زيادة استثمارات القطاع الخاص في هذا المجال.

---

[1] **الفقرة 99 من وثيقة النيباد.**

[2] **الفقرة 132 من وثيقة النيباد.**

[3] **الفقرة 134 من وثيقة النيباد.**

[4] **الفقرة 141 من وثيقة النيباد.**

-الأنواع الغريبة الغازية ، وذالك بإقامة شراكات لمنع ظهور الأنواع الغريبة الغازية ، فهذه الشراكات ضرورية لضمان سلامة النظم الإيكولوجية الطبيعية ، وحماية الاقتصاد .

- إدارة المناطق الساحلية، لحماية الموارد الساحلية وضمان أفضل استخدام ممكن، و اقتراح نماذج التدخل التي يمكن إتباعها.

- ظاهرة الاحتباس الحراري، ويتم التركيز بشكل أساسي على تنظيم مراقبة أثر تغير المناخ.

- مجالات حماية البيئة عبر الحدود ، وهذا من شأنه الاستفادة من المبادرات الجديدة للشراكة بين البلدان لحماية البيئة ، وتشجيع السياحة ، وبالتالي خلق فرص العمل.

- الإدارة البيئية، وتتمثل في الإستجابة للاحتياجات من حيث مؤسسات التشريع والتخطيط والتدريب وبناء القدرات اللازمة لتحقيق كل ما سبق .

- التمويل، بتوفير تمويل بشكل منظم بعناية ونزاهة.

- **الثقافة :**

فالثقافة جزء لا يتجزأ من جهود التنمية في القارة ، لذالك فقادة الشراكة الجديدة مطالبون باتخاذ خطوات عاجلة لضمان أن تكون المعارف الأصلية في أفريقيا مصانة ومحمية من خلال التشريعات المناسبة ، والتشجيع أيضا على حمايتها على الصعيد الدولي من خلال التعاون الوثيق مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية [1] .

- **الأرضية العلمية والتكنولوجية.**

وفي كل هذه المجالات حددت مبادرة النيباد الأهداف الرئيسية المطلوب تحقيقها ، وذكرت عددا من الجزاءات والسياسات الواجب اتخاذها لتحقيق تلك الأهداف ، غير أنها أشارت في البداية، إلى أن الهدف بالنسبة لكل قطاع إنما يتمثل في سد الفجوة الموجودة بين أفريقيا والبلدان المتقدمة، بغية تحسين القدرة التنافسية الدولية للقارة ، وتمكينها من المشاركة في عملية العولمة [2] .

❖ **<u>النتائج المتوقعة من الشراكة الجديدة من أجل التنمية فى أفريقيا</u>:**

تتمثل النتائج المتوقعة من الشراكة الجديدة (النيباد) في: [3]

- تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية والزيادة في فرص العمل الجديدة.

- الحد من الفقر والتفاوت الاجتماعي.

---

[1] **الفقرة 143 من وثيقة النيباد.**

[2] **الفقرة 95 من وثيقة النيباد.**

[3] **Barney Karwonbe, Op, Cit, P 61.**

- زيادة تنويع الأنشطة الإنتاجية والمنافسة الدولية وزيادة الصادرات.
- زيادة التكامل الإقليمي.

❖ الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء (MAEP):

لقد قامت مبادرة "النيباد" بإنشاء ما يعرف بالآلية الأفريقية لمراجعة النظراء، وهي أداة أفريقية خالصة تهدف إلى مراجعة مستوى الكفاءة والأداء في الدول الأفريقية الأعضاء بالآلية، وسبل العمل المشترك لتطويره والارتقاء به، من خلال تبادل المعرفة واستفادة الدول الأفريقية من تجارب وخبرات بعضها البعض فيما بينها.

وقد تم إنشاء الآلية لتقييم أداء الدول المنضمة إليها وفقا للمبادئ الواردة بإعلان الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي الرشيد الذي أقرته قمة الاتحاد الأفريقي في "ديربان" في جنوب أفريقيا في جويلية 2002 ، بالإضافة إلى مدونات السلوك الأخرى[1]، مع الوقوف على نقاط الضعف والقوة في هذا الأداء ، والتعاون لحل المشاكل التي قد تواجه بعض الدول في هذا الصدد بعيدا عن أية عقوبات أو مساءلة ، وتبادل الخبرة والمعرفة بين الدول الأفريقية من أجل تعزيز الممارسة الديمقراطية ودعم أسس الحكم السياسي والاقتصادي الرشيد وترسيخ مفاهيم الثقافية ومكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان [2] .

وقد أقرت لجنة تنفيذ النيباد في دورتها السادسة بأبوجا في مارس 2003 الوثائق الخاصة بالآلية وفي مقدمتها مذكرة التفاهم الخاصة بالانضمام للآلية.

ويتشكل هيكل الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء من:[3]

أ. محفل الآلية:

يتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء بالآلية، كما يمثل أعلى سلطة بها، ويتولى تعيين أعضاء ورئيس لجنة الشخصيات البارزة، واعتماد القرارات الصادرة عنها، وإقرار القواعد الإجرائية لكل من المحفل واللجنة.

---

[1] **Renforcer la participation populaire dans l'union Africaine, Op, Cit, P 31.**

[2] **عادل عبد الرزاق، الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء، آفاق أفريقية، العدد 21، خريف 2006، www.sis.gov.eg**

[3] **المرجع نفسه.**

ب. لجنة الشخصيات البارزة:

تضم سبعة أعضاء وتتمثل أهم اختصاصاتها في الإشراف على إدارة الآلية مع الالتزام بالاستقلالية والمهنية والمصداقية، وتعيين فرق المراجعة ودراسة التقارير الصادرة عنها تمهيدا لرفعها إلى محفل الآلية.

ج. أمانة الآلية:

مقرها بريتوريا وتعمل كوحدة للدعم الفني لمعاونة اللجنة في مهامها.

وإذا كانت الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء قد تم إنشاؤها كجزء من مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ، فإنها تعمل بشكل مستقل كجزء من مذكرة التفاهم التي وقعت من قبل الدول الأعضاء [1] .

إن انضمام ما يفوق نصف دول القارة حتى الآن إلى عضوية الآلية [2] ، واختيارهم طواعية الحلول بمراجعة أدائهم ، إنما يكشف عن قناعة قادة أفريقيا وشعوبها بأن الآلية لا تخاطب العالم الخارجي بقدر ما تهدف إلى تحقيق الصالح الأفريقي، وتوفير المناخ الصحي اللازم لدفع جهود التنمية في مختلف دول القارة وتحقيق التكامل المنشود.

المطب الثاني: الاتحاد الأفريقي والنيباد

لقد أنشئ الاتحاد الأفريقي كهيئة أفريقية قارية جامعة، وهو مكلف بقيادة التكامل الأفريقي السريع و التنمية المستدامة عن طريق تعزيز الوحدة والتضامن والتلاحم والتعاون بين شعوب أفريقيا والدول الأفريقية وتنمية شراكة جديدة على مستوى العالم، وعليه فإن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (النيباد) هو برنامج الاتحاد الأفريقي، إذ يهدف في المقام الأول إلى تخفيف حدة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في أفريقيا.

الفرع الأول: النيباد برنامج اقتصادي للاتحاد الأفريقي

من أجل تحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي، أصبحت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (النيباد) في عام 2001، برنامجه للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهو يحدد أهدافا

[1] **Renforcer la participation populaire dans l'union Africaine, Op, Cit, P 31.**

[2] **بتاريخ أوت 2009، انضمت طوعا 30 دولة إلى الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء، في حين أكملت 12 دولة تقيمها وهي: جنوب أفريقيا، الجزائر، بنين، بوركينافاسو، غانا، وكينيا، ليسوتو، مالي، موزمبيق، نيجيريا، أوغندا، رواندا.**

طموحة من أجل أفريقيا، بتحقيق معدل نمو يبلغ 7% من الناتج المحلي الإجمالي، أي ضعف المعدل الذي كان سائدا عند إنشاء المبادرة [1] ، وضمان أن تحقق القارة الأهداف الائتمانية للألفية بحلول عام 2015، ولذلك فإنها تحدد ثلاثة شروط كشرط مسبق للتنمية في أفريقيا: [2]

- السلام والأمن.
- احترام الديمقراطية والحكم السياسي الرشيد.
- تعزيز العلاقة بين التنظيمات الإقليمية.

1. توفير السلام والأمن في أفريقيا:

إن السلام والأمن شرطان أساسيان لا يمكن دونهما الحديث عن التنمية في أي بلد كان، وأفريقيا المشبعة بالنزاعات والخلافات والانقلابات والمكبلة بالفقر والجوع والأمراض ، لا حل لها اليوم، إلا رفع هذا التحدي، لذلك كان لزاما عليها إحلال الأمن والسلام والتكفل بمصيرها بدء من الاستثمار في الإنسان لأنه مصدر التنمية ومحركها، فبدون أمن لا يمكن لأي دولة أفريقية مهما كانت مؤهلاتها ومواردها الطبيعية أن تخطو خطوة نحو التنمية والتطور، وأي محاولة في غياب هذا الشرط مصيرها الفشل [3].

2. الديمقراطية والحكم الرشيد:

تختلف مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا عن الخطط السابقة وجميع المبادرات الرامية إلى تعزيز التنمية الأفريقية، كما أن البرنامج يحمل نظرة طويلة المدى تدعو إلى تأسيس شراكة جديدة بين أفريقيا وشركائها وتحقيق تحولات حتى يمكن للقارة أن تلعب دورا أكثر نشاطا، وبعبارة أخرى، فإنه سيتم اعتماد مزيد من الشفافية في هذه العلاقة، وبالتالي فإن مسألة الحكم الراشد أمر أساسي لهذه الشراكة، كما أنه شرط أساسي لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار [4]، وبما أن الديمقراطية والحكم الراشد ترتبط بكل من الشفافية وتوسيع نطاق المساءلة فإن مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا تتعهد باحترام المعايير العالمية للديمقراطية

---

[1] **Claire Brodin, Op, Cit, P 368.**

[2] **Ibid, pp 368-369.**

[3] **ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 182.**

[4] **Azzouz Kerdoun, Op, Cit, P 139.**

وحقوق الإنسان ،وذلك استنادا لمفهوم الحكم الراشد الذي يستند أساسا إلى مجموعة من المعايير هي: [1]

- إقامة دولة الحق والقانون.
- التعددية السياسية (وجود أحزاب واتحادات عمالية).
- المراقبة الشعبية التي تتولاها مجالس منتخبة بشكل ديمقراطي (البرلمان).
- الشفافية في تسيير شؤون الدولة.
- المحاسبة التي تكون من خلال بناء سلطة قضائية قوية.
- حرية التعبير.

فالغرض من مبادرة الديمقراطية والحكم الراشد، هو المساهمة في تعزيز الإطار السياسي والإداري للبلدان المشاركة، خاصة في ظل الانتشار الكبير لظاهرة الفساد الإداري والسياسي في المجتمعات الأفريقية.

3. تعزيز العلاقات والتعاون بين التنظيمات الإقليمية:

المجموعات الاقتصادية الإقليمية هي الركائز المهمة لتحقيق التكامل القاري، ولعب دور رائدا في تقديم الدعم للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وكذلك الحكومات الوطنية التي تتحكم في برامج الشراكة الجديدة، فبعد مؤتمر قمة ياموسوكرو (ساحل العاج) للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا في ماي 2002، بدأت الجماعة تلعب دورا قياديا في توجيه وتنفيذ الشراكة الجديدة في غرب أفريقيا، كما اتصلت أمانة الجماعة الاقتصادية بالدول المانحة للحصول على أموال لتعزيز قدراتها [2] .

إلى جانب توسيع الأسواق المحلية وتعزيز التكامل الاقتصادي في التجارة العالمية.

إن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا هي أيضا برنامج من الإجراءات التي تشمل القطاعات ذات الأولوية من تنمية للبنية التحتية والموارد البشرية والزراعة والبيئة والثقافة والعلوم والتكنولوجيا، وعلى المستوى الإقليمي أو الدولي نجدها ملائمة لمشاريع البنية التحتية، في حين أنه على المستوى الوطني تكون أكثر ملائمة للقطاعات التي تقع ضمن صلاحيات الدولة، مثل التعليم أو الصحة.

---

[1] **ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 183.**

[2] **Etat de l'intégration régionale en Afrique, Commission économique pour l'Afrique, Addis Abeba, 2004, P 69.**

وهكذا إذا فالشراكة الجديدة هي جزء من منظور ليبرالي، لذلك من الضروري تعزيز قدرات الدول لضمان التكامل بين الأولويات في السياسات الوطنية، كما أن هذه القطاعات لا تشكل مراحل مختلفة من التنمية الإستراتيجية، بل سرد لاحتياجات القارة كافة، فالشراكة الجديدة إذن تعبر عن رؤية سياسية أكثر منها رؤية إنمائية [1] .

ولتحقيق أهدافها، دعت الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا إلى تعبئة 12% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة، وفي حالة عدم كفاية الموارد الداخلية، فإن هناك إمكانية للجوء إلى قطاعات التمويل الخارجي العام والخاص، وتعزيز فرص وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق الخارجية، من خلال المطالبة بإنشاء شراكة جديدة مع العالم المتقدم، على المدى القصير، مع الدعوة إلى تخيف عبء الديون بشكل أسرع، للحد من الاعتماد على المساعدات، مع تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر إضافي للتمويل على المدى الطويل، هذه الأخيرة تعتبر أحد الركائز الأساسية للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، التي تسعى إلى جعل القارة منطقة جذابة للمستثمرين الأفارقة والأجانب [2].

لقد شملت مبادرة الشراكة الجديدة (نيباد) جميع المجالات التي تعنى بالتنمية في أفريقيا، من خلال محاكاتها الأهداف الاقتصادية التي نص عليها القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي [3] ،وإيمانا من القائمين على المبادرة بأن النهوض بالقارة وضمان استقرارها وازدهارها لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وجب القول أن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (النيباد) هي برنامج للاتحاد الأفريقي الذي يعكس إستراتيجية أفريقيا للتعامل مع قضايا ومشاكل القارة السمراء وتحقيق التنمية الشاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لأبنائها، وعليه فالنيباد هو بمثابة الذراع التنموية للاتحاد الأفريقي.

الفرع الثاني: العلاقة المؤسسية بين النيباد والاتحاد الأفريقي

لقد أنشئت الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا من قبل منظمة الوحدة الأفريقية، لكي تصبح الإطار التنموي بالنسبة للاتحاد الأفريقي، الذي تأسس كبديل عن المنظمة السابقة، فالعلاقة الوظيفية والمؤسسية بين النيباد والاتحاد الأفريقي لم تكن واضحة المعالم، وهو السبب الذي جعل لجنة رؤساء الدول والحكومات المسؤولة عن تنفيذ الشراكة الجديدة إلى اعتباره كبرنامج اجتماعي واقتصادي للاتحاد الأفريقي.

---

[1] **Claire Brodin, Op, Cit, P 369.**

[2] **Ibid, P369.**

[3] **أنظر المادة 30 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.**

وقد ظلت الشراكة الجديدة وهياكلها مستقلة عن الأمانة العامة للاتحاد الأفريقي، مع الحفاظ على تعاون وثيق بينهما، وقد تجلت العلاقة بين النيباد والاتحاد الأفريقي في: [1]

- أن رئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وبحكم منصبهما يعتبران أعضاء في لجنة التنفيذ.
- حضور لجنة الاتحاد الأفريقي لاجتماعات لجنة التسيير.
- قيام لجنة رؤساء الدول والحكومات المسؤولة عن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا بتقديم تقرير سنوي إلى قمة الاتحاد الأفريقي.

ويمكن إيجاز علاقة النيباد مع بعض أجهزة الاتحاد الأفريقي في:

1. **النيباد ولجنة الاتحاد الأفريقي:**

اللجنة هي الأمانة العامة للاتحاد، وهي مسؤولة عن مساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تنفيذ برامج وسياسات الاتحاد [2]، بما في لك مبادرة الشراكة الجديدة (النيباد).

ويجب على اللجنة التي يجب عليها تحقيق التكامل بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، أن تعزز كذلك التعاون بين الدول الأعضاء وتنسيق أنشطتها في المجالات ذات الاهتمام المشترك[3]، وإن النيباد يدخل في هذا السياق كذلك .

2. **النيباد وبرلمان عموم أفريقيا:**

وفقا للمادة 3 من البروتوكول الخاص ببرلمان عموم أفريقيا، فإن دوره يتمثل في تسهيل التنفيذ الفعال لسياسات وأهداف الاتحاد الأفريقي، وهو ما يعطيها صلاحية التعامل مع المسائل المتعلقة بالشراكة الجديدة (النيباد).

3. **النيباد ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي:**

تنص ديباجة البروتوكول الخاص بمجلس السلم والأمن صراحة على العلاقة بين المجلس والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وتعترف "بالشروط المسبقة لتحقيق التنمية

[1] Sidiki Kaba, rapport sur le NEPAD, la fédération internationale des lignes des droits de l'homme (FIDH), Paris, 2004, P 62.

[2] Article 3/h, de la statuts de la commission de l'union Africain, Durben, 9-10 juillet 2002, Assembly/AU/2(I)d-Rev1.

[3] Article 3/q, de la status de la commission d L'UA.

المستدامة" القائمة على السلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد، كما يرتبط مجلس السلم والأمن كذلك بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

4. محكمة العدل الأفريقية والنيباد:

تتمحور هذه العلاقة في طبيعة عمل محكمة العدل الأفريقية ، والتي تصدر أحكاما بشأن أي نزاع أوشكوى ضد دولة ما صادقت على البروتوكول المؤسس لها، أووثيقة النيباد أوإعلان الشراكة الجديدة بشأن الديمقراطية والإدارة السياسية والاقتصادية، أو أي قرار آخر اتخذه الاتحاد الأفريقي من خلال الشراكة الجديدة من أجل التنمية (النيباد).

❖ دمج النيباد ضمن هياكل الاتحاد الأفريقي:

لقد تمحورت أشغال الدورة الحادية والعشرون للهيئة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا ، والمنعقدة بمقر الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا 32 جانفي 2009، حول مسألتين أساسيتين هما ، إدماج النيباد داخل هياكل الاتحاد الأفريقي وتعيين الرئيس التنفيذي للنيباد ، وذلك تطبيقا لقرار الدورة الثامنة عشر لقمة الهيئة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات النيباد وقرار الدورة العادية العاشرة لقمة رؤساء الدول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقدة بأديس أبابا 25 جانفي إلى 2 فيفري 2008 [1] ، والذي سبقه بدوره مقرر صادر عن الدورة العادية الثامنة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا أثيوبيا 29-30 جانفي 2007، الذي أقر تمديد صلاحيات اللجنة التي تم تشكيلها في بانجول حول دمج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي[2] ، وهي اللجنة التي شكلت خلال قمة الاتحاد الأفريقي في بنجول، جويلية 2006 وضمت كل من الجزائر وجنوب أفريقيا ومصر وأثيوبيا وغانا والسنغال.

وقد تم دمج مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا خلال الدورة العادية الرابعة عشر المنعقدة بأديس أبابا فيفري 2010، وبناء عليه فقد تم:

أ. إنشاء وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد كهيئة فنية للاتحاد الأفريقي محل أمانة النيباد وتتمثل صلاحياتها في: [3]

1. تسهيل وتنسيق تنفيذ البرامج والمشاريع القارية والإقليمية ذات الأولوية.

---

[1] أنظر: انعقاد الدورة العادية العشرين لقمة الهيئة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، بيان صحفي 2009/37، www.africa-union.org

[2] مقرر بشأن دمج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي، أديس أبابا، أثيوبيا، 29-30جانفي2007، Assembly/AU/DEC.153 (VIII).

[3] مقرر بشأن دمج الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (النيباد) في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي بما في ذلك إنشاء وكالة التنسيق والتخطيط للنيباد، ص 2، Assembly/AU/DEC.283 (XIV)

2. تعبئة الموارد والشركاء دعما لتنفيذ البرامج والمشاريع الأفريقية ذات الأولوية.

3. إجراء وتنسيق الأبحاث و إدارة المعرفة.

4. مراقبة تقييم البرامج والمشاريع.

5. الدعوة لكسب التأييد لرؤية ورسالة الاتحاد الأفريقي والنيباد ومبادئهما الأساسية.

ب. الملامح الرئيسية لهياكل إدارة النيباد، وتتمثل في: [1]

1. لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد مع تغيير التسمية إلى لجنة التوجيه لرؤساء دول وحكومات النيباد.

2. تكون لجنة التوجيه لرؤساء دول وحكومات النيباد بمثابة لجنة فرعية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، توفر القيادة السياسية والتوجيه الاستراتيجي حول برنامج النيباد وترفع توصياتها إلى المؤتمر لاعتمادها.

3. تعتبر لجنة التوجيه لرؤساء دول وحكومات النيباد ، جوهر وروح الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا، ومكلفة بالمهمة الرئيسية المتمثلة في التنسيق الرفيع المستوى للقطاعات ذات الأولوية للنيباد.

4. إنشاء هيئة وسيطة تربط بين لجنة التوجيه لرؤساء دول وحكومات النيباد والوكالة الجديدة.

5. يمارس رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي السلطة الإشرافية على وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد بينما يعطي هذه الوكالة الجديدة المرونة الكافية واللازمة لقيامها بمهامها المؤسسية لبرنامج النيباد داخل الاتحاد الأفريقي.

وقد ظل مقر الوكالة في جنوب أفريقيا، مكان الأمانة العامة السابقة، ويستند التوجيه الاستراتيجي لوكالة الشراكة في المجالات والموضوعات التالية:

- الزراعة والأمن الغذائي.
- تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية.
- التكامل الإقليمي والبنية التحتية.
- التنمية البشرية.

[1] **المرجع نفسه، ص 2.**

- إدارة المؤسسات الاقتصادية.
- المسائل المتعلقة بالعلاقة بين الجنسين، وتنمية الإمكانيات.

وتتمثل أهداف وكالة النيباد في: [1]

- تعزيز التكامل الإقليمي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.
- رصد وتحسين قدرات الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تنفيذ برنامج (النيباد).
- وضع استراتيجيات وبرامج فعالة للقضاء على الفقر من أجل تسريع تحقيق أهداف التنمية في أفريقيا من خلال برامج ومشاريع ذات جودة عالية في عدة قطاعات.
- جعل النيباد محورا للمعرفة على مستوى القارة الأفريقية.
- إقامة شراكة قائمة على أساس المساواة والاحترام المتبادل، والمساءلة والاستجابة بين شركاء أفريقيا، من أجل تحقيق أفضل الأهداف الإنمائية للاتحاد الأفريقي والنيباد.

الفرع الثالث: تقييم مبادرة الشراكة الجديدة (النيباد)

لقد أنشئت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في نفس الفترة التي أنشئ فيها الاتحاد الأفريقي، عمل من خلالها القادة الأفارقة الأعضاء في المبادرة جاهدين من أجل تحقيق أهدافها التي تعد مكملة لأهداف الاتحاد الأفريقي، وإذا كان للمبادرة حسنات فهي لم تسلم من الانتقاد، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

1. الجوانب الإيجابية للشراكة الجديدة (النيباد)

فكرة خطة واضحة للتنمية الشاملة لأفريقيا، هي في حد ذاتها شيء إيجابي، وهنا بعض النقاط الإيجابية في (النيباد): [2]

- الشراكة الجديدة لا تركز فقط على الحلول المقدمة من القادة الأفارقة ولكنها تدعو كذلك المواطنين الأفارقة للاندماج في الآلية، فالشراكة الجديدة (النيباد) تدرك أن الحلول السياسية

[1] **Agence du Nepad, Agence de planification et de coordination du NEPAD, www.nepad.org**

[2] **Barney Karwonbe, Op, Cit, 62.**

وحدها غالبا ما تكون بعيدة عن الحل المفضل لدى المواطنين، وبالتالي فإنه لن يحل المشكلة.

- أن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا تعترف بالقيمة الحقيقية للدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية (ONG) كشركاء في التنمية المستدامة.
- كما تقر الشراكة الجديدة (النيباد) بأن على أفريقيا التفاوض على إقامة علاقات جديدة مع شركائها في التنمية، تقوم على أساس المساواة والفائدة المتبادلة.
- الشراكة الجديدة تقر بأن أفريقيا قد تم نهبها لعدة قرون ، ويجب الآن أن تحتل مكانها الصحيح في العالم .
- تسعى مبادرة الشراكة الجديدة من خلال طرح فكرة ضرورة التمسك بالحكم الراشد، إلى إنشاء الأساس الذي يمكن من خلاله كشف انتهاكات حقوق الإنسان، ولاسيما من جانب القادة الأفارقة.
- أن الشراكة الجديدة هي بمثابة دعوة لإيقاظ ضمائر الأفارقة والأفريقيات حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم داخل قارتهم.
- أن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا هي عبارة عن فتح حوار جديد بأفكار جديدة[1]، بعيدا عن عقدة لوم المستعمر، ونسب جميع المشاكل التي تواجهها القارة إليه، فالشراكة الجديدة (النيباد) جعلت الأفارقة يدركون مسؤولياتهم الجماعية في ضرورة تجديد القارة و شعوبها ، حتى وإن تعرضت للانتقاد.

2. <u>بعض الانتقادات الموجهة للشراكة الجديدة النيباد</u>:

يمكن توجيه جملة من الانتقادات إلى الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، والتي يمكن ربطها كذلك بالصعوبات الاقتصادية وطبيعة اقتصاديات الدول الأفريقية ، والتي يمكن القول أنها لم تراعى في كثير من الأحيان وعموما فإن أهمها يمكن إيضاحها فيما يلي:

- أن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا قد أرست نسبة نمو يقدر بـ 7% وهذا يبدو طموحا أكثر من اللازم، خاصة إذا نظرنا إلى مسألة مهمة ترتبط بالتمويل ، الخاص أوالعام التي تظل مطروحة، كما أن التركيز على الاستثمار في البنية التحتية يعتبر جد مكلف[2].

[1] **Ibid, P 62.**

[2] **Philippe Hugon, le NEPAD entre partenariat et gestion des conflits, politique étrangère, n° 2, 2003, P344.**

- التركيز على الصادرات نحو الخارج كأساس للنمو، مقابل ضعف القدرة التنافسية للسلع الأفريقية في الأسواق العالمية، هذا إن وجدت أصلا، فالصادرات الأفريقية هي إجمالا تتمثل في مواد أولية تستخرجها شركات أجنبية (عالمية)، غالبا ما تورطت في إشعال صراعات في القارة، ودعم أنظمة دكتاتورية ما انعكس سلبا على صورة القارة الأفريقية عالميا وإقليميا.

- كما أن الاحتياجات المالية السنوية اللازمة لضمان تحقيق أهداف الشراكة الجديدة تقدر بنحو 60 مليار دولار، أي أكثر من أربعة أضعاف المبلغ السنوي للمساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر [1] .

- بروز نوع من انعدام الثقة بين الدول الأفريقية من جهة والدول المانحة ممثلة في دول الثمانية الكبار، ومرد هذا إلى تأخر هذه الأخيرة في الوفاء بالتزاماتها المالية ووعودها الممنوحة للأفارقة خاصة فيما يتعلق بإلغاء ديون الدول الأفريقية الأشد فقرا.

- صحيح أن هناك تناسق وتقارب بين الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (النيباد) والاتحاد الأفريقي، ولكن هناك صعوبة في الإقرار بوجود هذا التكامل أو التقارب على الأقل بين دول الشمال ودول جنوب الصحراء الكبرى، بل وحتى بين القوى الكبرى في أفريقيا مثل جنوب أفريقيا أو نيجيريا، والدول الصغيرة من جهة أخرى.

وأخيرا نشير إلى أن نجاح مبادرة التنمية في أفريقيا ترتبط بشكل كبير بتخفيف عبء المديونية عن دول القارة، والنجاح في عملية التنمية من ناحية والتحديث الصناعي من ناحية أخرى، و هما شرطان أساسيان لتحسين فرص نفاذ الصادرات الأفريقية نحو الأسواق العالمية[2]، إلى جانب درجة اهتمام مجموعة الثمانية الكبار بالقارة وجديتها في التعامل مع قضاياها التنموية.

وعلى المستوى الأفريقي لابد أن تكون هناك رغبة قوية من قبل الأفارقة لتحقيق أهداف المبادرة، والعمل على تقديم الضمانات اللازمة للمستثمرين، وتحقيق التوازن بين أهداف الإنعاش القصيرة الأجل لتمويل الاستثمار مع تلك المتوسطة وطويلة الأجل، إلى جانب خلق بيئة مستقرة للاستثمار[3].

---

[1] **Ibid.**

[2] **عمرو علي، المرجع السابق، ص 340.**

[3] **Philippe Hugon, Op, Cit, P 349.**

المبحث الثالث: الاتحاد الأفريقي وقضايا حفظ السلم والأمن في أفريقيا

يشكل الاتحاد الأفريقي دفعة قوية لإمكانيات إحلال السلم والأمن في أفريقيا، حيث يعكس القانون التأسيسي للاتحاد إدراكا متزايدا لأهمية تحقيق الأمن والاستقرار في القارة، وذلك أمر طبيعي فبدون السلم والأمن يصبح الحديث عن التنمية الاقتصادية أو التكامل والوحدة حديثا لا معنى له، وفضلا عن ذلك، فإن القانون التأسيسي للاتحاد يطرح رؤية جديدة لعملية التصدي للصراعات، بالمنع أو الإدارة أو الحل، ويقوم هذا الاقتراب على مفاهيم قواعد سلوكية تدخل بيئة العمل الجماعي الأفريقي بصورة واضحة، ومن ذلك، الدور المحوري للتنظيم القاري في عملية إحلال السلم والأمن من خلال حق التدخل في حالات معينة، وحق الدول الأعضاء في طلب التدخل[1] ، هذا إلى جانب ما فتحته عملية إنشاء مجلس السلم والأمن كأحد أهم أجهزة الاتحاد الأفريقي، من آفاق جديدة في العمل الجماعي الأفريقي في مجالات وضع وتنسيق السياسات الدفاعية المشتركة للقارة.

و فيما يلي نتطرق إلى أهم التحديات الأمنية التي تواجهها أفريقيا في الوقت الحاضر وهذا في المطلب الأول، كما سأحاول عرض الدور الذي لعبه ويلعبه الاتحاد الأفريقي في تسوية بعض النزاعات في القارة الأفريقية، من خلال دراسة حالتي دارفور السودانية و الصومال في المطلب الثاني.

المطلب الأول: خصائص التحديات الأمنية الراهنة في أفريقيا و آليات مواجهتها في إطار الاتحاد الأفريقي

إذا كان القرن العشرين قد أشرق على القارة الأفريقية، وقد اكتمل استعمارها، أو احتل معظم دولها خلال الموجة الاستعمارية التي أطلقها مؤتمر برلين 1884-1885م، فإن القرن الواحد والعشرون قد وجد أفريقيا في حال أسوأ، رغم ما شهده النصف الثاني من القرن الماضي من حركة واسعة لتحرير أفريقيا، وقيام منظمة الوحدة الأفريقية التي بذلت جهودا كبيرة في سبيل مواجهتها، لينتقل هذا الجهد وهذه المسؤولية إلى وريثها الاتحاد الأفريقي .

الفرع الأول : التحديات الأمنية الراهنة في أفريقيا

من أهم التحديات التي تواجه القارة، نجد في مقدمتها المشاكل العرقية، وإبادة الجنس، والحروب الأهلية، والأمراض، ومشكلة الحدود والهجرة والانقلابات العسكرية.

[1] المادة 8/4، 10 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

1. النزاعات العرقية في أفريقيا

تشير ملاحظة واقع الحركات العرقية في العالم المعاصر، إلى أن أغلب هذه الحركات هي حركات انفصالية، بمعنى أن كلا منها يسعى إلى تحقيق غاية نهائية قوامها انفصال أبنائها بإقليمهم عن الدولة التي تضمهم بغية إنشاء دولة مستقلة تجمع شتاتهم وتعبر عن هويتهم، أو الانضمام بهذا الإقليم إلى دولة مجاورة تشاركهم ذات الهوية العرقية [1] .

ولعل المثال الأبرز الذي ينطبق على الحالة الأولى هو مثال دولة إريتريا التي تشكل عرقية "التيغراي" غالبية سكان الإقليم والتي نجحت في تحقيق الاستقلال عن جمهورية إثيوبيا سنة 1993، أما الحالة الثانية فتنطبق على الصوماليين في إقليم "أوغادن" في أثيوبيا كذلك، والذين خاضوا حروبا طويلة ضد الحكومات الأثيوبية المتعاقبة طلبا للانفصال والانضمام إلى دولة الصومال[2]، ونفس الأمر ينطبق على أقليات أخرى كالطوارق المنتشرين بين مالي والنيجر وليبيا والجزائر وموريتانيا الذين يمتلكون حركات نشطة مطالبة بالاستقلال في النيجر ومالي، ولاشك أن الفترة الاستعمارية قد غدت النزعة العرقية في أفريقيا، حيث أصر الاستعمار على أن يذكر الفرد بهويته القبلية، فكل بعثة تبشيرية لها مجالها القبلي، ولها إقليم جغرافي معين تمارس فيه نشاطها، وهو ما خلف الشعور لدى اليوروبا وكذلك إحساس الإيبو بأنفسهم كمجموعة متميزة في نيجيريا نتيجة اتصال الأوروبيين بهم، فالعرقية لا يمكن أن تكون ظاهرة ثابتة فقد تزداد حدة وقوة إذا ما صاحبها تمييز أو تفاوت طبقي في المجتمع، كما حدث من جانب التوتسي في بورندي [3] .

ولا يخفى عن المراقبين لأحوال القارة الأفريقية أن مشكلة العرقية كانت ماثلة في أذهان الآباء الأفارقة، وفي مناقشاتهم وجدلهم عند إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، وظهر في ذلك الوقت ثلاثة اتجاهات واضحة حول مفهوم حق تقرير المصير للشعوب الأفريقية، أما الاتجاه الأول (نكروما) فيقضي بأن توحيد أفريقيا هو الحل الأمثل، ويرى الاتجاه الثاني أن تقرير المصير يجب أن ينصرف إلى تمكين الشعوب الأفريقية على أساس قبلي من أن تقرر لنفسها شكل الحكم ونوع الحياة الذي تريد بعد تخلصها من المستعمر، وأما الاتجاه الثالث فيتمحور حول تحويل الحدود الإدارية التي كانت قائمة إلى حدود سياسية، وهذا ما يطلق عليه مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار[4].

والواقع الأفريقي اليوم يشير إلى أنه متجه نحو التفتت والتجزئة والبلقنة، فالسودان اليوم قد تحول إلى دولتين بعد تأكد انفصال الجنوب الزنجي، وجمهورية أرض الصومال هي اليوم دولة مستقلة وإن لم تحصل على اعتراف دولي بها ، لاعتبارات خاصة مفادها أن النظام الدولي قد بلغ

---

[1] أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1999، ص 118.

[2] مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء الأول، دار رواد النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1994، ص ص 104-105.

[3] محمد عبد الغني سعودي، المرجع السابق،ص ص 205-206.

[4] عبد الله الأشعل، المرجع السابق،ص ص 174-175.

أقصى مستويات التشرذم وأن العالم قد اكتظ بالدول وأن إضافة عدد آخر إليها من شأنه أن يولد الفوضى والتنافر[1] ، وعليه فإن تكريس فكرة الوحدة الأفريقية هو الحل العملي الذي يمكن من خلاله تجاوز واقع التجزئة الذي يتفاقم ويكاد يودي بالقارة بأكملها.

2. الحروب الأهلية في أفريقيا:

عانت غالبية الدول الأفريقية من تجارب متفاوتة من الصراعات والحروب الأهلية، والتي تعددت أسبابها من نزاع حول الموارد الاقتصادية أو الحقوق السياسية أو الثقافية والعرقية وغيرها من العوامل، ويأتي الصراع حول الموارد الطبيعية النادرة إلى جانب انتشار الفقر وسيادة نمط متحيز لتوزيع الموارد، في مقدمة الأسباب الاقتصادية الكامنة وراء اندلاع الصراعات والحروب الأهلية في القارة الأفريقية[2] .

ولا يقتصر تأثير الصراعات والحروب الأهلية على ما تخلفه مباشرة من دمار وقتلى، بل يتعدى ذلك بكثير، فالصراعات والحروب الأهلية تخلف العديد من الآثار غير المباشرة، من انهيار للهياكل الاقتصادية والإدارية للدولة، وهروب رؤوس الأموال كرد فعل لارتفاع درجة المخاطرة، وتدهور الحالة الصحية للأفراد وانتشار الأوبئة والأمراض، وانتشار موجات الهجرة الإجبارية من مناطق الصراع، إلى جانب ما يرافق مثل هذه الصراعات من مظاهر تؤدي إلى اختلال داخل المجتمعات الأفريقية كظاهرة تجنيد الأطفال، ففي الفترة من عامي 2000-2004 تم تجنيد ما يزيد عن 100000 طفل في النزاعات المسلحة على مستوى القارة [3] .

وإذا ما حاولنا عرض قائمة الحروب الأهلية وغيرها من المشاكل التي أدمت أفريقيا في العقود الأخيرة فستكون بلا نهاية، وهناك أمثلة قليلة تكفي لإظهار حجم المأساة: [4]

- عشرون عاما من الحروب الأهلية في جنوب السودان أسفرت عن مقتل 2 مليون شخص وتشريد أعداد كبيرة من الناس.
- كما أن الاضطرابات الحالية في دارفور في السودان، شردت أكثر من مليون شخص ولجوء مئات الآلاف إلى تشاد.

---

[1] جون بيلس وستيف سميث، عولمة السياسة الدولية، ترجمة ونشر، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 778.

[2] رحاب عثمان، الاقتصاد السياسي للصراعات والحروب الأهلية في القارة الأفريقية، آفاق أفريقية، العدد 21 خريف 2006،

www.sis-gov.eg

[3] دراسة، ورقة بحثية بعنوان: ظاهرة تجنيد الأطفال في الصراعات والحروب الأفريقية، آفاق أفريقية، العدد 20، ربيع 2006.

www.sis-gov.eg

[4] Henri – Philippe Cart, Guerres africaines en perspective : la refondation ardue d'état en plein désarroi, cités, n° 24, Avril 2005, PP 65-66.

- في أوغندا، شردت الحرب التي يخوضها (جيش الرب للمقاومة) حوالي مليون نسمة.
- كما أسفرت عمليات الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994 على الأرجح، عن قتل مليون من التوتسي والهوتو، إلى جانب لجوء نحو 2 مليون من الهوتو إلى زائير.
- كما أسفرت كذلك الحرب الأهلية في سيراليون عن مقتل حوالي 300000 شخص بين عامي 1989 حتى 1996.
- كما خلفت الحرب الأهلية في جمهورية الكنغو الديمقراطية حوالي ثلاثة ملايين شخص من القتلى، حيث كانت هذه الوفيات ناجمة إلى حد كبير عن الجوع والأمراض المرتبطة بالحرب[1].
- وفي تشاد قاد متمردو تبستي حربا متواصلة على الحكومة في الإقليم منذ عام 1998، ولا يختلف الحال كثيرا في السنغال التي يسعى المتمردون للانفصال بإقليم كازامانس [2] .

و الملاحظ على أنماط الحروب الأهلية في أفريقيا، أنها قد اتخذت بعدا أكثر وحشية بعد نهاية الحرب الباردة مدفوعة في أغلب الحالات بالعصبية القومية أو العرقية، بعدما كان البعد الإيديولوجي هو المحرك الرئيسي لها في إطار الصراع بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي[3].

3. إبادة الجنس أو جرائم الإبادة الجماعية :

لقد كانت جرائم الإبادة الجماعية واحدة من الجرائم الأكثر شيوعا في تاريخ الحروب والصراعات المسلحة، حيث أدت في كثير من الحالات إلى إحداث تغييرات واسعة في الخريطة الاجتماعية والتشكيلات البشرية [4]، فإبادة الجنس أو جرائم الإبادة الجماعية هي "شكل من أشكال العمل، تتم غالبا بشكل جماعي لإبادة غير المقاتلين من الرجال والنساء والأطفال والجنود غير المسلحين" [5] .

---

[1] **John Mueller et Marc Hecher, Op, Cit, P 868.**

[2] **صالح يحي الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص 126.**

[3] **Roland Marchal et Christine Messiant, les guerres civiles à l'ère de la globalisation, critique internationale, n° 18, janvier 2003, PP 94-95.**

[4] **لقد استعملت عمليات الإبادة الجماعية كإستراتيجية منظمة الغرض منها التغيير من الوزن السكاني للخصم داخل البلد الآخر، ولعل أوضح مثال على هذه الحالة ما وقع في البوسنة والهرسك، حيث تطور الأمر من خلالها إلى عملية تطهير عرقي ممنهج.**

[5] **Stéphane Rosière, la modification coercitive du peuplement, l'information géographique, Vol 71, mars 2007, P19.**

وفي أفريقيا، فإن جرائم الإبادة الجماعية تمارس في الأغلب باعتبارها شكلا من أشكال العنف الإثني أو القبلي فيما بين الجماعات المتصارعة، أو بين الحكومة وإحدى الجماعات المعارضة في إطار الحروب الأهلية، وتكون حدة هذه الجرائم مرتبطة ارتباطا وثيقا بحدة وكثافة الصراع، وما يتضمنه ذلك من كراهية أو رغبة في الانتقام أو صراع على الموارد والسلطة... وغير ذلك، وغالبا ما تشجع الحكومة جماعة معينة على مهاجمة جماعة أخرى أو ربما تقوم قوات الحكومة ذاتها بتنفيذ هجمات ضد إحدى الجماعات، وتصل هذه الهجمات إلى مستوى الإبادة الجماعية حينما تسعى إلى تدمير الجماعة المستهدفة بصورة كلية أو جزئية [1] .

وتعتبر حالة الإبادة الجماعية في رواندا الحالة الأبرز المؤكدة من بين حالات الصراع الداخلي المسلح في أفريقيا، حيث تنطبق عليها كافة العناصر الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لسنة 1948[2] ، وهي الحالة التي نتج عنها خلال ثلاثة أشهر فقط من السابع من أفريل إلى أوائل جويلية 1994، مقتل ما يقل عن 800000 ألف إنسان من جميع الأعمار ومن كلا الجنسين [3].

4. الانقلابات العسكرية وظاهرة الأنظمة الدكتاتورية في أفريقيا:

تعتبر القارة الأفريقية، قارة الأنظمة الدكتاتورية والانقلابات العسكرية بامتياز، حيث لم تسلم منذ استقلالها من انقلاب عسكري أو تسلط مجموعة من العسكر على الحكم وهذا مهما كان حجم الدولة أو وزنها في القارة، منها ما حدث في الجزائر 19 جوان 1965، السودان 25 ماي 1969 من طرف الجنرال (النميري)، وسيراليون 23 مارس 1967 من طرف الكلونيل سميث (A.J. Smith) وفي نيجيريا 29 جويلية 1966 من طرف الجنرال (ياكوبو غوون) [4]، حيث قادت الأنظمة العسكرية وأدارت شؤون القارة الأفريقية منذ الاستقلال على ما يكتنف هذه الظاهرة من

---

[1] دراسات حقوق الإنسان في الصراعات الأفريقية، جرائم الإبادة الجماعية في رواندا والسودان، آفاق أفريقية العدد 22، خريف 2006، www.sis-gov.eg

[2] نصت المادة 2 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها على أنه: "لا تعني الإبادة الجماعية أيا من الأفعال التالية، المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو الدينية، بصفتها هذه:

أ. قتل أعضاء من الجماعة.

ب. إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

ج. إخضاع لجماعة عمدا لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا.

د. فرض تدابير تستهدف الحلول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

ه. نقل أطفال من الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى. "

[3] Jean Pierre Chrétien, Dix ans après le génocide des tutsis au Rwanda, le temps des médias, n°5, Février 2005, P59.

[4] Mustapha Benchenane, Le régime militaire Africains, Publisud, Paris, 1983, PP 26-32.

قمع للمعارضة الداخلية وعبادة الشخصية وهي الميزة التي تعزز احتكار ممارسة السلطة، وما يصاحبها من استخدام كل نظم القمع وتعليق الحريات المدنية التي تؤدي إلى نظام الحزب الواحد، حيث جعلت المواطن لا يرى الدولة إلا من خلال صورة الأب المؤسس أو "الدليل المستنير" بغض النظر عن عدم كفاية تعزيز فكرة الوطنية [1] ، ولعل أبرز الأمثلة التي يمكننا إعطاؤها في هذه الحالة الرئيس موبوتو سيسي سيكو في الزائير (الكونغو الديمقراطية حاليا)، والرئيس حسني مبارك في مصر، والرئيس زين العابدين بن علي في تونس [2] .

إن هذه النتائج الكارثية للانقلابات العسكرية التي أدت وتؤدي في أغلب الأحيان إلى الدكتاتورية، هي التي دفعت الاتحاد الأفريقي منذ قيامه إلى التصدي لهذه الانقلابات وعدم الاعتراف بالسلطة التي تشكل بوصفها نتيجة لها، وتجميد عضويتها في الاتحاد الأفريقي، غير أن هذه القيود ورغم نجاحها في الحد من الانقلابات إلا أنها لم تستطع منعها، بل إن الواقع يشير إلى أن هذه الانقلابات ستطل برأسها من جديد في ظل نجاح الانقلابات المتتالية في موريتانيا وغينيا ومدغشقر في تثبيت أركانها في السلطة رغم تنديد الأفارقة والغرب على حد سواء بمخاطر هذه الانقلابات [3] .

5. **الهجرة**:

تشهد الهجرة اليوم عملية لم يسبق لها مثيل، فوفقا لتقديرات الأمم المتحدة الخاصة بالمهاجرين لعام 2005، تشير إلى أنها تمثل ما يقرب من 3% من سكان العالم أي حوالي 190 إلى 200 مليون نسمة، 10% منها غير نظامية [4] ، و يصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية نظرا لطبيعة هذه الظاهرة ولكون وضع المهاجر السري يشمل أصنافا متباينة من المهاجرين فمنهم :

- الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني .
- الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية .

---

[1] Pierre Kipré, la crise de l'état – nation en Afrique de l'ouest, Outre-terre, n° 11, Février 2005, P 31.

[2] استمر موبوتو في الحكم منذ عام 1961 وحتى سنة 1997 بعد أن أطاحت به ثورة مسلحة، كما دام حكم زين العابدين بن علي أكثر من عشرين سنة أما مبارك فظل في الحكم مدة ثلاثين سنة وقد تم الإطاحة بالأخيرين عقب ثورة شعبية.

[3] في موريتانيا مثلا: تمت الإطاحة بالرئيس أحمد ولد سيد أحمد الطايع في انقلاب عسكري في 3 أوت 2005 قاده الكولونيل ولد محمد فال المدير العام للمخابرات الوطنية رفقة ابن عمه الكولونيل ولد عبد العزيز، هذا الأخير نجح بدوره في اعتلاء السلطة بانقلاب آخر ضد الرئيس المنتخب سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله سنة 2008، نجح بعدها في كسب الاعتراف به كرئيس ديمقراطي بعد إجراء انتخابات رئاسية سنة 2005، أنظر:

Alain Antil, la Mauritanie après le putch de 2005, politique étrangère, Hiver 2005, pp 809-810.

أنظر أيضا: هيثم محمود الأشقر، قارة الانقلابات العسكرية، موقع الحصاد، جويلية 2009، Alhassad.net.

[4] Fred Constant, Pour une gouvernance mondiale des migrations, in l'Enjeu mondial, Presses de sciences P0, 2009, P 291.

- الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها .
- الأشخاص الذين يشغلون منصبا دون المنصوص عليه في عقد العمل.

وفي أفريقيا نجد أن البحر المتوسط الذي كان إلى وقت ليس ببعيد فضاء للتجارة والحرب، قد تحول في السنوات الأخيرة إلى وعاء للموت والمآسي، إذ صار يقصد عبوره آلاف الهاربين من الفقر والظلم في أفريقيا إلى فردوس موعود في الشمال، ليجدوا أنفسهم في جحيم الغرق أو السجن.

ولا يكاد ينعقد اجتماع في هذه السنين الأخيرة بين ممثلي القارة السمراء وبلدان الاتحاد الأوروبي، دون أن يكون موضوع الهجرة السرية نقطة محورية في جدول أعماله، ودون أن يتدافع الجانبان بخصوص المسؤولية الأخلاقية لهذه الظاهرة الخطيرة، فهناك ثالوث موضوعي يغذي ظاهرة الهجرة السرية ويجعل منها معطى أساسيا خلال العقود القادمة في العلاقات بين أوروبا وأفريقيا: [1]

- تفاقم الفقر والبطالة في صفوف الشباب الأفريقي.
- وجود مناطق معينة ينظر إليها على أنها مصدر ثراء وفرص عديدة للشغل على مقربة بضع ساعات.
- الخلل في التوازن الديمغرافي بأوروبا وحاجة "القارة العجوز" في العقود القادمة إلى عشرات الملايين من قوة العمل لضمان بقاء نسق التنمية على ما هو عليه الآن.

ولمواجهة هذا التحدي يبدو أن تعاونا أوروبيا أفريقيا هو الحل الوحيد لهذه المشكلة من خلال دفع مسار التنمية في الجنوب، وإحكام التنسيق الأمني لمراقبة حركة السواحل، مع إصرار الجانب الأوروبي على هذا الحل الأخير على اعتبار أن كل الحلول غير الأمنية (أي التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول الجنوب بهدف التثبيت الجغرافي للسكان)، لن تؤتي أكلها قبل سنوات إن لم نقل عقودا، وهذا يتطلب الإقرار بأن العلاج الأمني سوف يكون حاضرا بقوة على المدى القريب [2] .

6. القرصنة:

وفقا للمادة 101 من اتفاقية قانون البحار "يشكل أي عمل من الأعمال التالية قرصنة: أي عمل غير قانوني من أعمال العنف أو الاحتجاز أو أي عمل سلب يرتكب لأغراض خاصة من قبل طاقم أو ركاب سفينة خاصة أو طائرة خاصة، ويكون موجها، في أعالي البحار ضد سفينة أوطائرة

[1] زياد كريشان، الهجرة السرية إلى أوروبا : المعذبون في البحر، مجلة الإنساني، العدد 39، ربيع 2007، ص ص 33-34.

[2] المرجع نفسه، ص 35.

أخرى أو ضد أشخاص أو ممتلكات على ظهر تلك السفينة أو على متن تلك الطائرة، ضد سفينة أوطائرة أو أشخاص أو ممتلكات في مكان يقع خارج ولاية أية دولة".

فأمام تزايد أعمال القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال وشرق أفريقيا وما تنطوي عليه من تهديد للأمن وسلامة الملاحة البحرية في المنطقة بما ينعكس بالضرر على السلم الدولي، أصدر مجلس الأمن الدولي ستة قرارات في العام 2008 في هذا الصدد على: القرار رقم 1814 و 1816 و 1838 و 1844 و 1846 و 1857، في الأخير منها أشار إلى أن أعمال القرصنة والسطو المسلح التي ترتكب في البحر قبالة سواحل الصومال تؤدي إلى تفاقم الوضع في هذا البلد، الذي مازال يشكل خطرا على السلام والأمن الدوليين في المنطقة [1] .

كما دعا القرار إلى اتخاذ بعض التدابير لتفعيل إجراءات منع وقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح قرابة السواحل الصومالية، من خلال إنشاء آلية تعاون دولية تكون نقطة اتصال مشتركة بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، تعنى بجميع جوانب مكافحة القرصنة وأعمال السطو المسلح في البحر [2].

وبطبيعة الحال سيكون الاتحاد الأفريقي أحد الأطراف البارزة في هذه الآلية إذا ما وجدت باعتباره المعني الأول بها.

7. <u>الإرهاب</u>:

يمثل الإرهاب اليوم – حسب قول الأمم المتحدة – تهديدا كونيا للديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان والاستقرار، وليست أفريقيا معصومة من ذلك خاصة وأنها تجمع دولا واهنة وفاشلة، وحدودا يسهل اجتيازها، وفيها الفقر والإحباط السياسي والقمع[3]، فالإرهاب يعد من الظواهر الاجتماعية التي تنشأ وتنمو وتتطور في ظل عوامل نفسية واجتماعية خاصة، وتحت ظروف سياسية وثقافية معينة، وقد حددت اللجنة الخاصة بالإرهاب الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في 1979/11/29 أسبابا سياسية واقتصادية واجتماعية للإرهاب تتلخص في:[4]

- سيطرة دولة على دولة أخرى، واستخدام القوة ضد الدول الضعيفة.
- ممارسة القمع والعنف والتهجير.

---

[1] إبراهيم محمد العناني، القرصنة ومكافحتها في القانون الدولي، مجلة الإنساني، العدد 45، شتاء / ربيع 2009، ص 40.

[2] المرجع نفسه ، ص 40.

[3] غريغ ميلز و جفري هيربزت ، المرجع السابق ، ص 9.

[4] فرغلي هارون، الإرهاب العولمي... وانهيار الإمبراطورية الأمريكية !!، مراجعة وتقديم: سامي فريد، دار الوافي للنشر، القاهرة، 2006، ص37.

- عدم التوازن في النظام الاقتصادي العالمي.
- انتهاك حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتعذيب أوالسجن أوالانتقام، والجوع، والحرمان والبؤس والجهل.
- تجاهل معاناة شعب ما يتعرض للاضطهاد .

ويرى الدكتور مصطفى الفقي أن الأوضاع الاقتصادية وتدني مستويات المعيشة وتدهور نوعية الحياة تقف خلف أسباب العنف، فالمساحة الشاسعة بين ما تؤمن به الشعوب وما تمارسه الدول والحكومات أدى إلى ظهور فجوة كبيرة تجعلنا ندرك أن الإرهاب ابن شرعي للفقر المختلط بالظلم [1] .

بناء على ما تقدم نجد أن أفريقيا هي قارة خصبة لتنامي ظاهرة الإرهاب، فإلى جانب أن القارة قد تعرضت إلى أكثر الأعمال الإرهابية شدة، كتفجيرات دار السلام ونيروبي في أوت 1998 وهجمات 16 ماي 2003 في الدار البيضاء، فإنها تحتوي أكثر البؤر نشاطا وملائمة لتنامي هذه الظاهرة ونعني بها الدول المنهارة والتي تعاني اضطرابات داخلية كالصومال التي تعد مرتعا لنشاط أمراء الحرب، إلى جانب المليشيات في الكونغو الديمقراطية، وجيش الرب في أوغندا، وعليه فإن المشكلات الإرهابية الحقيقية هي داخلية، بالنظر إلى أن عدد الذين قتلوا جراءها من المحليين يفوق كثيرا عدد ما قتله الإرهاب لأسباب دولية[2] .

وفي سبيل مواجهة هذه الظاهرة على المستوى الأفريقي، نجد أنه بعد تفجيري كينيا وتنزانيا تم تبني معاهدة أفريقية حول الإرهاب، إلا أن عملية التوقيع والمصادقة تعتبر بطيئة، وبعد إنشاء الاتحاد الأفريقي، قام هذا الأخير بإنشاء المعهد الأفريقي للإرهاب ومقره في الجزائر، وهو ما اعتبر خطوة في الطريق الصحيح [3] .

8. <u>الأمراض والأوبئة</u>:

يعتبر الإيدز أكثر الأوبئة فتكا في العصر الحالي، وذلك راجع إلى كون آثاره تتجاوز مسألة الصحة إلى مجالات أخرى داخل الدولة وبخاصة تهديد النسيج الاجتماعي والاستقرار، وكذلك السلم والأمن داخل القارة برمتها.

---

[1] **المرجع نفسه .**

[2] **غريغ ميلز و جفري هيربزت ، المرجع السابق ، ص 304.**

[3] **المرجع نفسه ، ص 26.**

وتعتبر أفريقيا أكثر بقاع العالم معاناة من هذا المرض الفتاك، لاحتوائها على ما يقرب من 70% من حالات الإصابة في جميع أنحاء العالم [1] ، وأمام خطورة هذا المرض فإن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد اعترف لأول مرة في جانفي 2000، بأن مرض الإيدز وعلى اعتبار أنه مرض معد يمكن أن يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وفي جويلية من العام نفسه أصدر المجلس القرار رقم 1308، والذي تم بموجبه اعتبار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز من بين القضايا المتعلقة بالأمن وطلب إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير وفقا لذلك، فالقرار يلزم الأمم المتحدة بتدريب موظفي عمليات حفظ السلام على المسائل المتصلة بالمرض، بما في ذلك اتخاذ كافة وسائل الوقاية والاختبار والمشورة الطوعية والسرية لعلاج فيروس نقص المناعة، وقد تم تكليف هذه المهمة إلى إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالإيدز (ONUSIDA) [2] .

وعلى الجانب الأفريقي فقد تم إدماج مسألة الإيدز في الأمن المشترك للاتحاد الأفريقي، كما طلب الاتحاد من مركز بحوث السياسات العامة والحوار في أديس أبابا، لتطوير التعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في مجال مكافحة هذا الوباء [3] .

9. النزاعات الحدودية:

النزاعات الحدودية الأفريقية أشبه بالقنابل الموقوتة التي تتأثر بأدنى تغيير دولي أو محلي، فهناك مثلا نزاع على منطقة حلايب بين السودان ومصر الذي وتر العلاقة بين البلدين في بعض الفترات بغير المناسبة، وعلى جزر حنيش بين إريتريا واليمن، وبين أثيوبيا وإريتريا حول الحدود والذي أدخل الدولتين في معارك دامية في عام 1999 وقتل في المعارك أكثر من نصف مليون عسكري ومدني [4] ، والنزاع في الصحراء الغربية بين المغرب والبوليزاريو الذي ألقى بظلاله القاتمة على العلاقات في المنطقة المحيطة، أي بين الجزائر والمغرب، وعلى منظمة الوحدة الأفريقية نفسها، وعلى وريثتها من بعدها، حيث انسحب المغرب منها في عام 1984 احتجاجا على قبول المنظمة للجمهورية الصحراوية عضوا كاملا فيها.

---

[1] Fred Eboko, politique publique et sida en Afrique, cahiers d'études africaines, n° 178, Février 2005, P353.

[2] Préservons notre avenir, rapport de la commission du VIH / Sida et de la gouvernance en Afrique, commission économique pour l'Afrique, 2008, PP 40-41.

[3] Ibid, P 45.

[4] صالح يحي الشاعري، المرجع السابق، ص 127.

الفرع الثاني : آليات تسوية النزاعات في إطار الاتحاد الأفريقي وطرق الوقاية منها

يمثل قيام الاتحاد الأفريقي كبديل عن منظمة الوحدة الأفريقية عام 2002، دفعة قوية لإمكانيات إحلال السلام والأمن في القارة الأفريقية، حيث يطرح القانون التأسيسي للاتحاد رؤية جديدة أو اقتراب جديد لعملية التصدي للصراعات، سواء بالمنع أو الإدارة أو بالتسوية والحل، ويقوم الاقتراب الجديد الذي انتهجه الاتحاد الأفريقي على تبني مناهج وقواعد سلوكية تدخل بيئة العمل الأفريقي الجماعي لأول مرة كما تقوم على تبني أجهزة وآليات جديدة تدعم دور التنظيم القاري في إحلال السلام والأمن ، وأهمها على الإطلاق إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ماي 2004، وما انطوى عليه من أجهزة وهيئات فرعية تساعده على القيام بعمله، مثل نظام الإنذار المبكر، وهيئة الحكماء والقوة الأفريقية الجاهزة وغيرها [1] ، وبشكل عام، فإن بنية الاتحاد الأفريقي تضمنت تحولان رئيسيان في منهج التعامل الأفريقي مع قضايا منع وإدارة وحل الصراعات، ويتمثل هذان التحولان في:[2]

1. إقرار حق الاتحاد في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، حيث تنص المادة الرابعة منه و الخاصة بالمبادئ التي يعمل الاتحاد وفقا لها على مبدأ حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو، طبقا لما يقرره مؤتمر الاتحاد في ظل ظروف خطيرة تتمثل في: جرائم الحرب، الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، وفي الوقت نفسه يؤكد القانون التأسيسي المذكور على مبدأ حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن فيها، كما نصت المادة الرابعة من القانون التأسيسي على وضع سياسة دفاعية وأمنية مشتركة.

2. فيما يتعلق بالجانب الثاني، فقد توصل الاتحاد الأفريقي إلى بناء سياسة دفاعية مشتركة استنادا إلى مشروع الإعلان الرسمي حول سياسة أفريقية مشتركة للدفاع والأمن، والذي تم تبنيه في اجتماع سرت (ليبيا 28 فيفري 2004) [3] ، كما تستند هذه السياسة الخارجية المشتركة كذلك على "ميثاق الاتحاد الأفريقي للدفاع وعدم الاعتداء"، والذي تبنته الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الاتحاد في أبوجا – نيجيريا – جانفي 2005. [4]

وكلا الوثيقتين تستهدفان إقامة نظام الأمن الجماعي الأفريقي بما يضمن الاستجابة الجماعية الأفريقية للتهديدات الدولية الخارجية التي تواجه أفريقيا، وتطوير التعاون بين الدول الأعضاء في

---

[1] محمود أبو العينين، مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ودوره في الوقاية من النزاعات والصراعات الأفريقية، مجلة العلوم القانونية، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 11، جوان 2007، ص 118.

[2] أحمد إبراهيم، التغير في المنهج الأفريقي إزاء قضايا الأمن والدفاع، آفاق أفريقية ، العدد 21، خريف 2006 ، www.sis-gov.eg

[3] الاتحاد الأفريقي – مؤتمر الاتحاد الأفريقي، الدورة غير العادية الثانية، مشروع الإعلان الرسمي حول سياسة أفريقية مشتركة للدفاع والأمن، سرت ليبيا، 27-28 فيفري 2004.

[4] African Union, African Union Non Agression and Common Defense Pack, adoped by the Forth ordinary session of the assembly held in Abuja, on 31 january 2005.

قضايا الدفاع وعدم الاعتداء وكذلك قضية التعاون السلمي والعمل على منع الصراعات سواء داخل الدول الأفريقية، أو فيما بينها وحل الصراعات بالطرق السلمية والعمل على بناء وتشغيل القوة الأفريقية الجاهزة، وبناء جيش أفريقي في نهاية مرحلة الاندماج السياسي والاقتصادي للقارة [1] .

وبالفعل نجد أن الاتحاد الأفريقي قد مارس حق التدخل عندما أرسل قواته إلى بورندي في إطار أول عملية لحفظ السلم في إطار الاتحاد الأفريقي، وهي العملية التي عرفت باسم "أميب"، وكذا نشر الاتحاد زهاء 7000 جندي في إقليم دارفور في السودان، من أجل حفظ السلم وحماية حقوق الإنسان في الإقليم، كما قام بنشر قوات أفريقية في الصومال [2] .

وفي إطار الدور التكميلي الذي تلعبه التنظيمات الإقليمية الفرعية في القارة، اتجهت هذه التنظيمات إلى الاهتمام بتسوية الصراعات، ومواجهة مصادر التهديد الأمني في محيطها الإقليمي، من خلال إجراءات عديدة تضمنت القيام بعمليات، تدخل استنادا إلى اعتبارات إنسانية.

ففي إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس) تم تعديل ميثاق المنظمة في جويلية 1993، بحيث سمح للدول الأعضاء بتشكيل قوات لحفظ السلم، بهدف التدخل في حالات الصراع التي تنذر بحدوث كارثة إنسانية، أو التي تمثل تهديدا للاستقرار الإقليمي، أو التي تستهدف الإطاحة بحكومة ديمقراطية منتخبة، واستنادا إلى ذلك بررت الإكواس تدخلها في كل من ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وساحل العاج بالرغبة في وقف انتهاكات حقوق الإنسان والمعاناة الإنسانية الناجمة عن الصراعات الداخلية في تلك الدول [3] .

وفي إطار جماعة التنمية لدول الجنوب الأفريقي (سادك) تم إنشاء جهاز السادك للسياسات والدفاع والتعاون الأمني في جويلية 1996، والذي نجد أن من بين أهدافه منع وإدارة وتسوية الصراعات الداخلية والدولية بالوسائل السلمية مع إقرار إمكانية اللجوء إلى الوسائل القسرية، وفقا لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وبالنسبة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا فقد وقعت دولة في ياوندي (الكامرون) في 8 جويلية 1996 على ميثاق عدم الاعتداء الذي يؤكد على الالتزام بالتعاون في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن، كما حرصت السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي على إقرار السلم والأمن بين أعضائها في مستويات عدة كان واضحا من أهداف ومبادئ الجماعة [4] .

وأخيرا نقول أن الاتحاد الأفريقي يشتمل على جملة من الآليات والأجهزة التي تشكل مصدرا لقوة وفعالية الاتحاد في مجال منع وإدارة وتسوية النزاعات الأفريقية، باعتبارها جزءا

---

[1] محمود أبو العينين، المرجع السابق، ص 120.

[2] أيمن شبانة، الجدل بين السيادة والوطنية والتدخل الإنساني، آفاق أفريقية، العدد 27، شتاء 2008، www.sis-gov.eg.

[3] المرجع نفسه.

[4] سماح سيد، التكامل الإقليمي كآلية لتعزيز السلم والأمن في أفريقيا ، آفاق أفريقية ، العدد 21 ، خريف 2006، www.sis-gov.eg

البنية الأساسية للمنظمة القارية، حيث يجعلها قادرة على القيام بالمهام الخاصة بعملية إحلال السلام.

المطلب الثاني: تجربة الاتحاد الأفريقي في مواجهة النزاعات في أفريقيا (حالة دارفور السودانية و الصومال)

يعد تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية أحد أهم أهداف الاتحاد الأفريقي، ويناط بمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد تنفيذ هذه الأهداف، باعتباره الجهاز الرئيسي الذي تم إنشاؤه لهذا الغرض، ومنذ اجتماع مجلس السلم والأمن الأول سنة 2004، نشط المجلس في العديد من الأزمات التي شهدتها أفريقيا، كجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبورندي وساحل العاج، ولعل أبرز الأزمات التي واجهته أزمة دارفور في السودان، إلى جانب الأزمة في الصومال، واللتان سنتناول تفاصيل أحداثهما فيما يلي:

الفرع الأول: تعامل الاتحاد الأفريقي مع أزمة دارفور

تعد أزمة دارفور واحدة من الأزمات التي تواجه الدولة السودانية، ولا تتوقف تأثيراتها على إحداث حالة من حالات عدم الاستقرار الداخلي، وإنما تتعدى ذلك إلى تهديد كيان الدولة ذاته، إما بسبب استمرار النزاع والصراع في أرجاء الأقاليم المختلفة، أو من خلال توسيع دائرة الأطراف المتصارعة والمشاركة فيها، والداعمة لها، وتلك التي تروج للنزاعات والميول الانفصالية بهدف تفتيت السلامة الإقليمية للدولة، ولا يتوقف الأمر هنا على الأطراف المحلية، وإنما يتجاوز ذلك إلى تورط أطراف إقليمية ودولية بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر في الأزمة، مما يخرجها من محيطها الداخلي الوطني إلى محيطها الخارجي في بعديه الإقليمي والدولي[1]، فما هي خلفية الصراع في دارفور ؟ وما هي أطرافه ومسبباته ؟ وما هي أهم الجهود المبذولة لتسوية هذا الصراع وبخاصة من طرف الاتحاد الأفريقي ؟

1. نشأة الصراع في دارفور:

يقع إقليم دارفور في غرب السودان، ويشترك في حدوده مع ثلاثة دول أفريقية هي ليبيا في الشمال الغربي وتشاد من الغرب، وأفريقيا الوسطى من الجنوب الغربي، كما يحده من الجنوب إقليم بحر الغزال التابع لجنوب السودان، وتبلغ المساحة الإجمالية للإقليم 448 ألف كم [2].

[1] جمال محمد السيد ضلع، تسوية أزمة دارفور في إطار الاتحاد الأفريقي، مجلة العلوم القانونية، العدد 11، عنابة، جوان 2007، ص 65.

[2] دراسات، الأبعاد الداخلية للصراع في دارفور، آفاق أفريقية، العدد 24، ربيع 2007، www.sis.gov.eg

وترجع جذور الصراع في دارفور إلى أواخر الثمانينات والتي شهدت صداما عنيفا بين الفور[1]، والعرب والمساليت غرب دارفور في عامي 1988، 1989 وتوالت بعدها أحداث متفرقة إلى غاية عام 2002 حيث تجدد الصراع بين الفور والقبائل العربية، وتزامن ذلك مع وجود نزاع بين قبيلة الزغاوة (الأفريقية) وأحد بطون القبائل العربية، لذلك نزحت مجموعات من الزغاوة إلى جبل مرة، وأقام البعض الآخر منها معسكرات بغرض الثأر من العرب.

وبالرغم من محاولات الحكومة التي سعت إلى إجراء الصلح بين القبائل المتناحرة، وبسط هيبة الدولة وحفظ الأمن من خلال عقد عدة مؤتمرات شاركت فيها العديد من القبائل بما فيها الفور (مؤتمر نيرتتي في أوت 2002، مؤتمر كاس في سبتمبر 2002)، إلا أن النشاط المسلح زاد اعتبارا من أكتوبر 2002، باستهداف الطرق العامة، والقيام بأعمال النهب والسرقات، فبحلول ديسمبر 2002 قامت العناصر المسلحة بحملات استهدفت العناصر المتعاونة مع الحكومة، وبالرغم من هذا التصعيد العسكري من قبل حركات التمرد فضلت الحكومة خيار الحوار قبل الحسم العسكري، وفي هذه الفترة تم التصعيد العسكري من جانب حركتين عسكريتين في دارفور هما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، واللتان تحالفتا ضد الحكومة في أفريل 2003 والتي تزامنت مع محادثات السلام بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان في نيفاشا بكينيا، ولعل هذا التصعيد في هذه الفترة بالذات كان ناتجا عن مخاوف من أن يسفر الاتفاق عن تجاهل مطالب الشعب المهمش في شمال السودان[2] ، وقد خلفت الصدامات المسلحة بين الجانبين ما لا يقل عن 300000 حالة وفاة، ونزوح ما يقارب 2.4 مليون لاجئ داخليا إلى جانب نزوح حوالي 200000 نحو شرق تشاد، يقيمون في 12 مخيما تحت حماية الأمم المتحدة. [3]

2. <u>أسباب الصراع في الإقليم</u>:

يرجع الصراع في الإقليم إلى جملة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية نذكر منها:

- كثرة القبائل في الإقليم واختلافها أضعف سلطة الدولة في الإقليم، وفي هذا الأمر يقول ابن خلدون أنه: "في الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها الدولة بسبب

---

[1] الفور: أحد أهم القبائل الأفريقية في دارفور وأكبرها، حيث يقدر عدد أفرادها 2 مليون نسمة من مجموع 6 مليون نسمة، يمثلون إجمالي سكان دارفور، أنظر:

- Jérome Tubiana, le Darfour : un conflit identitaire ?, Afrique contemporaine, n 214, Fevrier 2005, P 167.

[2] Lillian Craig Harris, Darfour : Désastre et dilemme, études, Tome 404, Juin 2006, PP 744-745.

[3] Marc André Lagrange, Darfour : des réfugiés indésirables au sud comme au nord ?, Afrique contemporaine, n° 219, mars 2006, P 151.

اختلاف الآراء والأهواء"[1] ، وهو حال إقليم دارفور الذي يتألف من عدد من القبائل المختلفة منها الأفريقية كالفور المساليت والزغاوة والبدايات، وقبائل عربية منها الرزيقات والهبانية والتعايشة وبنو هلبة. [2]

- غياب الإدارة المدنية (الأهلية)، والتي كانت ممثلتا تقليديا في الشيخ أو العمدة، والتي كانت تضطلع في الماضي بتسوية النزاعات بين القبائل سلميا، وإدارة العلاقات بين القبائل العربية والأفريقية، معتمدين على مكانتهم الاجتماعية بين الأهالي. [3]
- تأثير الصراعات الإقليمية والداخلية على الإقليم، خاصة الحرب الأهلية في تشاد والنزاع بين حكومة الخرطوم وإقليم جنوب السودان.
- تمايز النشاط الاقتصادي بين سكان الإقليم، فالقبائل الأفريقية أكثرها من المزارعين، أما القبائل العربية فأغلبها من الرحل الساعين وراء الماء والكلأ، ما نتج عنه حدوث صدامات في كثير من الأحيان.
- تزايد التنافس على المواد مع اشتداد موجات الجفاف التي ضربت الإقليم لفترات طويلة.
- التهميش الاقتصادي والسياسي إلى جانب غياب تنمية حقيقية للإقليم وكذلك غياب الديمقراطية.
- التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للسودان وبخاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، من خلال دعمهم للمتمردين وسعيهم لتدويل أزمة دارفور.
- اكتشاف النفط في السودان، وبكميات كبيرة، جعله هدفا لمخططات أمريكية، خاصة في ظل تزايد التوقعات بوجود احتياطات ضخمة من البترول في غرب السودان [4].

3. أطراف الصراع:

لابد من التسليم بحقيقة تعدد وتشابك الأطراف الداخلية للصراع في دارفور، وعليه تقسم الأطراف الداخلية المسؤولة عن تفاقم الصراع المسلح وتدهور الأوضاع الإنسانية في دارفور إلى فئتين متعارضتين هما الحكومة السودانية ومليشيا الجنجويد من جانب وحركات التمرد من جانب

---

[1] عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، إعتناء ودراسة: أحمد الزعبي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2009، ص 195.

[2] Jérome Tubiana, Op, Cit, PP 169-173.

[3] مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، موسوعة مقاتل الصحراء، موقع إلكتروني: www.moqatel.com

[4] المرجع نفسه، www.moqatel.com

آخر، ولا يعني ذلك وجود تعاون وتنسيق كامل بين عناصر كل فئة، وإنما قد تكون هناك عوامل تشابه بينها مثل الصبغة العربية في حالة الفئة الأولى والصبغة الأفريقية في حالة الفئة الثانية [1].

أ. **الحكومة السودانية وميليشيا الجنجويد:**

- **الحكومة السودانية:**

تعتبر الحكومة السودانية طرفا أصيلا من أطراف الصراع في دارفور، وقد أدت السياسات التي اتبعتها الحكومات السودانية المتعاقبة إلى تهميش كافة الأقاليم السودانية بما فيها إقليم دارفور لصالح إقليم الشمال، وبجانب التهميش ساهمت الحكومات السودانية في إزكاء الصراع في دارفور من خلال محاباة العنصر العربي على حساب الأفريقي [2] ، دون إهمال الدور الذي لعبته الأيادي الأجنبية في تحريض العناصر الزنجية .

عندما تشكلت حركات التمرد في دارفور وصفتها الحكومة السودانية في بادئ الأمر بأنها مجرد مجموعة من قطاع الطرق وعصابات للنهب المسلح وحاولت مواجهتها بالقوة، إلا أنه ومع تصاعد العمليات العسكرية في الإقليم على نحو بات يهدد الأمن القومي السوداني، اعترفت الحكومة السودانية بوجود معارضة سياسة في دارفور، حاولت الحكومة من خلالها احتواء التمرد من خلال الدخول في مفاوضات معها.

- **الجنجاويد:**

هي ميليشيات من الفرسان البدو المسلحين ذوي الأصول العربية قدموا من شمال دارفور وتشاد، وكانوا يعيشون على عمليات النهب المسلح في دارفور، وتشير بعض المصادر إلى وجود تنسيق بين الحكومة السودانية والجنجاويد في حربها ضد حركات التمرد في دارفور، وقد بلغ تعداد هذه الميليشيا عشرون ألف [3].

وإذا كانت ميليشيات الجنجويد قامت بمقاتلة المتمردين في دارفور تحت مظلة القوات المسلحة الحكومية النظامية، فإن دورها لم ينته عند هذا الحد، حيث قامت بأعمال قتل وتدمير واسعة النطاق استهدفت المدنيين الأبرياء داخل القرى ذات الأصول الأفريقية، ووصفت هذه

[1] **الأبعاد الداخلية للصراع في دارفور، المرجع السابق، www.sis.gov.eg**

[2] **Lillian Craig Harris, Op, Cit, P 741.**

[3] **Jérome Tubiana, Op, Cit, P 174.**

الأعمال بأنها أكبر عمل إجرامي في تاريخ السودان المعاصر، كما وصفت أحيانا بأنها أعمال إبادة جماعية، وأحيانا أخرى أعمال تطهير عرقي [1]، كما نفت الحكومة السودانية أي علاقة لها مع ميليشيات الجنجويد، واعتبرتها مجموعات خارجة عن القانون يصعب التحكم فيها.

ب. حركات التمرد في دارفور:

رغم تعدد الحركات والتنظيمات المعارضة في دارفور، إلا أن القتال احتدم بشكل مباشر بين القوات الحكومية من جانب ومقاتلي حركة تحرير السودان وجناحها العسكري جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة من جانب آخر.

❖ حركة جيش تحرير السودان:

تضم الحركة مجموعات من قبائل الفور والزغاوة والمساليت وهي قبائل زنجية، تأسست الحركة في عام 2001 في "انجامينا" في تشاد، بدعم من قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان جون قرنق، كما سيطرت الحركة على جزء كبير من المنطقة لاسيما شمال دارفور (الفاشر) وجبل "مرة" غرب دارفور [2].

وفي سنة 2003 أطلقت الحركة على نفسها اسم "حركة تحرير السودان" بعدما كان "حركة تحرير دارفور" في تشابه ذي دلالة مع اسم الحركة الشعبية لتحرير السودان [3] ، إلا أن هذه الحركة لم تسلم بدورها من الاختلافات العرقية بداخلها ما أدى إلى انقسامها إلى أكثر من فصيل.

❖ حركة العدل والمساواة:

تشكلت هذه الحركة سنة 2003، وهي مكونة من قبائل الزغاوة والفور والمساليت، وللحركة جناح سياسي ترأسه "خليل إبراهيم" وهو وزير سابق في حكومة الإنقاذ من أتباع "حسن الترابي" أما الجناح العسكري فيتولى قيادته العميد التيجاني سالم درو، وتتميز هذه الحركة بقوة أجندتها السياسية التي تفوق عملها العسكري، وتهدف الحركة إلى إقامة سودان موحد في إطار الفيدرالية، من خلال تقسيم السودان إلى سبعة أقاليم يأتي الرئيس بالتناوب بين هذه الأقاليم [4].

---

[1] الأبعاد الداخلية للصراع في دارفور، المرجع السابق، www.sis.gov.eg

[2] Jérome Tubiana, Op, Cit, P 177.

[3] دارفور الحاضر والماضي وأطراف الصراع، مدونة محمد حسن، www.mohammedhassan.com

[4] مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، المرجع السابق، www.moqatel.com

إلا أن الحركة لم تسلم بدورها من انقسام ففي سنة 2004 قامت مجموعة من الضباط المنشقين عن الحركة بتشكيل "الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية"، وفي سنة 2005 شهدت الحركة صراعات داخلية حول الزعامة داخلها[1].

وأشير إلى أنه لم يكن هناك تنسيق بين حركة العدل والمساواة وحركة جيش تحرير السودان، وإنما كانت هناك خلافات تطورت إلى حد الصدامات المسلحة.

4. جهود الاتحاد الأفريقي لتسوية أزمة دارفور:

شهدت أزمة دارفور تطورات عديدة في الجهود الرامية نحو تسوية مناسبة لها، فقد بادرت العديد من الدول للمساهمة في هذا الشأن إضافة إلى الاتحاد الأفريقي، كما حاولت جامعة الدول العربية أن تقوم بدور في هذا المجال، حيث أرسلت الجامعة بعثة إلى دارفور خلال الفترة من 29 أفريل 2004 إلى 15 ماي 2004 أين وقفت على خطورة الأوضاع الإنسانية في معسكرات النازحين في الإقليم وفي تشاد، وقد وردت مقترحات لمعالجة عملية تقوم بها الحكومة السودانية والدول الأعضاء والأمانة العامة لمعالجة الوضع في دارفور[2]، ولم تنس الجامعة العربية أزمة دارفور في القمم العربية المتتالية، حيث دعا البيان الختامي لقمة تونس 2004 إلى سرعة تقديم العون الإنساني للمتضررين في هذه المنطقة، كما أكدت جامعة الدول العربية على تقديم الدعم العربي الكامل للاتحاد الأفريقي في جهوده الرامية لحل الأزمة في دارفور ودعوة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وبخاصة منها الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى المشاركة بفاعلية في فريق مراقبي وقف إطلاق النار وقوات حمايته [3].

وإلى جانب الدور العربي فقد جرت عدة محاولات لتسوية الصراع والتوصل إلى اتفاق ينهي القتال بين الحكومة والمتمردين، وتم في هذا الصدد التوصل إلى عدد من الاتفاقات والبروتوكولات بين أطراف النزاع، حيث تم ذلك بوساطة من جانب بعض دول الجوار، خاصة تشاد كاتفاق إنجامينا لوقف إطلاق النار في 8 أفريل 2004، أو بوساطة من جانب الاتحاد الأفريقي.

فعندما بدأت محادثات إنجامينا سنة 2004 بدأ دور الاتحاد الأفريقي يطغى على الدور التشادي، ففي أديس أبابا وحيث كانت تعقد القمة الثالثة للاتحاد الأفريقي في جويلية 2004، تشكلت لجنة مصغرة لمتابعة أزمة دارفور برئاسة الرئيس النيجيري أوباسنجو وعضوية كل من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورؤساء السنغال وجنوب أفريقيا والسودان، لكن المفاوضات انتهت دون إحراز تقدم، وذلك بسبب رفض الحكومة السوادنية الشروط التي قدمها المتمردون ومنها نزع

---

[1] الأبعاد الداخلية في دارفور، المرجع السابق، www.sis.gov.eg

[2] السيد مصطفى أحمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006،ص ص 210-211.

[3] المرجع نفسه، ص 215.

أسلحة ميليشيات الجنجويد، وتشكيل لجنة تقصي حقائق في شأن انتهاك حقوق الإنسان في دارفور[1].

كما أدى رفض المتمردين لأديس أبابا كمكان للتفاوض إلى انتقال المفاوضات إلى العاصمة النيجيرية أبوجا، والتي ظلت تتعثر بدورها حتى 9 نوفمبر 2004 عندما تم التوقيع على بروتوكولين الأمني والإنساني، وبالرغم من هذه الجهود ظلت مشكلة دارفور متواصلة، ما نجم عنها من حركات نزوح واسعة لم تنجح المفاوضات المتعددة في حلها.

وبعد اتفاق بين الحكومة والحركات المتمردة على بدء السلام برعاية الاتحاد الأفريقي، استضافت العاصمة النيجيرية جولة المفاوضات السابعة في أبوجا حيث تم التوصل إلى ما سمي باتفاق سلام دارفور، وتم توقيع هذا الاتفاق في 5 ماي 2006، ويركز الاتفاق على ثلاث قضايا رئيسية هي: [2]

- تقاسم السلطة: من خلال إنشاء منصب مساعد رئيس الجمهورية، ويشغله شخص يعينه رئيس الجمهورية من بين قائمة مرشحين تقدمها حركات التمرد.
- تقاسم الثروة: من خلال إنشاء صندوق من مهامه إعادة إعمار دارفور وإعادة توطين النازحين .
- الرتيبات الأمنية: وعلى رأسها قيام الحكومة السودانية بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد، بحيث يتم ذلك تحت مراقبة الاتحاد الأفريقي، وإنشاء مناطق عازلة في مناطق التوتر الشديد، ودمج قوات المتمردين في الجيش السوداني والشرطة.

❖ **<u>دور مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي</u>:**

احتل موضوع التدخل الخارجي لحماية المدنيين مركزا مهما في أزمة دارفور، وتجاوبا مع عدد من التقارير التي أشارت بإصبع الاتهام إلى الميليشيات وتورطها في انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، تم توصيفها تارة على أنها "تطهير عرقي" وتارة أخرى "إبادة جماعية" تصاعدت الأصوات المطالبة إثرها بضرورة التدخل الخارجي [3].

---

[1] **جمال محمد السيد ضلع، المرجع السابق، ص 72.**

[2] **دراسات، أفكار أولية حول دارفور، آفاق أفريقية، العدد 24، ربيع 2007، www.sis.gov.eg**

[3] **عماد عواد، الاتحاد الأفريقي وأزمة دارفور، مجلة الإنساني، العدد 30، شتاء 2004، ص 38.**

وترجع أهمية دور مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأفريقي في معالجة الصراع في دارفور إلى أنه أول صراع يقوم فيه المجلس بتكوين قوة حفظ سلام كبيرة تضم عسكريين ومدنيين بعيدا عن الاكتفاء بدبلوماسية الحوار في تسوية المنازعات.

وفي اجتماع مجلس السلم والأمن بتاريخ 20 أكتوبر 2004، قرر المجلس تكوين وإرسال قوة لحفظ السلم في الإقليم سميت بـ "مهمة الاتحاد الأفريقي في السودان" (AMIS) بلغ تعدادها سنة 2006 إلى حوالي 8000 عنصر منهم 5300 جنديا و 700 من أفراد الشرطة المدنية [1].

وقد تمثل الهدف الرئيسي لبعثة الاتحاد الأفريقي في حماية المدنيين في الصراع، كما تم تأسيس وحدة بواسطة قطاع السلم والأمن داخل المجلس لمتابعة تعزيز قوة الاتحاد الأفريقي في دارفور سميت بوحدة مهمة القوة المتكاملة في دارفور PSD، وكلفت المفوضية بإعداد تقارير دولية عن الوضع في دارفور [2].

❖ **تقييم دور الاتحاد الأفريقي في دارفور:**

لقد كان من شأن أزمة دارفور أن تركز الأضواء على حجم الدور الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأفريقي في تحقيق الأهداف والمبادئ التي قام على أساسها، إذ لم يتخل الاتحاد الأفريقي عن الطريق السلمي لفض النزاع في دارفور فتبنى وأشرف على كافة جولات المفاوضات التي تمت بين الحكومة السودانية وحركات التمرد، سواء التي عقدت في أبوجا أو تشاد أو إثيوبيا وكان وسيطا نزيها [3] .

ولم يقف نشاط الاتحاد الأفريقي عند هذا الحد، بل كون قوات لحفظ السلام والأمن في دارفور، وفي مجال الإغاثة الإنسانية كان للاتحاد الأفريقي دور وإن كان محدودا على قدر إمكانياته المحدودة، إلى جانب تقديمه الدعم اللوجستي لكافة منظمات الإغاثة التي تعمل في دارفور.

وبالرغم من الصعوبات التي واجهت الاتحاد الأفريقي في الإقليم، كضعف التمويل وعدم القدرة على مواجهة انتهاكات وقف إطلاق النار، إلى جانب حداثة مجلس السلم والأمن الأفريقي، وانعدام الخبرة الكافية في مواجهة مثل هذه الأزمات، فإن الدروس المستفادة من مثل هذه الأزمة يمكنها أن تشجع الاتحاد الأفريقي وجهازه المعني بالسلم والأمن لاتخاذ خطوات حثيثة لتدعيم إمكانياته وقدراته في أسرع وقت.

---

[1] **Lillian Craig Harris, Op, Cit, P 746.**

[2] **مجدي جلال، المرجع السابق، www.sis.gov.eg**

[3] **السيد مصطفى أحمد أبو الخير، المرجع السابق، ص 227.**

الفرع الثاني: دور الاتحاد الأفريقي في تسوية الأزمة الصومالية

تمثل الأزمة الصومالية أحد أهم التحديات الأمنية التي واجهت وتواجه الاتحاد الأفريقي بعد أزمة دارفور في السودان، وهذا راجع إلى حجم الخسائر البشرية التي خلفتها الأزمة إلى جانب طول فترتها، وامتداد آثارها إلى ما هو أبعد من الصومال، بسبب التهديدات التي تتعرض لها الملاحة البحرية قبالة السواحل الصومالية، وتحول البلاد إلى ملاذ للجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة بسبب انهيار الدولة وغياب سلطة مركزية قوية قادرة على فرض النظام والقانون، ولذلك سأتناول هذا الموضوع من خلال ذكر خلفية الأزمة الصومالية، و أساس وطبيعة تدخل الاتحاد الأفريقي، إلى جانب أهم التحديات التي تواجه الاتحاد الأفريقي في تسوية الأزمة الصومالية.

أولا: خلفية الأزمة الصومالية

الأزمة الصومالية معقدة ومتشابكة، ولا يمكن حصر جذورها أو ربطها بأسباب معينة، إنما هي نتيجة تراكمات لأحداث سياسية واقتصادية واجتماعية متزامنة ومتتالية ساهمت مجتمعة في بروز الأزمة وتفاقمها، منها ما يرجع تاريخه إلى عهد الاستعمار مثل: [1]

- تسييس القبيلة حيث تعامل الاستعمار مع الصوماليين كمجموعات قبلية وليس كقومية واحدة.
- تقسيم الأراضي الصومالية إلى خمسة أجزاء متمايزة، الصومال الإيطالي في الجنوب، والصومال البريطاني في الشمال، والصومال الفرنسي في الشمال الغربي، وأوغادن (المحتلة من قبل أثيوبيا) ومنطقة "أنفدي" شمال شرق كينيا، وهو الأمر الذي أفرز تقاليد سياسية متضاربة، فضلا عن زرع بذور الانقسام والصراع بين مختلف هذه المكونات الجغرافية الصومالية.
- كما أن التقسيم الاستعماري الموروث جعل أول مشروع لدولة الاستقلال السعي إلى تحرير الأراضي المحتلة، وإعلان الصومال رفضه للحدود المصطنعة من طرف الاستعمار[2]، ما أدخلها في حروب تحرير متوالية أرهقت اقتصادها الضعيف أصلا، وأعاقتها عن تحقيق التنمية الحقيقية.

---

[1] **الصومال... صراع على حطام دولة، المعرفة، ملفات خاصة 2006، www.aljazeera.net**

[2] **جلال محمود رأفت، إبراهيم أحمد نصر الدين، القرن الأفريقي؟ المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985، ص 144.**

ومنها ما يرجع إلى ما بعد الاستقلال والعهد الاستبدادي الذي أعقبته الحرب الأهلية مثل:

- الصراع على السلطة الذي أفسح المجال واسعا أمام أثيوبيا لتسليح وتمويل بعض القبائل لمواجهة حكم سياد بري، ما أدى إلى تصعيد الصراع فضلا عن تراجع هيبة الدولة وفقدان سيطرتها ومن ثم سقوطها في نهاية المطاف. [1]
- الحرب الباردة وتنافس القوى الكبرى على منطقة القرن الأفريقي كرس تبعية الصومال السياسية والاقتصادية للخارج.
- فشل الحكومات الوطنية المتعاقبة في معالجة المشاكل الناجمة عن مخلفات الاستعمار، وقلة الكوادر والكفاءات العلمية والإدارية، حيث استغلت القبيلة للوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها، ما أفرز اعتماد القبيلة بدل الكفاءة كمعيار لتقاسم السلطة، كما كرست القبيلة كهوية سياسية تميز الأفراد والجماعات، وهو ما قام به الرئيس الصومالي "سياد بري" من خلال محاباته واعتماده على أبناء قبيلته ومحاربة القبائل الأخرى. [2]

❖ الخريطة السياسية في الصومال :

قبل النظر في الخريطة السياسية في الصومال لا بد من النظر في مسألة مهمة جدا في ما يتعلق بهذه الخريطة، وهي أن الخريطة السياسية غير ثابتة ، بل هي خريطة ديناميكية قابلة للتحرك تبعا لتوازنات المصالح والمعارك العسكرية والتغيرات السياسية، وذلك لأن الخلاف في الأصل بين هذه القوى والفصائل ليس خلافا فكريا وإنما هو صراع على السلطة ، وتتمثل أهم الأطراف الفاعلة في : [3]

الحكومة الصومالية

على الرغم من تمتعها بالاعتراف و الدعم الدولي و الإقليمي، إلا أنها تواجه صعوبات كبيرة في مواجهة القوى المعارضة الأخرى داخل البلاد .

---

[1] **الصومال... صراع على حطام الدولة، المرجع السابق، www.aljazeera.net**

[2] **Gunther Schlee, Régularité dans le chaos, traits récurrent dans l'organisation politico-religieuse et miliaire des Somali, l'Homme, n° 161, Janvier 2002, P 24.**

[3]- **نور الدين بوشا ، الصومال على خطى أفغانستان: الضربة الأميركية وشيكة ، المعرفة ، ماي 2007، www.aljazeera.net**

حكومة "بونت لاند "

هناك حكومة في "بونت لاند "في الشمال الشرقي، أسسها عبد الله يوسف الذي اتهم الشمال بالانفصال التام، و اعتبر أن حكومته ما هي إلا إقليمية حيث يؤيد الفدرالية كحل بديل عن الحكومة المركزية، ويمكن إرضاء جماعته بتعيين أحد أفرادها في منصب قيادي في الحكومة المركزية .

جمهورية أرض الصومال

أما على مستوى الشمال فهناك جمهورية أرض الصومال التي أعلنت الانفصال منذ انهيار الحكومة المركزية في مقديشو قبل ما يقارب العقد من الزمان، ويرون أن ليس لهم حاجة في الجنوب وأنهم عانوا منه في السابق، وهذه "الجمهورية" لها علاقات وطيدة مع إثيوبيا وحققت نوعا من الاستقرار الأمني وشهدت نشاطا اقتصاديا لا بأس به، وليس من السهل إقناعها إلا إذا حصلت على ضمانات قوية بأنها لن تعاني مما عانته من نظام سياد بري[1] .

الحركات الإسلامية

إذا نظرنا إلى الحركات الإسلامية في هذا البلد كتيار سياسي واجتماعي فإن وجودها يعود إلى فترة الاستعمار وبدايات فترة الاستقلال، ولكنها لم تتبلور فكريا وسياسيا وتأخذ الطابع التنظيمي إلا في العقد الأخير من القرن العشرين وخاصة بعد عودة المبعوثين للتعلم في دول عربية كمصر والسودان والسعودية، وتخرج جيل من المعاهد الإسلامية المحلية وبدئهم العمل في مجال التربية والتعليم.

ولقد كانت هذه الحركات وخاصة تلك التي ترفع شعارات الإسلام منهج حياة موضع ضربات نظام سياد بري، وبلغت هذه الضربات ذروتها بالقتل الجماعي للعلماء والشباب الإسلامي في المساجد في النصف الثاني من الثمانينيات، ومع سقوط نظام سياد ونزول الشعب الصومالي إلى الساحة بكل مآربه ومشاربه سنحت للحركات الإسلامية فرصة جيدة للتنظيم والتربية والتعليم .

واستفاد الإسلاميون من الوضع الفوضوي في الصومال استفادة إيجابية ، إذ تمكنوا إلى حد ما من ترك النزاعات القبلية جانبا والانخراط في التربية والتعليم وبناء مؤسسات مدنية وتوفير خدمات اجتماعية، كما أسهموا في فض الكثير من نزاعات القبائل والفصائل وأسسوا مؤسسات مالية وتعليمية بل ومحاكم شرعية أسهمت كثيرا في استقرار الوضع في مناطق نفوذهم وأصبحوا موضع ثقة الكثير من طبقات المجتمع الصومالي .

[1] **-Tabea Zierau, State Building without Sovereignty : The Somaliland Republic, Mondes en développement, n° 123, Mars 2003, p 58.**

هذا الطرف استقوى وملأ الفراغ الذي تركته القبلية وأمراء الحرب، فوجد أرضا خصبة أكسبته زخما جديدا، وهذا الفاعل الجديد حول نداء القبيلة إلى نداء الدين، ونداء "التعصب القبلي" إلى "التعصب الديني" وحل أمراؤه مكان أمراء الحرب السابقين القبليين.

وهذا الفاعل قد برز للعلن فور عودة الحكومة المشكلة في جيبوتي إلى مقديشو، ولكن في البداية جرى الاستخفاف به على أساس أنه لا يمثل خطرا حقيقيا على هذه الحكومة التي تحظى بالدعم الشعبي الصومالي والإقليمي والدولي[1].

❖ بدأ الحرب الأهلية الصومالية

في سنة 1991 بدأت الحرب الأهلية الصومالية، بعد سقوط نظام الرئيس بري على يد معارضيه، وقد نجم عن ذلك انهيار الدولة بسبب غياب نظام حكم مركزي قادر على فرض سيطرته على كامل الإقليم، وبروز صراع مسلح بين الأطراف الصومالية، كما نجم عن الصراع فتح المجال أمام التدخل الدولي، في شكل عمليا حفظ السلام في إطار الأمم المتحدة، غير أن هذا التدخل الأممي قد فشل في المجالين الإنساني (الإغاثة الإنسانية) ، والأمني والسياسي (فشل تحقيق مصالحة وطنية وتسوية الأزمة)، وقد دفع هذا الفشل إلى انسحاب القوات الدولية عام 1994، ليستمر بعده الصراع الداخلي، ويمكن حصر أسباب هذا الفشل في: [2]

- وجود فراغ في السلطة والذي حال دون وجود أرضية لدعم الجهود الدولية والإقليمية.
- الخلاف حول قيادة عملية التدخل الأمني بين الإدارة الأمريكية والأمم المتحدة.
- الخلاف بين الدول الكبرى المشاركة في العملية الدولية، بين الولايات المتحدة من جهة وفرنسا وإيطاليا من جهة أخرى واللتان تريان أن الولايات المتحدة الأمريكية حولت العملية الدولية إلى خدمة مصالحها وتحقيق أهدافها، خاصة أن مشاركتها بلغت حوالي 28 ألف جندي من إجمالي 30 ألف جندي تمثل إجمالي القوات الدولية [3].

---

[1]- محمد الأمين محمد الهادي، أزمة الأطراف الصومالية وفرص الحل، مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2009،www.aljazeera.net

[2] عبد الرحمن لحرش، دور الاتحاد الأفريقي في تسوية الأزمة الصومالية، مجلة العلوم القانونية، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 11، جوان 2007، ص ص 110-111.

[3] عبد الحميد غانم، الأزمة الصومالية... إلى أين ؟، معلومات دولية، العدد الرابع، أفريل 1993، ص 08.

- انحياز التدخل الأممي الذي كان يهدف أساسا إلى تأمين وصول المساعدات الإنسانية، لصالح فصائل صومالية ضد فصائل أخرى أهمها فصيل الجنرال "فرح عيديد" ومحاولة نزع سلاحها، الأمر الذي ترتب عنه فقدان هذه العملية الدولية لمصداقيتها وحيادها [1].

ويلاحظ أنه منذ عام 1994 (أي بعد فشل التدخل الأممي) تراجع دور الأمم المتحدة بشكل شبه كلي في عملية تسوية الأزمة الصومالية خصوصا، وتسوية الأزمات في القارة الأفريقية عموما، وقد تم ذلك بإعطاء الأولوية للقوى والتنظيمات الإقليمية لتقوم بالدور الرئيسي في تسوية الأزمات في أفريقيا، مع احتفاظ مجلس الأمن الدولي بمهام الرقابة اللاحقة على ممارسات هذه التنظيمات الإقليمية [2] .

وتدعيما لهذا التوجه، طلب الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره إلى مجلس الأمن لعام 1998، من المجتمع الدولي مساندة المبادرات والمساعي الإقليمية من أجل منع وقوع نزاعات والعمل على حفظ السلم. [3]

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حدث تحول استراتيجي هام في موازين القوى في الصومال، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع الحكومة الأثيوبية وبعض الفصائل المسلحة بإنشاء "تكتل مكافحة الإرهاب" سنة 2006، هذا الأخير هزم على يد المحاكم الإسلامية التي نشأت كرد فعل عشوائي لحالة انهيار الدولة في المجتمع الصومالي [4] ، ونتيجة للصراع المسلح بين المحاكم الإسلامية والحكومة الانتقالية التي أنشأت بموجب اتفاق نيروبي الخاص بالمصالحة الوطنية، أين تدخلت القوات الأثيوبية بناء على طلب الحكومة الانتقالية وبمساندة من الولايات المتحدة الأمريكية، إذ ترتب عن هذا التدخل انهيار المحاكم الإسلامية وتغيير إستراتيجيتها إلى حرب العصابات.

ويبدو أن تدخل الاتحاد الأفريقي يأتي أيضا متزامنا مع اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة الأثيوبية والذي يتضمن أساسا إرسال قوات أفريقية للصومال لغرض مساندة الحكومة الانتقالية ضد المحاكم الإسلامية [5].

---

[1] نجوى أمين الفوال، الصومال ما بعد التدخل الدولي، السياسة الدولية، العدد 121، جويلية 1995، ص 144.

[2] حازم محمد عثلم، المرجع السابق، ص 189.

[3] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن حول أسباب النزاعات وترقية السلم والتنمية في أفريقيا، A/52/871/et S/1998/318.

[4] حمدي عبد الرحمن حسن، تطورات القضية الصومالية وأزمة النظام العربي، آفاق أفريقية، العدد 26، خريف 2007، www.sis.gov.eg

[5] عبد الرحمن لحرش، المرجع السابق، ص 112.

ثانيا: أساس وطبيعة تدخل الاتحاد الأفريقي في الصومال

يستند تدخل الاتحاد الأفريقي إلى القرار الذي تبناه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتاريخ 05-01-2005 والمتمثل في تشريعه مساندة السلم في الصومال من خلال مساندة الحكومة الانتقالية، ووجدت بعثة الإعلام والتعرف التي تم إرسالها إلى الصومال صعوبة كبيرة في القيام بعملها بسبب غياب الأمن الذي حال دون عودة الحكومة الانتقالية [1] .

وأمام هذا الوضع الأمني الصعب يمنح مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، تفويضا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) يمكنها من للقيام بمهمة لدعم السلام في الصومال (IGASOM)، في انتظار قرار الاتحاد الأفريقي الخاص بنشر قوات السلام.

وفي ديسمبر 2006 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1725 الذي سمح للهيئة الحكومية للتنمية (IGAD)، بإنشاء بعثة للحماية و التدريب في الصومال[2]، وقد توجت مجهودات(IGAD) بعودة الحكومة الانتقالية وإرسال قوات سلام أفريقية إلى الصومال، حيث تضمن القرار الذي اتخذه مؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقد بتاريخ 25 جانفي 2006 إرسال بعثة سلام خاصة بالإتحاد الأفريقي (AMISOM) لتحل محل بعثة(IGASOM)، كما أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتاريخ 19 جانفي 2007 قرار بإرسال قوات سلام أفريقية لتدعيم ومساندة الحكومة الانتقالية الصومالية، كما أصدرت القمة العادية الثامنة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي قرارا خاصا بالأزمة الصومالية، تضمن المطالبة بالنشر الفوري لقوات الاتحاد الأفريقي بالصومال استنادا إلى قرار مجلس السلم والأمن الأفريقي الصادر بتاريخ 05 جانفي 2006 والمطالبة للدول الأعضاء المشاركة في هذه القوات لمنع وقوع فوضى أمنية بعد انسحاب القوات الأثيوبية، ودعم الحكومة الانتقالية والحوار الوطني في الصومال[3]، وهي نفس المطالب تقريبا التي أكد عليها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1744 الصادر في فيفري 2007، والذي أكد على ضرورة الإسراع في نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مشيرا إلى أنه سيساعد على تفادي فراغ أمني، وعلى تهيئة الظروف الملائمة للانسحاب التام للقوات الأثيوبية.[4]

وانسحبت أثيوبيا من الصومال في بدايات عام 2009، كما تم انتخاب شريف شيخ أحمد القيادي السابق في المحاكم الإسلامية رئيسا للحكومة الانتقالية في جانفي 2009، ثم رئيسا للصومال في 30 جانفي 2009، إلا أن هذا لم يمنع ظهور قوة جديدة ومؤثرة هي حركة الشباب المجاهدين التي سيطرت على أجزاء كبيرة من البلاد.

---

[1] المرجع نفسه، ص 112.

[2] أنظر: القرار 1725 الصادر عن مجلس الأمن، ديسمبر 2006.

[3] أنظر: قرار بشأن الأزمة الصومالية، صادر عن القمة العادية الثامنة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، أديس أبابا، 29-30جانفي2007.

[4] أنظر: قرار مجلس الأمن رقم 1744 المؤرخ في فيفري 2007، (S/RES/1744).

ثالثا: التحديات التي تواجه الاتحاد الأفريقي في تسوية الأزمة الصومالية.

يمكن حصر أهم هذه التحديات في النقاط التالية: [1]

1. استمرار خرق قرار حظر توريد الأسلحة، وهو ما نتج عنه دعم القدرة العسكرية لقوى المعارضة ضد الحكومة الصومالية والقوى الدولية المساندة لها.
2. التدخل العسكري الأثيوبي الأمريكي في الصومال، على خلفية تعامل الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة مع الأزمة الصومالية في إطار الحرب الشاملة على الإرهاب.
3. افتقار الحكومة الصومالية التي تحظى باعتراف دولي واسع، إلى تأييد كاف من طرف شرائح المجتمع الصومالي[2]، بسبب اتهامها بموالاة الغرب والقوى الخارجة وهو ما أدى إلى اشتداد الضربات الموجهة لها من طرف حركة الشباب المجاهدين التي خلفت المحاكم الإسلامية ، وهذا بدوره زاد في صعوبة وتعقيد مهمة الاتحاد الأفريقي في الصومال.
4. تردد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في المشاركة في قوات السلام الأفريقية (باستثناء أوغندا، ملاوي، نيجيريا، غانا)، إلى جانب ترددها أيضا في تقديم المساعدات المالية.

وأخيرا أشير إلى أن واقع الحال في أفريقيا يشير إلى أن هناك حروبا أهلية طاحنة وصراعات عرقية قاتلة، ونزاعات محدودة مستميتة، وحروبا بالوكالة على أرض أفريقيا من الأفارقة أنفسهم، وفساد، وانقلابات وصراعات على السلطة في غياب الديمقراطية، لذلك فعلى الدول الأفريقية عامة والاتحاد الأفريقي خاصة، أن يحاولوا الاستفادة من تجاربهم السابقة، وتجارب غيرهم ونعني على وجه الخصوص الاتحاد الأوروبي الذي نجح إلى حد ما في تحقيق الكثير من آمال شعوبه.

[1] **عبد الرحمن لحرش، المرجع السابق، ص ص 114-115.**

[2] **حمدي عبد الرحمن حسن، المرجع السابق، www.sis.gov.eg**

خلاصة الفصل الثاني

لدى تقييم الخصائص التي اتسم بها تعامل الاتحاد الأفريقي مع قضايا التنمية من خلال مبادرة "النيباد"، ومع قضايا الدفاع والأمن في القارة الأفريقية، سواء من خلال جهازه الأمني المتمثل في مجلس السلم والأمن، أو بالاستعانة بالتنظيمات الإقليمية الجزئية في أفريقيا، نجد أن الاتحاد الأفريقي قد تجاوز خبرة منظمة الوحدة الأفريقية في هذا المجال وذلك من خلال سعيه الجاد للتغلب على مختلف المشاكل والكوارث التي عصفت وتعصف بالقارة منذ عقود، ومن ثم، فإن الطفرة الضخمة التي حققها الاتحاد الأفريقي في مجالات التعاون المختلفة سواء التنموية أوالأمنية، تعتبر تطورا بالغ الأهمية في مجالات العمل الجماعي الأفريقي، وهذا بدوره يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود، إلى جانب الجدية في العمل من أجل التغلب على الواقع المعقد الذي تعيشه القارة، وحتى يتمكن الأفارقة من المحافظة على المكاسب التي حققها قيام الاتحاد الأفريقي.

خاتمة:

بعد قرابة أربعين عام أعلن الرؤساء الأفارقة أن منظمة الوحدة الإفريقية التي لعبت أدوارا مهمة في تحرير بلدانهم لم تعد تمثل الوعاء المناسب لتحقيق طموحات القارة في الاستقرار و التنمية، لذلك كان لابد للدول الإفريقية من إنشاء كيان جديد بأهداف و مبادئ و أجهزة جديدة يكون بديلا لمنظمة الوحدة الإفريقية، و يكون قادرا على مواجهة التحديدات التقليدية التي عانت منها سابقتها، و الحديثة التي فرضتها التحولات على الساحة الدولية، وعلى رأسها انهيار المعسكر الشرقي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، من خلال محاولتها فرض النموذج الأمريكي على دول العالم الثالث بصفة عامة والأفريقية بصفة خاصة، لذلك كان إنشاء الإتحاد الإفريقي إجابة إفريقية صريحة على التحديدات التي تفرضها العولمة .

لقد وجدنا أن الدول الأفريقية عملت و منذ الوهلة الأولى التي تقرر فيها إنشاء الإتحاد الإفريقي كبديل لمنظمة الوحدة الأفريقية ، على وضع الاستراتجيات القادرة على الاستجابة للرهانات التي تفرضها العولمة، كما عملت على إيجاد الآليات و الأجهزة الكفيلة بتحقيق أهداف الإتحاد، وعلى رأسها إنشاء مجلس السلم والأمن كجهاز يعنى بقضايا السلم و الأمن في أفريقيا ، إلى جانب إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (النيباد) كآلية للنهوض بأفريقيا في المجالات التنموية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، إلى جانب أجهزة أخرى لا تقل أهمية كمحكمة العدل الأفريقية و برلمان عموم أفريقيا، وهذا ما يضعنا أمام حقيقة مهمة وهي أن إنشاء الاتحاد الأفريقي لم يأتي فقط لتحقيق أحلام الوحدة القارية التي سبقت ظهور منظمة الوحدة الإفريقية ولكنها جاءت كذلك من أجل النهوض بالقارة الإفريقية و السير بها نحو التقدم والاستقرار الذي افتقدته لعقود طويلة.

بالنظر إلى حداثة الاتحاد الإفريقي فإنه من السابق لألوانه استخلاص استنتاجات نهائية في هذه المرحلة المبكرة ، إلا أن هذا لا يمنع من إعطاء بعض النتائج المستخلصة من الواقع الذي عاشه خلال فترة وجوده، إلى جانب التحديات التي واجهها و يواجهها.

- إن مدى نجاح الإتحاد الأفريقي رهن بوحدة دوله وتضامنها النوعي وإيجاد توازن فيما بينها ، و لعل أهم النقاط التي يجب العمل على تحقيقها تكمن في السعي للقضاء على الأزمات الداخلية و الخلافات والحروب،

ومما لاشك فيه أن معالجة هذه الموضوعات سيثبت مدى فعالية الاتحاد وقدرته على الصمود.

- يكتنف الغموض السياسة الخارجية للإتحاد الإفريقي ، وعلاقات أعضائه بالدول الكبرى ، في ظل تذبذبها في اختيار كل منها لحليفها الإستراتيجي، ومحاولات بعضها تسخير سياسات الإتحاد لمصالحها، زيادة على محاولة الدول الاستعمارية السابقة المحافظة على مصالحها في القارة ، في مقابل محاولات كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين إيجاد موطئ قدم لها فيها .

- يعتبر تحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد ، أحد أهم التحديات السياسية للإتحاد الأفريقي، الذي يسعى إلى تكوين نظام ديمقراطي فعال يعتمد على مؤسساته، وهو ما يستوجب وجود أنظمة إفريقية ديمقراطية تحترم المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان .

- لقد أثرت الأوضاع الحالية الإقليمية و الدولية التي تشهدها القارة على دور مجلس السلم والأمن الإفريقي فمن جهة اختفى الصراع الاديولوجي في القارة بين النظم الإفريقية ، ومن جهة أخرى أخذت غالبية الدول الإفريقية بالتوجه الرأسمالي و الليبرالي طوعا أو كرها ، وعموما فإن نجاح مجلس السلم والأمن الإفريقي في تحقيق أهداف الإتحاد الإفريقي هو رهن بالدور الذي يمكن أن تلعبه بعض القوى الإقليمية الكبرى في إفريقيا (جنوب إفريقيا، الجزائر، نيجيريا، مصر.....)، في حفظ السلم والأمن في الأقاليم التي تتواجد بها بحكم قدراتها المادية من جهة وتأثيرها الأدبي من جهة أخرى.

- تعد الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقي، بمثابة الخطة التفصيلية العملية لتحقيق أهداف الإتحاد الإفريقي في مجال التنمية، والتعجيل بقيام الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

- تشكل مسألة التمويل أحد أبرز التحديات التي تواجه الإتحاد الإفريقي في ظل ضعف اقتصاديات العديد ، إن لم نقل غالبية الدول الإفريقية.

وختاما ينبغي التأكيد من جديد على أن القارة الإفريقية تواجه تحديات وحقائق ليست بالهينة و لكنها ليست بالمستحيلة ، والتساؤل هو هل سنقبل مواجهة هذه التحديات و الإمساك بقدرنا بأيدينا أم سنتركه في يد الآخرين ونستمر في قبول الخضوع والتبعية .

إن النجـــاح الحقيقـــي والـــدعم الفعلـــي لأهـــداف الاتحـــاد و مؤسســـاته ســـيظل رهنـــا - بالدرجـــة الأولـــى - بمـــدى صـــدق الإرادة السياســـية للـــدول الأعضـــاء، شـــعوبا وحكومـــات علـــى امتـــداد القـــارة وإيمانهـــا بفكـــرة الوحـــدة و التكامـــل و الـــدعوة إليهـــا والدفاع عنها عند اللزوم، وهذا هو الدعم الحقيقي وهذا هو التحدي.

الملاحق

الملحق رقم 1 :

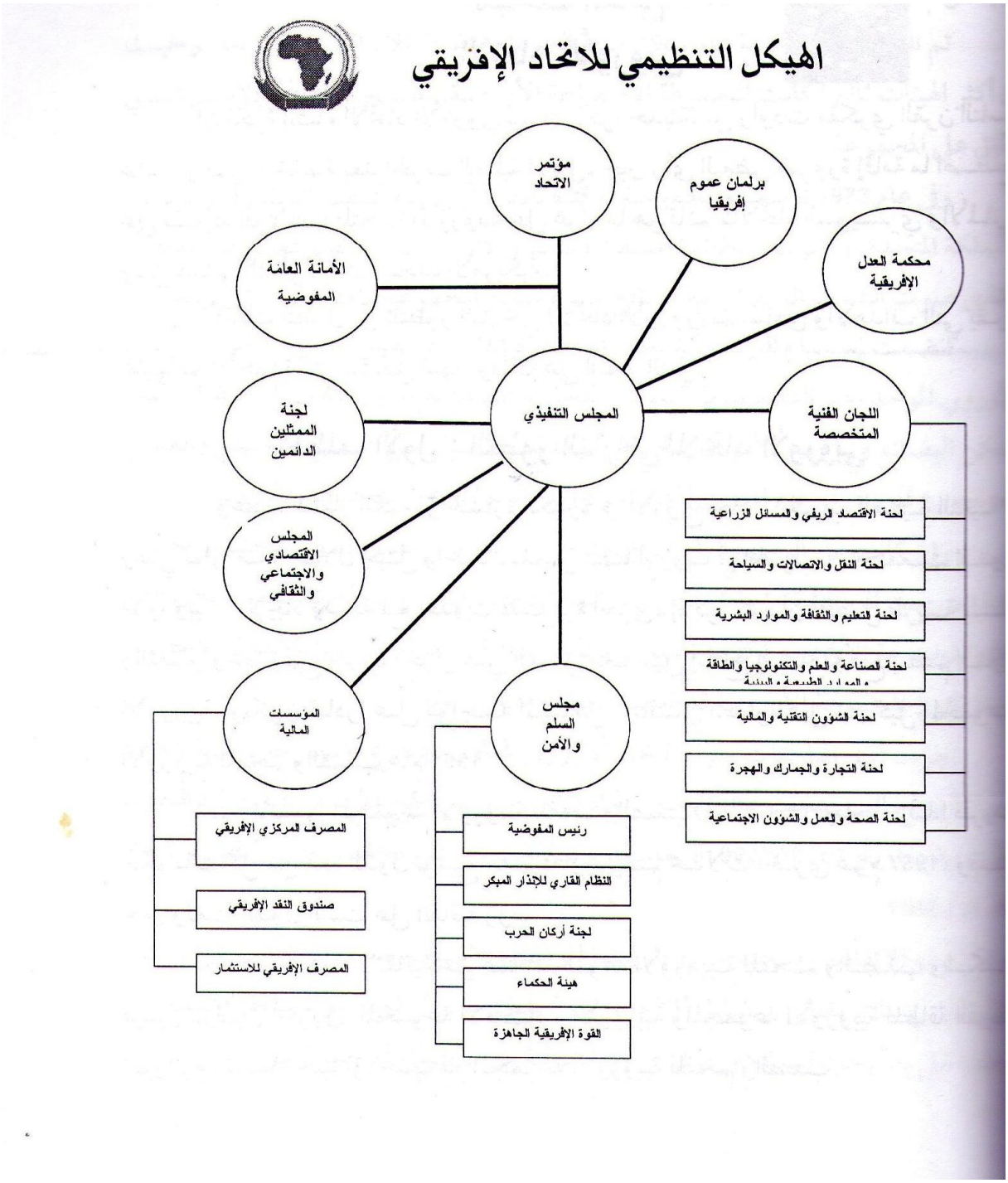

المصدر:

جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص 327.

الملحق رقم 2 :**أقاليم الإتحاد الأفريقي .**

الدول المنتمية إلى الأقاليم الخمس للاتحاد الأفريقي هي:

الشرق جزر القمر ، جيبوتي ، اثيوبيا ، اريتريا ، كينيا ، مدغشقر ، موريشيوس ، أوغندا، الصومال، السيشل ، السودان ، تنزانيا .
الوسط بوروندي ، رواندا ، الكاميرون ، جمهورية أفريقيا الوسطى، غينيا الإستوائية، ساوتومي وبرينسيبي، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الغابون ، تشاد.
الشمال الجزائر ، مصر ، ليبيا ، موريتانيا ،الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، تونس .
الجنوب جنوب افريقيا ، انجولا ، بوتسوانا ، ليسوتو ، ملاوي ، موزمبيق ، ناميبيا ، سوازيلاند، زامبيا، زيمبابوي .
الغرب بنين ، بوركينا فاسو ، الرأس الأخضر ، ساحل العاج، غامبيا ، غانا، غينيا بيساو، غينيا، ليبيريا، مالي ، نيجيريا ، النيجر ، السنغال ، سيراليون ، توغو .

_ Renforcer la participation populaire dans l'Union Africaine, Op. Cit, PP62-63.

الملحق رقم3: الجماعات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي.

الجماعات الاقتصادية الإقليمية	الدول الأعضاء	الأهداف	البرامج /الأنشطة
اتحاد المغرب العربي (UMA)	الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، تونس.	• تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري.	البنية التحتية ، الأمن، الأمن الغذائي .
السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية (COMESA)	بوروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، جيبوتي، مصر،اريتريا ، إثيوبيا وكينيا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي،موريشيوس، أوغندا،رواندا، سيشيل، السودان ، سوازيلاند، زامبيا ، زيمبابوي .	•تحقيق التعاون الاقتصادي والتجاري •تعزيز السلم والأمن في المنطقة.	التجارة والاستثمار ، تحرير وتسهيل التجارة ، الزراعة، المواد الغذائية، دعم القطاع الخاص ، البنية التحتية، المرأة في مجال الأعمال،السلم والأمن ، المفاوضات المتعددة الأطراف ، التكامل النقدي .
تجمع دول الساحل والصحراء . **(CEN-SAD)**	بنين، بوركينا فاسو، جمهورية أفريقيا الوسطى، النيجر، كوت ديفوار، كينيا، جيبوتي،مصر، إريتريا، غامبيا، غانا ، تونس، غينيابيساو، ليبيريا، ليبيا، مالي، المغرب، نيجيريا، السنغال، سيراليون ، الصومال، السودان ، تشاد،توغو .	•تعزيز السلم والأمن والاستقرار. •تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.	الزراعة والصناعة والطاقة، تحرير التجارة، النقل، التعليم، الأمن.

شرق أفريقيا **(EAC)**	بوروندي، كينيا، أوغندا، رواندا ، تنزانيا.	•تحقيق التعاون الاقتصادي و الاجتماعي، والتنمية والتكامل. •حفظ السلم والأمن. • الوصول إلى الاتحاد السياسي.	تحرير التجارة، إدارة الموارد الطبيعية، السلم والأمن ، الطاقة ، البنية التحتية، إدارة البيئة ، العلوم و التكنولوجيا.
الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا . **(CEEAC)**	أنغولا ، بوروندي ، الكاميرون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو جمهورية أفريقيا الوسطى، الغابون، غينيا الاستوائية ، رواندا، ساوتومي وبرينسيب ،تشاد.	•تحقيق الاكتفاء الذاتي الجماعي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. •بناء القدرات من أجل حفظ السلم والأمن. •تحقيق التكامل الاقتصادي والنقدي.	السلم والأمن، الزراعة، التعاون في مجال الطاقة و الموارد الطبيعية والسياحة، تحرير التجارة، تنمية صناعة، النقل والاتصالات، العلوم والتكنولوجيا.
الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا **(CEDEAO)**	بنين ، بوركينافاسو، الرأس الأخضر ، كوت ديفوار ،غامبيا، غانا، غينيا، توغو غينيابيساو، ليبيريا ، مالي، النيجر، نيجيريا ، السنغال، سيراليون .	تحقيق التفاعل السياسي والاجتماعي من خلال التعاون والتكامل الاقتصادي والتنمية المشتركة.	الزراعة ، والشؤون الاقتصادية والنقدية، التعليم والتدريب ، والشؤون الاجتماعية ، الصحة ، الطاقة، البيئة ،التجارة، الأمن الغذائي، الدفاع و الأمن ، التدخلات.
الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية **(IGAD)**	جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، أوغندا، الصومال، السودان.	•تحقيق التكامل الإقليمي والتعاون الاقتصادي. •تعزيز الأمن الإقليمي والحوار السياسي. •تعزيز التجارة والتنمية والتعاون الاقتصادي والاجتماعي.	منع نشوب الصراعات و إدارة وتسوية العمليات الإنسانية، تنمية البنية التحتية (النقل و الاتصالات)، الأمن الغذائي ، حماية البيئة .

مجمع التنمية في أفريقيا الجنوبية **(SADC)**	جنوب أفريقيا، أنغولا، بوتسوانا، جمهورية الكونغو، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، موزنبيق، ناميبيا، سيشيل ، سوازيلاند،تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي.	•التعاون والتكامل في القطاع الاجتماعي والاقتصادي وكذلك التنمية السياسية.	الأغذية والزراعة ، الموارد الطبيعية، التجارة، الصناعة، المالية والاستثمار، البنية التحتية والخدمات، التنمية الاجتماعية والبشرية

المصدر:

_ Renforcer la participation populaire dans l'Union Africaine, Op . Cit, PP64-65.

الملحق رقم4 : القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي

القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي
المعتمد من قبل الدورة العادية السادسة والثلاثين

لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في لومي، توجو

11 يوليو 2000

نحن رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية :

1- رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
2- رئيس جمهورية أنجولا .
3- رئيس جمهورية بنين .
4- رئيس جمهورية بوتسوانا.
5- رئيس بوركينا فاسو .
6- رئيس جمهورية بوروندي.
7- رئيس جمهورية الكاميرون.
8- رئيس جمهورية الرأس الأخضر.
9- رئيس جمهورية أفريقيا الوسطي.
10- رئيس جمهورية تشاد
11- رئيس جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية.
12- رئيس جمهورية الكونغو.
13- رئيس جمهورية كوت ديفوار.
14- رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.
15- رئيس جمهورية جيبوتي.
16- رئيس جمهورية مصر العربية.
17- رئيس دولة إرتريا.
18- رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية.
19- رئيس جمهورية غينيا الاستوائية.
20- رئيس جمهورية الجابون.
21- رئيس جمهورية جامبيا.
22- رئيس جمهورية غانا.
23- رئيس جمهورية غينيا.

24- رئيس جمهورية غينيا بيساو.
25- رئيس جمهورية كينيا.
26- رئيس وزراء ليسوتو.
27- رئيس جمهورية ليبيريا.
28- قائد ثورة الفاتح من سبتمبر للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكيـة العظمي.
29- رئيس جمهورية مدغشقر.
30- رئيس جمهورية ملاوي .
31- رئيس جمهورية مالي.
32- رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية.
33- رئيس وزراء جمهورية موريشيوس.
34- رئيس جمهورية موزمبيق .
35- رئيس جمهورية ناميبيا.
36- رئيس جمهورية النيجر.
37- رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.
38- رئيس جمهورية رواندا.
39- رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.
40- رئيس جمهورية ساوتومي وبرنسيب.
41- رئيس جمهورية السنغال.
42- رئيس جمهورية سيشل .
43- رئيس جمهورية سيراليون.
44- رئيس جمهورية الصومال.
45- رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.
46- رئيس جمهورية السودان.
47- ملك سوازيلاند.
48- رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة.
49- رئيس جمهورية توجو.
50- رئيس الجمهورية التونسية.
51- رئيس جمهورية أوغندا.
52- رئيس جمهورية زامبيا.
53- رئيس جمهورية زيمبابوي.

إذ نستلهم من المثل النبيلة التي استرشد بها الآباء المؤسسون لمنظمتنا القارية وأجيال من أنصار الوحدة الأفريقية الشاملة في عزمهم على تعزيز الوحدة والتضامن والتلاحم والتعاون فيما بين الشعوب والدول الأفريقية.

وإذ نضع في الاعتبار المبادئ والأهداف المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وفى المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية .

وإذ نذكر بالكفاح البطولى الذي خاضته شعوبنا وبلداننا من أجل الاستقلال السياسي والكرامة الإنسانية والتحرر الاقتصادي .

وإذ نأخذ في الاعتبار أن منظمة الوحدة الأفريقية قد لعبت ، منذ إنشائها ، دوراً حاسماً وقيّما في تحرير القارة وتأكيد الهوية المشتركة وعملية تحقيق وحدة قارتنا ، كما هيأت إطارا فريداً لعملنا الجماعي في أفريقيا وفى علاقاتنا مع بقية العالم.

وإذ نعقد العزم على التصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي تواجه قارتنا وشعوبنا على ضوء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تجري في العالم.

وإذ نعرب عن اقتناعنا بالحاجة إلى التعجيل بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا ، والتصدي – بصورة أكثر فعالية ـ للتحديات التي تفرضها العولمة.

وإذ نسترشد برؤيتنا المشتركة لأفريقيا قوية ومتحدة وبالحاجة إلى بناء شراكة بين الحكومات وكافة فئات المجتمع المدني وخاصة النساء والشباب والقطاع الخاص بغية تعزيز التضامن والتلاحم بين شعوبنا .

وإذ ندرك أن ويلات النزاعات في أفريقيا تشكل عائقاً رئيسياً أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية لقارتنا ، وان هناك حاجة إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار كشرط أساسي لتنفيذ برنامجنا الخاص بالتنمية والتكامل .

وإذ نعقد العزم على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب ودعم المؤسسات والثقافة الديمقراطية وكفالة الحكم الرشيد وسيادة القانون .

وإذ نعقد العزم أيضا على اتخاذ التدابير اللازمة لتقوية مؤسساتنا المشتركة ومنحها السلطات والموارد اللازمة لتمكينها من أداء صلاحياتها بصورة فعالة .

وإذ نذكر بالإعلان الذي اعتمدناه خلال الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمرنا في سرت ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، في 99/9/9 والذي قررنا بموجبه إنشاء اتحاد أفريقي طبقاً للأهداف النهائية لميثاق منظمتنا القارية والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية .

قد اتفقنا على ما يلي :-

المادة الأولى
التعريفات

في هذا القانون التأسيسي :

تعني كلمة (القانون) هذا القانون التأسيسي.

تعنى كلمة (الجماعة) الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

تعنى كلمة (المؤتمر) مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد.

تعني كلمة (الميثاق) ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

تعنى كلمة (اللجنة) أمانة الاتحاد.

تعنى كلمة (اللجنة) لجنة فنية متخصصة للاتحاد.

تعنى كلمة (المجلس) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد.

تعنى كلمة (المحكمة) محكمة العدل للاتحاد.

تعنى عبارة (المجلس التنفيذي) المجلس التنفيذي لوزراء للاتحاد.

تعنى عبارة (الدولة العضو) الدولة العضو في الاتحاد.

تعنى كلمة (المنظمة) منظمة الوحدة الأفريقية.

تعنى كلمة (البرلمان) برلمان عموم أفريقيا التابع للاتحاد.

تعنى كلمة (الاتحاد) الاتحاد الأفريقي الذي ينشأ بموجب هذا القانون التأسيسي.

المادة الثانية
التأسيس

يؤسس الاتحاد الأفريقي وفقا لأحكام هذا القانون.

المادة الثالثة

الأهداف

تكون أهداف الاتحاد كما يلي :

أ- تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الأفريقية.

ب- الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها.

ج - التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

د - تعزيز مواقف أفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها، والدفاع عنها.

هـ- تشجيع التعاون الدولي مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

و - تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة.

ز - تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد.

ح - تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقاً للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب.

ط - تهيئة الظروف اللازمة التي تمكّن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية.

ي - تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك تكامل الاقتصاديات الأفريقية.

ك - تعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشرى لرفع مستوى معيشة الشعوب الأفريقية.

ل- تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد.

م - التعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في كافة المجالات وخاصة مجالي العلم والتكنولوجيا.

ن- العمل مع الشركاء الدوليين ذوى الصلة للقضاء على الأوبئة التي يمكن الوقاية منها وتعزيز الصحة الجيدة في القارة.

المادة الرابعة

المبادئ

يعمل الاتحاد وفقاً للمبادئ التالية :-

أ- مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد .

ب - احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال .

ج- مشاركة الشعوب الأفريقية في أنشطة الاتحاد .

د - وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية.

هـ- تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر.

و - منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

ز- عدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

ح- حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقا لمقرر المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

ط- التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد وحقها في العيش في سلام وأمن.

ي- حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن.

ك- تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد.

ل- تعزيز المساواة بين الجنسين.

م - احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد.

ن- تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة.

س- احترام قدسية الحياة البشرية وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة والاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية.

ع - إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات.

المادة الخامسة
أجهزة الاتحاد

1- تكون للاتحاد الأجهزة التالية :

أ- مؤتمر الاتحاد .

ب- المجلس التنفيذي .

ج - برلمان عموم أفريقيا .

د - محكمة العدل .

هـ- اللجنة.

و - لجنة الممثلين الدائمين .

ز - اللجان الفنية المتخصصة .

ح - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

ط - المؤسسات المالية.

2- أي أجهزة أخري قد يقرر المؤتمر إنشاءها .

المادة السادسة

المؤتمر

1- يتألف المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المعتمدين حسب الأصول.
2- يكون المؤتمر هو الجهاز الأعلى للاتحاد.
3- يجتمع المؤتمر مرة في السنة على الأقل في دورة عادية. وبناءً على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء، يجتمع المؤتمر في دورة غير عادية.
4- يتولى رئيس دولة أو حكومة يتم انتخابه بعد مشاورات بين الدول الأعضاء، رئاسة المؤتمر لمدة سنة واحدة.

المادة السابعة

قرارات المؤتمر

1- يتخذ المؤتمر قراراته بالإجماع . وإن تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء في الاتحاد. غير أن البت في المسائل الإجرائية بما في ذلك معرفة ما إذا كانت مسألة ما إجرائية أم لا، يتم بأغلبية بسيطة.
2- يتكون النصاب القانوني لأي اجتماع للمؤتمر من كافة أعضاء الاتحاد.

المادة الثامنة

اللائحة الداخلية للمؤتمر

يعتمد المؤتمر اللائحة الداخلية الخاصة به.

المادة التاسعة

سلطات ومهام المؤتمر

1- تكون للمؤتمر المهام التالية :-

أ - تحديد السياسات المشتركة للاتحاد .

ب- استلام وبحث التقارير والتوصيات الصادرة عن الأجهزة الأخرى للاتحاد واتخاذ القرارات بشأنها .

ج - بحث طلبات الانضمام إلى عضوية الاتحاد.

د - إنشاء أي جهاز للاتحاد .

هـ- مراقبة تنفيذ سياسات وقرارات الاتحاد وضمان الالتزام بها من قبل جميع الدول الأعضاء .

و - اعتماد ميزانية الاتحاد

ز - إصدار توجيهات إلى المجلس التنفيذي حول إدارة النزاعات والحروب والحالات الطارئة الأخرى واستعادة السلام.

ح - تعيين قضاة محكمة العدل وإنهاء مهامهم .

ط - تعيين رئيس اللجنة أو نائبه أو نوابه وأعضاء اللجنة وتحديد مهامهم ومدة ولايتهم.

2- يجوز للمجلس تفويض أي من سلطاته ومهامه لأي من أجهزة الاتحاد.

المادة العاشرة

المجلس التنفيذي

1- يتألف المجلس التنفيذي من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين أو سلطات تعينها حكومات الدول الأعضاء .

2- يجتمع المجلس التنفيذي مرتين في السنة على الأقل في دورتين عاديتين. ويجتمع في دورة غير عادية بناءً على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي جميع الدول الأعضاء .

المادة الحادية عشرة

قرارات المجلس التنفيذي

1- يصدر المجلس التنفيذي قراراته بالإجماع. وإن تعذر ذلك، فبموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء. غير أن البت في المسائل الإجرائية، بما في ذلك معرفة ما إذا كانت مسألة ما إجرائية أم لا، يتم بأغلبية بسيطة.

2- يتكون النصاب القانوني من أغلبية ثلثي جميع أعضاء الاتحاد لأي اجتماع من اجتماعات المجلس التنفيذي .

المادة الثانية عشرة
اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذي

يعتمد المجلس التنفيذي اللائحة الداخلية الخاصة به .

المادة الثالثة عشرة
مهام المجلس التنفيذي

1- يقوم المجلس التنفيذي بتنسيق واتخاذ القرارات حول السياسات في المجالات ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للدول الأعضاء بما في ذلك ما يلي:

(أ) التجارة الخارجية.
(ب) الطاقة والصناعة والموارد المعدنية .
(ج) الغذاء والزراعة والثروة الحيوانية وإنتاج الماشية والغابات.
(د) الموارد المائية والري.
(هـ) حماية البيئة والعمل الإنساني والاستجابة للكوارث الطبيعية والحد منها.
(و) النقل والمواصلات .
(ز) التأمين .
(ح) التعليم ، الثقافة ، الصحة ، وتنمية الموارد البشرية .
(ط) العلم والتكنولوجيا.
(ى) الجنسية والإقامة ومسائل الهجرة.
(ك) الضمان الاجتماعي بما في ذلك وضع سياسات رعاية الأم والطفل وكذلك السياسات المتعلقة بالمعوقين .
(ل) وضع نظام لمنح الأوسمة والميداليات والجوائز الأفريقية.

2- يكون المجلس التنفيذي مسئولا أمام المؤتمر ويبحث المسائل التي تحال إليه ويراقب تنفيذ السياسات التي يضعها المؤتمر .
3- يجوز للمجلس تفويض أي من مهامه وسلطاته الواردة في الفقرة الأولي من هذه المادة إلي اللجان الفنية المتخصصة التي تنشأ بموجب المادة 14 من هذا القانون.

المادة الرابعة عشرة
اللجان الفنية المتخصصة
الإنشاء والتشكيل

1- تنشأ اللجان الفنية المتخصصة التالية التي ستكون مسئولـة أمام المجلس التنفيذي.

(أ) لجنة الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية .

(ب) لجنة الشؤون النقدية والمالية .

(ج) لجنة التجارة والجمارك والهجرة.

(د) لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة.

(هـ) لجنة النقل والمواصلات والسياحة.

(و) لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية.

(ز) لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية .

2- يجوز للمؤتمر أن يعيد تنظيم اللجان القائمة ، أو يكون لجانا جديدة إذا ما رأى ضرورة لذلك.

3- تتكون اللجان الفنية المتخصصة من الوزراء أو كبار المسؤولين المعنيين بالقطاعات التي تقع ضمن اختصاصاتهم .

المادة الخامسة عشرة
مهام اللجان الفنية المتخصصة

تضطلع كل لجنة – في حدود اختصاصها - متخصصة بالمهام التالية:

(أ) إعداد مشاريع وبرامج الاتحاد وتقديمها إلي المجلس التنفيذي.

(ب) كفالة رصد ومتابعة وتقييم تنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة الاتحاد.

(ج) كفالة تنسيق ومواءمة مشاريع وبرامج الاتحاد.

(د) تقديم تقارير وتوصيات إلي المجلس التنفيذي سواء بمبادرتها الخاصة أو بناءً علي طلب المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ أحكام هذا القانون.

(هـ) القيام بأية مهام أخرى تكلف بها لغرض كفالة تنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة السادسة عشرة

الاجتماعات

مع مراعاة التوجيهات التي قد يصدرها المجلس التنفيذي ، تجتمع كل لجنة كلما دعت الضرورة إلي ذلك وتضع نظامها الداخلي الذي تعرضه علي المجلس التنفيذي للموافقة عليه .

المادة السابعة عشرة

برلمان عموم أفريقيا

1- لضمان مشاركة كاملة للشعوب الأفريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصاديا، يتم إنشاء برلمان لعموم أفريقيا .

2- يتم تحديد تشكيل برلمان عموم أفريقيا وسلطاتـه ومهامه وتنظيمه في بروتوكول خاص به .

المادة الثامنة عشرة

محكمة العدل

1- يتم إنشاء محكمة عدل تابعة للاتحاد .

2- يتم تحديد النظام الأساسي لمحكمة العدل وتشكيلها ومهامها في بروتوكول خاص بها .

المادة التاسعة عشرة

المؤسسات المالية

يكون للاتحاد المؤسسات المالية التالية التي تحدد نظمها ولوائحها بروتوكولات خاصة بها :

أ- المصرف المركزي الأفريقي .

ب- صندوق النقد الأفريقي .

ج- المصرف الأفريقي للاستثمار .

المادة العشرون

اللجنة

1- يتم إنشاء لجنة للاتحاد وتكون أمانة له .

2- تتكون اللجنة من الرئيس ونائبه أو نوابه ومن أعضاء اللجنة ويساعدهم العدد اللازم من العاملين لتيسير مهام اللجنة.

3- يحدد المؤتمر هيكل اللجنة ومهامها ونظمها .

المادة الحادية والعشرون
لجنة الممثلين الدائمين

1- يتم إنشاء لجنة للممثلين الدائمين . وتتكون من الممثلين الدائمين لدي الاتحاد وغيرهم من مفوضي الدول الأعضاء .
2- تكون لجنة الممثلين الدائمين مسئولة عن التحضير لأعمال المجلس التنفيذي وتعمل بناء علي تعليمات المجلس . ويجوز لها تشكيل لجان فرعية أو مجموعات عمل عند الاقتضاء .

المادة الثانية والعشرون
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

1- يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هيئة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد.
2- يحدد المؤتمر مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وسلطاته وتشكيله وتنظيمه.

المادة الثالثة والعشرون
فرض العقوبات

1- يحدد المؤتمر العقوبات المناسبة التي تفرض على أي دولة عضو تتخلف عن سداد مساهماتها في ميزانية الاتحاد، على النحو التالي :

تحرم من حق التحدث في الاجتماعات والتصويت وتقديم مرشحين لأي منصب في الاتحاد أو الاستفادة من أنشطة أو التزامات الاتحاد.

3- علاوة علي ذلك يجوز أن تخضع أي دولة عضو لا تلتزم بقرارات وسياسات الاتحاد لعقوبات أخرى مثل حرمانها من إقامة روابط للنقل والاتصالات مع دول أعضاء أخري أو أي إجراءات أخري ذات طابع سياسي أو اقتصادي يحددها المؤتمر .

المادة الرابعة والعشرون
مقر الاتحاد

1- يكون مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا ، جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية.
2- يجوز إنشاء مكاتب أخرى للاتحاد الأفريقي يحددها المؤتمر بناء علي توصية من المجلس التنفيذي.

المادة الخامسة والعشرون

لغات العمل

تكون لغات عمل الاتحاد وجميع المؤسسات التابعة له هي اللغات الأفريقية إذا أمكن والعربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية.

المادة السادسة والعشرون

التفسير

تنظر المحكمة في المسائل المتعلقة بتفسير هذا القانـون والتي تبرز عند تطبيقه أو تنفيذه. وريثما يتم إنشاء المحكمة ، فان مثل هذه المسائل تحال إلى مؤتمر الاتحاد الذي يبت فيها بأغلبية الثلثين .

المادة السابعة والعشرون

التوقيع والتصديق والانضمام

1- يكون هذا القانون مفتوحاً للتوقيع والتصديق عليه من قبل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية والانضمام إليه طبقاً للإجراءات الدستورية المتبعة في كل دولة.
2- تودع وثائق التصديق لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.
3- تقوم أي دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية تنضم إلى هذا القانون بعد دخوله حيز التنفيذ ، بإيداع وثائق الانضمام لدي رئيس اللجنة.

المادة الثامنة والعشرون

الدخول حيز التنفيذ

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ بعد ثلاثين (30) يوماً من قيام ثلثي الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية بإيداع وثائق التصديق عليه .

المادة التاسعة والعشرون

قبول العضوية

1- يجوز لأية دولة أفريقية بعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ، وفي أي وقت، أن تخطر رئيس اللجنة بنيتها في الانضمام إلي هذا القانون وقبول عضويتها في الاتحاد.
2- يقوم رئيس اللجنة ، عند استلام هذا الإخطار ، بإرسال نسخ منه إلى جميع الدول الأعضاء . وتتم عملية القبول بأغلبية بسيطة للدول الأعضاء. ويحال قرار كل دولة عضو إلى رئيس اللجنة الذي يقوم، بدوره ، عند استـلام العدد المطلوب من الأصوات ، بإبلاغ الدولة المعنية بالقرار .

المادة الثلاثون

تعليق المشاركة

لا يسمح للحكومات التي تصل إلى السلطـة بطرق غيـر دستوريـة بالمشاركـة في أنشطة الاتحاد .

المادة الحادية والثلاثون
إنهاء العضوية

1- على أية دولة ترغب في التخلي عن العضوية أن تقدم إخطارا كتابيا بذلك إلى رئيس اللجنة الذي يقوم بإبلاغ الدول الأعضاء بالأمر. وبعد مرور عام واحد من تاريخ انتهاء مثل هذا الأخطار، إذا لم يسحب ، يتوقف تطبيق القانون فيما يتعلق بالدولة المعنية التي تنتهي عضويتها بالتالي في الاتحاد.

2- خلال فترة السنة المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة ، تلتزم الدولة العضو الراغبة في الانسحاب من الاتحاد بأحكام هذا القانون وتظل مقيدة بتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في هذا القانون إلي يوم انسحابها.

المادة الثانية والثلاثون
التعديل والمراجعة

1- يجوز لأية دولة عضو تقديم مقترحات لتعديل أو مراجعة هذا القانون.

2- تقدم المقترحات المتعلقة بالتعديل أو المراجعة إلى رئيس اللجنة الذي يقوم بدوره بإحالتها إلى الدول الأعضاء في غضون ثلاثين (30) يوماً من استلامها.

3- يقوم مؤتمر الاتحاد، بناءً على توصية من المجلس التنفيذي، بدراسة هذه المقترحات في فترة زمنية مدتها عام بعد إخطار الدول الأعضاء طبقاً لأحكام الفقرة 2 من هذه المادة .

4- يتم إقرار التعديلات والمراجعة من جانب مؤتمر الاتحاد بالإجماع ، أو بأغلبية الثلثين في حالة تعذر ذلك. وتقدم إلى جميع الدول الأعضاء للتصديق عليها وفقا للإجراءات الدستورية لكل دولة. وتدخل حيز التنفيذ بعد مرور ثلاثين (30) يوما من إيداع وثائق التصديق لدي رئيس اللجنة من قبل ثلثي الدول الأعضاء .

المادة الثالثة والثلاثون
الترتيبات الانتقالية والأحكام النهائية

1- يحل هذا القانون محل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية. غير أن الميثاق يظل ساريا لفترة انتقالية مدتها سنة واحدة أو لمدة أخرى يحددها المؤتمر بعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ

وذلك لتمكين منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقية من اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بتحويل أصولها وخصومها إلي الاتحاد أو إحالة جميع المسائل الأخرى ذات الصلة إليه.

2- تكون لأحكام هذا القانون الأسبقية على أي أحكام في المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية لا تتفق معها أو تعارضها .

3- فور دخول هذا القانون حيز التنفيذ ، تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكامه وضمان إنشاء الأجهزة المنصوص عليها بموجبه وفقا لأي توجيهات أو قرارات قد تعتمدها الأطراف في هذا الصدد خلال الفترة الانتقالية المذكورة أعلاه.

4- وإلى أن يتم إنشاء اللجنة ، تكون الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية هي الأمانة الانتقالية للاتحاد.

5- إن هذا القانون الذي تم تحريره في أربعة (4) نصوص أصلية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية متساوية في الحجية، سيودع لدي الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وبعد دخوله حيز التنفيذ لدي رئيس اللجنة الذي يقوم بنقل صورة موثقة طبق الأصل منه إلى حكومة كل دولة موقعة عليه. ويقوم كل من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ورئيس اللجنة بإبلاغ جميع الدول الموقعة عليه بتواريخ إيداع وثائق التصديق أو الانضمام. وبعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ، يتم تسجيله لدي أمانة الأمم المتحدة.

إثباتاً لذلك، فقد قمنا باعتماد هذا القانون.

صدر في لومي، توجو، في اليوم الحادي عشر من شهر يوليو عام 2000.

قائمة المراجع

المراجع بالغة العربية

الموسوعات:

1- مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء الأول، دار رواد النهضة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1994.

الكتب:

1- أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1999 .

2- أبو العباس أحمد القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج 5 ، القاهرة، المؤسسة الوطنية للتأليف والنشر، 1963.

3- أكسيل كابو، أفريقيا ترفض هذا النمو المستورد ، ترجمة : شاهين أبو عقل ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، 2000 .

4- بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة ، 1974 .

5- بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الأفريقية، مكتبة الأنجلومصرية ، القاهرة ،1964.

6- البشير علي الكوت وآخرين ، الاتحاد الأفريقي، بحوث مؤتمر الاتحاد الأفريقي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي ، 2005 .

7- البشير علي الكوت، الوحدة الأفريقية في القرن العشرين، الطبعة الأولى، منشورات المركز العربي العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، بنغازي ، 2004 .

8- جلال محمود رأفت، إبراهيم أحمد نصر الدين، القرن الأفريقي؟: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985.

9 - جمال عبد الناصر مانع، إتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004 .

10_ جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي : النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة ، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2006 .

11- جون بيلس وستيف سميث، عولمة السياسة الدولية، ترجمة ونشر، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.

12- حازم محمد عتلم، المنظمات الدولية الإقليمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006 .

13- ربيع عبد العاطي عبيد، دور منظمة الوحدة الأفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات، دار القومية العربية للثقافة والنشر، القاهرة ، 2002 .

14_ سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.

15- سيد إبراهيم الدسوقي، الاستخلاف بين المنظمات الدولية : دراسة تطبيقية على استخلاف الاتحاد الأفريقي لمنظمة الوحدة الأفريقية على ضوء التنظيم الدول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005 .

16 _ السيد مصطفى أحمد أبو الخير ، أزمات السودان الداخلية و القانون الدولي المعاصر، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، 2006 .

17- صالح يحي الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006 .

18- صلاح الدين حسن السيسي، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية: الواقع... مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007 .

19 - عبد الله الأشعل، الاتحاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، 2002-2003 .

20- عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1989 .

21- عبد المالك عودة، فكرة الوحدة الأفريقية، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1966.

22 _ عبد المطلب عبد الحميد، السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الأفريقي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004.

23- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003 .

24- علي يوسف شكري، المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، الطبعة الثانية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004 .

25_ غريغ ميلز و جفري هيربزت ، أفريقيا بعد 11 سبتمبر : إستراتيجيات الانخراط و التعاون ، الطبعة الأولى ، منشورات الدراسات العليا ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2005 .

26- فايز محمد العيسوي ، الجغرافيا السياسية المعاصرة ، دار المعرفة الجامعية، الشاطبي، مصر، 2005 .

27- فرغلي هارون، الإرهاب العولمي... وانهيار الإمبراطورية الأمريكية !!، مراجعة وتقديم: سامي فريد، دار الوافي للنشر، القاهرة، 2006 .

28 - كولين ليجوم ، الجامعة الأفريقية ، ترجمة : أحمد سليمان ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ، 1966 .

29_ محمد بوعشة ، الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الأفريقي و إدارة الحرب الأثيوبية - الإرترية ، الطبعة الأولى ، دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع ، القاهرة، 2004.

30- محمد حافظ غانم، المنظمات الدولية، الطبعة الثالثة، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، 1967.

31- محمد الحسيني مصيلحي، منظمة الوحدة الأفريقية، من الناحيتين النظرية والتطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976 .

32- محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في التنظيم الدولي، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1974.

33- محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقيا، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت، 1980.

34 - محمد عبد الفتاح القصاص، التصحر: تدهور الأراضي في المناطق الجافة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999.

35- محمد عبد القادر حاتم، العولمة ما لها... وما عليها، الهيئة المصرية العامة لكتاب، القاهرة، 2005.

36- محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية، تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 2005 .

37- محمد المجذوب، التنظيم الدولي – النظرية العامة والمنظمات الدولية والإقليمية – الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998.

38- محمد المجذوب، التنظيم الدولي (النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.

39- محمود أبو العينين وآخرين، الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، الطبعة الأولى، مركز البحوث الأفريقية، القاهرة، أكتوبر، 2001 .

40 - هادي المبروك الدالي، التاريخ السياسي والاقتصادي لأفريقيا فيما وراء الصحرا ، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1999 .

41- هيرمان كان وآخرين، العلم بعد مائتي عام، الثورة العلمية التكنولوجية خلال القرنين القادمين، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982 .

42- والتر رودني، أوروبا والتخلف في أفريقيا، ترجمة: أحمد القصير، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت ، 1988 .

المقالات.

1- إبراهيم محمد العناني، القرصنة ومكافحتها في القانون الدولي، مجلة الإنساني، العدد 45، شتاء/ربيع 2009، ص 38-40.

2- أماني محمود فهمي، "الوحدة الأوروبية بين متطلبات الاندماج وعوائق السيادة، مجلة السياسة الدولية، العدد 116، أفريل 1994، ص 123- 125.

3- براهمية بديار الزهرة، برلمان عموم أفريقيا، مجلة العلوم القانونية، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة باجي مختار ، عنابة ، العدد 11، جوان 2007، ص 59- 64.

4- بطرس بطرس غالي، عدم الانحياز والحياد الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 15، 1969، ص 2 - 5.

5- بطرس بطرس غالي، المنازعات الأفريقية وتسويتها بالطرق السلمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 13، 1968، ص 134 – 136.

6_ جعفر نوري مرزة، موقف القانون الدولي العام من المنازعات الإقليمية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، الجزائر،العدد 03، 1989، ص677- 688.

7-جمال عبد الناصر مانع ، الاتحاد الأفريقي كمنظمة إقليمية في إطار الأمم المتحدة ، مجلة العلوم القانونية، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 11، جوان 2007، ص 9 – 43 .

8- خالد حنفي علي، الإقليمية الجديدة في أفريقيا: أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء و السادك ، مجلة السياسة الدولية، العدد 144، أفريل 2001، ص 185-191.

9_ رانية حسين خفاجة ، الإتحاد الأفريقي خطوة جديدة في مسيرة القارة ، مجلة السياسة الدولية، العدد 148، أفريل 2002، ص 146-149 .

10- زياد كريشان، الهجرة السرية إلى أوروبا : المعذبون في البحر، مجلة الإنساني، العدد 39، ربيع 2007، ص 33-34 .

11- سامية بيبرس، جنوب أفريقيا ومواجهة قضايا القارة ، مجلة السياسة الدولية، العدد 148، أفريل 2002، ص 126-130 .

12- عبد الحميد غانم، الأزمة الصومالية... إلى أين ؟، معلومات دولية، العدد الرابع، أفريل 1993، ص 08 - 14.

13- عبد الحميد الضهاجي، أي مستقبل لإفريقيا ؟ ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 149، جويلية 2002، ص 74-78.

14_ عبد الرحمن لحرش ، دور الاتحاد الأفريقي في تسوية الأزمة الصومالية، مجلة العلوم القانونية، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 11، جوان 2007، ص 110- 117 .

15-عماد عواد، الاتحاد الأفريقي وأزمة دارفور، مجلة الإنساني، العدد 30، شتاء 2004، ص36-38.

16- عمرو علي، المبادرة الجديدة للتنمية الأفريقية (النيباد)، السياسة الدولية، العدد 149، جويلية 2002، ص 238 - 240.

17- مالك عوني، السياسة الخارجية والأمنية المشتركة "آفاق التكامل الأوروبي الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، أكتوبر 2000، ص 89- 102.

18- محمد حافظ غانم، الاستعمار القديم والجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 2، 1965، ص 74-77.

19- محمد سعيد أبو عامود، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000، ص 77-81.

20- محمود إبراهيم الوالي، مؤسسات الاتحاد الأفريقي ، مجلة العلوم القانونية، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة باجي مختار ، العدد 11، جوان 2007، ص 44 - 58.

21- محمود أبو العينين، مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ودوره في الوقاية من النزاعات والصراعات الأفريقية، مجلة العلوم القانونية، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 11، جوان 2007 ، ص 118-137.

22- ناجي عبد النور، الاتحاد الأفريقي وتحقيق الحكم الرشيد، مبادرة النيباد، مجلة العلوم القانونية، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 11، جوان 2007، ص 176-184.

23- نبية الأصفهاني، طريق "جيبوتي" إلى الاستقلال، مجلة السياسة الدولية، العدد 47، جانفي 1977، ص 53 - 55.

24- نجوى أمين الفوال، الصومال ما بعد التدخل الدولي، السياسة الدولية، العدد 121، جويلية 1995، ص 143- 146 .

25- هالة مصطفى ، "العولمة: دور جديد للدولة"، السياسة الدولية، العدد 134، أكتوبر 1998، ص 42 - 44.

26- ياسين العيوطي، الأمم المتحدة وحروب التحرر في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 34، أكتوبر 1973، ص 7- 10.

الوثائق و الإعلانات و التقارير:

أ – الوثائق :

1_ ميثاق جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 22 /03/ 1945.

2 _ ميثاق الأمم المتحدة ، سان فرانسيسكو ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 26 /07/ 1945.

3 _ اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، نيو يورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 9ديسمبر1948 .

4 _ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، أديس أبابا ، أثيوبيا ، 1963/05/25.

5 _الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، نيروبي ،كينيا، جويلية 1981.

6 _ معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي ، مراكش ، المغرب ، 1989/02/17.

7 _ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية ، أبوجا ، نيجيريا ، 1991/06/03.

8 _ معاهدة إنشاء الكوميسا ، كمبالا ، أوغندا ، 1993/11/05 .

9 _ القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ، لومي ، توغو ، 2000/07/11.

10_ وثيقة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (النيباد) ، أبوجا، نيجيريا، 2001/10/23.

11 _ بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، دوربان، جنوب أفريقيا، 9جويلية 2002.

12- خطة العمل الأفريقية لمجموعة الثمانية الكبار، كنانا سكس ، كندا ، 28 جويلية 2002.

13_ بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، مابوتو، الموزمبيق، 11جويلية2003.

ب - **الإعلانات و التقارير و القرارات:**

1 _ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،نيو يورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 10 ديسمبر 1948.

2 _ إعلان بشأن الوضع الاقتصادي في أفريقيا، الدورة العادية الحادية والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، أديس أبابا، 17-20 جويلية 1985، AEG/DECL.1(XXI)

3 _ قرار إنشاء اللجان الوزارية المتخصصة لاتحاد المغرب العربي، تونس، 1990/1/23.

4 _ قرار مجلس الأمن، 690 (1991) المؤرخ في 09 أفريل 1991، (93-41585).

5 - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن حول أسباب النزاعات وترقية السلم والتنمية في أفريقيا، A/52/871/et S/1998/318

6 - التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002/2001 ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة، 2003 .

7 - مشروع الإعلان الرسمي حول سياسة أفريقية مشتركة للدفاع والأمن، مؤتمر الاتحاد الأفريقي، الدورة غير العادية الثانية، سرت ليبيا، 27-28 فيفري 2004.

8 - إعلان صادر عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي، الدورة العادية السادسة، الخرطوم، السودان، 23–24 جانفي 2006 .

9 - مقرر بشأن حكومة الاتحاد، بنجول، جويلية 2006، الوثيقة : Assembly/AU/2(VII).

10 - القرار 1725 الصادر عن مجلس الأمن، ديسمبر 2006.

11 - قرار مجلس الأمن رقم 1744 المؤرخ في فيفري 2007، (S/RES/1744).

12 _ إعلان أكرا، أكرا ،غانا، 3 جويلية 2007.

13 - مقرر بشأن دمج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي، أديس أبابا، أثيوبيا، 29-30جانفي2007، (VIII) Assembly/AU/DEC.153.

14 - مقرر بشأن دمج الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (النيباد) في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي بما في ذلك إنشاء وكالة التنسيق والتخطيط للنيباد، أديس أبابا ، أثيوبيا، 2 فيفري 2010، Assembly/AU/DEC.283 (XIV).

المراجع الإلكترونية.

أ – المواقع الإلكترونية الرسمية:

1 _ الإتحاد الأفريقي، www.africa-union.org

2 _ إتحاد المغرب العربي، www.maghrebarabe.org

3 _ الأمم المتحدة ، www.un.org

4 _ تجمع دول الساحل والصحراء ، www.cen-sad.org

5 _ الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ، www.ceeac-eccas.org

6 _ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ، www.ecowas.int

7 _ الجماعة الإنمائية لجنوب أفريقيا ، www.sadc.int

8 _ جماعة شرق أفريقيا ، www.eac.int

9 _ السوق الأفريقية المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا ، www.comesa.int

10 _ المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب www.afraicain-court.org

11 _ موقع الاتحاد الأوروبي بالعربية، www.eu-arabic.org

12 _ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو، www.unesco.org.

13 _ النيباد ، www.nepad.org

14 _ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ، www.igad.org

ب _ المقالات الإلكترونية:

1- أحمد إبراهيم محمود، أفريكوم وتحولات السياسة العسكرية الأمريكية اتجاه أفريقيا، آفاق أفريقية، العدد 27، شتاء 2008، www.sis-gov.eg

2- أحمد إبراهيم، التغير في المنهج الأفريقي إزاء قضايا الأمن والدفاع، آفاق أفريقية ، العدد 21، خريف 2006 ، www.sis-gov.eg

3- أحمد حجاج، التعاون العربي الأفريقي بين الواقع والأمل، آفاق أفريقية، العدد32، www.sis.gov.eg

4_ أحمد حجاج، البعد السياسي في العلاقات الصينية الأفريقية، آفاق أفريقية، العدد 30، شتاء 2010، www.sis.gov.eg .

5- إدارة الشؤون الاقتصادية، صلاحيات الدراسة حول تقدير جودة سيناريوهات ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية، الاتحاد الأفريقي، فيفري 2008، www.africa-union.org

6- أيمن شبانة، الجدل بين السيادة الوطنية والتدخل الإنساني، آفاق أفريقية، العدد 27، شتاء 2008، www.sis-gov.eg.

7- بدر حسن شافعي، العلاقات الأفريقية-الأوروبية: تنمية أم تبعية، إسلام أون لاين، أكتوبر 2001، www.islamonline.net

8_بدر حسن شافعي ، كينيا من الأزمة السياسية إلى الأزمة الإثنية ، المعرفة ، فيفري 2008 ، www.aljazeera.net .

9_ حمدي عبد الرحمن حسن، تطورات القضية الصومالية وأزمة النظام العربي، آفاق أفريقية، العدد 26، خريف 2007، www.sis.gov.eg

10_ حمدي عبد الرحمن ، تحديات العلاقات العربية الأفريقية، المعرفة ، أكتوبر 2004، www.aljazeera.net

11- حمدي عبد الرحمن، القمة الأفروعربية... حوار الفرص الضائعة، المعرفة، تحليلات، العدد 26، أكتوبر 2010، www.aljazeera.net

12- حمدي عبد الرحمن، القوة الناعمة ومستقبل العلاقات الأفريقية الصينية، آفاق أفريقية، العدد30، شتاء 2010، www.sis-gov.eg

13- خالد أحمد عبد الحميد، المحدد النفطي في السياسة الأمريكية اتجاه القارة الأفريقية، آفاق أفريقية، العدد 26، خريف 2007، www.sis-gov.eg

14- دراسات، أفكار أولية حول دارفور، آفاق أفريقية، العدد 24، ربيع 2007، www.sis.gov.eg

15- دراسات ، حقوق الإنسان في الصراعات الأفريقية، جرائم الإبادة الجماعية في رواندا والسودان، آفاق أفريقية، العدد 22، خريف 2006، www.sis-gov.eg

16- دراسة، ورقة بحثية بعنوان: ظاهرة تجنيد الأطفال في الصراعات والحروب الأفريقية، آفاق أفريقية، العدد 20، ربيع 2006. www.sis-gov.eg

17- راوية توفيق، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية، المعرفة، ملفات خاصة، 2002، www.aljazeera.net

18- رحاب عثمان ، الاقتصاد السياسي للصراعات والحروب الأهلية في القارة الأفريقية، آفاق أفريقية، العدد 21 ، خريف 2006، www.sis-gov.eg

19- سامية بيبرس، مسيرة التعاون العربي الأفريقي: رؤية عربية، آفاق أفريقية، العدد32، www.sis-gov.eg

20- سماح سيد، التكامل الإقليمي كآلية لتعزيز السلم والأمن في أفريقيا ، آفاق أفريقية ، العدد 21، خريف 2006، www.sis-gov.eg

21-الصومال... صراع على حطام دولة، المعرفة، ملفات خاصة 2006، www.aljazeera.net

22- عادل عبد الرزاق، الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء، آفاق أفريقية، العدد 21، خريف 2006، www.sis.gov.eg

23 - عادل عبد الرزاق، البعد الاقتصادي في العلاقات العربية الأفريقية، آفاق أفريقية، العدد 32، www.sis.gov.eg

24_علي حسين باكير ، التنافس الدولي في أفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، أوت 2009، www.aljazeera.net

25- القمة الأفريقية الأوروبية ومستقبل العلاقات بين دول القارتين، مركز التطور للدراسات والأبحاث، ديسمبر 2010، www.natourcenter.com

26- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، موقع كلية إدارة أعمال التجارة الخارجية وإدارة الأعمال الدولية EENI، www.eeni.org

27- المنظمات الإقليمية والتجمعات الاقتصادية والسياسية، صوت أفريقيا، معا من أجل قيام الولايات المتحدة الأفريقية، 19 ديسمبر 2010. www.voiceofafrica.com.ly

28- مجدي جلال، دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، آفاق أفريقية، العدد 21، خريف 2006. www.sis.gov.eg

29_ محمد الأمين محمد الهادي، أزمة الأطراف الصومالية وفرص الحل، مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2009 ،www.aljazeera.net

30_ محمد جميل بن منصور، إلى أين تسير ساحل العاج؟ ، المعرفة، أكتوبر 2004، www.aljazeera.net

31_ محمد حسن، دارفور الحاضر والماضي وأطراف الصراع، مدونة محمد حسن، www.mohammedhassan.com

32- محمد الخشاني ، أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، المعرفة ، مارس 2005، www.aljazeera.net

33- محمود أبو العينين، آفاق التعاون الأفريقي: رؤية مستقبلية، آفاق أفريقية، العدد 32، 2010، www.sis.gov.eg

34- محمود معروف، القمة الأفريقية الأوروبية الثانية تواجه تحديات المستقبل، أخبار سويسرا، 8ديسمبر 2007، www.suissinfo.ch

35- مغاوري شلبي، اتفاقية لومي تدشن مشاركة اقتصادية بين أفريقيا وأوروبا، إسلام أون لاين، أفريل 2000، www.islamonline.net

36_ نور الدين بوشا ، الصومال على خطى أفغانستان: الضربة الأميركية وشيكة ، المعرفة ، ماي 2007 ،www.aljazeera.net

37_ هيثم محمود الأشقر، قارة الانقلابات العسكرية، موقع الحصاد، جويلية 2009، Alhassad.net

قائمة المراجع باللغتين الفرنسية و الإنجليزية.

1_ كتب :

1 _ Barney Karwonbe, Le NEPAD face à ses défis Alternatives à la mondialisation néo-libérale, NALEDI, Johannesburg, 2004.

2 - Gilles Dussault, Pierre Fournier, Alain Letourmy, L'Assurance maladie en Afrique francophone : Améliorer l'accès aux soins et lutter contre la

pauvreté, La Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement/La Banque mondiale, Washington, 2006.
3 – Jean Mfoulou, L'OUA triomphe de l'Unité ou des nationalités, L'Harmattan, Paris, 1986 .

4 – Mustapha Benchenane, Le régime militaire Africains, Publisud, Paris, 1983.

5 – Norman Taku et Frans Vifioen, instruments de l'organisation de l'unité Africaine / Union Africaine, centre for Human Rights, université de Pretoria, Pretoria, 2006 .

6_ Salah Mouhoubi, le Nepad : une chance pour l'Afrique ?, Office de publications universitaires, Alger, 2005 .

2_ مقالات:

1 _ Abdou Dangabo Moussa, Chronique de la cour africaine des droits de l'homme et des peuples à la cour de justice de l'union africaine: Histoire d'une coexistence pacifique en attendant la fusion, Revue internationale de droit pénal, (vol 76), Janvier – Fevrier 2005, P 135-138.

2 _ Abdou Diouf, L'intégration régionale face à la mondialisation, Politique étrangère, Avril 2006, N° xxxx, P 785-797.

3 _Abel Eyinga, l'organisation commune Africaine Malgache et Mauricienne (O.C.A.M), colloque d'Alger (25 mars. 12 avril 1971) problème actuels de l'unité Africaine, SNED – Alger, 1971, P 293-309.

4 _ Alain Antil, la Mauritanie après le putsch de 2005, Politique étrangère, Hiver 2005, p 809-819.

5 _ Alain Diekhoff, Christophe Jaffrelot, la résilience du nationalisme face aux régionalismes et à la mondialisation, Critique internationale, n°23, Avril 2004, P 125-139.
6 _ Albert Bourgi, l'union Africaine entre les textes et la réalité, Annuaire Français de Relations Internationales, Vol 6, 2005, P 327-344.

7 _ André Lewin, les Africains à l'ONU, Relations internationales, n° 128, 2006, P 55-78.

8 _ Anne-Marie, Widlunt-Fantini, L'interprétation de conférence, Revue française de linguistique appliquée, volume VIII, Février 2003, P 65-73.

9_ Azzouz Kerdoun, Gouvernance et développement Durable pour l'Afrique : L'initiative du NEPAD une solution ? , Revue Géoéconomie, n°37, mars 2006, P 127-149.

10 – Bastien Nivet, De Maastricht à Nice : la laborieuse ascension de l'Union européenne, Revue internationale et stratégique, n° 41, Janvier 2001, P135-142.

11 – Ben Kioko, the regt of intervention Under the african union's constitutive Act: from non-interference to non-intervention, IRRC, Vol 85, N° 852, December 2003, P 807-825.

12 _ Bertrand Badie, L'adieu au gladiateur ? La mondialisation et le renouveau des relations internationales, Relations internationales, n°124, Avril 2005, P 95-106.

13 _Catherine Haguenau – Moizard et Thierry Montalieu, l'évolution du partenariat UE-ACP de Lomé à Cotonou : de l'exception à la normalisation, Mondes on développement, Vol 32, n° 128, Avril 2004, P 65-88.

14 – Céline Hiscock-Lageot, le traité établissant une Constitution pour l'Europe : une occasion manquée d'instaurer un régime parlementaire, Revue française de droit constitutionnel, n° 66, Février 2006, P 303-320.

15 – Chris Alden, Dan, Large, Ricardo Soares, Chine-Afrique : facteur et résultante de la dynamique mondiale, Afrique contemporaine, n° 228, Avril 2008, P 119-133.

16 _ Christine Deslaurier, Des guerres civiles et des individus au Burundi et au Rwanda (1993-1996), Hypothèses, n98, Janvier 1998, p 53-60.

17– Claire Brodin, le Nepad : une initiative politique de l'Afrique, Penser son développement au XXI siècle, Annuaire Français de Relations Internationales AFRI, Volume V, 2004, P 364-375.

18 – Cristophe Leloup, Chronologie africaine 2002-2005, Outre-terre, n°11, Février 2005, P 545-564.

19 – Daniel C, Bach, Nigeria et Etats-Unis : convergence d'intérêts et relations de pouvoir, Politique Africaine, n° 2, June 1981, P 07-26.

20 – Delphine Lecoutre, la présidence Kadhafi de l'union Africaine, En jeux et perspectives pour l'Afrique et l'Europe, Institut d'Etudes de Sécurité de l'Union européenne ISS, Juin 2009, P 1-6

21_ Delphine Lecoutre, le Conseil de paix et de sécurité de l'union Africaine, Clef d'une nouvelle architecture de stabilité en Afrique ?, Afrique Contemporaine, N° 212, Avril 2004, P 131-162.

22 – Delphine Lecoutre, Vert un gouvernement de l'union Africaine ? Maximalistes VS gradualistes, l'Institut d'Etudes de Sécurité ISS, paper 147, Juin 2007, P 1-15.

23 – Dionyssis G, Dimitrakopoulos et Hussein Kassim, la commission européenne et le débat sur l'avenir de l'Europe, Critique internationale, n° 29, Avril 2005, P 169-190.

24 – Éric Lahille, Sapir Jacques, Chavance Bernard, Terrorisme et politique économique, les Etats-Unis, après la 11-9, Politique étrangère, n° 2, 2005, P 387-399.

25 _ Etienne Rusamia, la dynamique des conflits ethnique au Nord-Kivu, une réflexion prospective, Afrique contemporaine, n° 207, Automne 2003, P147-163.

26 – Fragmentations et recompositions, Allemagne, Tchécoslovaquie, Yougoslavie, URSS, le courrier des pays de l'Est, n°1046, Juin 2004, P 24-38 .

27 – Francis Saudubray, les vertus de l'intégration régionale en Afrique, Afrique contemporaine, N° 227, Mars 2008, P 175-185.
28 – Franck Petieville, la coopération économique de l'union européenne entre globalisation et politisation, Revue française de science politique, Vol 51, n°3, Juin 2001, P 431-458.
29 – Franck Petiteville, l'Union européenne, Acteur international « Global »?, Revue internationale et stratégique, n° 47, Automne 2002, P 145-157.

30 – Frank Neisse, le Règlement du conflit du Sahara Occidental et l'ONU, Annuaire Français de Relations Internationales, volume III, janvier 2003, P700-710.

31 – Fred Constant, Pour une gouvernance mondiale des migrations, in L'Enjeu mondial, Presses de sciences Po, 2009, P 291-306.
32 – Fred Eboko, Politique publique et sida en Afrique, Cahiers d'études Africaines, n° 178, Février 2005, P 351-387.
33 – Frédéric Leriche, la politique africaine des Etats-Unis : une mis en perspective, Afrique contemporaine, n° 207, Automne 2003, P7-23.
34 – Gerard Bossuat, L'unité européenne a changé l'Histoire, L'Harmattan, Parlement (s), n° 1, Janvier 2004, P 45-63.

35 _ Gunther Schlee, Régularité dans le chaos, traits récurrent dans l'organisation politico-religieuse et miliaire des Somali, l'Homme, n° 161, Janvier 2002, P17 -49.

36 _ H. M. Sahnoun, l'organisation de l'unité Africaine et l'Action de libération, colloque d'Alger (25 mars. 12 avril 1971) problème actuels de l'unité Africaine, SNED – Alger, 1971, P 496- 500.

37 – Haingo Mireille Rakotoniriana, le dialogue interrégional UE – Afrique depuis Cotonou, le cas de la facilité de soutien à la Paix en Afrique, Politique européenne, n° 22, Printemps 2007, P125-147.

38 – Henri – Philippe Cart, Guerres africaines en perspective: la refondation ardue d'état en plein désarroi, Cités, n° 24, Avril 2005, P 63-84.

39 – Ian Taylore, la politique sud-africaine et le Nepad, Politique Africaine, n°91, Octobre 2003, P120-138.

40 – Isaac Olawale Albert, the Africain union and conflict management, Africa development, Vol, XXXII, N° 1, 2007, P 41–68.

41 – Jean-Bernard Véron, l'Afrique du sud et le Nigeria: du maintien de la paix à la recherche d'un positionnement stratégique sur le continent africain, Afrique contemporaine, n° 219, Mars 2006, P163-172.

42 _ Jean Claude Touret, les régions actrices et partenaires de la construction méditerranéenne, La Pensée de midi, N° 24, Février 2007, P85-97.

43 _ Jean Pierre Chrétien, Dix ans après le génocide des tutsis au Rwanda, Le Temps des médias, n°5, Février 2005, P 59-75.

44_ Jean Raphael Champonnière, un demi-siècle de relations Chine-Afrique, Afrique contemporaine, n° 228, Avril 2008, P 35-48.

45_ Jérôme Creel, Jacky Fayolle, la banque centrale européenne ou le seigneur des euros, Revue de l'OFCE, n° 83 bis, Mai 2002, P 175-210.

46_Jérome Tubiana, le Darfour : un conflit identitaire ?, Afrique contemporaine, n 214, Février 2005, P 165-206.

47– John Mueller, vers la fin de la guerre ? , Politique étrangère, Hiver 2006, P 863-875.

48_ John Mueller et Marc Hecher, Vers la fin de la guerre ? , Politique étrangère, n° XXXX, Hiver 2006, P 863-875.

49_ Julie Lochard, Mesurer l'influence des unions monétaires sur le commerce, Economie internationale, n° 103, Mars 2005, P 5-24.

50 _Lillian Craig Harris, « Darfour : désastre et dilemme », Etudes, Tome 404, juin 2006, p 739-751.

51 _ Luciano Vandelli, la fin de l'état-nation ?, Revue française d'administration publique, n° 105-106, Janvier- Février 2003, P 183-192.

52 _ Marc André Lagrange, Darfour, des réfugiés indésirables au sud comme au nord ? Afrique contemporaine, n° 219, mars 2006, P 151-161.

53 _ Maurice Gayader, L'élargissement de l'union européenne à la suite du conseil européen de Copenhague de décembre 2002, (Tome XLII), Reflets et perspectives de la vie économique, Mars 2003, P 35-45.

54 _ Moudjib Djinadou, réflexions sur la participation de la société civile dans le cadre de l'union Africaine, Perspective Afrique, Vol 1, 2006, N° 3, P225-231.

55 _ Michel Beuret, Serge Michel, la Chine a-t-elle un plan en Afrique ?, Afrique contemporaine, n°228, Avril 2008, P49-68.

56 _ Niagalé Bagayoko, l'opération Artimis, un tournant pour la politique européenne de sécurité et de défense ?, Afrique contemporaine, n°209, Printemps 2004, P 101-116.

57 _ Olivier Costa, les relations entre la commission et le parlement européen au prisme du parlementarisme, Harmattan, Politique européenne, n°5, Janvier 2002, P 25-42.

58 _ Olufemi Babarinde, the EU as a Model for the African union the limits of imitation, Jean Mennet/Robert Schuman Paper Series, Vol. 7, No2, April 2007, P 3-12.

59 _ Paone Valérie, l'influence de la chine en Afrique:une alternative au post-colonialisme ?, Annuaire Français de Relations Internationales, volume VIII, 2007, P 311-328.

60 _ Paul R. Masson, New Monetary unions in Africa, A major change in the Monetary landscape? , Economie internationale, N° 107, mars 2006, P 87-105.

61 _ Philippe Hugon, le NEPAD entre partenariat et gestion des conflits, Politique étrangère, n° 2, 2003, P 335- 350.

62 _Philippe Lucas, éléments d'analyse pour une sociologie des séparatismes Africaines, Les cas du Katanga et du Biafra, colloque d'Alger (25 mars. 12 avril 1971) problème actuels de l'unité Africaine, SNED – Alger, 1971, P 467-472.

63 _ Pierre Kipré, la crise de l'état – nation en Afrique de l'ouest, Outre-terre, n° 11, Février 2005, P 19-32.

64 _ Pierre Weiss, l'opération licorne en cote d'ivoire, Annuaire Français de Relations Internationales AFRI, Volume V, Janvier 2005, P 313-326.

65 _ Ramdane Lamamra, L'Afrique et le principe de l'intangibilité des frontières, Revue Algérienne des relations internationales, numéro1, premier trimestre, 1986, P 91-99.

66 _ Roland Marchal et Christine Messiant, les guerres civiles à l'ère de la globalisation, Critique internationale, n° 18, janvier 2003, P 91-112.

67 _ Saïd Haddad, la Lybie et l'Occident depuis 1999 : entre tropisme américain et ancrage euro-méditerranéen, Afrique contemporaine, N° 209, Janvier 2004, P 179 – 196.

68 _ Selma Bendjaballah, le parlement européen, étude selon les critères de la chambre des représentants américaine, Harmattan, Politique européenne, n°22, Février 2007, P 221-226.

69 _ Stéphane Rosière, la modification coercitive du peuplement, L'Information géographique, Vol 71, mars 2007, P 7-25.

70 _ Tabea Zierau, State Building without Sovereignty : The Somaliland Republic, Mondes en développement, n° 123, mars 2003, p 57-62.

71 _ Thierry Latreille, les relations commerciales Etats-Unis / Afrique : qui bénéfice réellement de l'AGOA ?, Afrique contemporain, n°207, Automne2003, P 41-58.

72 _ Umba Dindelo et Sadiki Koko, Etats Unis d'Afrique, Préalables et perspectives d'avenir, l'Institut d'Etudes de Sécurité ISS, paper 141, Juin2007, p 1-14.

73 _ Yacomba Zerbo, la problématique de l'unité Africaine (1958-1963), Guerres mondiales et conflits contemporains, Presses universitaires de France, Paris, N° 212, avril 2003, P 113 - 127.

3 _ المذكرات:

1- Gilbert Aoun, organisation de l'unité Africaine et ligue des états Arabes le Mythé de l'unité, Th Sci polit, Aix : Université, Aix-Marseill, 1986.

4 _ الوثائق و الإعلانات و التقارير:

أ – الوثائق و الإعلانات و القرارات:

1 _treaty for the establishment of the est African community, Arusha, Tanzania, 30November 1999.

2 _ Déclaration de Durban, conférence de l'union Africaine, Première session ordinaire 9-10 Juillet 2002, Durban (Afrique de Sud).

3 _ la statuts de la commission de l'union Africain, Durben, 9-10 juillet 2002, Assembly/AU/2(I)d-Rev1.

4 - Protocol on the statute of the African court of justice and human rights, Sirte, Libya, 2005.

5 - African Union, African Union Non Agression and Common Defense Pack, adoped by the Forth ordinary session of the assembly held in Abuja, on 31 january 2005 .

6 - post agreement between the gouvernment of the united republic of Tanzania and the African union on the African court on human and peoples rights in Arusha, Tanzania, November 2006.

ب - التقارير:

1 - Abdel Kader Boye, de quelque problèmes et aspects importants de la démocratie dans le contexte des états d'Afrique noire, à la démocratie: principes et réalisation union interparlementaire, Genève, 1998.

2 – Sidiki Kaba, rapport sur le NEPAD, la fédération internationale des lignes des droits de l'homme (FIDH), Paris, 2004.

3 – Etat de l'intégration régionale en Afrique, Commission économique pour l'Afrique, Addis Abeba, 2004.

4_ Partenariat pour l'égalité des sexes, le role des agences multilatérales et bilatérales en Afrique, rapport complété par UNIFEM, New York, mars 2005.

5 – Rapport, les objectifs du millénaire pour le développement en Afrique: Progrès accomplit et défis à relever, commission économique pour l'Afrique, Aout 2005.

6 _ Réaliser les objectifs du millénaire pour le développement en Afrique, département de l'information des Nations unies, New York, Juin 2008.

7 – Fanie du toit, la justice sociale, ce sont des décisions concrees, SHS regards 22, unisco, octobre, décmbre 2008.

8 – Nations Unies, opérations de maintien de la paix des nations unies, traduit de l'anglais par Ames Hodeges, organisation des nations unies, New York, 2008.

9 – Préservons notre avenir, rapport de la commission du VIH / Sida et de la gouvernance en Afrique, commission économique pour l'Afrique, 2008.

10_ Rapport sur l'appui du système des nations unies à l'union africaine et au nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique, le mécanisme de coordination régionale (MCR), nation unies-CES-CEA, commission de l'union africaine, Lilongwe (Malawi), 25-28 mars 2010.

5 _ كتيبات إرشادية:

1 – open society de l'union Africaine, un guide pour mieux connaitre les structures et procédures de l'UA, open society Institute, New York, 2009 .

2 – renforcer la participation populaire dans de l'unions africaine, un guide pour mieux connaitre les structures et procédures de L'UA, l'Open Society Initiative for Southern Africa et Oxam GB, 2009 .

6_ المراجع الإلكترونية:

1 _ Andrea Caligiuri, le droit d'intervention de l'union Africaine et l'interdiction de l'usage de la force en droit international, paper – Juin 2004, web.uniwc.it

2 _ Hassatou Balde, les mécanismes de prévention, de gestion et de règlement des conflits des organisations Africaines, actualité et droit international, Aout 2001 , www.ridi.org,adi.

الفهرس

مقدمة 1

الفصل الأول: أفريقيا من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي: حركية متواصلة نحو تكامل أكثر فاعلية.....5

مقدمة الفصل الأول..... 5

المبحث الأول: الجذور التاريخية للاندماج الأفريقي..... 5

المطلب الأول: المحاولات غير الرسمية و الرسمية لتحقيق الوحدة الأفريقية.....6

الفرع الأول: المحاولات غير الرسمية لتحقيق الوحدة الأفريقية.....6

الفرع الثاني: المحاولات الرسمية لتحقيق الوحدة الأفريقية.....10

المطلب الثاني: منظمة الوحدة الأفريقية.....16

الفرع الأول: إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية.....17

الفرع الثاني: تقييم عمل منظمة الوحدة الأفريقية.....32

المبحث الثاني: نشأة الاتحاد الأفريقي.....38

المطلب الأول: الأبعـــاد القانونية و السياسية لنشأة الاتحاد الأفريقي بديلا لمنظمة الوحدة الأفريقية.....39

الفرع الأول: أحكام استخلاف الاتحاد الأفريقي لمنظمة الوحدة الأفريقية.....39

الفرع الثاني: عملية التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي.....45

المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي نموذج للاتحاد الأفريقي.....48

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في قيام الاتحادين.....49

الفرع الثاني: جهود إنشاء الاتحادين.....53

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي ونظام العمل.....55

المبحث الثالث: القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.....64

المطلب الأول: المبادئ والأهداف المسطرة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.....64

الفرع الأول: أهداف الاتحاد الأفريقي.....64
الفرع الثاني: مبادئ الاتحاد الأفريقي.....73
المطلب الثاني: أجهزة الاتحاد الأفريقي.....82
الفرع الأول : أجهزة الاتحاد التي أنشأها القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.....82
الفرع الثاني: التطورات الواقعة على هيكل الاتحاد الأفريقي.....97
خلاصة الفصل الأول.....102
الفصل الثاني: الاتحاد الأفريقي و مواجهته للتحديات التنموية و الأمنية في أفريقيا.....103
مقدمة الفصل الثاني.....103
المبحث الأول: علاقات الاتحاد الأفريقي: بين التعاون و تضارب المصالح.....103
المطلب الأول: الجماعات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي.....104
المطلب الثاني: الاتحاد الأفريقي وعلاقاته الدولية والإقليمية.....122
الفرع الأول : الاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.....123
الفرع الثاني: أفريقيا وتنافس القوى العالمية الكبرى.....136
المبحث الثاني: الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (NEPAD).....144
المطلب الأول: نشأة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (NEPAD).....144
الفرع الأول: الخلفية التاريخية للنيباد.....145
الفرع الثاني: الهيكل الإداري للنيباد وأهم أهدافه.....149
المطب الثاني: الاتحاد الأفريقي والنيباد.....157
الفرع الأول: النيباد برنامج اقتصادي للاتحاد الأفريقي.....157
الفرع الثاني: العلاقة المؤسسية بين النيباد والاتحاد الأفريقي.....160
الفرع الثالث: تقييم مبادرة الشراكة الجديدة (النيباد).....164
المبحث الثالث: الاتحاد الأفريقي وقضايا حفظ السلم والأمن في أفريقيا.....167

المطلب الأول: خصائص التحديات الأمنية الراهنة في أفريقيا و آليات مواجهتها في إطار الاتحاد الأفريقي.....167

الفرع الأول : التحديات الأمنية الراهنة في أفريقيا.....167

الفرع الثاني: آليات تسوية النزاعات في إطار الاتحاد الأفريقي وطرق الوقاية منها.....177

المطلب الثاني: تجربة الاتحاد الأفريقي في مواجهة النزاعات في أفريقيا (حالة دارفور السودانية و الصومال).....179

الفرع الأول: تعامل الاتحاد الأفريقي مع أزمة دارفور.....179

الفرع الثاني: دور الاتحاد الأفريقي في تسوية الأزمة الصومالية.....187

خلاصة الفصل الثاني.....194

خاتمة.....195

الملاحق.....198

الملحق رقم 1 :الهيكل التنظيمي للإتحاد الأفريقي.....199

الملحق رقم 2 :أقاليم الإتحاد الأفريقي.....200

الملحق رقم 3: الجماعات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي.....202

الملحق رقم 4 : القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.....205

قائمة المراجع.....220

الفهرس.....241

الاتحاد الأفريقي بديل لمنظمة الوحدة الأفريقية

ملخص

يمكن اعتبار 26 ماي 2001 يوما فاصلا في تاريخ القارة الأفريقية، حيث شهد ذلك اليوم ولادة الاتحاد الأفريقي كوريث لمنظمة الوحدة الأفريقية وكهيكل مؤسسي أفريقي قاري يتميز بالشمولية والمرونة ويضم آليات قارية أكثر استجابة للتعاطي مع تحديات القرن الحادي والعشرين، وتوفر إطارا شاملا لعرض رؤية فاعلة للنهضة الأفريقية الجديدة.

وإذا كان الاتحاد الأفريقي قد ولد، سياسيا وقانونيا، في26 ماي 2001، بعد التصديق على القانون التأسيسي للاتحاد، إلا أن الإعلان عن ولادته العملية قد أُجل إلى آخر مؤتمر لمنظمة الوحدة الأفريقية، التي بدأت أعماله في 9 جويلية 2001، في العاصمة الزامبية، لوزاكا.

وقد جاء قيام الاتحاد الأفريقي ليحل محل منظمة الوحدة الأفريقية التي تم إنشاؤها، كما سبق الذكر، في عام 1963 تحقيقا لحلم الشعوب الأفريقية في إقامة نظام تعاوني مبني على التضامن والتعاون والمشاركة وأداة لتحرير القارة من كافة أشكال الاستعمار والتفرقة العنصرية، ولتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل السلام والأمن. كما جاء الإعلان عن الاتحاد ليشكل فضاء جهويا وتكتلا قاريا، إلى جانب التكتلات الجهوية الأخرى في أمريكا وأوروبا وآسيا، من شأنه أن يمنح أفريقيا القدرة على تجسيد إرادتها سياسيا واقتصاديا ويمدها بالبنى المؤسسية والبرامج التي تمكنها من إحراز التقدم والتنمية المستدامة والقضاء علي الأمراض وأسباب التخلف والفتن والحروب، وصولا إلى تحقيق الحلم الأفريقي الكبير المتمثل في إقامة الولايات المتحدة الأفريقية.

Résumé

Peut être considéré comme le 26 mai 2001 marquera dans l'histoire du continent africain, où il a assisté ce jour-là, la naissance de l'Union africaine en tant que successeur de l'Organisation de l'Unité Africaine et de la structure que les fondateurs de l'Afrique continentale dispose d'un des mécanismes complets et flexibles et comprend pour le continent plus réactif pour faire face aux défis de l'athée vingt-siècle, et fournit un cadre complet pour afficher la vision d'efficacité renaissance africaine nouvelles.

Si l'Union africaine est née, politiquement et légalement, dans le 26mai 2001, après ratification de l'Acte constitutif de l'Union, mais l'annonce du processus de la naissance a été reporté à la dernière conférence de l'Organisation de l'unité africaine, qui a commencé ses travaux en 09 Juillet 2001, dans la capitale zambienne, Lusaka.
Entré à l'Union africaine pour remplacer l'Organisation de l'unité africaine a été créé, comme déjà mentionné, en 1963 pour réaliser le rêve des peuples africains dans la mise en place de système coopératif basé sur la solidarité, la coopération et la participation et un outil pour libérer le continent de toutes les formes de colonialisme et d'apartheid, et pour parvenir au développement économique dans la paix et la sécurité. L'annonce est venue de l'Union pour former un espace régional et bloc continental, ainsi que des blocs d'autres régionaux en Amérique, en Europe et en Asie, serait donner à l'Afrique la possibilité d'incarner sa volonté politique et économique et leur fournir des structures et des programmes institutionnels qui leur permettent de progresser et de développement durable et l'éradication des maladies et causes de l'échec et de conflits et de guerre , réalisant ainsi le rêve de l'objectif grand Africain des Etats-Unis d'Afrique.

Summary

Can be considered 26 May 2001 will mark in the history of the African continent, where he witnessed that day, the birth of the African Union as successor of the Organization of African Unity and the structure that the founders of African continental features a comprehensive and flexible and includes mechanisms for continental more responsive to deal with the challenges of the twenty-century atheist, and provides a comprehensive framework to display the vision of effective African renaissance new.

If the African Union was born, politically and legally, in the 26 May 2001, after ratification of the Constitutive Act of the Union, but the announcement of the birth process has been postponed to the last conference of the Organization of African Unity, which began its work in 09 July 2001, in the Zambian capital, Lusaka.

Came the African Union to replace the Organization of African Unity was established, as already mentioned, in 1963 to achieve the dream of the African peoples in the establishment of cooperative system based on solidarity, cooperation and participation and a tool to liberate the continent from all forms of colonialism and apartheid, and to achieve economic development in peace and security. The announcement came from the Union to form a space regionally and bloc continental, as well as blocs of regional other in America, Europe and Asia, would give Africa the ability to embody its will politically and economically and provide them with structures and institutional programs that enable them to progress and sustainable development and the eradication of diseases and causes of failure and strife and war, thus achieving the dream of the African great goal of a United States of Africa.